جامعـــة وهـــران

كليـة العلوم الاقتصاديـة، علوم التسييـر والعلوم التجاريـة

المدرسـة الدكتوراليـة للاقتصـاد والتسييـر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد

تخصص: مالية دولية

الموضوع:

أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

من إعداد الطالب:
حساني بن عـودة

تحت إشراف:
أ د. زايري بلقاسم

أعضاء لجنة المناقشة:

أ د طوباش علي	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**رئيسـا**
أ د زايري بلقاسم	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**مقـررا**
د كربالـي بغـــداد	**أستاذ محاضر – أ-**	**جامعة وهران**	**مناقشا**
د مباركـي الناصر	**أستاذ محاضر – أ-**	**جامعة وهران**	**مناقشا**
د سنوسي بن عبو	**أستاذ محاضر – أ-**	**جامعة وهران**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2010-2011

□□□□□

□□□□□ □□□□ □□ □□

□□□□□□ □□□□□ □□

□□□□□□ □□□□□□ □□□□□ □□

□□□□ □□□□□ □□□□□ □□□ □□

.□□□□□ □□□□□□□ □□ □□ □□□□□□□ □□□□□ □□□ □□□□ □□□

□□□□ □□ □□□□ □□ □□□□□□□ □ □□□□□ □□ □□□ □□□

.□□□□

□□□□□□ □□□ □ □□□□□□ □□ □□ □□□□□ □□ □□□□□ □ □□□

.2007 □□□□ □□□□□□□□ □□□□□

□□□□□

.□□□□ □□□ □□□ □□ □ □□□□ □□□□

□□□□□□ □□ □□□□□□□ □□□□ □□□ □□□□□ □□□

□ □□□□ □□ □□□ □□□□□ □□□□ □□□□□□ □□□□□ □□□□□

.□□□□ □□□ □□□□□ □□□□ □□□□□□□ □□□□ □□□

□□□ □□□ □□□ □□□□□□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□

□□□□□□ □□□□ □□□ □□□ □□□□□□□□ □□□□□ □□□□ □□□□□

.□□□□□ □□□□

□□□□ □□□□□ □□□ □□□□□□ □□□□□□□ □□□□ □□□□□

.□□□□□



الفصل الأول: الأسس النظرية والتطبيقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

مقدمة الفصل 02

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي 03

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار 03

المطلب الثاني: أشكال و أنواع الاستثمار 05

المطلب الثالث: مفهوم وأهداف الاستثمار الأجنبي 07

المبحث الثاني: مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة 10

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر 10

المطلب الثاني: مراحل وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 11

المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات 15

المطلب الرابع: التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة 20

المبحث الثالث: النظريات والآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة 23

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر 23

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر 29

المبحث الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر والضمانات المتاحة 37

المطلب الأول: معوقا ت الاستثمار الأجنبي المباشر 37

المطلب الثاني: ضمانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. 41

المبحث الخامس: الاتجاهات الجغرافية والقطاعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة 43

المطلب الأول: الاتجاهات الجغرافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة 43

المطلب الثاني: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية 47

المطلب الثالث: الاتجاهات القطاعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة 49

خلاصة الفصل 51

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار ومؤشرات نوعية المؤسسات

مقدمة الفصل 53

المبحث الأول: مفهوم مناخ الاستثمار 54

المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار 54

المطلب الثاني: أسس المناخ الاستثماري 55

المطلب الثالث: المشاكل المتعلقة بالمناخ الاستثماري في الدول النامية 56

المبحث الثاني: المحددات الكلاسيكية لمناخ الاستثمار 57

المطلب الأول: البيئة السياسية 57

المطلب الثاني: البيئة الاقتصادية 58

المطلب الثالث: البيئة الإدارية والقانونية 62

المطلب الرابع: البيئة الاجتماعية والثقافية..... 62
المبحث الثالث: المحددات المؤسساتية لمناخ الاستثمار..... 64
المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد..... 64
المطلب الثاني: دور الحوكمة في نجاح نظام اقتصاد السوق..... 68
المطلب الثالث: المفهوم الجديد لوظائف الدولة في تجسيد الحكم الراشد..... 70
المبحث الرابع: مؤشرات الحوكمة ومناخ الاستثمار..... 71
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي..... 71
المطلب الثاني: قدرة الحكومة..... 74
المطلب الثالث: الاحترام والمساواة..... 76
المطلب الرابع: مؤشرات الحكم الراشد لبعض دول العالم..... 81
المبحث الخامس: المؤشرات المرتبطة بالنوعية وجودة المؤسسات..... 83
المطلب الأول: المؤشرات الدولية..... 83
المطلب الثاني: مؤشر تقييم المخاطر القطرية..... 89
المطلب الثالث: مؤشر الحرية الاقتصادية..... 94
المطلب الرابع: مؤشر التنمية البشرية..... 97
المطلب الخامس: المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية..... 99
خاتمة الفصل..... 101

الفصل الثالث: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

مقدمة الفصل..... 103
المبحث الأول: سياسة الاستثمار في الجزائر للفترة (1962-1999)..... 104
المطلب الأول: فترة مابين (1962-1966)..... 104
المطلب الثاني: فترة ما بين (1967- 1980)..... 107
المطلب الثالث: فترة مابين (1981-1989)..... 109
المطلب الرابع: فترة ما بين (1990-1999)..... 112
المبحث الثاني: الأطر الجديدة لتفعيل سياسة الاستثمار في الجزائر..... 117
المطلب الثالث: الأمر 01/03..... 117
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI..... 120
المطلب الثالث: التعديلات القانونية والتشريعية لقوانين الاستثمار..... 121
المطلب الرابع: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري..... 126
المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر..... 128
المطلب الأول: الاستقرار السياسي والأمني..... 128
المطلب الثاني: الموارد الطبيعية والبشرية للجزائر..... 128

المطلب الثالث: الموارد القاعدية للجزائر 130
المطلب الرابع: المؤشرات الاقتصادية في الجزائر 131
المطلب الخامس: التقييم المؤسساتي لمناخ الاستثمار في الجزائر 139
المبحث الرابع: تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 145
المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 145
المطلب الثاني: الاتجاهات القطاعية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر 147
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 149
خاتمة الفصل 152

الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب

مقدمة الفصل 154
المبحث الأول: حجم وتوجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس والمغرب 155
المطلب الأول: مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتونس والمغرب 155
المطلب الثاني:التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب وتونس 159
المبحث الثاني: المقارنة على أساس المؤشرات الطبيعية والاقتصادية والتكنولوجية 165
المطلب الأول: المميزات الطبيعية والبشرية والقاعدية 165
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية والتكنولوجية 167
المبحث الثالث: المقارنة على أساس التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمارات 174
المطلب الأول: التحفيزات والإعفاءات الضريبية المقدمة 174
المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بتشجيع الاستثمار 178
المطلب الثالث: الاتفاقيات المبرمة في إطار الاستثمار 181
المطلب الرابع: العضوية في التكتلات الاقتصادية الدولية 183
المبحث الرابع: المقارنة على أساس مؤشرات الجودة ونوعية المؤسسات 184
المطلب الأول: على أساس المؤشرات الدولية 184
المطلب الثاني: على أساس مؤشر تقييم المخاطر القطرية 187
المطلب الثالث: على أساس الحرية الاقتصادية 188
المطلب الرابع: على أساس التنمية البشرية 189
المطلب الخامس: على أساس المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية 191
المطلب السادس: على أساس مؤشر شفافية دولية 193
خاتمة الفصل 196
الخاتمة العامة 198
قائمة الجداول والأشكال والاختصارات 202
قائمة الملاحق والمراجع 207

:□□□□ □□□□

□□□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□

□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□□□

:□□□□ □□□□

□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□

□□□□□□□ □□□□□

:□□□□□ □□□□□

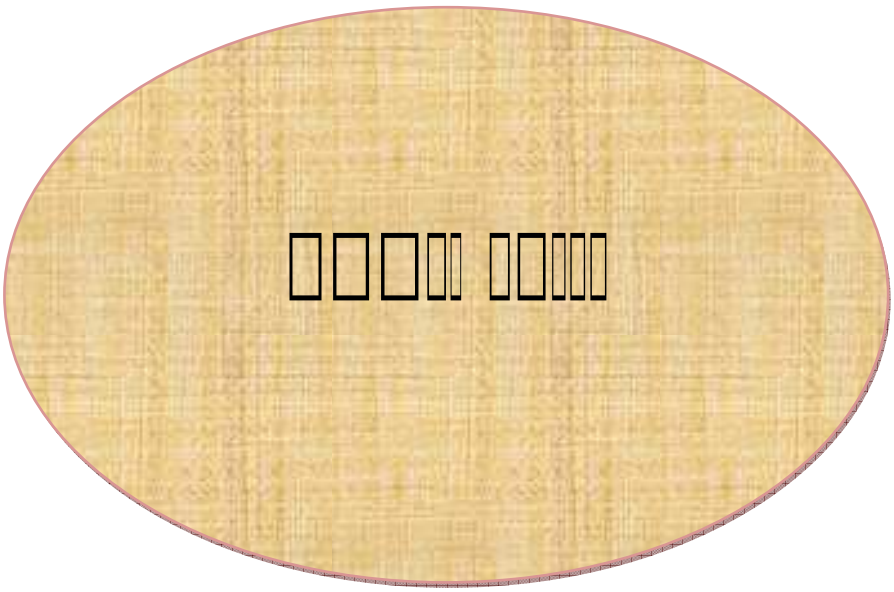
□□□□□□□ □□□□□□□□□□□ □□□□

□□□□□□□ □ □□□□□□□

:□□□□□ □□□□

□□ □□□□□□ □□□□□

□□□□□□ □□□□□ □□□□□□



مقدمة:

لقد عرف العالم تطورات متسارعة ومتلاحقة أدت إلى زيادة التوجه نحو الانفتاح والتحرر الاقتصادي، خاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي وبقاء القطبية الأحادية للمعسكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا زادت الدعوات لتدويل الاقتصاد العالمي والى زيادة درجة التقارب بين اقتصاديات المجتمعات المختلفة وزيادة ديناميكية التجارة الخارجية، وقد ساعد في ذلك تطور مفهوم العولمة التي مست جميع الميادين والأقطار، بالإضافة إلى التطور الهائل على المستوى العلمي والتكنولوجي.

وعليه فقد أصبحت أسواق الدول أكثر انفتاحا وتحررا من ذي قبل، وأصبح من اليسير انتقال رؤوس الأموال الدولية من بلد إلى آخر، كما زادت حاجة الدول إلى التوجه نحو أسواق عالمية جديدة لتصريف المنتوجات المحلية وهذا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي عرف تطورا غير مسبوق في الاقتصاد العالمي خاصة بعد أزمة الديون الخارجية لسنة 1982 التي استفادت منها الدول الضعيفة، والتي كان من الممكن أن تساعد في تسريع وتيرة النمو الداخلي، إلا أن تراكم تلك الديون وعدم القدرة على سدادها وعجز الدول على بناء اقتصاد حقيقي، أدى إلى توقف العملية التنموية في مكانها مع إضافة مشكل خدمة هاته الديون.

ولهذا فقد لجأت تلك الدول إلى التفكير في بدائل مقنعة للنهوض بالاقتصاديات المحلية، وهذا عن طريق الاهتمام الكبير بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية للعديد من دول العالم، بالإضافة إلى أنها بمثابة حافز للنمو الاقتصادي ولها دور هام في نقل التكنولوجيا الحديثة، ومورد لرؤوس الأموال الأجنبية لتمويل الاستثمارات الداخلية، كما أنها تساهم في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة والتخفيف من حدة الفقر، كما تعمل الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية على تنشيط الإنتاج الداخلي وزيادة التنافسية بين المؤسسات الوطنية وتحسين أدائها ونوعية خدماتها.

وفي هذا الإطار قامت الدول النامية كبقية دول العالم بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى بلدانها، نظرا لما تعانيه من فشل في البرامج التنموية وضعف الأجهزة الإنتاجية، بالإضافة إلى الندرة في رؤوس الأموال بسبب ضعف الادخار الداخلي لتمويل الاستثمارات الداخلية وعدم قابلية الإنتاج المحلي على المنافسة العالمية، كما تعاني هذه الدول من مشاكل أخرى تتعلق بتباطؤ النمو الاقتصادي، زيادة في حجم المديونية الخارجية، الضعف في الصادرات الخارجية، اختلال في موازين المدفوعات، ارتفاع مستويات التضخم وانتشار البطالة والفقر في المجتمع.

والجزائر على غرار باقي الدول النامية ونظرا لما عاشته من تقلبات في النظام السياسي، وما رافق ذلك من تغيرات في النظم الاقتصادية المطبقة، بدأت في القيام بالإصلاحات الاقتصادية خاصة بعد الأزمة البترولية لعام 1986 التي أظهرت هشاشة الاقتصاد الوطني، والتي انعكست مظاهرها في اختلال في التوازن الخارجي

وعجز ميزان المدفوعات وصعوبات كبيرة في تغطية الديون الخارجية المتزايدة، إضافة إلى اختلال التوازن الداخلي المصحوب بارتفاع معدلات البطالة والتضخم وعجز الميزانية العامة للدولة، لهذا فقد بينت هذه الظروف الصعبة أن مشكل الاقتصاد الجزائري مشكل هيكلي وليس ظرفي بدليل غياب قاعدة اقتصادية واضحة، بالإضافة إلى الاعتماد الكلي على الريع النفطي الذي تحكمه تقلبات السوق الدولية، وكذا سيطرة القطاع العام بشكل كبير على النشاط الاقتصادي وتهميش القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

وعليه فقد اقتنعت الدولة بعدم قدرتها على تحقيق تنمية اقتصادية دون مشاركة أجنبية، وهذا بالتوجه لنفس الإستراتيجية التي انتهجتها الدول النامية، من خلال العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق منح التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية والتحفيزات المالية والمعنوية، وإزالة العديد من القيود والحواجز أمام حركة رأس المال الأجنبي إضافة إلى إنشاء نظم وهياكل جديدة خاصة بالتعامل مع الاستثمار الأجنبي، وكذا القيام بتغيير القوانين والتشريعات في ما يصب في صالح الشريك الأجنبي، بالإضافة إلى القيام بالإصلاحات الاقتصادية والضريبية وتطوير البنية الأساسية لمحاولة إبراز الإمكانيات المتاحة والمزايا الموجودة لإقناع المستثمرين الأجانب لإقامة مشاريع فيها.

ولقد كثر الحديث عن دور مناخ بيئة الأعمال في التأثير على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة، وهذا من خلال جملة المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالبلد المضيف للاستثمارات الأجنبية، وبما يمثله مناخ الاستثمار المحلي من جملة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، استقرار سياسي وأمني ووجود نظام قضائي عادل وصارم تجاه جميع فئات الشعب قادر على تحقيق العدالة والمساواة، بالإضافة سيادة القواعد القانونية وسموها ووضوح الصورة أمام الأجانب في مجال تطبيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وغياب مظاهر الاستبداد ومصادرة وتأميم الممتلكات الخاصة، بالإضافة إلى ثبات السياسات الاستثمارية المطبقة من طرف الدولة على المدى البعيد والمتوسط.

وعليه فقد ارتأينا في هذه الدراسة القيام بإبراز مدى تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنوعية المؤسسات في الجزائر، وهذا من خلال طرح الإشكالية الآتية:

هل يمكن تفسير ضعف جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمارات الأجنبية بالعوامل المؤسساتية؟ أو ما يطلق عليه بنوعية المؤسسات؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكن أن نطرح الأسئلة الثانوية الآتية:

- ما هو مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- ما معنى ملائمة مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية وما هي محددات ذلك؟
- ما مدى تأثير نوعية المؤسسات والحكم الراشد على تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

- ما هي طبيعة الجهود المبذولة من قبل الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار؟
- ما مدى الفروق الموجودة بين مناخ الاستثمار في الجزائر وجارتيها تونس والمغرب؟
- ما هي الحلول والتدابير الواجب اتخذاها لمحاولة تكييف نوعية المؤسسات الوطنية مع متطلبات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

➢ **فرضيات البحث:**

تتركز الفرضيات التي نعمل على اختبار صحتها على الآتي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر تمويل أساسي مقارنة مع المصادر الأخرى.
- عدم جاذبية نوعية المؤسسات قد تشكل إعاقة كبيرة في تفعيل مناخ الاستثمار.
- الجهود المبذولة من قبل الجزائر لتحسين نوعية المؤسسات لا تعكس حجم الاستثمارات الأجنبية الموجودة فعلا على ارض الواقع.
- مناخ الاستثمار في المغرب وتونس ذو جاذبية أقوى من مناخ الاستثمار في الجزائر.

➢ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية والتأكد من الفرضيات المقدمة بالإضافة إلى محاولة إبراز العلاقة الموجودة بين جاذبية نوعية المؤسسات ومؤشرات الحوكمة الوطنية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، وتبيان أثر ضعف هذه العوامل على ملائمة مناخ الأعمال كما تقدم هذه الدراسة اقتراحات حول الإصلاحات الواجب اتخاذها في هذا الصدد.

➢ **حدود الدراسة:**

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث المطروحة وتحقيقا للأهداف المرجوة، فقد تعين علينا وضع حدود وأبعاد لهذا العمل تمثلت في اقتصاره على دراسة أثر بعض من العوامل المؤسساتية فقط على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون الحديث عن العوامل والمحددات الاقتصادية الأخرى، حيث أخذنا الحكومة الراشدة، التنافسية، المخاطر القطرية، الحرية الاقتصادية، التنمية البشرية، الشفافية ومؤشر السياسات الاقتصادية.

كما قمنا بتسليط دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب لإبراز أهم أسباب تفاوت في حجم التدفقات الواردة إلى المغرب وتونس مقارنة بالجزائر، أما من الناحية الزمنية فقد قمنا بدراسة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن، مع التركيز على العشرية الأخيرة وهي الفترة التي شهدت إصلاحات عميقة في الاقتصاد الجزائري.

- **مبررات ودوافع اختيار الموضوع:**

هناك مبررات موضوعية وشخصية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إبراز أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عملية التنمية الاقتصادية.
- تقييم واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ومدى أهميتها في إنعاش الاقتصاد الوطني.
- معرفة أسباب ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس.
- إبراز دور نوعية المؤسسات في تحديد مناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس.
- محاولة تقديم الحلول الموضوعية للنهوض بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- الميول الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع.

- **صعوبات الدراسة:**

تكمن صعوبات الدراسة في الفصل الثالث والرابع حيث نتعرض لمشاكل إيجاد البيانات والمعطيات الشاملة والدقيقة حول الاقتصاد الجزائري وكذا الاقتصاد المغربي والتونسي، حيث تتضارب المعطيات والأرقام من مؤسسة إلى أخرى، خاصة عند مقارنة ما تقدمه المؤسسات الوطنية مع معطيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

- **منهجية الدراسة:**

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة وللإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المطروحة، نحاول في هذا البحث استخدام المناهج المعتمدة في غالبية الدراسات الاقتصادية والمتمثل في المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذا الموضوع.

وقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى الفصول الآتية:

الفصل الأول: الأسس النظرية والتطبيقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار ومؤشرات نوعية المؤسسات.

الفصل الثالث: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب.

مقدمة الفصل:

لقد عرفت العقود الأخيرة ارتفاعا كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي، وكان هذا نتيجة الانفتاح الاقتصادي والتجاري للاقتصاديات المحلية واندماجها في السوق الدولية، وكذا تسارع وتيرة حركة المبادلات التجارية بين الدول.

ولقد أبدت العديد من الدول النامية اهتماما متزايدا لهذا النوع من الاستثمارات الدولية، خاصة بعد تراجع المساعدات والقروض المقدمة من طرف الدول المتقدمة، إضافة إلى انتهاج معظم هذه الدول لسياسة الانكماش المالي لتخفيض حدة التضخم المرتفعة التي ظهرت أوائل الثمانينات.

كما أدت أزمة الديون العالمية لسنة 1982 إلى التفكير في بدائل لهاته القروض، خاصة مع عدم جدواها في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية، وعليه فقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نموا ملحوظا كبديل يمكنه رفع معدلات التنمية، والوصول إلى معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي عرفها الاقتصاد العالمي، وكذا القضاء على البطالة واستحداث مناصب شغل جديدة.

كما تطورت في هذه الفترة وبشكل بارز الشركات المتعددة الجنسيات، في صورة كيانات عملاقة من ناحية رأس المال، العمالة، التقنية والتنظيم...، حيث تتميز هذه الشركات في كون مركز القرار يتخذ في إقليم معين، والنشاط والتنفيذ يكون في أقاليم أخرى، وتعتبر هذه الشركات ذات تأثير قوي على الاقتصاد العالمي نظرا لميزات الحجم الكبير، وما يمكن أن تقوم به في تحريك الأرصدة النقدية العالمية.

غير أن الحركة غير المتجانسة التي تعرفها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر المناطق المختلفة من العالم، أدت إلى إثارة الجدل حول معايير توطن هاته الاستثمارات، والمقاييس التي يعتمدها المستثمرين العالميين في التوجه لمنطقة دون أخرى.

لذلك ومن أجل التعمق أكثر في هذا الموضوع، نسعى في هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحديد النظريات المقدمة في هذا الشأن، إضافة إلى دراسة كافة العراقيل التي يمكن أن تواجه المستثمر الأجنبي والضمانات التي يمكن للدول المضيفة تقديمها، كما نعرج في الأخير على دراسة التوجهات الجغرافية والقطاعية لتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة العالمية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي

سنقوم بدراسة عامة للاستثمار من خلال تقديم مفهوم الاستثمار، وكذا الأشكال والأنواع المختلفة التي يتخذها، بالإضافة إلى دراسة مفهوم وأنواع الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

يعد الاستثمار أحد أهم الأنشطة الاقتصادية لأي بلد في العالم، من خلال دوره في النهوض بالتنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة.

1- تعاريف الاستثمار: يمكننا تعريف الاستثمار لغويا واقتصاديا كالآتي:

1-1- التعريف اللغوي: الاستثمار لغويا يعني توظيف رأس المال، وتشغيله في مشروع معين قصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن[1]، ويقال أيضا ثمر ماله أي نما وثمر الله مالك أي كثره وأثمر الرجل أي كثر ماله[2].

1-2- التعريف الاقتصادي: الاستثمار هو استخدام المدخرات لتكوين طاقات إنتاجية جديدة، بهدف القيام بعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها، وهو بذلك ينقسم إلى ثلاث أنواع وهي:[3] الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت، الاستثمار في تكوين رأس المال السلعي، والاستثمار كفائض للصادرات.

وقد عرفه (keynes) على أنه "عملية الزيادة في التجهيزات الرأسمالية، حيث أن هذه الزيادة تمس رأس المال الثابت والمتداول أو رأس المال السائل"، كما يعرفه (Lambert) كالأتي" الاستثمار هو شراء أو صنع منتجات آلية ووسيطة"[4].

وقد عرفه (François Gautier) على أنه "عملية إنشاء وإيجاد السلع الإنتاجية، ويعتبرها بمثابة مجموع نفقات الشراء وإرساء السلع التجهيزية المخصصة، إما للرفع من القدرات الإنتاجية للسلع و الخدمات، أو للتقليل من التكاليف وتحسين ظروف العمل"[5]، ولهذا يمكننا القول أن الاستثمار عملية تقوم على تخصيص جزئي أو كلي للموجودات الممكنة وتوظيفها بغرض تحقيق عائد مجزي، كما ينظر البعض الآخر إلى الاستثمار على أنه التغير الصافي في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة، حيث يرتكز على جوانب المخاطرة[6] والسعي نحو الربح.

---

[1] د عبد الله عبد الكريم عبد الله- ضمانات الاستثمار في الدول العربية- دراسة قانونية مقارنة- دار الثقافة- الأردن 2008- ص18.
[2] د خلف بن سليمان النمري- شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي- مؤسسة كتاب الجامعة- مصر 2000- ص27.
[3] د حسين عمر- الاستثمار والعولمة- دار الكتاب الحديث- الطبعة الأولى- القاهرة 2000- ص37.
[4] د شوام بوشامة- تقييم واختيار الاستثمارات- الطبعة الأولى- دار الغرب- وهران 2003- ص28.
[5] فيصل حبيب حافظ- دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية- رسالة ماجيستر في علوم التسيير- جامعة الجزائر- السنة الجامعية (2004-2005)- ص 11.
[6] **تعرّف المخاطرة:** على أنّها احتمال حدوث خسائر غير متوقعة في الموارد المالية أو المعنوية في الأجل الطويل أو القصير، وبالتالي فإنّ علمية التسيير تولي أهمية بالغة لتحديد نوعية هذه المخاطر، وتقييم إمكانية حدوثها لإعداد الطرق الرامية إلى التقليل من آثارها ونتائجها، ولتحديد الإمكانيات اللاّزمة لتعويض الخسارة في حالة حدوثها.

2- تصنيفات المستثمرين: يمكن تصنيف المستثمرين إلى ثلاث أنواع:[1]

2-1 المستثمر المتحفظ: هو ذلك المستثمر الذي يعطي الأولوية لعنصر الأمان على الأمور الأخرى، وبالتالي فان ذلك ينعكس على قراراته الاستثمارية، حيث يكون حساس لدرجة كبيرة تجاه عنصر المخاطرة، وغالبا ما يمثل هذا النمط كبار السن وذوي الأموال المحدودة.

2-2 المستثمر المضارب: يعطي هذا النمط الأولوية لعنصر الربحية على ما عداه، لذا تكون حساسيته تجاه عنصر المخاطرة ضعيفة، حيث يقدم على الاستثمارات ولا يهمه نسبة المخاطر التي تصاحب المشاريع، ويظهر هذا النوع في المستثمرين في صغار السن، وذوي المحافظ الاستثمارية الكبيرة.

2-3 المستثمر المتوازن: يمثل هذا النمط المستثمرين الأكثر عقلانية، والذي يعطي أهمية للموازنة بين العائد المتوقع من جهة ودرجة المخاطرة من جهة أخرى، لذا تكون حساسيته تجاه المخاطر في حدود معقولة تمكنه من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة بعناية، يراعي فيها تنويع الاستثمارات بالكيفية التي تعظم الأرباح وتقلل المخاطر، ويندرج في هذا الإطار غالبية المستثمرين.

3- محددات قرار الاستثمار: إن القيام بمشروع معين كإنشاء شركة جديدة، أو إضافة عنصر جديد إلى مزيج السلعة الحالي يتوقف على نتائج دراسات الجدوى[2]، والتي تشمل دراسات سوقية، فنية ومالية، بالإضافة إلى التأكد من أن العائد يفوق التكلفة ليصبح المشروع مجزيا من الناحية المالية[3].

ويمكن حساب الفارق بين العائد والتكلفة بتحديد العناصر الأساسية الآتية:

3-1 حجم الإيرادات: يتحدد قرار الاستثمار بصفة أساسية بما سوف يقدمه هذا المشروع[4] من إيرادات مالية، إذا أمكن تصريف منتجات جديدة أو زيادة حجم المبيعات في حالات التوسع في المشروعات.

3-2 مقدار التكلفة: وهي تكلفة التمويل التي يتطلبها المشروع مع حساب التكاليف الثابتة والمتغيرة، التي يتوجب على المستثمر توفيرها للقيام بالمشروع، وعلى هذا فان قرار الاستثمار يتوقف كذلك على سعر الفائدة المطبق وعلى معدل الضريبة المفروضة داخل المنشآت.

3-3 مستوى التوقعات: وهو مستوى التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية المستقبلية ومستوى الثقة في تلك التوقعات المبنية، حيث أن الاستثمار تصرف ينم عن ثقة المستثمر بالمستقبل وبتوقعاته، حول المستجدات التي ستحدث عبر الأيام والتي من شأنها أن تجعل المشروع مربحا، وفي الغالب يتم المزاوجة بين العائد ودرجة المخاطر المتوقعة في محيط الاستثمار، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

---

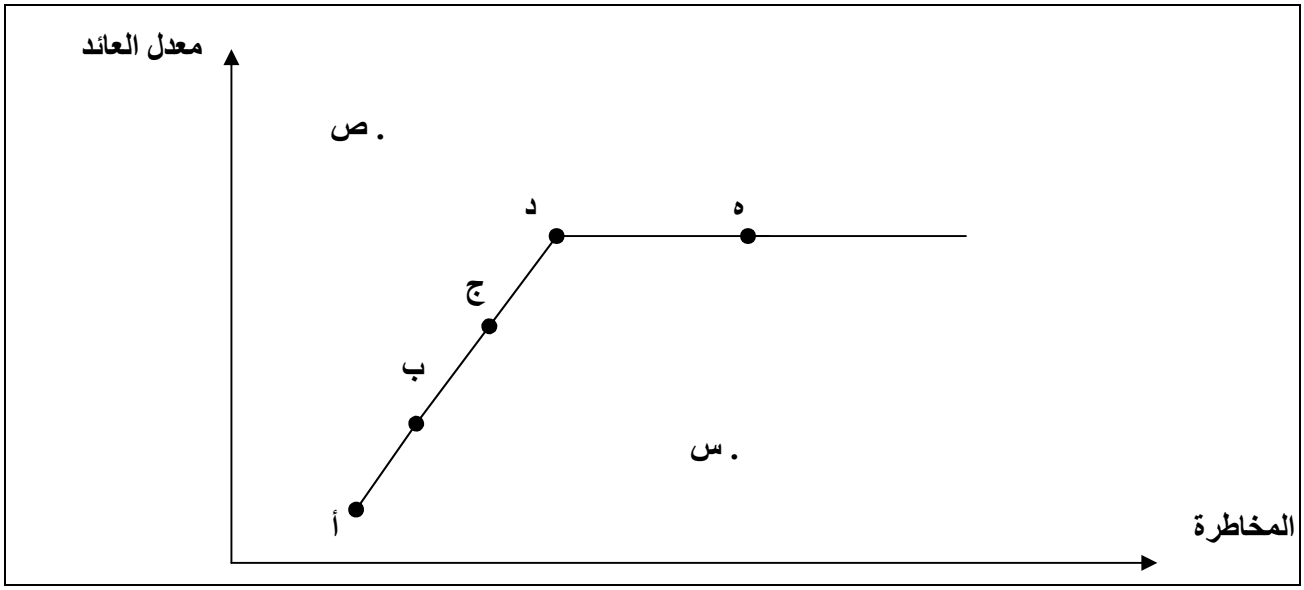
[1] د كاظم جاسم العيساوي- الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات- تحليل نظري وتطبيقي- دار المناهج- الطبعة الثانية- الأردن 2004- ص28.

[2] **دراسة جدوى المشروع:** هي مجوعة من الدراسات والتحاليل التي تسبق المشروع الاستثماري، والتي تهدف إلى تحليل محيط المشروع الحالي والآفاق المستقبلية له، وتتضمن دراسات الجدوى أربعة جوانب: تحليل السوق- التحليل الفني- التحليل المالي- تحليل الربحية.

[3] د محمد صالح الحناوي- مذكرات في دراسات الجدوى- الدار الجامعية- بيروت 1993- ص14.

[4] **تعريف المشروع:** كمصطلح يعني فكرة مقترحة للدراسة والتقييم، أما من الناحية الاقتصادية فيعني ائتلاف جملة من العناصر الاقتصادية والمالية والفنية، لبناء وحدة إنتاج ذات منافع اقتصادية على امتداد فترات زمنية معينة.

الشكل01: منحنى التفضيل الاستثماري



المصدر: د طلال الكداوي- تقييم القرارات الاستثمارية- دار اليازوري العلمية- الطبعة العربية- عمان 2008- ص18.

يوضح الشكل أعلاه أن كل النقاط الواقعة على خط التفضيل الاستثماري وهي (أ ب ج د ه)، تمثل أدوات استثمارية مقبولة، وهذا لاقتران نسبة القبول ما بين المخاطر ومعدل العائد المتوقع في آن واحد.

بينما لا تصلح النقاط (س ، ص) للأسباب الآتية:

- **س:** لا تحقق العائد المرغوب فيه.
- **ص:** نقطة غير متاح الاستثمار فيها.

المطلب الثاني: أشكال و أنواع الاستثمار

يتخذ الاستثمار عدة أشكال ويتضمن أنواع مختلفة، وهذا على حسب الهدف المرجو منه، وكذا على اعتبارات أخرى تتعلق بالصفات المختلفة التي يتخذها.

1- أشكال الاستثمار: يوجد هناك عدة تقسيمات تميز الاستثمارات مبنية على أساس الطبيعة أو على أساس الهدف المرجو منها، ومن بين أهم هذه الأشكال نجد:

1-1 الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية: وتتضمن:[1]

1-1-1 الاستثمارات الإنتاجية: وتتمثل في النشاطات ذات الطبيعة الملموسة الموجهة في الأساس إلى إنتاج السلع والخدمات، مثل الإنتاج الزراعي، الصناعي والتجاري...

1-1-2 الاستثمارات غير الإنتاجية: وهي الاستثمارات التي يكون الهدف من ورائها تحقيق غرض اجتماعي مثل بناء المدارس، الجامعات...

[1] Milouin Boubaker- Investissement Et Stratégie Du Développement- OPU-Alger-1987-Page n^{0}18.

1-2 الاستثمارات التعويضية والاستثمارات الجديدة: تتمثل في الاستثمارات الموجهة إلى تعويض أصول استثمارية انقضت مدة حياتها، باعتبار أن الاهتلاك يمثل مخزونا من رأس المال يساوي إلى تراكم هذه الأقساط، مع العلم أن استثمارات التعويض لا تؤدي إلى رفع رأس المال وإنما تهدف إلى تحسين وسائل الإنتاج.

1-3 الاستثمارات الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية والديمغرافية: تهدف إلى الزيادة في عمليات الإنتاج عن طريق إنتاج السلع والخدمات، وتحسين الظروف المعيشية للأفراد.

2- أنواع الاستثمار: يمكن تقسيم الاستثمارات بحسب المعيار المتبع إلى عدة أنواع، حيث نجد هناك معيار التفرقة المبني على الجنسية، معيار مبني على أسلوب الإدارة المتبع، معيار يعتمد على تحديد الجهة التي تقوم بالاستثمار، ثم معيار آخر مبني على الزمن.

1-2 الاستثمارات بحسب معيار الجنسية: تنقسم إلى قسمين:

1-1-2 الاستثمارات الداخلية (الاستثمارات الوطنية):وهي الاستثمارات التي لا يتم فيها أي انتقال الأصول خارج الحدود الوطنية، لكل من المستثمر رأس المال ومقر المشروع، كما يمكن تعريفها على أنها جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق المحلية، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات، المشاريع الإنتاجية والتجارية، الأوراق المالية...الخ

2-1-2 الاستثمارات الأجنبية: هي كل المشاريع التي يقوم بها المستثمرون خارج الحدود الوطنية، حيث يجري انتقال الموارد المالية من الخارج إلى الداخل، وتعرف كذلك الاستثمارات الأجنبية على أنها جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة.

2-2 الاستثمارات بحسب معيار أسلوب الإدارة المتبع: تنقسم إلى قسمين:[1]

1-2-2 الاستثمار المباشر: هو قيام المستثمر سواء كان طبيعي أو معنوي باستثمار أمواله في نشاط اقتصادي ملموس، حيث يكون له حق السيطرة الكلية أو الجزئية ويحق له كذلك اتخاذ القرارات، ويتمثل عموما في إنشاء شركات، مؤسسات إنتاجية، هياكل استثمارية جديدة...

2-2-2 الاستثمار غير المباشر (الاستثمار المحفظي): يتم من خلال القيام بشراء أوراق مالية، حيث لا يكون لديه في هذه الحالة أي سلطة رقابة أو اتخاذ القرار جراء هذا الاستثمار، وغالبا ما يتمثل هذا النوع من الاستثمارات في شراء الأسهم والسندات، شهادات الإيداع المصرفي، أذون الخزانة، المشتقات المالية...

3-2 الاستثمارات بحسب معيار الجهة التي تقوم به: وينقسم هذا النوع إلى قسمين وهما:

1-3-2 الاستثمار الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات الخاصة سواء من مدخراتهم أو من الأرباح، والتي تحقق في النهاية استثمارا خاصا لتلك الأموال.

[1] أ هند بن عمار- المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية- أطروحة دكتوراه في القانون العام- جامعة الجزائر- 2004- ص 184.

2-3-2 الاستثمار الحكومي: هو الاستثمار الذي تقوم الدولة بتكوينه وتمويله، سواء من فائض الإيرادات أو من القروض الداخلية أو الخارجية أو المساعدات الأجنبية.

2-4 الاستثمارات بحسب معيار الزمن: وينقسم هذا النوع إلى قسمين وهما:[1]

2-4-1 الاستثمارات قصيرة الأجل: وهي الاستثمارات التي تتراوح مدتها ما بين سنة إلى سنتين، وتشمل الودائع الزمنية، الأوراق المالية كالأسهم والسندات، التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.

2-4-2 الاستثمارات طويلة الأجل: وهي التي تفوق مدتها السنتين وتشمل المشاريع الاستثمارية ذات الأمد الطويل، والتي تتطلب أموال ضخمة وعدد عمال أكبر وتقنيات أعلى، كما تتميز بأرباح سنوية عالية.

وتكمن عناصر التفرقة بين النوعين في أن الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل تهدف غالبا إلى المضاربة، أما الاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل فتهدف إلى انجاز مشاريع ذات دخل مستمر، قيمة النقود ذات أهمية قصوى بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل مقارنة بالاستثمارات قصيرة الأجل.

كما تتميز الاستثمارات قصيرة الأجل بعامل السيولة وقابليتها للتحويل إلى نقد بشكل أسرع، ولا تعتمد على الأرباح الرأسمالية بشكل كبير وتتميز بتدني المخاطر مقارنة بالاستثمارات طويلة الأجل.

المطلب الثالث: مفهوم وأهداف الاستثمار الأجنبي

يمكن أن نطلق عليه مصطلح الاستثمار غير الوطني، الذي يعرف على أنه استثمار يقوم به طرف أجنبي بأي نوع من أنواع الأرصدة، ويتضمن هذا النوع ملكيات ملموسة أو غير ملموسة وحقوق ملكية متعلقة وأسهم، وأشكال أخرى من الشراكة التجارية وحقوق الملكية الفكرية والخبرة الفنية.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي: وفي هذا الإطار يمكن تقديم التعريفين الآتين:

1-1 التعريف القانوني: يعرف الاستثمار الأجنبي من الناحية القانونية على أنه كل النقود والأوراق المالية والتجارية والآلات والوسائل المادية والمعنوية، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين لا يتمتعون بجنسية البلد المضيف.

كما اقترحت اللجنة التي شكلها "اتحاد القانون الدولي" تعريفا قانونيا للاستثمار الأجنبي يتمثل في أنه تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المضيف بغير تنظيم مباشر[2].

[1] أ فيصل حبيب حافظ- مرجع سابق- ص 16.
[2] د دريد محمود السامرائي- الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية- مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الأولى- بيروت- 2006- ص47.

2-1 التعريف الاقتصادي: يعني الاستثمار الأجنبي من الناحية الاقتصادية انتقال رؤوس الأموال بين بلدين أو أكثر، بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كشراء أوراق مالية أو شراء أوراق منقولة تدر فوائد أو أملاك عقارية أو إقامة مشاريع إنتاجية أخرى.

كما يشمل الاستثمار الأجنبي انتقال الحقوق والقوى الشرائية المتمثلة في النقود والائتمان، بحيث ينشأ عن هذا الانتقال حالة دائنية ومديونية في ميزان مدفوعات الدولة، أي أن الاستثمار الأجنبي وفق هذا التعريف هو التغير الصافي الايجابي والسلبي في حقوق الدولة على بقية العالم[1].

وتحمل هاته الاستثمارات الأجنبية مزايا عديدة تتمثل في أنها تتيح للمستثمر مرونة كبيرة في اختيار أدوات ذات عوائد مرتفعة، بالإضافة إلى أنها تفتح الباب أمام الأسواق العالمية المتخصصة، مثل سوق الأوراق المالية، أسواق السلع وأسواق العقارات، لكن مع كل هذه الايجابيات إلا أن هناك بعض العوائق التي يجب مراعاتها، مثل ارتفاع المخاطر نتيجة الظروف السياسية والاجتماعية والقوانين الضريبية المرتفعة.

2- أهداف طرفي الاستثمار الأجنبي: يقوم الاستثمار الأجنبي على طرفين رئيسين وهما الدولة المضيفة من جهة والمستثمر الأجنبي من جهة أخرى، حيث يرتبط هذان الطرفان بالمصالح المشتركة المرتبطة بالمشروع، الذي يسعى فيه كل طرف إلى تحقيق بعض من المكاسب على المدى البعيد والمتوسط.

2-1 أهداف الدولة المضيفة للاستثمار: تتمثل في:

- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والفنية والتكنولوجية للشركات الأجنبية.

- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات وتحقيق التكامل الاقتصادي بها.

- توسع الاقتصاد بالزيادة في المداخيل العمومية، خلق مناصب الشغل وزيادة الناتج الداخلي، وهذا ما أكده التقرير المتعلق باقتصاديات دول الآسيان[2]، حيث توصل البنك الدولي سنة 1996 إلى أن العوامل الرئيسية وراء التقدم في تلك الدول يتمثل في تشجيع الاستثمار الداخلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

- تحسين ميزان المدفوعات[3] بالتأثير على حركة المبادلات التجارية، الخدماتية وحركة رؤوس الأموال.

- الحفاظ على استقلال الاقتصاد الوطني ومحاولة تحقيق السيادة الاقتصادية والسياسية.

2-2 أهداف المستثمر الأجنبي: يسعى المستثمر الأجنبي إلى الأهداف الآتية:

- محاولة تعظيم الأرباح وتجنب المخاطر الاستثمارية في محيط واحد.

---

[1] د دريد محمود السامرائي- نفس المرجع- ص 48.

[2] **مجموعة الآسيان**: هي منظمة التجارة الحرة لرابطة أقطار جنوب شرق آسيا تأسست سنة 1992، تهدف إلى قيام منطقة تجارة حرة بين أعضائها يشمل برنامجها تخفيض التعريفة الجمركية على المستوى الإقليمي، تضم كل من بروناي، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند إلى جانب كل من لاوس، ميانمار و كنبوديا التي انضمت حديثا.

[3] **ميزان المدفوعات**: عبارة عن سجل تلخص فيه كافة المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين مقيمي الدولة والأجانب في فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ويتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري CC- حساب رأس المال CK- حساب الاحتياطي الرسميCRO، وكل عملية يتم تقيدها إما في الجانب الدائن أو الجانب المدين من ميزان المدفوعات.

- الاستفادة من الموارد الطبيعية والحوافز الضريبية والجمركية التي تقدمها الدول المضيفة.

- الدخول في أسواق دولية جديدة والاستفادة من مزايا حجم السوق.

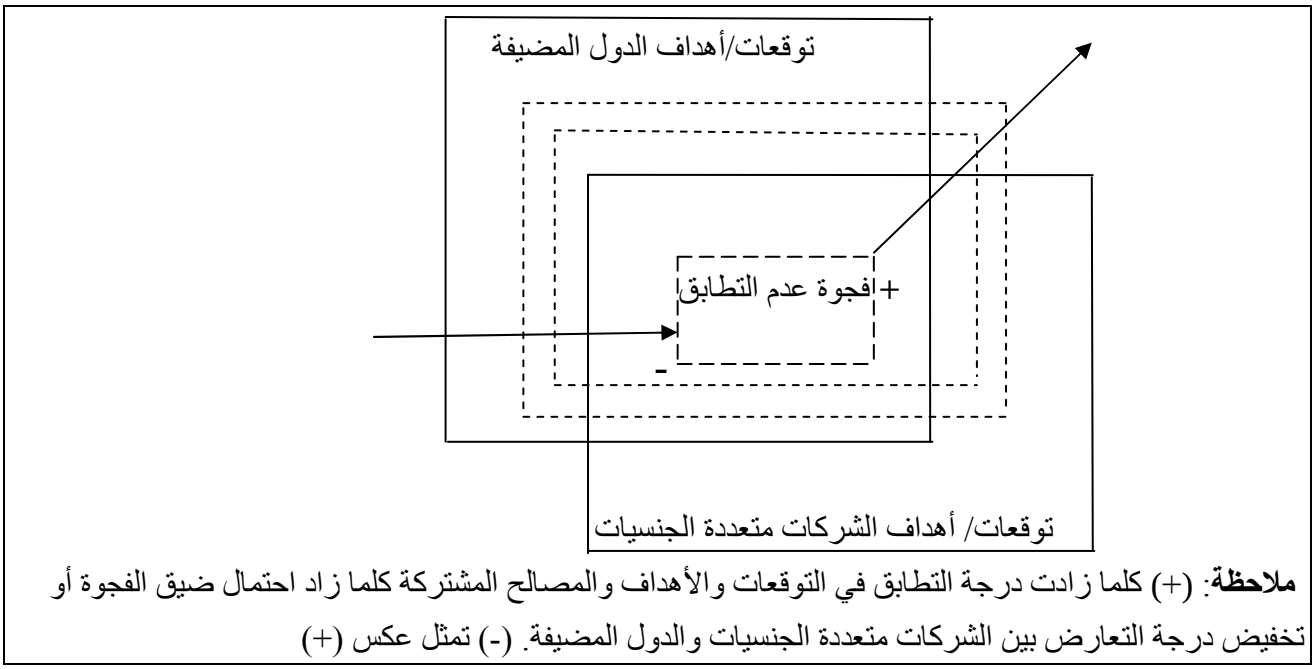
- الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة لتخفيض تكاليف الإنتاج.

- التحسين من المزايا النسبية والمراكز التنافسية ومن ثم تعظيم الأرباح.

ويسعى كل طرف للحصول على هذه الأهداف في ظل توقعات معينة، مما يتسبب في خلق ما يسمى بـ "فجوة عدم التطابق"[1]، حيث أن حجم هذه الفجوة لا تتوقف على نوع وطبيعة الأهداف فقط، وإنما تصل إلى درجة الفهم المتبادلة لطبيعة المصلحة المشتركة بينهما.

والشكل التالي يوضح هذه العلاقات.

الشكل02: فجوة عدم التطابق



ملاحظة: (+) كلما زادت درجة التطابق في التوقعات والأهداف والمصالح المشتركة كلما زاد احتمال ضيق الفجوة أو تخفيض درجة التعارض بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة. (-) تمثل عكس (+)

المصدر: د عبد السلام أبو قحف- اقتصاديات الإدارة والاستثمار- الدار الجامعية- مصر 1993- ص179.

[1] د عبد السلام أبو قحف- اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي- مكتبة الإشعاع- الطبعة الأولى- الإسكندرية 2001- ص371.

المبحث الثاني: مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

لقد أخذ مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما كبيرا وبعدا استراتيجيا في الدراسات الاقتصادية الحديثة، من خلال العديد من الكتابات والدراسات التي تشرح آليات هذا النوع من التمويل الدولي.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد قدمت عدة تعاريف للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نذكر من بينها:

1- تعريف صندوق النقد الدولي: يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه نوع من الاستثمارات الدولية، يعكس هدف حصول كيان اقتصادي في دولة ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في دولة أخرى، حيث تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل تربط ما بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى ما يمكن أن يتمتع هذا المستثمر من نفوذ داخل إدارة المؤسسة[1].

2- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: تبعا لتعريف منظمة (OCDE)[2] فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي "عملية استثمار من قبل مقيم في دولة معينة يتحصل من خلالها على فائدة وعلى سلطة في مؤسسة مقامة في بلد آخر، هذه العملية يمكن أن تكون من أجل إقامة مؤسسة جديدة (منشأة جديدة) أو تغير ملكية منشأة موجودة"، ووفقا لذات المنظمة فإن شرط الحصول على صيغة الاستثمار الأجنبي المباشر، هو امتلاك نسبة تتراوح ما بين (25%- 50%) من كامل أسهم الشركة[3].

3- تعريف بعض الاقتصاديين: عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " كل التدفقات المالية الواردة إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، بشرط أن يكون للمقيمين في البلد المستثمر (عادة المؤسسات) حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة، وقيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي، تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر"[4].

ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر، في كون هذا الأخير يعبر عن توظيف مبالغ مالية لشراء أسهم وسندات مملوكة في بلد أجنبي، بحيث لا يعطي هذا النوع لصاحبه حق التدخل في تسيير مجلس الإدارة، وقد تطور هذا النوع بشكل كبير خلال سنوات الستينات من القرن الماضي بحكم النمو المتزايد والتوسع الكبير لسوق "الأورودوفيز"[5].

---

[1] د عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقيمية)- الطبعة الثالثة- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر2006- ص251.

[2] **منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي**: هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة، التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر، نشأت سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (Oeec)، التي تزعمها الفرنسي " روبير مارجولين" للمساعدة على خطة إعمار أوروبا تضم المنظمة حاليا 30 عضوا حيث تهدف إلى تحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات السليمة، لتشكل حافزا قويا لتحسين السياسات وتنفيذها.

[3] Carole Bolusse- L'investissement- Bréal- France 2007- Page N°118.

[4] Peter H.Lindert Et Thomas A.Pugel- Economie Internationale- 10ème Edition- Economica - Paris1996- Page n°822.

[5] Jean Pierre Bibleau- Introduction À L'économie Internationale- 2ème Edition- Goëtan Morin Editeur- Canada1993- Page162.

أما عن طبيعة الاستثمار فيعتبر أجنبيا وهذا بحسب جنسية المستثمر، فبالنسبة للشخص الطبيعي تتحدد قواعد الجنسية بالنسبة لقوانين بلده، أما بالنسبة للشركات المعنوية فالأمر أكثر تعقيدا لتعدد جنسيات المساهمين، ولهذا فقد مال الاجتهاد القضائي إلى الأخذ بحسب جنسية الشركة على حساب جنسية المساهمين هذا من الناحية القانونية.

أما من الناحية الاقتصادية فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تلك المشروعات المملوكة للأجانب، سواء بملكية كاملة أو بالاشتراك في رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع.

ووفقا لتصنيفات المنظمات الاقتصادية العالمية تضم عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر مايلي:[1]

- **إعادة استثمار الأرباح:** وهي حصة المستثمرين الأجانب من العوائد التي لا توزع بل يعاد استثمارها.
- **تحويل رأس المال داخل الشركة:** وتمثل القروض المتصلة بين المستثمر والشركات أو الفروع المشتركة.
- **توظيف رأس المال الخاص في الخارج:** وتعني استثمار رأس مال الفروع أو جزء من الأسهم في الشركات المشتركة والتابعة.

ويمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تأخذ عدة صور من بينها:[2]

- إنشاء فروع بالخارج (وحدة ذاتية).
- الاستحواذ على 10% من رأس مال الاجتماعي للشركة الأجنبية.
- استثمار عقاري بالخارج.
- ديون قصيرة المدى (أقل من عام) أو طويلة المدى (أكثر من عام) بين الشركة الأم وفروعها الخارجية.
- إعادة استثمار الأرباح من قبل الفروع.

المطلب الثاني: مراحل وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1. مراحل الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتدرج الاستثمار الأجنبي المباشر عبر عدة مراحل متباينة، نوجزها في ما يلي:[3]

1-1 المرحلة الأولى: تبدأ المؤسسة بإتباع سياسة التصدير عبر وكيل أو موزع داخلي، لنشر منتوجها داخل الدولة المضيفة للاستثمار والتعريف به.

1-2 المرحلة الثانية: تقوم المؤسسة بالاستعانة بمنتج داخلي للقيام بعمليات التغليف والتكييف لمنتوجها.

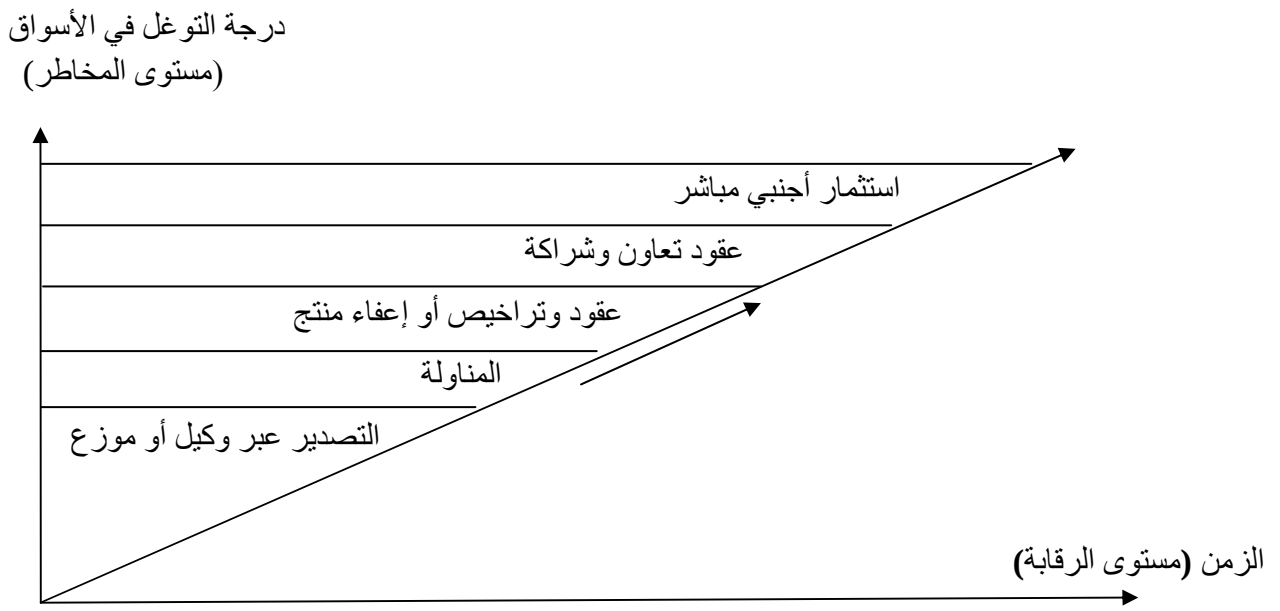
[1] أ قاشي فايزة- الاقتصاد الدولي (تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج)- منشورات دار الأديب- وهران2007- ص135.
[2] Carole Bolusse- L'investissement- OP-cit- Page n° 118.
[3] أ زغيب شهرزاد- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (واقع وآفاق)- مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة- العدد الثامن- الجزائر سبتمبر2005- ص 73.

3-1 المرحلة الثالثة: تقوم المؤسسة بتعزيز موقعها داخليا في الدولة الأم عن طريق منح التراخيص أو إعفاء منتج محلي، ليقوم بإنتاج بعض من أجزاء منتجاتها.

4-1 المرحلة الرابعة: تقوم مؤسسة بالقيام بعمليات شراكة مع مؤسسات محلية، وهذا بعد التخلص من ظروف عدم التأكد الخاصة بعملية التوغل.

5-1 المرحلة الخامسة: وهي المرحلة الأخيرة حيث تقوم المؤسسة بالإقامة داخليا للقيام بالمشروع والقيام بعمليات الإنتاج.

الشكل03: مراحل الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: أ زغيب شهرزاد- مرجع سابق- ص73.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن للمستثمر القيام بطريقتين رئيسيتين لإنشاء استثمارات مباشرة في الخارج، وهذا أن يقوم بعملية استثمارية جديدة تماما في البلد المضيف، أو أن يقوم إما بعملية الاندماج والتي تعني ذوبان شركتين مع بعضهما البعض لإنشاء شركة جديدة، أو بالتملك الذي يعني الاستحواذ على أصول شركة معينة قامت بطرح أسهمها للبيع عن طريق وسائل الدفع المختلفة.

ويمكن تفصيل الصور التي يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة كما يلي:

2- 1 الاستثمار المشترك: حسب عبد الكريم جابر العيساوي فإن (Koldi) يرى أن الاستثمار المشترك هو المشروع الذي يشترك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ولا يقتصر هذا الاشتراك في رأس المال فحسب بل يمتد إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية[1].

[1] د عبد الكريم جابر العيساوي- مرجع سابق- ص14.

وحسب عبد السلام أبو قحف فإن (Terpestra) يقول أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، حيث يكون أحد أطراف الاستثمار شركة دولية تمارس حق الإدارة والتسيير دون السيطرة الكاملة عليه[1].

ويتم الاعتماد على هذا النوع للأسباب الآتية:

- يساعد هذا النوع في حالة نجاحه في حصول المستثمر على الموافقة بإنشاء مشاريع مملوكة بالكامل.

- يفضل هذا النوع في حالة وجود قيود التملك في بعض المجالات.

- يفضل عند عدم توافر الموارد البشرية والمعرفة التسويقية وغموض السوق المحلي.

- يساعد على تقليل المخاطر الناجمة عن التأميم والمصادرة.

- تذليل الصعوبات البيروقراطية أمام المستثمر الأجنبي.

- التغلب على المشاكل المتعلقة باللغة والعلاقات العمالية وطرق التواصل.

2- 2 الاستثمار المملوك بالكامل: يعطي هذا النوع من الاستثمارات الشركات الأجنبية الحرية المطلقة في السيطرة التامة على المشروع، ويعد أحسن الأشكال المفضلة للاستثمار حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها بالدولة المضيفة للإنتاج، أو التسويق أو أي نوع من أنواع الأنشطة الاقتصادية، كما يمثل هذا النوع قيام المستثمر الأجنبي الطبيعي أو المعنوي بإنشاء فرع للإنتاج، أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي بالدولة المضيفة وحيازته على الملكية المطلقة على هذا المشروع[2].

ويعتبر الاستثمار المملوك بالكامل أكثر الأنواع تفضيلا للأسباب الآتية:

- تعظيم العائد المتوقع من المشروع.

- السيطرة الكاملة في التسيير والإدارة.

- التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة على الواردات.

- استبعاد كافة المشاكل المتعلقة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي.

- قربه من السوق المحلي يعمل على تبني صورة ذهنية مقبولة لدى الجمهور مما يسهل من عمليات التوغل.

2- 3 مشروعات عمليات التجميع: يقوم هذا النوع على اتفاقية تبرم ما بين شركة أجنبية والدولة المضيفة، على أن تقوم الشركة الأجنبية بتوريد كيفيات تجميع المنتوجات الخاصة بها من طرف الدولة المضيفة، بالإضافة إلى

[1] د عبد السلام أبو قحف- اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي- مرجع سابق- ص482.
[2] د محمد صقر وآخرون- الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية- مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 28- العدد الثالث- سوريا- 2006- ص5.

الأمور الأخرى المتعلقة بالخبرة وكذا التصميم الداخلي، مثل: صناعة السيارات، صناعة الأجهزة الالكترونية، بهدف تجميعها مقابل نسبة مالية معينة محددة في الاتفاقية[1].

2- 4 الامتيازات والتراخيص: يعتمد هذا النوع من الاستثمارات على اتفاق تقوم بمقتضاه الشركة الأجنبية بالتصريح للطرف الوطني (عام أو خاص) للبلد المضيف، باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية أو نتائج البحث، مقابل عائد مادي أو الحصول على مواد أولية بأسعار مخفضة، كما تقوم ببيع خبراتها بشرط الالتزام بالعلامة التجارية ومواصفات الإنتاج[2].

2- 5 الاستثمار في المناطق الحرة: وهو نوع خاص من الاستثمارات الدولية يعد في مناطق جغرافية موسومة بحدود نظامية، يكون لها مداخل ومخارج مراقبة من طرف مصالح الجمارك الوطنية، يمارس فيها المستثمرون نشاطات صناعية وخدماتية.

حيث يتلقى الاستثمار داخل هذه المناطق العديد من المزايا والإعفاءات، وتسعى الدولة من خلالها إلى جذب الاستثمارات وتشجيع القواعد التصديرية[3].

كما تشتمل هذه المناطق على العديد من الايجابيات منها مزايا اللاجبائية، اللابيروقراطية، الشمولية، المساواة، كما تشمل المناطق الحرة ثلاث أنواع وهي المناطق الحرة التجاري ZFC ، الصناعية ZFI والمناطق الحرة البنكية ZFB [4] .

2- 6 وكلاء التوزيع: تستند هذه العملية على اتفاقية تقوم بين طرفين (الأصلي والوكيل)، يقوم من خلالها الطرف الأصلي بتوظيف الوكيل لبيع منتجاته وتسهيل عمليات تسويقها لمجموع المستهلكين والصناعيين النهائيين، حيث يتحصل الطرف الوكيل مقابل ذلك على عمولة معينة، أو يمكنه أن يتحصل على تسهيلات خاصة من طرف شركة الطرف الأصلي، وكمثال على ذلك نجد صناعة السيارات والسلع المعمرة والثقيلة.

---

[1] مصطفاوي نبية- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة وهران- دفعة (2007/2006)- ص 25.

[2] د محمد قويدري- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر يومي 18/17 أفريل 2006- ص03.

[3] تعود فكرة **المناطق الحرة** تاريخيا إلى حوالي ألفي عام خلت وبالتحديد في عهد الإمبراطورية الرومانية، حيث أقيمت أول منطقة حرة في جزيرة Delos في بحر إيجا لإعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية الرومانية، وقد عرفت رواجا كبيرا نظرا لموقعها الاستراتيجي الذي يتوسط الشرق والغرب.

وقد تطورت هذه المناطق بشكل كبير وانتشرت في مناطق متفرقة من العالم، ومن الأمثلة الناجحة لهذه المناطق نجد منطقة Bataan في الفلبين، Masan اليابان، Bayan lepas ماليزيا، المنطقة الحرة بجبل علي بدبي...، ولقد تطور في الوقت الراهن مفهوم المناطق الحرة وتعقدت مهامها وأنواعها وفي هذا نجد المناطق الحرة بالموانئ البحرية، مناطق التجارة الحرة، مناطق الاستثمار، المناطق الحرة المصرفية، المناطق الصناعية العلمية، مناطق التصدير الصناعية الحرة، مناطق التخزين والإيداع الجمركي، مناطق التجارة العابرة، مناطق الحرة العابرة، مناطق الحرة الخاصة، المدن الحرة، النقط الحرة، مناطق التجارة الحرة، المناطق الحرة للتأمينات. (أنظر منور أوسرير- دراسة نظرية عن المناطق الحرة...ص40).

[4] Nachida m'hamssadji- bouzidi- 5essai sur l'ouverture de l'économie algérien- ENAG édition- Alger 1998- page134.

2- 7 عقود الإدارة وعقود التصنيع: عقود الإدارة عبارة عن اتفاقية تتم بين المالك الأصلي للمشروع وشركة أجنبية، يتم بمقتضاها توريد الخدمات الفنية اللازمة لإدارة المشروع فقط، وهذا للمساعدة في اتخاذ القرارات والاستراتيجيات المناسبة في مجال التخطيط، الموازنة، الصيانة والتسويق مقابل عائد مادي متفق عليه، وهذا النوع شائع في ما يخص عقود الطيران، الفندقة، السياحة...، أما عقود التصنيع فهي اتفاقية تبرم بين الشركة الأجنبية وأحد الشركات الوطنية العامة أو الخاصة، حيث تقوم هذه الأخيرة نيابة عن الأولى بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، أو بعبارة أخرى هي عبارة عن اتفاقية إنتاج بالوكالة طويلة الأجل، يمكن للمستثمر من خلالها التحكم بالإدارة والتسيير.

2- 8 الإنتاج من الباطن: هو عبارة عن اتفاق بين طرفين (أجنبي ومحلي)، يقوم من خلاله الطرف الأول (مؤسسة كبرى) بإصدار أمر التفويض بالإنتاج من الباطن للطرف الأخر (مؤسسة صغرى)، حيث تتكفل هذه الأخيرة بإنتاج جزء أو كل المنتوج، أما الطرف الأول فيكون هو المسؤول القانوني الرئيسي تجاه الزبائن[1].

المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات

يعود تاريخ الشركات المتعددة الجنسيات إلى فترات زمنية سابقة، بدأت منذ قيام الانجليز بانجاز سكك الحديد وإنشاء شركات الغاز في البلدان الأوروبية المجاورة ودول أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة، وقد تمت أول عمليات التملك آنذاك عندما تم مقايضة أثمان المعدات والآلات البريطانية بأسهم الشركات الأمريكية[2].

ليحل بعد ذلك عصر جديد بدأ فيه حجم الشركات المتعددة الجنسيات آخذا في الازدياد والتوسع، في نسق متجانس مع تطور مفهوم العولمة[3] الاقتصادية والمالية العالمية، إلى أن أصبحت اليوم كيانا عالميا يضاهي في حجمه وقدرته العديد من الدول.

1- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات: حسب عبد السلام أبو قحف فإن (Vernon) يعرف الشركة المتعددة الجنسيات على أنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر[4].

من جهته يعرف (Rguman1983) الشركات المتعددة الجنسيات على أنها الشركات التي تمتلك أكثر من ثلثي نشاطها خارج الشركات الأم، كما أكدت دراسة قامت بها مجلة الأعمال الدولية على أن الشركة المتعددة الجنسيات تصبح عالمية، حينما تبلغ مبيعاتها وأرباحها من العمليات الخارجية حوالي 35% من إجمالي المبيعات

[1] صلاح الدين حسن السيسي- الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم (تطوير وربط البورصات العربية وتأسيس البورصة العربية الموحدة)- عالم الكتاب- الطبعة الأولى- القاهرة2003- ص27.

[2] لودفيغ فون ميزس- ترجمة حازم نسيبة- السياسة الاقتصادية (أراء لليوم والغد)- دار الأهلية- الطبعة الأولى- بيروت 2007- ص114.

[3] **تعريف العولمة**: تعني اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من حرية الأسواق، كما تعبر عن زيادة العلاقات المتبادلة بين الأمم من انتقال السلع والخدمات، رؤوس الأموال، انتشار المعلومات، تبادل الثقافات وحوار الحضارات، كما اعتبرها (Dunning) أنها امتداد واتساع وتنوع أشكال المعاملات عبر الحدود، وتعميق الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الكيانات العالمية، والتي تأخذ شكل مؤسسات خاصة أو عامة أو حكومية، تقع في إحدى الدول بينما تقع الكيانات المرتبطة بها في دول أخرى. (أنظر عمر صقر- العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة- الدار الجامعية- مصر (2003/2002)- ص43).

[4] د عبد السلام أبو قحف- اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي- مرجع سابق- ص 375.

والأرباح، وقد ظهرت العديد من الشركات المتعددة الجنسيات في القرن التاسع عشر حيث كان من أبرزها: الشركات الأنكلوهولندية (Unilever, Royal Dutch Shell) الشركات البريطانية (Lever[& Courtaulds)، الشركات البلجيكية (Union Miniere, Solvay, Cokeril)...[1]

وقد عرفت منظمة (Uncted) الشركات المتعددة الجنسيات على أنها "كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم أو الشركة القابضة بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها المستقبلية تخطيطا شاملا"[2].

كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة على أنها "الشركة التي تملك وتسيطر على الإنتاج أو تسهل الخدمات خارج الحدود الوطنية، ومن إيجابياتها أنها تساعد على زيادة حجم الاستثمارات في الداخل، نقل التكنولوجيا، تلبية حاجيات السوق الوطنية من السلع والخدمات المختلفة وتعمل على إيجاد الآلاف من مناصب الشغل"[3].

ويمكن أن نتصور الشركات المتعددة الجنسيات على أنها مؤسسات تتميز بكبر حجمها، تعمل على إنشاء فروع متعددة في أنحاء متفرقة من دول العالم، يفوق دورها دور مكاتب البيع في الخارج[4].

حيث تختص هذه الشركات بصناعة كلية أو جزئية لمنتوج معين في الخارج، لهذا فإن الإنتاج في الخارج يعتبر شهادة على تعدد جنسيات المؤسسة، بحيث تعمل هذه الشركات على إحداث شبكة من الفروع في العالم لإنتاج وتوزيع وتسويق منتجاتها، كما تتطلع إلى الإنتاج في الخارج كإستراتيجية طويلة المدى.

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المسؤولة عن الاستثمار الأجنبي في العالم، ولهذا فهي تحتاج إلى شروط قانونية، سياسية واقتصادية لحماية استثماراتها، فهي تنزاح لمواضع الإنتاج الرخيصة والمضمونة.

2- أنماط الشركات المتعددة الجنسيات: تتخذ هذه الشركات العديد من الأنماط من بينها:[5]

1-2 النمط المركزي: تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات وحيدة الجنسية، لكنها تمتلك فروعا في الخارج أو في الأسواق الأجنبية، ويكون مركز القرارات الرئيسية في هذه الحالة نابع من المؤسسة الأم.

2-2 النمط اللامركزي: يمكن أن تتعدد جنسيات الشركة ويكون اتخاذ القرارات والتصرف بشكل حر في جميع الفروع، حيث تقل درجات رقابة الشركة على الفروع في الخارج.

3-2 النمط الجغرافي: يتميز هذا النمط بالتكامل والانتشار الجغرافي على مستوى العالم، وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات في هذه الحالة بكبر الحجم وتوافر الموارد المادية والفنية والبشرية.

---

[1] د سعود جايد العامري- الإدارة المالية في الشركات المتعددة الجنسيات- دار المناهج- الطبعة الأولى- الأردن2007- ص18/13.
[2] عبد الكريم جابر العيساوي- الاندماج والتملك الاقتصاديان (المصارف أنموذجا)- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- الطبعة الأولى-أبو ظبي 2007- ص54.
[3] د علي إبراهيم الحضر- إدارة الأعمال الدولية- الطبعة الأولى- دار أرسلان- سوريا 2007- ص70/67.
[4] د شوام بوشامة- مدخل في الاقتصاد العام- دار الغرب للنشر والتوزيع- الطبعة الرابعة- الجزء الثاني- وهران 2000- ص548.
[5] حسان خضر- الاستثمار الأجنبي المباشر(تعاريف وقضايا)- سلسلة جسر التنمية- المعهد العربي للتخطيط- العدد32- الكويت 2004- ص12.

وحسب عبد السلام أبو قحف فقد ميز "فرنون"و"ليفنجستون" بين ثلاث تصنيفات للشركات المتعددة الجنسيات وهي:[1]

- **المجموعة الأولى**: حسب هذا التصنيف تكون الشركات المتعددة الجنسيات متكاملة رأسيا، ويكون المستوى التكنولوجي عالي جدا، أما النشاطات المقامة فتتعلق بالصناعات الاستخراجية والصناعة.

- **المجموعة الثانية**: يكون التكامل أفقي ومستوى التكنولوجيا مرتفع، لكن يتميز بأقل قدر من الحساسية السياسية مقارنة بالصناعات الاستخراجية، وتتمثل نشاطات هذا التصنيف في الصناعات الغذائية، صناعة المشروبات الغازية، المنظفات والأغذية...

- **المجموعة الثالثة**: تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بنقل تكنولوجيا متقادمة إلى الدول المضيفة، حيث تقوم بإنتاج فروع إنتاجية لسلع تدهور الطلب عليها في الدولة الأم، بسبب تقادم التكنولوجيا المستعملة أو تشبع السوق المحلي بهذه السلعة أو ظهور سلع بديلة.

3- خصائص الشركات المتعددة الجنسيات: تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالخصائص الآتية:

3-1 الحجم الكبير: لقد أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات قوة اقتصادية ومالية هامة، ذات نفوذ وتأثير كبيرين بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، حيث وصلت هذه الشركات إلى أحجام خيالية، وهذا من خلال العمليات التي تقوم بها في العالم، فقد سجلت العديد من الشركات استثمارات كبيرة جدا، مثل ما كان يسمى في الستينيات بالأخوات السبع، دلالة الشركات النفطية الغربية السبع الكبرى في العالم، وتتمثل في (اكسون أو أسو- بريتش بتروليوم- غولف- تكساسو موبيل- طوطال- أوشفروف)[2]، وقد تضاعف حجم الشركات المتعددة الجنسيات في السنوات الأخيرة بشكل كبير، حيث يوجد في الوقت الراهن أكثر من 61 ألف شركة أم لها حوالي 900 ألف شركة فرعية، تمثل رصيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة قدره 7 ترليون دولار، مقارنة بحوالي 39 ألف شركة سنة 1995 لها نحو 279 ألف شركة فرعية ورصيد استثمارات قدره 2.7 ترليون دولار[3].

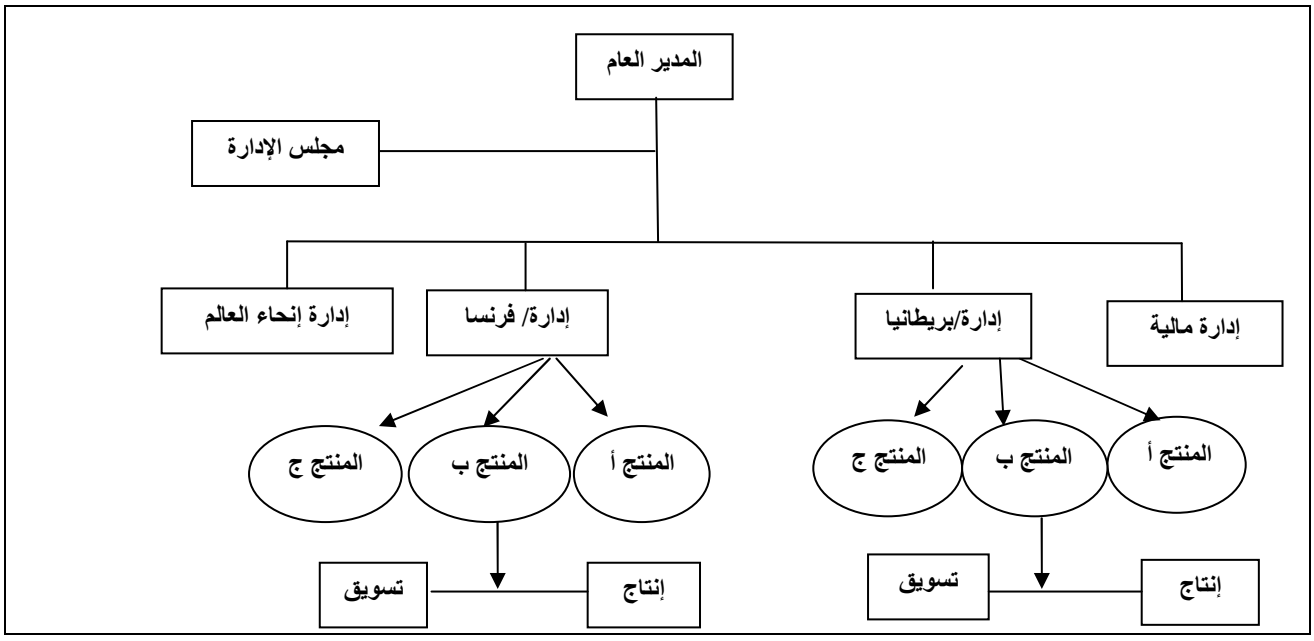
3-2- تنوع المنتجات: تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بتنويع أنشطتها في مجالات عديدة، وهذا أحد أهم ميزات سياستها الإنتاجية التي تقوم على وجود منتجات متنوعة ومتعددة، ويهدف هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، بحيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح في أنشطة أخرى، بمعنى اقتصادي أنه تم إحلال وفورات المجال على وفورات الحجم، وقد بينت دراسة لجامعة هارفارد أن تلك الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية توزع نشاطاتها لإنتاج 22 نوع في المتوسط وهذا مثل شركة جينرال موتورز[4].

[1] د عبد السلام أبو قحف- نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية- مؤسسة شباب الجامعة- مصر2001- ص31.
[2] عبد الحفيظ لكحل- الحديث في شرح المصطلحات التاريخية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية)- دار الحديث للكتاب- الجزائر2004- ص223.
[3] حسين الأسرج- الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي- سلسلة بنك الكويت الصناعي- رقم73- ديسمبر 2005- ص11.
[4] عبد الكريم جابر العيساوي- مرجع سابق- ص62.

3-3 الانتشار الجغرافي: تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على آلية التوزع في عدد كبير من دول العالم، وهذا دون أن يترتب عنه فقدان هذه الشركات لتبعية وحداتها وفروعها الموجودة عبر نقاط مختلفة من العالم للمركز الرئيسي للشركة الأم، ويساعدها في ذلك المهارات التسويقية الكبيرة التي تملكها والعدد الهائل من الفروع والشركات التابعة لها عبر العالم، وكمثال على ذلك تمتلك شركة ABB التي تكونت سنة 1987، على اثر اندماج شركتين سويدية والأخرى سويسرية على حوالي 1300 شركة، منها 130 شركة في بلدان العالم الثالث[1].

كما تمتلك شركة (Toyota) لصناعة السيارات فروعا استثمارية في 23 دولة، زيادة على ذلك فإن شركة (Nestlé) السويسرية للصناعات الغذائية تمارس نشاطاتها في 94 دولة في العالم[2].

الشكل04: هيكل التنظيم الجغرافي للشركات المتعددة الجنسيات



المصدر: سعود جايد العامري- مرجع سابق- ص25.

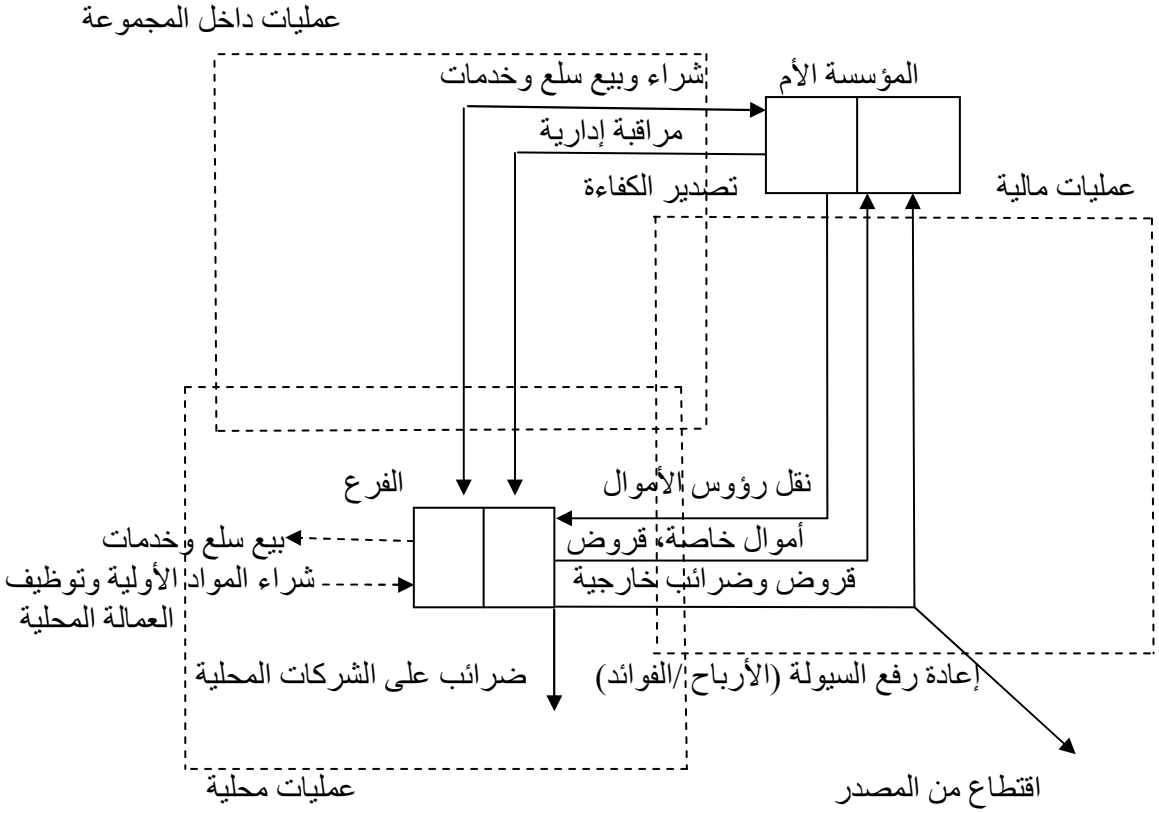
4-3 تركيز الإدارة العليا: تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على مركزية التسيير من البلد الأم على الفروع حيث تقوم برسم السياسات الإستراتيجية الدقيقة الموجهة للنشاط وتحديد اتجاهات الاستثمار الحالي والمستقبلي، وهذا بالاعتماد على التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال لمعالجة المعطيات واتخاذ القرارات.

5-3 التفوق التكنولوجي: تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على توفير وتسخير مبالغ مالية هامة من أجل القيام بالبحوث العلمية والتكنولوجية، معتمدة في هذا على الحجم الاقتصادي الضخم والإنتاج الهائل، الذي يؤدي إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقات البحث والتطوير، حيث تسعى بهذا إلى تقليص التكاليف وزيادة فعالية الإنتاج وتطوير المنتجات، بهدف فرض السيطرة على جميع المنافسين الاقتصاديين في السوق، كما تعتمد هذه الشركات على إستراتيجية التحالف التكنولوجي، والتي تعني قيام شركة بين مؤسستين أو أكثر لتبادل الخبرات

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود- الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- (2004-2005)- ص54.
[2] عبد الكريم جابر العيساوي- نفس المرجع- ص63.

التقنية والفنية، وكذا تكوين فرق مشتركة من مهندسي التصميم والتطوير لفائدة رفع القدرات التكنولوجية، حيث نجد هذا مثلا في صناعة السيارات والمركبات، الصناعات الكهربائية[1].

الشكل05: علاقة الشركة المتعددة الجنسيات الأم بالفرع الخارجي



Source : Olivier Meier- Guillaume Schier- Entreprises Multinationales (Stratégie, Restructuration, Gouvernance)- Dunod- Paris 2005- Page N° 09.

يوضح الشكل السابق العلاقة الموجودة بين الشركة المتعددة الجنسيات الأم والفروع بالخارج، حيث أن الأمر يتجسد في ثلاث عمليات رئيسية، فمن ناحية العمليات المالية تقوم المؤسسة الأم بنقل السيولة المالية إلى الفرع في شكل أموال خاصة أو قروض مقدمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية، على أن يتم إعادة توزيع الأرباح المحققة والفوائد الواجبة والمستحقة على الفرع في الخارج في نهاية الدورات المالية، أما العمليات المحلية والتي يقوم بها الفرع على مستوى البلد المضيف، فتتضمن بيع السلع والخدمات المنتجة وكذا شراء المواد الأولية التي يحتاجها وتسديد الضرائب المفروضة محليا، بالإضافة إلى توظيف العمال لتلبية متطلبات النشاط الاقتصادي، وأخيرا تأتي العمليات داخل المجموعة التي تضم المؤسسة الأم والفروع الخارجية، والتي تتعلق بالمبادلات التجارية للسلع والخدمات من الطرفين، وأحيانا تتم عمليات بيع السلع والمنتجات بين الفروع مع بعضها البعض، كما تعمل المؤسسة الأم بتزويد الفروع بالكفاءات التي تراها مناسبة لنجاح الفرع بالإضافة إلى تقديم الاستشارات والنصائح الاقتصادية.

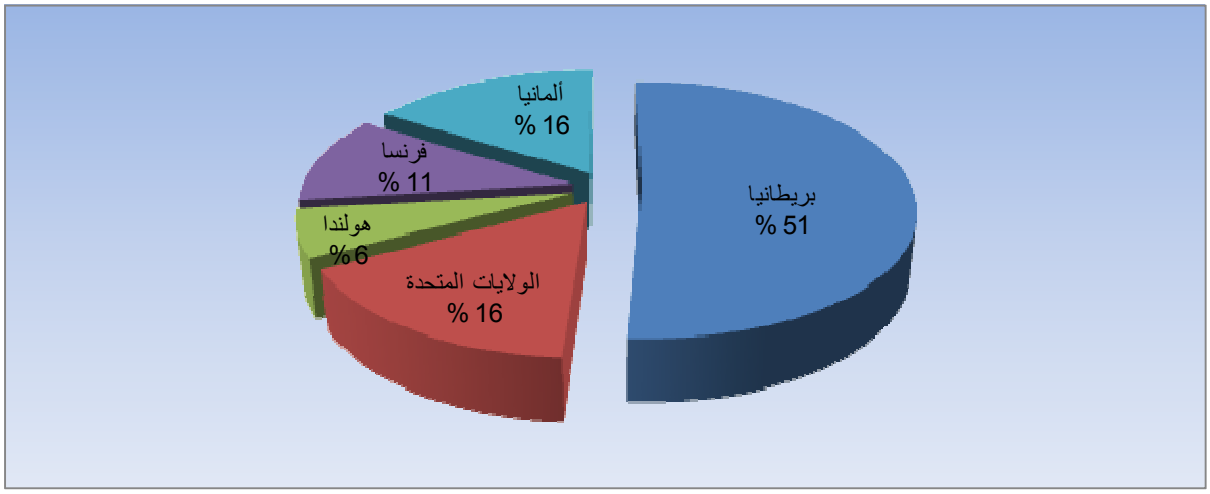
[1] قصور عدي- مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر-1983-ص340.

المطلب الرابع: التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

في مراجعة سريعة للجذور التاريخية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، سنحاول في هذا المطلب أن نعطي قدر الإمكان صورة عامة لحركة رؤوس الأموال الدولية، قبل الحرب العالمية الأولى ثم في فترة ما بين الحربين العالميتين، كما نواصل استعراض أهم ما طرأ عليها من تغيرات في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

1- الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى: وهي مرحلة ازدهار للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، بسبب تداعيات الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا وزيادة الإنتاج وتنوع الموارد خاصة القادمة من المستعمرات في العالم، وكذا استقرار الظروف السياسية وانخفاض المخاطر التجارية، الأمر الذي نبه المستثمرين إلى ضرورة اللجوء إلى الادخار ثم الاستثمار في الخارج لتلبية متطلبات الصناعة والتجارة، وتتميز هذه المرحلة بالسيادة البريطانية للاستثمارات الدولية، فقد وصفت على أنها الدولة الأولى المصدرة لرأس المال بسبب النهضة الاقتصادية التي عرفتها آنذاك، حيث ظهرت العديد من الشركات العاملة خارج حدود المملكة على غرار (Dunlop, Courtaulds, Unilever)، بالإضافة إلى بعض الشركات الألمانية والسويسرية، وللإشارة فإنه في عام 1914 قدرت استثمارات كل من بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وألمانيا في حدود 87% من مجموع الاستثمارات الدولية، كان لبريطانيا النصف من هذه الاستثمارات[1].

الشكل06: مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب أكبر بلدان المنشأ خلال سنة 1914



Source: Revue D'alternative Économiques -Des Firmes Multinationals Pour Un Marché Mondial - N°42 -4ème Trimestre -1999- Page n°55.

2-الاستثمارات الأجنبية مابين الحربين العالميتين: تميزت هذه الفترة بتراجع واضح لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وهذا نظرا للعديد من الأسباب التي يمكن رصدها في: ظروف الحرب العالمية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، انهيار قاعدة الذهب وانكماش حجم الإقراض الخاص، ركود حركة التجارة

[1] Jean Louis Mucchielli- Jean Louis Mucchielli- Relations Economiques Internationales- 4eme édition- Hachette Supérieure-Paris 2005- page n°30.

العالمية، تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب[1]، كما أثرت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 على حجم وحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أدت إلى فقدان العديد من الدول المصدرة لرأس المال الدولي مثل بريطانيا، فرنسا وألمانيا لجزء كبير من استثماراتها في الخارج، سواء كان ذلك بالبيع لمواجهة نفقات الحرب أو بالتدمير المادي أو بالمصادرة.

وقد برزت خلال هاته الفترة الشركات الأمريكية التي بلغ حجم استثماراتها في الخارج في متوسط الفترة (1920-1929) إلى حوالي 2 بليون دولار سنويا، وقد استغلت هذه الشركات ضعف منافسيها الأوروبيين لتحسين مواقعها في العالم، حيث ارتفعت حصة الولايات المتحدة من مخزون الاستثمار العالمي من 20% إلى 28%، بينما انخفضت حصة المملكة المتحدة من 45% إلى 40% وألمانيا من 10.5% إلى 1.3% للفترة (1920-1929)، وقد وصل الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمارات الأجنبية سنة 1938 إلى 66 بليون دولار، وجهت نصف هذه القيمة إلى البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا في مشاريع الزراعة والتعدين[2].

3- الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية: شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية انتعاشا كبيرا للاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية خاصة سنتي (1960-1970)، فقد ارتفع مخزونها من 66 مليار دولار سنة 1960 إلى 380 مليار دولار سنة 1978، وهذا بسبب تراجع المخاطر التجارية والسياسية وظهور بعض المؤسسات الدولية على غرار الأمم المتحدة والبنك العالمي واتفاقية (Gatt)، إضافة إلى حصول العديد من الدول المستعمرة على استقلالها السياسي وما نجم عن ذلك من حاجتها إلى التمويل برؤوس الأموال الدولية، كما شهدت نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تطورا بطيئا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالاستثمارات غير المباشرة، بسبب حجم القروض المقدمة إلى مجموع الدول النامية آنذاك، غير أنه سرعان ما بدأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتطور السريع منذ منتصف الثمانينات بسبب أزمة الديون العالمية.

وقد احتلت الولايات المتحدة الصدارة في مخزون الاستثمارات العالمية لـ12 دولة فترة الثمانينات والتسعينيات تليها بعد ذلك بريطانيا، ألمانيا، كندا، وقد تضاعف حجم الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا 07 مرات للفترة (1960-1981) ليصل إلى 7 مليارات دولار سنة1982، كما ارتفع حجم الاستثمارات الموجهة إلى آسيا من 898 مليار دولار سنة 1960 إلى 10.986 مليار دولار سنة 1981، أما في أمريكا اللاتينية فقد انتقلت حجم الاستثمارات الأمريكية من 4.576 مليار دولار سنة 1950 إلى 38.883 مليار دولار سنة 1981، والملاحظ أن الأرباح المحققة في الدول النامية أعلى مقارنة بالدول المتقدمة، ففي عام 1980 بلغ حجم الأرباح الأمريكية في البلدان المتقدمة 16.6% بينما بلغ في إفريقيا 24.1% وخاصة في البلدان الغنية بالنفط[3].

وقد عرفت الشركات المتعددة الجنسيات خلال الستينيات والسبعينات ديناميكية أكبر، بظهور شركات يابانية وأوروبية متخصصة في صناعة الالكترونيات والسيارات منتشرة في كافة أنحاء العالم، حيث توسعت

[1] د عليان نذير- أ منور أوسرير- حوافز الاستثمار الخاص المباشر- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- جامعة الشلف- الجزائر- العدد الثاني 2005- ص103.
[2] د عبد الحميد عبد المطلب- اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)- الدار الجامعية- الإسكندرية 2006- ص 271.
[3] د مروان عطوان- الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)- الجزء الثاني- Opu- الجزائر 1993- ص 278.

قاعدة نشاطاتها إلى التمويل من خلال الاستثمار البنكي، أما بخصوص الدول الاشتراكية أنذاك فقد زاد عدد شركاتها ليصل إلى 455 شركة سنة 1979، بالإضافة إلى ظهور شركات تابعة كالهند والبرازيل...[1].

الجدول01: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة للفترة (1982-1994) بمليار دولار

السنوات / البيانات	دول متقدمة		دول نامية		وسط وشرق أوروبا		كل الدول	
	تدفقات داخلة	تدفقات خارجة	تدفقات داخلة	تدفقات خارجة	تدفقات داخلة	تدفقات خارجة	تدفقات داخلة	تدفقات خارجة
(1986-1982)	43	53	19	4	0.02	0.01	61	57
(1991-1987)	14.2	183	31	12	0.6	0.02	174	195
1989	172	202	29	15	0.3	0.02	200	218
1990	176	226	35	17	0.3	0.04	211	243
1991	115	188	41	11	2.5	0.04	158	199
1992	111	171	55	19	4.4	0.02	170	191
1993	129	193	73	29	6	0.08	208	222
1994	135	189	84	33	6.3	0.07	226	222

المصدر: د عبد الحميد عبد المطلب- مرجع سابق- ص275.

ولقد عرفت سنوات الثمانينيات والتسعينيات توسعا في دائرة التدويل الخاصة بالاستثمارات الدولية، فقد تضاعف حجمها بثلاث مرات من سنة 1982 إلى غاية 1994، بسبب تحسن مناخ الاستثمار العالمي وزيادة حرية تنقل رؤوس الأموال الدولية، حرية التجارة وارتفاع معدلات خوصصة القطاع العام، زيادة الاتفاقيات الثنائية المشجعة للاستثمار الأجنبي، بدء العديد من الدول النامية في تنفيذ برامج إصلاح سياسي واقتصادي وطني، ارتفاع حجم الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، وقد تركز تصدير الاستثمارات الأجنبية على الدول المتقدمة بـ 85% بالنسبة للتدفقات الصادرة، أما بالنسبة للتدفقات الواردة فنلاحظ أنها استقبلت أكثر من 60% سنة 1994، وهذا يعود إلى مناخ الاستثمار الجيد ولتباين القدرات والمزايا التنافسية مقارنة مع دول العالم، كما ارتفع حجم التدفقات الكلية العالمية للداخل من 61 مليار دولار فترة (1982-1986) إلى 226 مليار دولار سنة 1994، وبخصوص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الكلية للخارج فقد انتقلت من 57 مليار دولار لفترة (1982-1986) إلى 222 مليار دولار سنة 1994، شكلت منها الدول المتقدمة الصناعية 135 مليار دولار للتدفقات الداخلة و189 مليار دولار للتدفقات الخارجة سنة 1994 بالريادة المتواصلة للولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة للدول النامية فقد حققت قيمة 84 مليار دولار للتدفقات الداخلة و33 مليار دولار للتدفقات الخارجة سنة 1994، تأتي في مقدمة هذه الدول الصين باعتبارها أكبر دولة نامية من الناحية الاقتصادية.

[1] دحماني سمية- تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي (حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998)- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر-2001- ص42.

المبحث الثالث: النظريات والآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

لقد حظي موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعديد من الكتابات والدراسات الاقتصادية، شكلت في مضمونها الأسس النظرية المفسرة لقيام هذا النوع من الاستثمارات الدولية.

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

1- المقاربات النظرية الكلاسيكية: ونذكر من بينها:

1-1 نظرية العائد أولين 1933 كيمب 1921: تتميز الأسواق الدولية بتطورات مختلفة خاصة بين أسواق الدول الغنية والفقيرة، وهو ما يسمح باختلاف معدل العائد في كل منطقة، لذلك نجد أن الشركات المتعددة الجنسيات تنزاح من بلد إلى آخر وفق هذا العامل لتحقيق أعظم ربح في الخارج.

وهذا ما أكده (Oline) في شرحه لتحركات رأس المال الدولي وفق معدل الفائدة المطبق، مع افتراضه لوجود منافسة تامة في الأسواق، كما تقر النظرية التقليدية أن الاختلاف في أسعار الفائدة هو السبب الوحيد في حركة رأس المال الدولي، كما يمكننا الإشارة إلى أن الاختلاف في سعر الفائدة، إنما يعود إلى مسألة إتاحة ووجود رأس المال وإنتاجيته، قدم كل من (Mackedogal 1960) و (Kimbe 1961)، تحليلا آخر يعتمد على أن ندرة رأس المال في منطقة ما يؤدي إلى ارتفاع العائد بها[1]، وفي ظروف تتميز بالمنافسة التامة يتحدد مستوى العائد بإنتاجية رأس المال، وهو ما يفسر إلى حد ما توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-2 نظرية عدم كمال السوق: تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي يتمثل في غياب المنافسة التامة من جهة، ونقص عرض السع من جهة أخرى، ولهذا فإن الميزات التي تتوفر عليها الشركات المتعددة الجنسيات من مستوى التكنولوجيا العالي، توفرها على موارد رأسمالية، مهارات فردية وجماعية متميزة...، يجعلها تحظى بمكانة تنافسية عالية مقارنة بالشركات الوطنية، ولهذا فإن قدرة الشركات الدولية على الاستثمار بالخارج والمحافظة على استثماراتها، مرهون بمدى قدرتها على المحافظة على ميزاتها التنافسية.

وهذا ما وصلت إليه دراسة (Hood, Young) التي بينت أن المنافسة التامة في السوق تسمح بدخول مستثمرين جدد، بنوعية سلع وخدمات ومدخلات عناصر إنتاج متجانسة، مما يؤدي إلى انخفاض القدرات التنافسية للشركات المتعددة الجنسيات[2]، بالإضافة إلى دراسة (Parry) و(Caves) التي أكدت أن قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يعود إلى القدرة على خلق منتوجات وخصائص احتكارية متميزة مقارنة بما تملكه الشركات الوطنية[3].

وحسب عبد السلام أبو قحف فإن الخصائص الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات تتمثل في ما يلي:[4]

[1] د رضا عبد السلام- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة- المكتبة العصرية- مصر2007- ص38.
[2] د عبد السلام أبو قحف- اقتصاديات الإدارة والاستثمار- مرجع سابق- ص201.
[3] د عليان نذير- أ منور أوسرير- مرجع سابق- ص108.
[4] [4] د عبد السلام أبو قحف- اقتصاديات الإدارة والاستثمار- مرجع سابق- ص204

- الخصائص التكنولوجية: وهي الخصائص الموجهة إلى البحث والتطوير والإبداع، من أجل الخروج بمنتجات ذات مزايا نوعية، أو تجديد الخصائص المكونة للمنتجات القديمة.

- الخصائص التمويلية: وتتجلى في القدرة على توفير الآلات والمعدات بشكل كثيف، مما يسمح برفع الطاقة الإنتاجية، وتوفير كافة الوسائل التي من شأنها الإسراع في الإنتاج التوزيع، التسويق

- الخصائص الإدارية: وتشمل مجموع المعارف والخبرات التنظيمية والإدارية، التي تمتلكها الشركة وتستفيد منها للتفوق على نظيراتها الوطنية.

- الخصائص التكاملية: موجهة أساسا إلى الأنشطة الوظيفية للشركات الأجنبية، وتشمل التكامل الرأسي الأمامي (نمو السوق)، التكامل الرأسي الخلفي (نحو المواد الخام الأولية) والتكامل الأفقي.

1-3 نظرية الحماية: بعد تعرض نظرية عدم كمال السوق إلى انتقادات تجسدت في أن ضمان الاستغلال الأمثل للاستثمار الدولي، لا يتحقق لمجرد عدم تلاءم مستويات المنافسة السائدة من جهة، وأن نجاح الاستثمار في الخارج يتوقف كذلك على مدى الحماية والرقابة التي تفرضها الدول المستقبلة للاستثمار.

لهذا فقد بينت نظرية الحماية أن حفاظ الاستثمارات الأجنبية على نجاحاتها، إنما يستلزم حماية التكنولوجيا والتقنيات التي وصلت إليها نتائج البحث والتطوير، وهذا من خلال القيام بنشاطات داخل الشركة الأم، أو بينها وبين الفروع الخارجية دون اللجوء إلى استخدامها في الأسواق الخارجية بصورة مباشرة.

وأشار أبو قحف إلى ملاحظة (Hood, Young) حول أن احتفاظ الشركة المتعددة الجنسيات لمكتسباتها العلمية والفنية، يمكنها من تحقيق الميزة المطلقة لأمد بعيد بدلا من بيعها للشركات الأخرى في العالم[1].

1-4 نظرية دورة حياة المنتوج: يعتمد (Vernon 1996) على السلع الاستهلاكية المطلوبة من ذوي الدخول المرتفعة أو السلع الاستهلاكية التي تسمح بإحلال العمل محل رأس المال، وقد افترض أن المنتجات مثل حياة الإنسان يتم تصورها بفكرة الحمل، الميلاد، النضج، يليه بعد ذلك الموت عبر سلسلة من المراحل الآتية:[2]

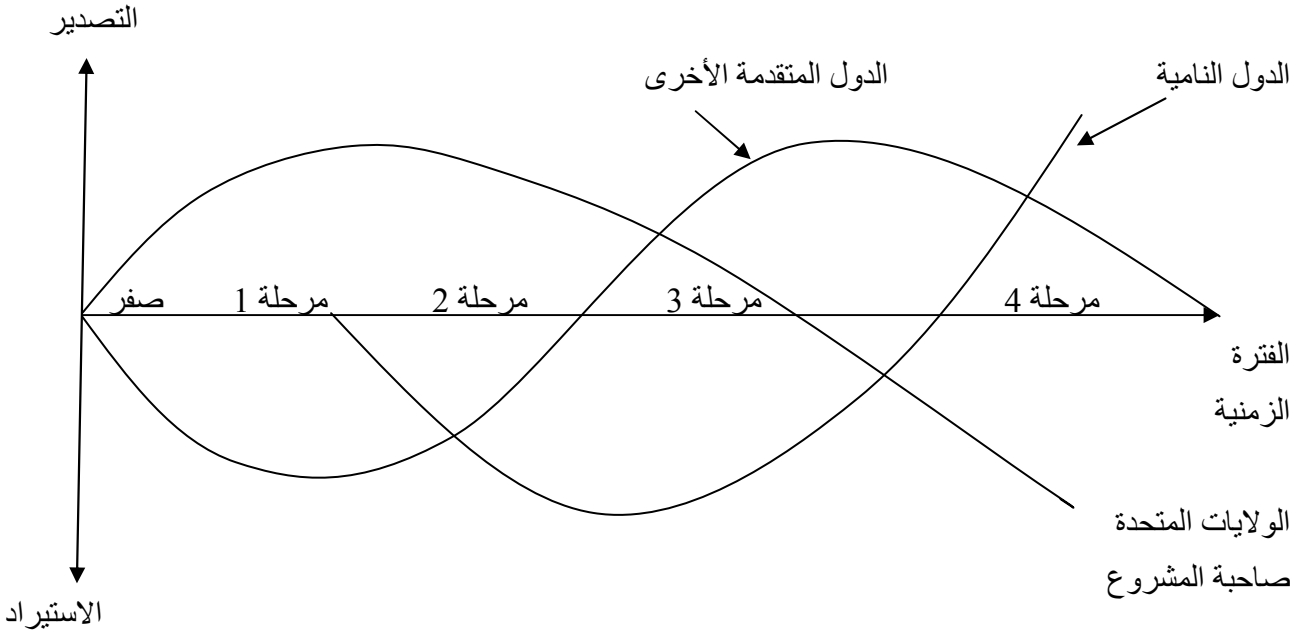
1-4-1 **مرحلة المنتوج الجديد:** يتم في هذه المرحلة صنع المنتوج في البلد الأم، غير أن ارتفاع التكاليف الخاصة بمستويات الأجور والمواد الأولية، يؤدي إلى تصريف المنتوج على مستوى السوق المحلي والأجنبي.

2-4-1 **مرحلة المنتوج الناضج:** يتخذ المنتوج في هذه المرحلة شكل أكثر نمطية، كما يزداد الطلب على المنتوج الجديد بشكل خاص في البلدان الصناعية، مع انتشار فنون وتقنيات الإنتاج الجديدة في الخارج، ولذلك تفضل شركة المنشأ الاستمرار في الإنتاج أو الاستيراد من الدول المقلدة، في الحالة التي تكون فيها وفورات الحجم أكبر من تكاليف النقل.

[1] د عبد السلام أبو قحف- نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية- مرجع سابق- ص62.
[2] د محمد الشريف منصور- الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية- الأغواط 9/8 أفريل 2002- ص12.

3-4-1 **مرحلة المنتوج النمطي:** يصبح المنتوج في هذه المرحلة أكثر نمطية والسوق الخاصة به جد معروفة، حيث تتميز هذه المرحلة بتحديد التكاليف بصورة دقيقة، كما تشهد زيادة في عدد المنتجين المقلدين الجدد، ومن هنا يتم البحث عن أقل تكلفة من خلال الاستثمار في الدول النامية، التي تعمل في فترات لاحقة وبصورة تدريجية على الاستفادة من تقنيات الإنتاج، ثم إنتاجه وتصريفه محليا والقيام بتصديره إلى الدول الصناعية ودولة المنشأ.

الشكل07: دورة حياة المنتج الدولي لفرنون



المصدر: د عبد السلام أبو قحف- اقتصاديات الإدارة والاستثمار- الدار الجامعية- مصر- 1993- ص209.

1-5 نظرية التدويل: تعمل نقاط القوة الشركات المتعددة الجنسيات (التكنولوجيا، إمكانية التجديد، الملكيات الفكرية وبراءات الاختراع، أساليب التسويق والتوزيع الرائدة...الخ، على دفعها إلى تدويل نشاطها بالخارج تزامنا مع ضعف الأسواق الخارجية للدول النامية التي تفتقر إلى العديد من تلك المحاور.

وترى هذه النظرية أن الاستثمار في الخارج يسمح بالاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة، بالرغم من التكاليف المرتفعة التي تتطلبها عمليات التدويل إلا أن العائد المتوقع يفوق حجم هاته التكاليف، وهذا باستخدام خبرتها المكتسبة في الدول الأم لتطوير قدراتها الإنتاجية في الدولة المضيفة، كما يمكنها الاستثمار بالخارج في إنشاء شبكات معقدة من الفروع بفضل مسار التكامل، وتطبيق آليات تحديد السعر داخليا مما سيعود عليها بالنفع مقارنة بآلية تحديد السعر من الخارج[1].

1-6 نظرية عدم التوازن: (John Rouille) قد يؤدي ارتفاع التكاليف والخسائر الناجم عن النشاطات الاقتصادية، بسبب الشح في الموارد الطبيعية أو ارتفاع تكاليف العمال في الدول الأم، إلى البحث عن التوازن بالاستثمار في الخارج لتعويض هذه الخسائر.

[1] أ أقاشي فايزة- مرجع سابق- ص151.

لذلك فان المفهوم التعاقدي لمميزات الملكية، يمكن إعادة صياغته بكونه عدم التوازن بين العوامل المملوكة للشركة، فالفائض في أحد العناصر يغطي العجز الذي يمكن الوقوع فيه لبعض العناصر الأخرى، وعليه فإن هذا النموذج يساعد على شرح حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية نحو الدول الفقيرة، كما يسمح بالاستغلال الأمثل للموارد العالمية من خلال حركات الاستثمارات الأجنبية[1].

- **نظرية الموقع:** ترى هذه النظرية أن الاستثمار بالخارج يرتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من العوامل الموقعية المميزة للدولة المضيفة، حيث يمكن تلخيص هذه العوامل في عوامل تسويقية (درجة المنافسة، السوق مستوى التكنولوجيا...)، عوامل التكاليف (المواد الخام وتكلفتها، تكلفة الأيدي العاملة، تكاليف النقل والتوزيع...)، عوامل جمركية (التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود القانونية على التصدير والاستيراد...)، عوامل تتعلق بمناخ الاستثمار (قبول الاستثمار الأجنبي، الاستقرار السياسي، تحويل العملات...) [2].

وقد تم تعديل هذه النظرية من خلال إسهامات كل من (Rebrok, Simondes)، حيث تم إضافة بعض المحددات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي[3]، والتي سيتم ذكرها في الجدول أدناه:

الجدول02: العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمار الأجنبي

العوامل	الخصائص	المكونات
العوامل الشرطية	أ- خصائص المنتج أو السلعة	نوع السلع، استخداماتها، درجة حداثة المنتوج، متطلبات الإنتاج للسلعة، خصائص العملية الانتاجية.
	ب- خصائص الدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية، التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية...
	ت- علاقات الدولة المضيفة بالدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات الداخلي والخارجي، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال، المعلومات، البضائع، الأفراد، التجارة الدولية
العوامل الدافعة	أ- خصائص الشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية.
	ب- المركز التنافسي	القدرات التنافسية ومواجهة الأخطار التجارية
العوامل الحاكمة	أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتعيين وسياسات الاستثمار، الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...
	ب- الخصائص المميزة للدول الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج
	ث- العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة...

المصدر: د عبد السلام أبو قحف- نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة- مرجع سابق- ص67

[1] د رضا عبد السلام- مرجع سابق- ص54.
[2] د عبد السلام أبو قحف- نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة- مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية 2001- ص67.
[3] د عمر صقر- مرجع سابق- ص 49.

7-1 نظرية (Dunning): يرى أن الاستثمار في الخارج يجب أن يتوفر فيه مزايا احتكارية ومزايا مكانية، ما يسمح بمزج العناصر الثلاثة الآتية:

- مزايا احتكارية قابلة للنقل.
- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الداخلية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة.
- توفر المزايا المكانية بالدولة المضيفة كانخفاض التكاليف وتوفر الموارد...

ولهذا فان على الشركات المتعددة الجنسيات مزج العناصر السابقة، لكي يكون الاستثمار بالخارج بصورة كافية عوض منح التراخيص أو أي استخدام بديل[1].

8-1 نظرية طائر الإوز: أو نظرية الاستدراك الاقتصادي التي اقترحها الاقتصادي الياباني (Akmatsu)، والتي تم فيها تشبيه حركة المنتجات اليابانية بأساليب طيران طيور الوز البرية، وقد استند صاحب النظرية في تحليله على مسيره تصدير رأس المال الدولي للشركات المحلية اليابانية خلال فترة الخمسينيات والستينيات، حيث لوحظ أن الشركات اليابانية مرت بثلاث مراحل لتصريف منتجاتها وهي:

- المرحلة الأولى: تم فيها ارتفاع استيراد المنتجات الأجنبية لكل القطاعات الصناعية.
- المرحلة الثانية: ارتفاع نسبي للإنتاج المحلي وانخفاض حجم الاستيراد من الخارج.
- المرحلة الثالثة: توقف الاستيراد وبدء عمليات تصريف المنتجات إلى الدول المجاورة.

كما طبقت مفاهيم هذه النظرية على العديد من الدول الأخرى كسنغافورة، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ وتايوان، التي شهدت نفس التطور التي عرفته القطاعات الصناعية في اليابان[2].

9-1 النظرية الانتقائية (Jon dining): وفقا لهذه النظرية فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم على اعتبارات راجعة إلى الشركة في حد ذاتها وتسمى (الاعتبارات ذاتية)، حيث تتمثل هذه الاعتبارات في انتقال العمالة ورأس المال والتكنولوجيا داخل الشركة، على الصعيد الدولي لتخفيض التكلفة بدلا من استخدام المصادر الخارجية كالتصدير والتراخيص، والى اعتبارات الموقع في الدولة المضيفة كقيام الشركة بالاستثمار في دولة دون الأخرى، لاعتبارات تتعلق بحجم الأرباح، انخفاض التكاليف، توفر المواد الأولية... [3]

قد عملت المنظمات الدولية على تحرير التجارة الخارجية، وزيادة فعاليتها ووضع دساتير واضحة تحكم التجارة العالمية، هذا بالإضافة إلى حماية مستويات العمل (حماية حقوق العمال المالية، الصحية.....).

كما ظهر إلى الساحة الاقتصادية عامل جديد مهم هو استراتيجيات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت حكومية أو خاصة مما شجع على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم.

[1] د عمر صقر- مرجع سابق- ص 50.
[2] أ قاشي فايزة- مرجع سابق- ص 152.
[3] د رضا عبد السلام- مرجع سابق- ص 53.

2- المقاربات النظرية الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر:

اعتمدت الأطروحات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر على أن العملية عبارة عن مبارة من طرفين، يسعى فيها كل طرف إلى تحقيق أعظم المنافع في حدود ما يستطيع أن يتقبله الطرف الآخر، غير أن وجهة النظر السابقة لمحددات المناخ الاستثماري قد تغيرت، بحيث أن أسس توطين الاستثمارات الأجنبية تعتمد على محددات داخلية "Pull factors" ومحددات خارجية "Push factors" وعليه تضاف إلى المحددات المذكورة في النظريات السابقة عوامل أخرى، تتعلق بنوعية المؤسسات ومدى الاستقرار السياسي ومستويات الفساد.

وفي هذا يمكننا الإشارة إلى العديد من الدراسات التي اعتمدت على هذه المقاربات ومن بينها:

- **Wilhelms S. K. S. et Witter S. M. D. 1998:** حسب Augustin Muhindo فقد اقترحا هذان الباحثان مصطلح الملائمة المؤسساتية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، حيث أقرا أن هياكل الدولة ومؤسساتها لها دور فعال في تحديد قرار توطين الاستثمارات الأجنبية، كما أسهمت دراسة Levis على 25 دولة نامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث اعتمد على نموذجين الأول يتعلق بمؤشرات نمو الدخل الفردي، التضخم، ميزان المدفوعات، الصادرات والضغط الضريبي، والثاني يعتمد على مؤشر الاستقرار السياسي وعلاقات الدولة مع دول الجوار، وتبين فيها دور العوامل الأخيرة في رفع حجم الاستثمارات وزيادة ثقة المستثمرين الأجانب[1]، إلى جانب دراسة (Asiedo 2003) التي خلصت إلى أهمية الاستقرار السياسي والتنظيم الجيد في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **knach Et Keefer 1995:** حسب مقال لـ Safoulanitou léonard nkouka فقد اعتمدا هذان العالمان على صياغة مؤشرات مؤسساتية لدراسة مخاطر الاستثمار في البلد، حيث تضمنت هذه المؤشرات مخاطر الاستغلال، قاعدة القانون وفعاليتها، التأميم والمصادرة واستقرار القوانين، الفساد الحكومي والبيروقراطية، وقد اتضح أن هذه العوامل فاصلة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

- **Bonny 2005:** يرى أن غياب الدولة وضعف نوعية الحكم الراشد (سيتم التطرق إليه بصفة مفصلة في الفصول اللاحقة)، من العوامل الرئيسية الهامة والمحددة لحصة هايتي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما بينت منظمة (OCDE) في تقريرها لسنة 2002 أن غياب القانون والتشريعات وضعف الإدارة وتدني نوعية المؤسسات كفيلة بجعل مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون المستوى المرغوب فيه.

- **jenkins and thomas 2002**: كما أشار نفس المقال لـ Safoulanitou léonard nkouka إلى دراسة jenkins and thomas حول أثر الفساد المالي والإداري على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا، حيث استنتجا العالمان أن الفساد له تأثير سلبي على مردودية المشاريع وعلى رفع تكاليف الإنتاج[2].

[1] Augustin muhindo- Determinants de l'investissement direct a l'étranger dans les pays en voie de développement : experience de la RDC, de 1985 à 2005- rapport publiée sur l'internet vu le (25/05/2010).

[2] Safoulanitou léonard nkouka- analyse des déterminants des investissements directs étrangers au Congo- revue Cedres-études- revue économique et sociale africaine- université ouaga2- n°51- 2eme semestre2010- page n° 07.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تسعى الدول النامية إلى استغلال الايجابيات التي تمنحها الاستثمارات الدولية من انتقال لرؤوس الأموال والمهارات والمعارف والتكنولوجيا الحديثة، لتعوض بذلك الفجوة الاقتصادية الكبيرة التي تفصلها عن الدول المتقدمة الأخرى، لكن في نفس الوقت هناك بعض الاقتصاديين الذين يروا أنه ينجر على العديد من السلبيات وأنه شكل جديد من أشكال الاستغلال الاقتصادي.

1- الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

يجمع الاقتصاديون وخبراء التنمية الاجتماعية على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة، ويستشهد هؤلاء بدوره في تنمية العديد من الدول التي كانت متخلفة على غرار كل من ماليزيا، البرازيل وتركيا، حيث تتمثل ايجابياته في سد الفجوة بين الموارد والإمكانات المتاحة في الدول المضيفة، بالإضافة إلى دوره في خلق قاعدة اقتصادية قوية تعمل على مضاعفة الصادرات، وموازنة العجز في الميزان التجاري، وتحويل التكنولوجيا المتعلقة بالإنتاج إلى المؤسسات المحلية التي تفتقد إلى ذلك، إضافة إلى خلق مناصب عمل والقضاء على البطالة.

1-1 المساهمة في عمليات التنمية: التنمية هي حصيلة التغيرات والتحويلات التي تمس عناصر الإنتاج، والتي تجعل منه أكثر نجاعة عند اندماج عناصره مع بعضها البعض[1].

وتساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة، كما تعد عامل مهم في سد الفجوة التنموية الموجودة ما بين الدول المتقدمة والدول الأخرى، حيث تعمل على زيادة الإنتاج الوطني ورفع حجم الصادرات من السلع المحلية ذات الجودة الكبيرة وذات التنافسية العالية في الخارج، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال المفقودة محليا التي ترفع من ديناميكية الاقتصاد، كما تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على خلق الوظائف و نقل المهارات والتكنولوجية وتدريب الإطارات والمديرين الوطنيين، ونقل الفنون الإنتاجية إلى الدول المضيفة لهذا الاستثمار.

وقد ظهرت العديد من الدراسات التي تؤكد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الصادرات، من خلال تفاعله الايجابي مع عرض النقد أو الصادرات ورأس المال البشري، حيث أوضحت دراسة قام بها (درينساكي وآخرين 2004) على وجود علاقة ارتباط طردي طويلة المدى بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو في اليونان للفترة (1960-2002)[2].

2-1 زيادة التكوين الرأسمالي: يرى (Dtoever) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في رفع التكوين الرأسمالي، من خلال زيادة عدد وقيمة المشروعات الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية، وكذا تنمية وتحديث

[1] د شوام بوشامة- مدخل في الاقتصاد العام- مرجع سابق- ص139.
[2] دائرة التخطيط والإحصاء الامارتية (إدارة الدراسات)- الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبو ظبي دراسة تحليلية- أوت 2008- ص20.

مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق ووسائل الاتصالات ومشروعات الخدمات مما يؤدي إلى رفع معدلات الناتج القومي وخلق فرص العمل والتنمية البشرية[1].

وتتوقف مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف على ديناميكية التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة، أي حاصل طرح التدفق المالي الداخل إلى التدفق المالي الخارج، وتكون فائدة هذه الاستثمارات عالية إذا كان صافي هذه التدفقات كبير والعكس صحيح.

ويعبر عن التدفقات الرأسمالية الداخلة، بما يلي: [2]

$$CI = f(X+I+E+A)$$

حيث: CI التدفقات الرأسمالية الداخلة.

X عائدات التصدير.

I القطع الأجنبي الناتج عن نقص التصدير الذي كان يتم وسيتم لولا وجود الاستثمار الأجنبي.

E أسهم رأس المال العادية للمستثمرين الأجانب.

A المساعدات المتوجهة من البلد الأم أو المنظمات الدولية إلى الدولة المضيفة.

كما يعبر عن التدفقات الرأسمالية الخارجة بما يلي:

$$CO = f(K+R+S+P)$$

حيث: CO التدفقات الرأسمالية الخارجة.

K مستوردات المستثمر الأجنبي من المواد الأولية.

R مستوردات المستثمر الأجنبي من السلع الرأسمالية.

S مستوردات المستثمر الأجنبي من التكنولوجيا والمهارات.

P الأرباح المحولة إلى الخارج.

إذن صافي التدفقات الرأسمالية للاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عنها بالعلاقة:

$$IDE(net) = CI - CO$$

إذن:
$$IDE(net) = f(X+I+E+A) - f(K+R+S+P)$$

ومنه يكون أثر التدفقات الرأسمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ايجابي في السنة المدروسة t إذا تحققت المتراجحة: $CI^t > CO^t$

[1] د عبد السلام أبو قحف- اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي- مرجع سابق- ص427.
[2] د محمد صقر وآخرون- مرجع سابق- ص 11/10.

1-3 الأثر على النقد الأجنبي: هنالك وجهتا نظر مختلفتان في هذا الشأن، الأولى تتعلق بالمدرسة الكلاسيكية والثانية تدور حول رأي أنصار المدرسة الحديثة، وهذا من خلال دراستهما لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تدفقات النقد الأجنبي إلى البلاد المضيفة.

- **المدرسة الكلاسيكية:** ترى هذه المدرسة أن الشركات المتعددة الجنسيات تعمل على زيادة معدلات تدفق النقد الأجنبي إلى الخارج، وهذا لكبر حجم الأرباح المحولة إضافة إلى تحويل مرتبات وأجور العاملين، كما يتسبب في ذلك صغر حجم الأموال للشركات الأجنبية عند بداية المشروع الاستثماري.

- **المدرسة الحديثة:** على عكس المدرسة السابقة ترى المدرسة الحديثة أن الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بزيادة تدفقات النقد الأجنبي وهذا لكبر حجم الموارد المالية المتاحة لهاته الشركات، وقدرتها على الحصول على النقد الأجنبي من الخارج.

كما تعمل هاته الشركات بما لديها من فرص جذابة ومربحة للاستثمار على تشجيع المواطنين على الادخار، كما تعمل على زيادة تدفقات المساعدات والهبات الدولية إلى الدولة المضيفة للاستثمار.

ويمكن حساب أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي بمايلي:[1]

1- أسلوب تحليل الاتجاه (trend analysis) لكل من التدفقات الداخلة والخارجة.

2- مقارنة الإجمالي العام للتدفقات الداخلة والخارجة.

3- أو بحساب النسب الآتية:

- $\frac{\text{حجم الأموال المستثمرة بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات}}{\text{قيمة إجمالي الناتج القومي للدولة المضيفة}} \times 100$
- $\frac{\text{حجم القروض السنوية للشركات المتعددة الجنسيات من البنوك الوطنية}}{\text{إجمالي حجم المدخرات السنوية}} \times 100$

1-4 خلق فرص العمل: البطالة[2] من بين أكثر الظواهر المتعلقة بالاقتصاد الكلي مثارا للاهتمام في الدراسة الاقتصادية، لأنها تمس بشكل مباشر الأفراد وتؤدي في الغالب إلى انخفاض في المستوى المعيشي، كما تعد مشكلة البطالة من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية، لذلك تسعى هذه الدول إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعمل على توفير فرص العمل، وهذا بفضل استحداث طاقات وفعاليات اقتصادية جديدة.

[1] د محمد صقر وآخرون- مرجع سابق- ص 12/11.

[2] يعرف **الشخص البطال** حسب المكتب الدولي للعمل على أنه كل شخص يحمل الصفات الآتية:
- أن يكون بدون عمل ولا يزاول أي نشاط اقتصادي.
- أن يكون مستعدا للعمل خلال فترة لا تتجاوز15 يوم.
- أن يبحث عن العمل بشكل جدي.

ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في استحداث مناصب شغل للفئات النشطة من المجتمع، كما يعمل على تدريبها وفق الأساليب الحديثة والتقنيات المبتكرة في مجال الإنتاج والتوزيع، ورفع مستويات الدخول للأفراد ذات الكفاءات العالية، وكمثال على ذلك توظف شركة فولكس فاغن الألمانية المتخصصة في صناعة السيارات أكثر من 160.000 عامل أجنبي، كما توظف شركة (Siemens) الألمانية[1] المتخصصة في الأجهزة الكهربائية والإلكترونيك أكثر من 237.000 عامل أجنبي في فروعهما المنتشرة عبر أنحاء العالم.

كما يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الخبرات والأدمغة الوطنية على عدم الهجرة إلى الخارج، وهذا لما توفره من وظائف محترمة بأجور عالية وفي ظروف لائقة للبحث والتطوير، وعليه فان الاستثمار يساهم في الحد من نزيف العقول البشرية، ويجدر الإشارة في هذا الصدد أن قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر ايجابي على العمل، في حالة استحداث وحدات جديدة عوض حالات الاقتناء والاندماج في مؤسسات قائمة[2].

لكن من جهة أخرى يرى بعض الاقتصاديين أن الشركات المتعددة الجنسيات يمكن أن تقضي على العديد من وظائف العمل، وهذا بالاستغناء عن اليد العاملة وتعويضها بالآلة في أطار ما يسمى بإعادة هندسة الوظائف[3]، مثل ما حدث في الهند عندما استخدمت الآلة في صناعة المنسوجات حيث قضت على عمل أكثر من7.5 مليون شخص كانوا يقتاتون من العمل في صناعة النسيج[4].

كما يلاحظ في بعض الحالات أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي بالضرورة إلى إكساب المهارات والتكنولوجيا، لضآلة فرص العمل المقدمة بسبب استخدامها لأساليب تكنولوجيا كثيفة رأس المال والتقنية واستخدام الآلة بدل العمال.

1-5 تحسين ميزان المدفوعات: يضم ميزان المدفوعات كافة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة مع الخارج، حيث يعتمد على مبدأ القيد المزدوج وهذا ما يجعله بالضرورة متوازنا، أو بمعنى آخر أن تكون الدائنية والمديونية متساوية في جميع الأحوال[5]، وتؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات بشكل ايجابي، وهذا عندما يتم استخدام مدخلات الإنتاج الوطني في المشاريع الاستثمارية، والتي تؤدي في النهاية إلى إعطاء ديناميكية للمؤسسات والموارد الوطنية.

لكن من ناحية يجب على الدول النامية الحذر ودراسة حجم التحويلات الرأسمالية التي يقوم بها المستثمرون الأجانب، والتي من شأنها أن تؤثر على ميزان المدفوعات الوطني وعلى حجم الاستفادة الحقيقة التي يجنيها الاقتصاد الوطني.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- مرجع سابق- ص06.
[2] د عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية وتقيمية)- مرجع سابق- ص253.
[3] هند بن عمار- مرجع سابق- ص 193.
[4] د غسان عيسى العمري- المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات المتعددة الجنسيات- المؤتمر العلمي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات- الفرص- الآفاق" جامعة عمان- 10/11نوفمبر2009- ص15.
[5] د زينب حسين عوض الله- الاقتصاد الدولي- نظرة عامة على بعض القضايا- دار الجامعة الجديدة للنشر- مصر- 1990- ص 100.

ويتأثر ميزان المدفوعات للبلد المضيف بالاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي:[1]

$$W=(A+S+D)-('A+'S+'D)$$

حيث W = الأثر الصافي على ميزان المدفوعات.

A= الواردات السابقة المستغنى عنها نتيجة للاستثمار (إحلال).

S = الصادرات الجديدة الناتجة عن الاستثمار.

D = التدفق الرأسمالي الناتج من الاستثمار خلاف الصادرات والواردات المتعلقة بقيام الاستثمار.

بينما: 'A = الواردات المستجدة التي نتجت عن الاستثمار.

'S = الصادرات المفقودة نتيجة الاستثمار.

'D = رأس المال الخارج عدا مدفوعات الصادرات والواردات.

1-6 الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعون التكنولوجي: لا يختلف اثنان في الإقرار بأهمية الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا[2] الحديثة إلى البلدان النامية، وهذا من خلال تدريب الموظفين والعاملين المحليين وتكوينهم في مجال تقنيات الإنتاج، مما يساعد في ترقية الإنتاج المحلي ووصوله إلى مستوى الصناعات الحديثة، وتعمل الاستثمارات الأجنبية على تكوين العمالة المحلية بكافة مستوياتها، وهذا ما يؤكده كل من (Blomstrom et Kokko)[3] في أن " انتقال التكنولوجيا من الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها في الداخل لا تمس فقط الآلات والمعدات وطرق الإنتاج، وإنما تتعدى هذا إلى تكوين المستخدمين المحليين للفروع الداخلية، على كافة المستويات ابتداء من العامل البسيط إلى الموظفين وإطارات الإدارة والتسيير".

ففي الصين مثلا أنشأت شركة (Motorola) أول مختبر للبحث والتطوير سنة 1993، ثم توسع بعد ذلك إلى 700 وحدة عبر هذا البلد، كما قامت شركة (Général Electric) الأمريكية والتي تعد أكبر شركة متعددة الجنسيات غير مالية في العالم حسب تقديرات سنة 2003، باستخدام 2400 شخص في ميدان البحث والتطوير في الهند لمجالات تتعلق بصناعة الطائرات، السلع الاستهلاكية المعمرة، الأجهزة الطبية والصيدلانية[4].

غير أنه في بعض الأحيان لا تقوم فروع الشركات الأجنبية بدعم نشاطات البحث والتطوير في البلدان النامية، وإنما تركز تلك الأنشطة داخل فروعها بسبب صعوبة التنسيق بين الفروع والشركات الموجودة في البلد المضيف للاستثمار، إضافة إلى ندرة المهارات والكفاءات المتخصصة في البلاد النامية وكذا يتسبب القيام بتلك الأنشطة خارج الفروع إلى تشتيت المختبرات البحثية وارتفاع تكلفة الأنشطة.

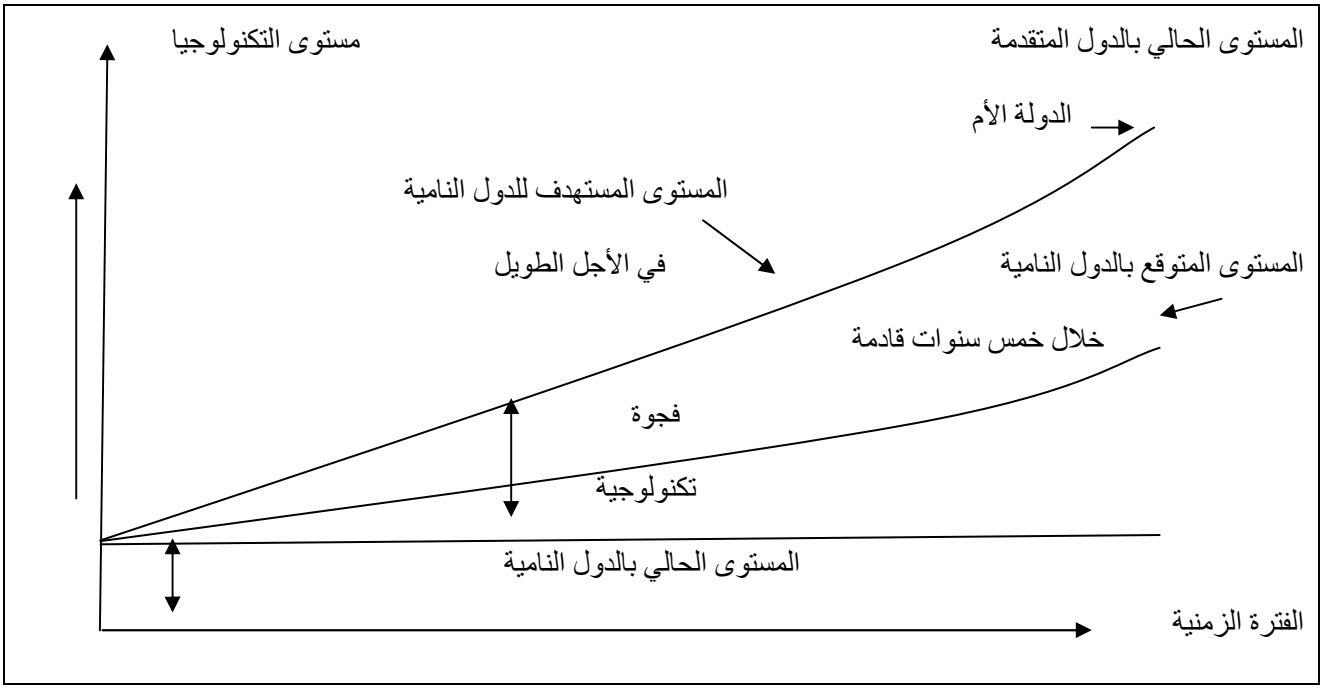
[1] د محمد صقر وآخرون- مرجع سابق- ص14.

[2] **التكنولوجيا**: مجموع الخبرات والفنيات اللازمة لعملية الإنتاج، كما ينظر إليها أنها فن وعلم يمكن اكتسابه عن طريق التعلم والتقليد، وتنقسم إلى تكنولوجيا تقليدية تشمل الصناعات الكيميائية، صناعة الحديد والصلب والصناعات البتروكيمياوية، وتكنولوجية حديثة تتضمن الروبوت، الليزر، الألياف البصرية....

[3] Karim Khaddouj-L'impact Des Investissement Directs Etrangères (IDE) Sur La Croissance De L'économie Marocaine- VIIème Journées Internationales D'études Jean Monnet- Université Mohamed V Souissi- 4-5 Juin 2008- Rabat- Maroc- Page n°7.

[4] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- تقرير الاستثمار العالمي (الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير)- نيويورك وجنيف 2005- ص26.

الشكل08: الفجوة التكنولوجيا بين الدول النامية والدول المتقدمة



المصدر: د عبد السلام أبو قحف- اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي- مرجع سابق- ص450.

يوضح الشكل السابق الفجوة التكنولوجية بين الوضع الحالي والمستهدف بالدول النامية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشرة، حيث تتميز هذه الدول بالتخلف في الميدان التكنولوجي، النقص الفادح في الكوادر والإطارات الفنية العاملة، وهذا ما يتجسد في ضعف الإنتاج ونوعيته وعدم قدرته على المنافسة العالمية.

وعليه تقوم هذه الدول بالعمل على تضييق حجم الفجوة التكنولوجية المبينة أعلاه، إلى أدنى حد ممكن على مر السنوات، وهذا بتشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلادها، سعيا منها إلى اللحاق بركب التكنولوجيا العالمية التي توفرها الشركات المتعددة الجنسيات، ذات السمعة العالمية في ميدان الإنتاج والتسويق واستخدام التقنيات الحديثة والمبتكرة في ميادين تحسين نوعية المنتوجات.

لكن يجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مكاسب الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي، إنما تتوقف على استعداد الشركات المتعددة الجنسيات الوافدة، على الإسهام في نقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الوطنية، ومدى قبولها لفكرة تنفيذ برامج تدريب خاصة وبحوث عملية فيما يخص المنتجات والسوق والتنظيم داخل الدولة المضيفة، بدلا من تنفيذها بشكل انفرادي على قواعد الدولة الأم.

1-7 الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية: هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمبادلات التجارية الخارجية، حيث أن العنصرين وسيلتان لتحقيق التكامل الاقتصادي، حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحل محل صادرات الدولة بل تعمل على تشجيع ديناميكية الصادرات الوطنية، من خلال توسيع دائرة القاعدة الإنتاجية وكذا خلق مزيج من المنتجات المحلية الموجهة نحو التصدير إلى الخارج[1].

[1] هند بن عمار- مرجع سابق- ص186.

وقد قدم (Kojima) دراسة حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية[1]، مبنية على أساس أساليب المزايا النسبية للدول، أشار فيها إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على دعم المبادلات التجارية الدولية، إذا تم الاستثمار في النشاطات ذات الميزة النسبية للبلد المضيف، مثل الصناعات التي تتطلب كثافة اليد العاملة في البلدان التي تتمتع بقوة عمالية متميزة على غرار البلدان النامية[2].

2- الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تشير بعض الدراسات الاقتصادية أن الاستثمار الأجنبي يفتقد إلى الركائز العلمية الدامغة، بدليل عدم وجود تجربة اقتصادية واضحة المعالم لدولة نمت على هذا المنهج، إضافة إلى أن الدول التي تروج للاستثمار الأجنبي في الوقت الراهن، كانت من أشد الدول تعاملا مع الاستثمارات الأجنبية عندما كانت في فترات سابقة مستوردة لرأس المال الأجنبي.

2-1 مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية: تتمثل في ما يلي:

- تحويل الأرباح والعوائد دون إعادة استثمارها (Todaro And Smith1998).
- مدفوعات نقل التكنولوجيا المستعملة في المشروعات الاستثمارية (رسوم وبراءات الاختراع).
- الفائدة على رأس المال المستثمر.
- تحويل جزء من مرتبات العاملين إلى بلادهم.

2-2 ضياع جزء من الموارد المالية على الحكومة: عادة ما تلجأ البلدان النامية لجذب الاستثمار الأجنبي إلى بعض الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى بعض الإجراءات الاستثنائية الخاصة بنزع القيود الجبائية، وكذا بعض الامتيازات والإعفاءات المالية أو ما يسمى (Over- Bidding)[3]، وهذا ما يؤدي إلى هدر جزء كبير من الموارد المالية الموجهة إلى عمليات التنمية وزيادة العبء المالي على الميزانية الحكومية.

2-3 الاستثمارات الأجنبية وزيادة الاستهلاك: إن قيام المشاريع الاستثمارية الأجنبية يولد وفورات في السلع والخدمات ذات الجودة العالية، مما يؤدي إلى نشر الأنماط الاستهلاكية السائدة في العالم المتقدم إلى جمهور المستهلكين المحليين، والتي لا تتلاءم ولا تتناسب مع احتياجات المجتمع وعادات أفراده.

2-4 ارتفاع معدلات التضخم: تتميز اقتصاديات الدول النامية بارتفاع نسبي لمعدلات التضخم، وهذا نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي الذي لا يستجيب إلى الزيادة في الطلب الموجود في السوق، بالإضافة إلى أن عملية تشجيع الاستثمارات الأجنبية تولد عند استقدامها وتسديد أعبائها ضغطا على الأسعار الداخلية.

---

[1] يقصد بنظرية **التجارة الخارجية:** تحديد ماهية صادرات وواردات أي دولة في العالم، ومعرفة المستوى الذي يحققه الميزان التجاري في هذه الدولة، كما يمكن أن نقول أنها فرع من فروع الاقتصاد، يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، حيث يتم تصنيف هاته الصفقات إلى تبادل السلع المادية، تبادل الخدمات، تبادل النقود وتبادل عنصر العمل.

[2] د عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقيمية)- مرجع سابق- ص254.

[3] أ محمد زيدان- الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- جامعة الشلف- الجزائر- العدد الأول 2004- ص119.

2-5 الاستثمارات الأجنبية وتلوث البيئة: يمكن لنا أن نعرف البيئة على أنها الوسط الذي نعيش فيه أو المجال الكوني الذي يحي فيه الإنسان، بما يتضمن ذلك من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها، وتلوث البيئة يعني كل التغيرات الكمية أو النوعية على مكوناتها الطبيعية.

وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي أنعقد بستوكهولم سنة1972، البيئة على أنها "رصيد من الموارد المادية والاجتماعية في وقت ومكان ما لإشباع حاجات الإنسان"[1].

ووفق هذا التعريف ينقسم مفهوم البيئة إلى:

- **عنصر طبيعي:** البيئة الطبيعية ممثلة في كل ما يحيط بالإنسان من الهواء، الماء و التراب...
- **عنصر بشري:** البيئة البشرية ممثلة في الإنسان وجميع انجازاته.

وقد أظهرت العديد من الجمعيات والمنظمات العاملة في المجال البيئي، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة أساسا إلى الأنشطة الصناعية، يمكن أن تسبب في تلوث البيئة من خلال الغازات والنفايات المنبعثة من المصانع، مثل الصناعات الاستخراجية، البتر وكيميائية، الأسمدة...

وكمثال على هذا ما قامت به الشركات الأمريكية في تعرية البيئة بالمكسيك، عندما استغلت ضعف القوانين وليونة التشريعات المتعلقة بتهديد البيئة في المكسيك، بالإضافة إلى أن الشركات الصينية والكورية الجنوبية قامت بالمتاجرة بالحيوانات وبيع جلودها، مما أدى إلى فقدان أنواع كثيرة من الحيوانات البرية[2].

2-6 الاستثمارات الأجنبية والصناعات المحلية: تؤثر الخصائص الرأسمالية والتكنولوجية والبشرية للشركات الدولية سلبا على المشاريع الاستثمارية الوطنية، حيث تعمل هذه العناصر على إضعاف القدرات التنافسية للمؤسسات المحلية، من خلال الفوارق في تكاليف الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المقدمة.

وتؤدي الأجور المرتفعة التي تقدمها المؤسسات الأجنبية على انتقال العمالة من المؤسسات المحلية إلى المؤسسات الأجنبية، تحت إغراء مستوى الأجر وظروف العمل وهذا ما يؤدي في الأخير إلى إخراج صغار المستثمرين المحليين من السوق أو ضمهم إليها.

كما يمكن أن تتركز الاستثمارات الأجنبية في بعض المناطق دون الأخرى (المناطق الجغرافية الصعبة)، مما يتسبب في تفاوت التنمية الاقتصادية عبر أقاليم الدولة الواحدة.

[1] عبد القادر بلخضر- استراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل تنمية مستدامة- رسالة ماجيستر إدارة أعمال- جامعة البليدة-2005- ص71.
[2] د غسان عيسى العمري- مرجع سابق- ص12.

المبحث الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر والضمانات المتاحة

المطلب الأول: معوقا ت الاستثمار الأجنبي المباشر

تمارس الشركات المتعددة الجنسيات نشاطاتها الاقتصادية وفق قانون البلد المضيف للاستثمار، حيث تلتزم بدساتيره الوطنية وقوانينه الداخلية، ولهذا فقرار الاستثمار من القرارات الصعبة والتي تتطلب دراسات دقيقة، لاعتبارات تتعلق بحجم المعوقات والمخاطر التي يمكن أن تطال هاته المشاريع.

1- المعوقات التنظيمية: وتتعلق بجميع الإجراءات القانونية التي تفرضها السلطات الإدارية في الدولة المضيفة للاستثمار، والتي من شأنها أن تؤثر على مردودية المشروع والتي تتمثل في:

1-1 التعرض للمصادرة أو التأميم: يمكن للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي أن تصدر بعض القوانين مثل التأميم، المصادرة، نزع الملكية...، وهذا عند مخالفة المستثمر القانون الداخلي من أجل حفظ السيادة الوطنية وحماية القانون الوطني وحماية مؤسسات الدولة، وتمثل هذه الإجراءات حق من حقوق الدولة التي يقرها القانون الدولي، لكن من جهة أخرى تعد مثل هذه الإجراءات عائقا كبيرا في وجه الاستثمارات الدولية، حيث يتخوف المستثمر الأجنبي أن تتعرض أملاكه الخاصة للمصادرة أو التأميم من قبل سلطات البلد المضيف[1].

1-2 القيود الضريبية: وتتضمن مايلي:

1-2-1 فرض قيود ضريبية: من المتفق عليه أن لكل دولة ذات سيادة الحق في فرض ضرائب ورسوم جمركية، بقدر ما تشاء على الأشخاص والأموال الموجودة في ترابها الوطني، ولهذا فان للمعدلات الضريبية المتوازنة في الدولة المضيفة للاستثمار أهمية كبيرة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولهذا فالضريبة سلاح ذو حدين إما عائق للاستثمار عند فرض معدلات عالية، أو حافز له عند المعدلات المنخفضة.

وقد أكدت دراسة (Bartler 1997) أن انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الشرق الأوسط، راجع إلى عدم مرونة التشريعات الضريبية وعدم ملائمتها للمستويات المعمول بها في الأسواق الواعدة والصناعية[2].

كما تستخدم الجهات الإدارية نوع من الضريبة الصامتة للالتفاف حول القانون، وفرض ضرائب دون استشارة باقي المتعاملين الآخرين، مما يؤثر على مستقبل الاستثمارات الأجنبية المقامة، ولهذا يجب على الدولة فرض ضريبة متوسطة تحقق الانسجام ما بين تحقيق مصالحها الوطنية و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].

1-2-2 الازدواج الضريبي: يقصد بالازدواج الضريبي دفع المكلف بالضريبة أكثر من مرة، وإن كانت هذه الظاهرة لا تتحقق إلا إذا توافرت الشروط التالية:[4]

- وحدة الشخص المكلف بدفع الضريبة.

[1] د دريد محمود السامرائي- مرجع سابق- ص 104.
[2] د رضا عيد السلام- العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق- المكتبة العصرية- مصر2007- ص222.
[3] د سهير محمد حسن- د محمد البنا- اقتصاديات المالية العامة (مدخل حديث)- دار الخولي للطباعة 2007- ص 218.
[4] حميدة بوزيدة - جباية المؤسسات- ديوان المطبوعات الجامعيةOPU- الجزائر 2005- ص56.

- وحدة الوعاء الضريبي أو المادة الخاضعة للضريبة.

- وحدة الضرائب المفروضة (من نفس النوع).

- وحدة المدة التي يدفع عنها الممول الضريبة.

ويمكن أن يكون الازدواج الضريبي محلي عندما تتوفر شروطه داخل الحدود الوطنية، أو دولي كأن يتعرض المستثمر الأجنبي إلى ضريبة في البلد المستثمر فيه وفي بلده الأصلي، كما يمكن أن يكون مقصود لزيادة حصيلة الضرائب أو لإخفاء سعر الضريبة، أو غير مقصود في حالات الازدواج الضريبي الدولي مع عدم وجود تنسيق بين الدولتين.

1-2-3 التمييز في فرض الضريبة: يمكن أن يتعرض المستثمر الأجنبي إلى ضرائب تمييزية في حقه، وهذا لأن للدولة الحق في فرض ضرائب على الأجانب بشكل استثنائي تفوق تلك المفروضة على المستثمرين المحليين، كما يؤدي التمييز في الضرائب إلى خروج مستثمرين سابقين من البلد وتحولهم إلى بلدان أخرى ذات نظم ضريبية محفزة.

1-2-4 الإجراءات الضريبية المبالغ فيها: يؤثر الإفراط في الضرائب (من حيث العدد أو السعر، عدم استقرارها في المدى القصير والمتوسط، التطبيق العشوائي والمعقد في فرض الضرائب) على المشاريع الإنتاجية أو الخدماتية الأجنبية المقامة.

1-3 القيود القانونية على الصرف الأجنبي والتحويلات النقدية: وتشمل مجموعة الإجراءات التي تحتكر من خلالها الدولة شراء وبيع العملات الأجنبية، أو عرضها بكميات محدودة للغاية وتوزيعها على حسب الطلب الممكن، ومن ثم يبقى سعر الصرف ثابتا على الرغم من المغالاة فيه، بالإضافة إلى إدراج قيود على تحويل العملات والأرباح للخارج، لحفض التوازنات المالية للاقتصاد الوطني[1].

بالإضافة إلى بعض الأهداف الأخرى التي نوجزها فيما يلي:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الوطني.
- المحافظة على سعر العملة المحلية.
- تدعيم الصناعات الوطنية وحمايتها من المنافسة.
- التمييز بين السلع والخدمات ذات الأهمية للاقتصاد الوطني.
- الحصول على بعض الموارد المالية للدولة.
- فرض ضرائب مستترة على الشركات الأجنبية.

[1] د زينب حسين عوض الله- مرجع سابق- ص 89.

2- المعوقات الاقتصادية: تتأثر المشاريع الاستثمارية بالقرارات الاقتصادية المتخذة في الدولة المضيفة، وعليه فان من غير المرغوب فيه اتخاذ بعض القرارات التي تأثر على استمرارية النشاط الإنتاجي للمستثمر الأجنبي.

2-1 تخفيض العملة الوطنية: هي قيام الدولة بتخفيض قيمة الوحدة النقدية مقابل الوحدات النقدية الأجنبية، مما يتسبب في انخفاض قوتها الشرائية بالخارج وهذا لأجل:

- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.
- توفير فرص العمل وعلاج مشكل البطالة.
- زيادة موارد الدولة (موارد الخزانة العامة).

وقد أكدت دراسة كل من (Lecraw 1991) و (Caves 1986) على وجود علاقة عكسية بين معدلات الصرف وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثماري وتجعل من العسير إقامة دراسات جدوى[1].

2-2 التضخم: تتأثر الاستثمارات الأجنبية بمعدلات التضخم الموجودة في الاقتصاد المحلي، وهذا لتأثيره على تكاليف الإنتاج ومنه ربحية المشاريع الاستثمارية، وقد أكدت دراسة قام بها كل من (Schneider and Frey) على 45 دولة نامية، وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر[2].

بالإضافة إلى هذين العنصرين السابقين هناك بعض العوامل الاقتصادية الأخرى التي تتأثر بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل التدخل الحكومي المفرط في الاقتصاد، ضعف البنية التصديرية اللازمة لضمان الصادرات، عدم استقرار النفقات الحكومية، عدم مرونة البنوك المحلية، غموض قوانين الاستثمار...الخ.

3- المعوقات السياسية والاجتماعية: يتجسد عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الأحداث والاضطرابات الداخلية، تغيير إدارة الحكم بشكل غير سلمي، تسليط عقوبات سياسية خارجية، نزاعات الحركات الانفصالية، الحروب والنزاع على الحكم، الانقلابات العسكرية، أحداث الشغب، الإضرابات العمالية والمظاهرات الشعبية.

بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بانتشار الآفات الاجتماعية كالفساد والسرقة والرشوة، والمشاكل الاجتماعية الأخرى التي من شأنها أن تحدث آثار سلبية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال تأثر الأصول المادية والمالية المستثمرة للشركة الأجنبية.

وقد صدرت دراسة عن مجلة (Magazine) في سبتمبر 1991 تتعلق بإجراء استطلاع لرأي أرباب الشركات الاستثمارية في كل من البيرو، السلفادور، الهند، تركيا وكولومبيا، تؤكد في ذلك الوقت أن

[1] د عمر صقر- مرجع سابق- ص53.
[2] د عمر صقر- نفس المرجع- ص53.

الاضطرابات السياسية المتعلقة بالإرهاب تؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج إلى 12.3% في المتوسط، بالإضافة إلى أن شركة من خمسة تتعرض للخسائر جراء المخاطر السياسية[1].

الجدول03: أنواع ومصادر المخاطر السياسية

نوع المخاطر	مصادر المخاطر السياسية	المجموعات التي تنبع منها المخاطر السياسية	آثار المخاطر السياسية
داخلية	- الفلسفة السياسية المتناقضة (الوطنية، الاشتراكية، الشيوعية)	- الحكومة التي على رأس السلطة وأجهزتها	- المصادرة: فقد الأصول بدون تعويض
	- التيارات والمذاهب الدينية المتعارضة	- المجموعات البرلمانية المتعارضة	- التأميم مع دفع التعويض: فقد حرية العمل
	- التناحر العرقي	- المجموعات غير البرلمانية المتعارضة (مجموعات إرهابية أو فوضوية تعمل داخل الدولة)	- القيود التشغيلية، تحديد حصة السوقية، خصائص السلعة، سياسات التوظيف، مشاركة المحليين في الملكية ...الخ
	- الاضطرابات الاجتماعية والفوضى	- مجموعات المصالح الخاصة غير المنظمة (الطلبة، العمال، الفلاحين، الأقلية ...الخ)	- فقد حرية التحويل المالي (الأرباح، دفع الفوائد) السلع، الأفراد، حقوق الملكية.
	- المواجهة المسلحة والتمرد الداخلي - المصالح الخاصة لرجال الأعمال - حداثة الاستقلال السياسي أو وشوك حدوثه		- إلغاء أو تعديل الاتفاقيات من طرف واحد - التفرقة في الضرائب، الإجبار على العقد من الباطن، المقاطعة - إتلاف الممتلكات والأفراد (الاختطاف) من جراء الشغب، العصيان المسلح، الثورات، الحروب
خارجية	- الفلسفات السياسية الدينية التي مصدرها خارجي - الأهداف الدولية الجديدة - حرب العصابات عبر الحدود - الإرهاب الدولي - الضغوط العالمية	- المجموعات غير البرلمانية التي تعمل في الخارج - الحكومات الأجنبية والهيئات المكونة من عدة حكومات (مثل المجتمع الأوروبي) - الحكومات الأجنبية التي تدخل في مواجهة مسلحة أو التي تساعد الثوار الداخليين - المجموعات العالمية الناشطة (مثل السلام الأخضر) - المجموعات الإرهابية الدولية	- المقاطعة الإقليمية أو الدولية للمنشأة - المشكلات الدبلوماسية بين حكومة الدولة المضيفة والحكومات الأخرى التي تؤثر على المنشأة.

المصدر: د علي إبراهيم الخضر- إدارة الأعمال الدولية- الطبعة الأولى- دار ارسلان- سوريا 2007- ص146.

[1] Cyril Bouyeure- L'investissement International- Imprimerie Des Presses Universitaires- France- Septembre1993- Page n°45.

المطلب الثاني: ضمانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يمكن تعريف الضمان من الناحية اللغوية على أنه الالتزام بالكفالة أو بمعنى الاطمئنان[1].

أما من الناحية الاقتصادية فهي مجموع الإجراءات الكفيلة بتحقيق الآمان للمتعامل الاقتصادي الطبيعي أو المعنوي، وضمان الاستثمارات الدولية عبارة عن تقديم التزامات قانونية واقتصادية إلى المستثمرين الأجانب لحمايتهم من مخاطر غير التجارية، حيث تتنوع هذه الضمانات من داخلية مرتبطة بالنصوص القانونية التي تضعها الدول المضيفة للاستثمار، إلى ضمانات دولية تتجسد في الإجراءات التي نصت عليها المنظمات الدولية ضمن الاتفاقيات التي ترعاها، وكذا إلى المراكز المختصة في ضمان الاستثمارات الدولية.

ويمكن تلخيص هذه الضمانات في:

1- الضمانات الداخلية (الوطنية): تشمل الضمانات الداخلية جملة التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمارات الأجنبية، والتي تكون محل اتفاق تعاقدي مسبق مع الشريك الأجنبي، حيث تعمل القوانين الداخلية على إعطاء الآمان من المخاطر غير المتوقعة داخل الدولة المضيفة[2]، وتتجسد هذه الضمانات في (الحرية الكاملة للاستثمار، الاستثمار في كافة القطاعات ماعدا المخصصة للدولة بموجب القانون الداخلي، عدم التمييز بين الاستثمارات المحلية والأجنبية في المزايا والحقوق، تحويل الأرباح المحققة وفق القوانين المعمول بها في البلد المضيف...).

إضافة إلى هذا تلتزم الدولة المضيفة بثبات القوانين المتعلقة بالاستثمار، كما تعمل على إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتنظيم التشريعات الاستثمارية، وكذا اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاعات.

2- الضمانات الإقليمية والدولية: نذكر من بينها:

2-1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: لقد توجت توصيات مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية المنعقد بالكويت في مارس 1966 على دراسة إمكانية إنشاء مؤسسة عربية جماعية لضمان رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية (التوصية رقم 62)، وفعلا تم إنشاء هذه المؤسسة سنة 1974 وهي عبارة عن مؤسسة ذات طبيعة عربية إقليمية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، ويكون لها في كل قطر من الأقطار المتعاقدة كافة الصلاحيات والحقوق اللازمة للقيام بأعمالها، تضم في عضويتها جميع الدول العربية ويقع مقرها في الكويت.

كما تهدف المؤسسة إلى تشجيع الاستثمار والصادرات بين الدول العربية، وهذا بتوفير ضمانات ضد المخاطر غير التجارية، حيث يمكن لها أن تعوض نسبة 90% من الضمان على مخاطر المصادرة والتأميم، عدم التحويل، الحروب، الاضطرابات والإخلال بالعقد، بشرط أن يكون المستفيد من مواطني الدولة المضيفة ومع مراعاة موافقة الدولة الأم وأن يكون العقد جديد[3].

[1] منجد الطلاب- الطبعة الحادية عشر- دار المشرق- بيروت1971.
[2] د عبد الله عبد الكريم عبد الله- مرجع سابق- ص 23.
[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - تقرير مؤتمر الاستثمار في المنطقة الشرقية- سوريا- 2008- ص15.

2-2- المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار: (CIRDI) لقد أنشأ المركز في 14 أكتوبر 1966 من قبل البنك الدولي، بهدف تسوية النزاعات بين الدول في مجال الاستثمار، حيث يتكون من المجلس الإداري الذي يضم ممثلي كل الدول الأعضاء في الاتفاقية، الأمانة العامة التي تتكون من الأمين العام والأمين العام المساعد ومجموعة من الموظفين والمستخدمين، بالإضافة إلى مجموعة من المحكمين والموفقين الدوليين المؤهلين للقيام بمهام التحكيم في حل المنازعات الدولية.

ويعقد المجلس الإداري دورة عادية في كل سنة، كما يمكن أن يعقد دورات استثنائية بطلب من الرئيس أو من نائبه بناء على طلب من خمس الأعضاء على الأقل، كما يملك كل عضو في المركز صوت واحد يعبر فيه عن رأيه ويكون القرار بأغلبية الأصوات.

أما فيما يخص تمويل المركز فيعتمد على الفوائد التي يجنيها من عمليات التحكيم التي يقوم بها، أما في حالة زيادة النفقات عن الفوائد فيتم الحصول على الموارد من اقتطاعات الدولة العضو في البنك الدولي حسب رأسمالها في البنك، أما بالنسبة للدول غير الأعضاء فيتم اقتطاع حصتها من قبل المركز بصفة خاصة[1].

2-3- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: (MIGA) أنشأت الوكالة عام 1988 بصفة تابعة لمجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير حيث تضم الوكالة 167 بلد عضوا، هذا وقد قدر حجم الضمانات المصدرة لسنة 2006 بحوالي 1.3 بليون دولار[2].

وقد اعتبرت الوكالة منظمة دولية تتمتع بالشخصية القانونية في ظل القانون الدولي، يتكون هيكلها من مجلس إدارة مجلس المحافظين ورئيس الموظفين يقع مقرها بواشنطن، بالإضافة إلى مكاتب أخرى في مناطق متعددة عبر العالم وهذا حسب متطلبات عملها، ويمكن الانضمام إلى الوكالة لأي دولة عضو في البنك الدولي، كما يسمح بالانسحاب من العضوية بعد مرور03 سنوات على الانضمام.

أما من ناحية رأسمال الوكالة فيكون عن طريق الاكتتاب، حيث حددت الاتفاقية بأن يكون رأسمال الوكالة قدره ألف مليون من حقوق السحب الخاصة موزعة على 10 آلاف سهم، كما حددت الاتفاقية على أن الاستثمارات الصالحة للضمان تتمثل في الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل استثمارات المساهمة، الاستثمارات المباشرة والاستثمارات التي يوافق عليها مجلس الإدارة بشرط أن تكون جديدة.

وقد أسندت للوكالة مهام تقديم ضمانات ضد المخاطر غير التجارية ، ضمانات من الدول المضيفة بعدم المصادرة وقابلية تحويل الأموال والحروب والاضطرابات، تقديم استشارات ونصائح للدول النامية لمساعدتها على تهيئة بيئة الاستثمار وقاعدة معلومات تساعد على زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية.[3]

[1] د قادري عبد العزيز- مرجع سابق- ص319.
[2] البنك الدولي- التقرير السنوي لسنة 2006- واشنطن- ص10.
[3] د بسام الحجار- العلاقات الاقتصادية الدولية- المؤسسة الجامعية- الطبعة الأولى- بيروت لبنان 2003- ص193.

المبحث الخامس: الاتجاهات الجغرافية والقطاعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

المطلب الأول: الاتجاهات الجغرافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

شهد العالم تطورات هامة في مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا نظرا لزيادة أهميتها في عمليات التمويل الدولي، حيث تنافست العديد من الدول النامية للحصول على أكبر قدر من هذه التدفقات.

الجدول04: التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا للفترة (2000-2009) بمليار دولار

الدول	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة									
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدول المتطورة	1137.9	601	440.7	3619.1	4100.6	6245.6	9700.9	1444.0	1018.2	565.8
الدول الناشئة	7.0	9.5	11.2	19.9	30.4	31.1	54.6	90.9	122.5	69.9
دول في طور النمو	256.4	214.6	176.0	183.9	291.9	330.1	434.3	564.9	630.0	478.3
دول في طور النمو لإفريقيا	9.8	19.9	16.0	20.4	21.7	38.1	55.3	63.0	72.1	58.5
افريقية الغربية	1.4	1.5	1.7	2.0	2.1	2.0	3.5	6.02	5.6	5.0
إفريقيا الوسطى	1.5	3.6	5.3	8.4	8.0	9.4	12.0	15.6	20.8	18.6
إفريقيا الشرقية	2.1	2.0	2.9	3.3	3.6	7.1	16.0	9.5	11.1	10.0
دول في طور النمو لأمريكا	97.6	80.4	58.5	45.9	95.2	75.9	94.5	163.6	183.1	116.5
الكاريبي	20.3	10.6	4.7	4.0	30.9	5.5	24.9	57.2	60.1	44.1
أمريكا الوسطى	20.2	31.9	25.5	18.9	27.1	26.1	25.8	34.8	31.3	17.6
أمريكا الجنوبية	57.0	37.8	28.2	22.9	37.1	44.2	43.8	71.5	91.6	54.7
دول في طور النمو لأسيا	148.7	114.0	101.3	117.1	174.5	215.7	283.1	336.9	372.7	301.3
آسيا الغربية	116.6	79.0	67.7	72.6	106.3	116.1	131.7	150.9	185.4	154.8
آسيا الوسطى	4.8	7.5	10.6	8.2	10.6	14.3	27.7	33.8	49.6	14.4
جنوب شرق آسيا	23.6	20.2	17.3	24.8	36.4	40.7	56.4	73.9	47.2	36.8
آسيا الشرقية	3.5	7.2	5.6	11.4	21.1	44.4	67.1	78.0	90.2	68.3
الدول المتقدمة لأمريكا	380.8	187.1	96.6	60.6	136.2	130.5	297.1	375.3	380.1	148.7
الدول المتقدمة لأسيا	15.2	8.01	10.8	9.6	10.7	7.5	8.7	31.3	35.3	15.8
الدول المتقدمة لأوروبا	724.8	395.1	316.7	279.8	218.1	509.1	628.4	988.4	551.0	378.3
الاتحاد الأوروبي	698.2	383.9	309.5	259.5	213.8	502.2	586.8	923.8	536.9	361.9
منطقة الأورو	501.7	290.5	247.6	220.5	122.7	258.7	331.3	563.6	297.3	276.1
دول الأقل نموا	4.1	7.0	8.3	12.5	12.7	14.8	20.9	25.5	32.3	27.9
العالم	1401.4	825.2	628.1	565.7	732.3	985.7	1459.1	2099.9	1770.8	1114.1

Source: CNUCED-Fdi Statistic- 2010.

الجدول05: التدفقات الصادرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا للفترة(2000-2009) بمليار الدولار

الدول	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة									
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدول المتطورة	1094.7	667.4	482.7	509.5	920.2	751.6	1158.1	1923.8	1571.8	820.6
الدول الناشئة	3.1	2.7	4.6	10.6	14.1	14.3	23.7	51.5	60.6	51.1
دول في طور النمو	134.9	82.9	49.6	45.4	120.4	127.1	228.6	292.1	296.2	229.1
دول في طور النمو لإفريقيا	1.5	-3.0	0.2	1.2	2.0	2.2	6.9	10.6	9.9	4.9
افريقية الغربية	0.027	0.022	0.028	0.003	0.045	0.092	0.058	0.223	0.149	0.106
إفريقيا الوسطى	0.012	0.012	-0.01	-0.004	0.024	0.304	0.321	0.989	2.7	0.121
إفريقيا الشرقية	0.966	-0.186	0.609	0.375	0.532	0.465	0.335	.867	1.5	0.520
دول في طور النمو لأمريكا	49.7	36.4	12.1	21.2	27.9	33.9	67.7	55.9	82.0	47.4
الكاريبي	42.2	31.2	5.00	11.7	8.83	14.35	24.12	32.73	44.65	33.45
أمريكا الوسطى	-0.585	5.36	3.03	4.53	6.31	7.74	8.15	11.15	32.28	10.10
أمريكا الجنوبية	8.03	-0.184	4.06	4.93	12.7	11.8	35.45	12.08	31.19	3.83
دول في طور النمو لأسيا	83.71	49.46	37.25	22.95	90.35	90.8	153.9	225.5	204.2	176.7
آسيا الغربية	71.9	26.1	27.5	17.4	63.0	49.8	82.3	110.3	131.8	116.8
آسيا الوسطى	0.55	1.429	1.77	1.58	2.31	3.52	14.81	17.7	18.9	15.2
جنوب شرق آسيا	2.9	1.22	3.23	-0.13	8.03	19.4	28.0	47.3	37.9	23.3
آسيا الشرقية	8.23	20.6	4.69	5.28	16.9	18.0	28.8	50.1	15.3	21.2
الدول المتقدمة لأمريكا	187	160	161	152	338	429	269	453.5	411.9	287.1
الدول المتقدمة لأسيا	34.8	39.02	33.2	30.8	35.4	48.7	65.7	82.1	135.2	75.8
الدول المتقدمة لأوروبا	867.6	454.8	279.9	307.1	401.6	692.6	797.6	1367.6	992.1	439.5
الاتحاد الأوروبي	813.1	435.4	265.6	285.2	367.5	612.8	694.9	1287.2	915.7	324.8
منطقة الأورو	511.4	355.1	198.1	198.3	262.1	482.6	545.8	833.5	643.3	324.8
دول الأقل نموا	0.77	-0.27	0.55	0.3	0.38	0.73	0.66	1.5	3.38	0.85
العالم	1232.8	753.07	537.0	565.7	920.2	893.0	1410.5	2267.5	1928.7	1100.9

Source: CNUCED-Fdi Statistic- 2010.

تشير الجداول السابقة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد عرفت تطورا مضطردا خلال العقود الأخيرة، حيث وصلت نسبتها في العالم سنة 2006 إلى الناتج الداخلي الخام إلى حدود 25%، وقد ساعدها في ذلك ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي، تزايد حجم الشركات المتعددة الجنسيات، زيادة عمليات الاندماج والتملك

في العالم تحقيقا لمبدأ اقتصاديات الحجم وأن اندماج شركتين يفضي إلى عائد أكبر، أو ما يعرف بزيادة الكل عن الجزيئات المكونة له أو مبدأ (2+2=5)[1].

إضافة إلى زيادة درجة الانفتاح التجاري بين الدول، التطور التقني والتكنولوجي المتزايد، حاجة العالم إلى التقارب والتكامل كبيئة اقتصادية واحدة، قيام العديد من الدول بإصلاحات اقتصادية مست (إحلال آليات اقتصاد السوق، تحرير التجارة، أسعار الصرف، برامج الخوصصة...)، زيادة على الاتجاه العالمي نحو التكتل الاقتصادي والسياسي، وكذا قيام العديد من الدول النامية بإجراء تعديلات قانونية وتشريعية لتحسين التعامل مع الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغ عدد التعديلات ما بين سنتي (1996-2004) حولي 1671 تعديلا منها 1532 تعديلا أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول06: الدول التي قامت بتعديلات على قوانين الاستثمار للفترة (1992-2009)

السنوات / المؤشر	(94-92)	(99-95)	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الدول التي أجرت التعديلات	49	66	70	71	72	82	103	92	91	58	54	50
عدد التعديلات	95	132	150	207	246	242	270	203	177	98	106	102
قوانين أكثر ايجابية للاستثمار	94	121	147	193	234	218	234	162	142	74	83	71
قوانين أقل ايجابية للاستثمار	1	11	3	14	12	24	36	41	35	24	23	31

Source: CNUCED- Rapport sur l'investissement dans le monde2010- page n°77.

وقد تراوحت قيم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم للفترة (1995-2000) كمتوسط إلى 730.5 مليار دولار، ثم انخفضت سنة 2003 إلى حدود 565.2 مليار دولار، على إثر تراجع وتيرة الإصلاحات الهيكلية في العديد من الدول وتراجع برامج الخوصصة، بالإضافة إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك التي انخفضت من 7894 عملية سنة 2000 إلى 4493 عملية سنة 2002، ثم بدأت حركة الاستثمارات الأجنبية الواردة بالارتفاع التدريجي من 734.9 مليار دولار سنة 2004 إلى 973.3 مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2007 لحدود 1978.8 مليار دولار، أما بخصوص التدفقات الصادرة فقد شهدت تقريبا نفس الحركة، حيث انتقلت من قيمة 702.8 مليار دولار في الفترة (1995-2000) لتنخفض إلى 563.4 مليار دولار سنة 2003، ثم ترتفع بعد ذلك إلى حدود 929.6 مليار دولار سنة 2004 لتنخفض بعد ذلك إلى 879 مليار دولار ثم تبدأ في الارتفاع ابتداء من سنة 2006 بقيمة 1396.9 مليار دولار لتصل إلى 2146.5 مليار دولار سنة 2007.

[1] أ د علي لطفي- الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي- المنظمة العربية للتنمية الإدارية- إمبرشن للطباعة- مصر 2009- ص200.

كما نلاحظ سيطرة الدول المتقدمة على مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأغلبها من الدول الأعضاء في منظمة "OCDE" وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا واليابان، حيث تشير المعطيات أن 12 دولة متطورة تحصلت على حوالي 1118 مليار دولار سنة 2007، وقد فاقت حصة الدول المتقدمة بشكل إجمالي نسبة 60% من إجمالي التدفقات الواردة وأكثر من 80% بالنسبة إلى التدفقات الصادرة.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل إلى ما تتمتع به هذه الدول من معدلات عالية للنمو، مزايا تكنولوجية عالية درجة الانفتاح الاقتصادي، توفر المعلومات والبيانات اللازمة، توفر الضمانات والتشريعات القانونية الخاصة بالملكية الفردية والفكرية، وجود اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تخص حماية الاستثمار، كما تتوفر هذه الدول على بنى تحتية قوية، كما لا ننسى أثر التكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة في تركز الاستثمارات الأجنبية على حدود الكارتل، مثل الاتحاد الأوروبي (Eu)، اتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكا (Nafta)، حيث أكدت العديد من الدراسات على أهمية الاتحادات الإقليمية في تشجيع الاستثمارات البينية داخل الاتحاد.

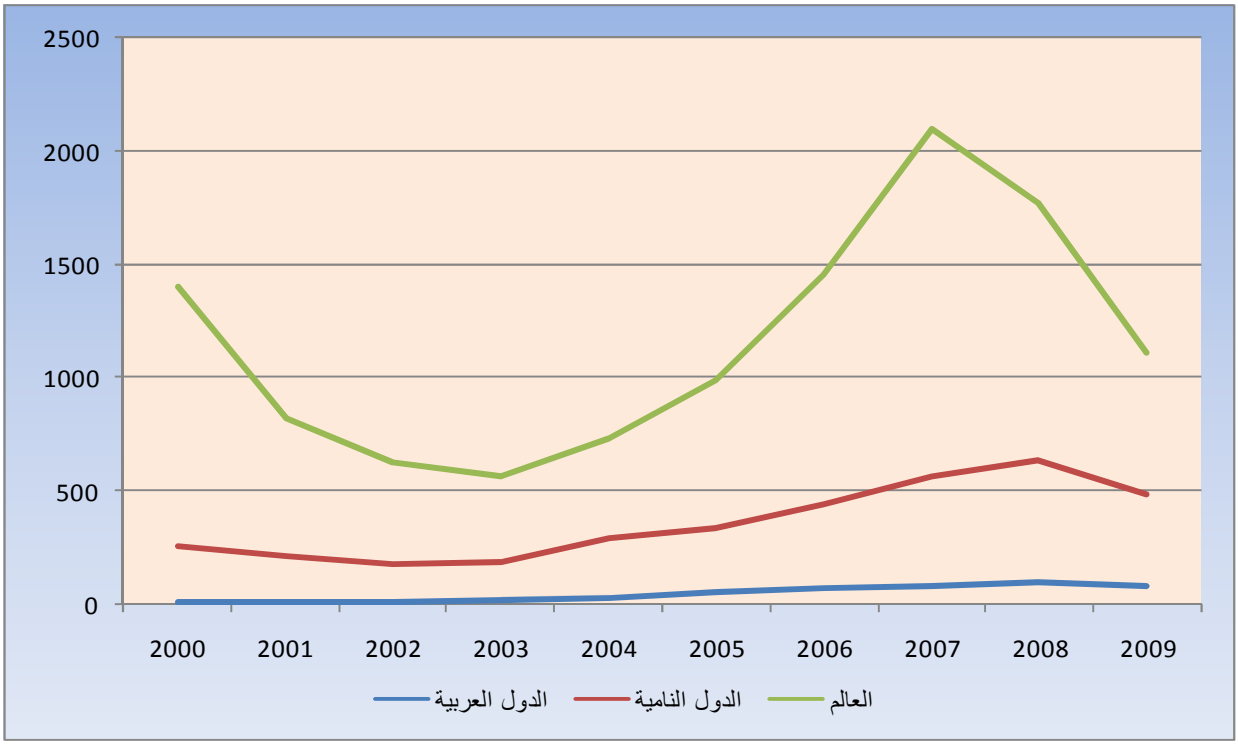
أما بخصوص الدول في طور النمو فنلاحظ أن نصيبها لم يتعدى 36.6% بالنسبة إلى التدفقات الواردة و15.8% بالنسبة إلى التدفقات الصادرة، حتى وإن سجلنا انخفاض حجم مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول المتقدمة نوعا ما وارتفاعها إلى الدول النامية، بسبب تحسن مناخ الاستثمار في أغلب الدول النامية، إضافة إلى تجنب التكاليف المرتفعة والمنافسة الكبيرة التي تعرفها أسواق الدول المتقدمة، وكذا ارتفاع مخاوف المستثمرين العالميين من أسواق الدول المتقدمة جراء انعكاسات الأزمة المالية على ثقة المستثمرين.

أما فيما يتعلق بسنتي (2008- 2009) فقد شهدت انخفاض في التدفقات الواردة والصادرة على حد سواء وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث أدت إلى انخفاض النمو العالمي من 4% بداية 2008 إلى غاية -2% خلال سنة 2009، وهذا ما أدى إلى وجود صعوبات في الحصول على القروض المالية بسبب الاختناقات التي عرفتها الأسواق المالية في العالم، خاصة في الربع الثالث من عام 2008، مع تراجع في ديناميكية الشركات المتعددة الجنسيات خلال سنة 2008 ومطلع 2009، بعدما لمست الآثار السلبية للأزمة حيث تراجعت أرباحها وارتفعت عمليات تصفية الاستثمارات في الخارج وتسريح العمال، غير أن الملاحظ ان الأزمة المالية لم تأثر على السياسات الوطنية المشجعة للاستثمار.

المطلب الثاني: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الوطن العربي، تطورات محتشمة رغم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والإدارية التي قامت بها بالإضافة إلى التحفيزات والإغراءات التي قدمتها.

الشكل09: مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة للوطن العربي للفترة (2000-2009) بمليون دولار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير الاستثمار في الدول العربية 2010- ص 08.

يتضح من دراسة الإحصائيات السابقة والمستمدة في غالبيتها من البنوك المركزية وهيئات الإحصاء المختلفة لكل قطر عربي، أن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى دول العالم بدأت بشكل تصاعدي ابتداء من سنة 2004 إلى غاية سنة 2008، ثم بدأت بالانخفاض حتى وصلت سنة 2009 إلى حدود 79 مليار دولار وهذا نتيجة الأزمة المالية العالمية، حيث أدت الأزمة المالية العالمية التي تعد أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، إلى انخفاض النمو الحقيقي للناتج المحلي العالمي من 5.2% سنة 2007 إلى 3.2% سنة 2008، كما تراجع النمو في الدول المتقدمة من 2.7% سنة 2007 إلى 0.9% سنة 2008، أما في الدول النامية والأسواق الناشئة فقد تراجع النمو من 8.3% سنة 2007 إلى 6.1% سنة 2008.

من جهة أخرى ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية من 5.2% سنة 2007 إلى 6% سنة 2008، ويجدر الإشارة إلى أن هيكل الإيرادات العامة للدول العربية موزع بشكل غير متجانس، فمثلا واستنادا إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي لسنة 2010 نجد أنه في سنة 2009 مثلت الإيرادات النفطية 60.8% من الإيرادات العامة، تليها إيرادات ضريبية بـ 21.6% ثم إيرادات غير ضريبية بـ 10.4% وأخيرا إيرادات أخرى بـ 7.2%.

ويجدر الإشارة إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية، لم يتأثر بشكل كبير بالأزمة المالية مقارنة مع باقي أنحاء العالم، وهذا لأن الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة في العالم أزاحت بعض أنشطتها إلى الدول النامية ومنها العربية لمحدودية المخاطر الاقتصادية والتجارية بها، إضافة إلى ضعف اندماج اقتصاديات الدول العربية في سوق المال العالمي وكذا محدودية انكشاف النظام المصرفي بها.

لكن بشكل عام تبقى التدفقات الواردة للدول العربية ضعيفة مقارنة بباقي الدول النامية ودول العالم، على الرغم لما تتوفر عليه أغلب هذه البلدان من موارد طبيعة وبشرية هامة، حيث لم يسجل حجم نمو الاستثمارات الوافدة إلى المنطقة العربية سوى 4% سنة 2005 لتنتقل إلى حدود 5% سنة 2008، وهذا راجع إلى عدة عوامل منها عدم توفر البنية الأساسية بالشكل الكافي، محدودية الدخل الفردي، غياب وضعف الأسواق المالية عدم وجود سياسة واضحة للترويج الاستثماري، عدم وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة، كثرة وتعقد القوانين والتنظيمات الإدارية، عدم استقرار اللوائح والتنظيمات القانونية، ضعف مستوى التكنولوجيا.

هذا وقد أظهر تقرير الاستثمار العالمي المعد من طرف (Uncted) والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2009، التفاوت النسبي لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة عربية إلى أخرى، ففي سنة 2008 احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بـ 38.2 بليون دولار أي 39.2% من إجمالي تدفقات الوطن العربي، تليها بعد ذلك الإمارات بـ13.7 بليون دولار ثم تأتي مصر بـ 9.5 بليون دولار، كما وقد شهدت دولة قطر قفزات نوعية في مجال التدفقات الاستثمارية، بزيادة قدرها 43% أي 6.7 بليون دولار تركزت في مجال الغاز الطبيعي المسيل، الطاقة، المياه والاتصالات.

كما شهدت لبنان زيادة قدرها 32% تركزت في القطاع العقاري، أما سوريا فقد عرفت زيادة قدرها 70% أي 2116 مليون دولار، وهذا نتيجة لانفتاح الاقتصاد السوري على العالم الخارجي وإلى تحسن العلاقات الخارجية، في حين انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الإمارات بنسبة 3.4% لتبلغ 13.7 بليون دولار، بسبب تأثير الأزمة المالية على النشاط المصرفي، العقاري والسياحي خاصة في إمارة دبي، أما في ما يخص كل من العراق البحرين فلسطين فقد شهدت ارتفاعا طفيفا، أما الأردن فقد حافظت على نفس المستوى المسجل في سنة 2007، بينما تراجعت هذه الاستثمارات في كل من اليمن الكويت سلطنة عمان.

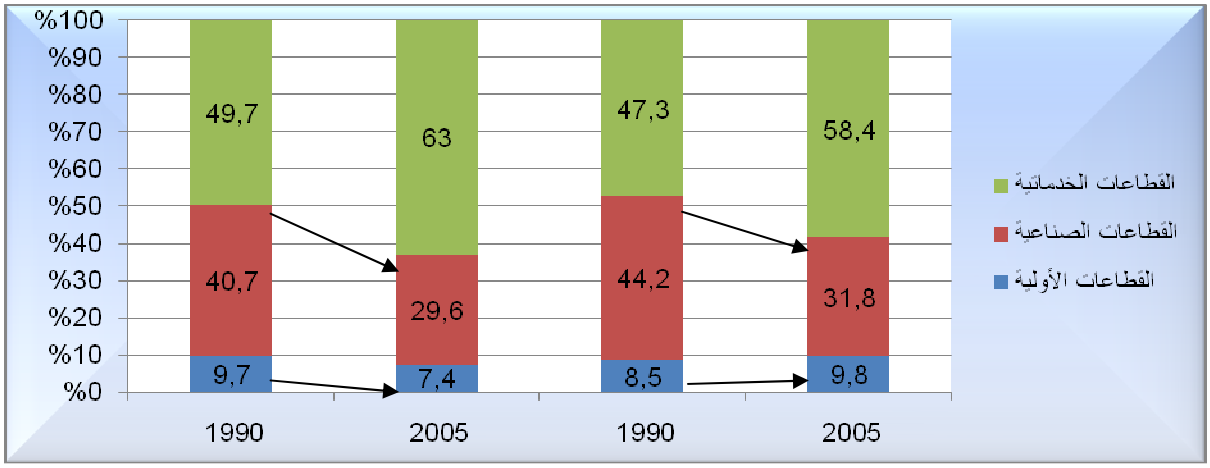
أما فيما يخص المغرب العربي فقد شهدت تونس ارتفاع قدره 70.6% بقيمة 2761 مليون دولار خلال سنة 2008، أما في الجزائر فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قيمة 2646 مليون دولار بمعدل نمو قدره 59.2%، وشهد المغرب تراجع قدره 14.8% لتبلغ 2388 مليون دولار، بالإضافة إلى ليبيا بنسبة 12.3% لتبلغ 4111 مليون دولار، أما السودان فقد ارتفعت بها حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى 6.8% لتبلغ قيمة 234 مليون دولار، أما جيبوتي فشهدت نمو في هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة قدره 20% إلى 234 مليون دولار، وقد تراجعت نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بكل من الصومال بـ 38.3% إلى 87 مليون دولار، وكذا موريتانيا بنسبة 32.7% لتبلغ 103 مليون دولار.

المطلب الثالث: الاتجاهات القطاعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

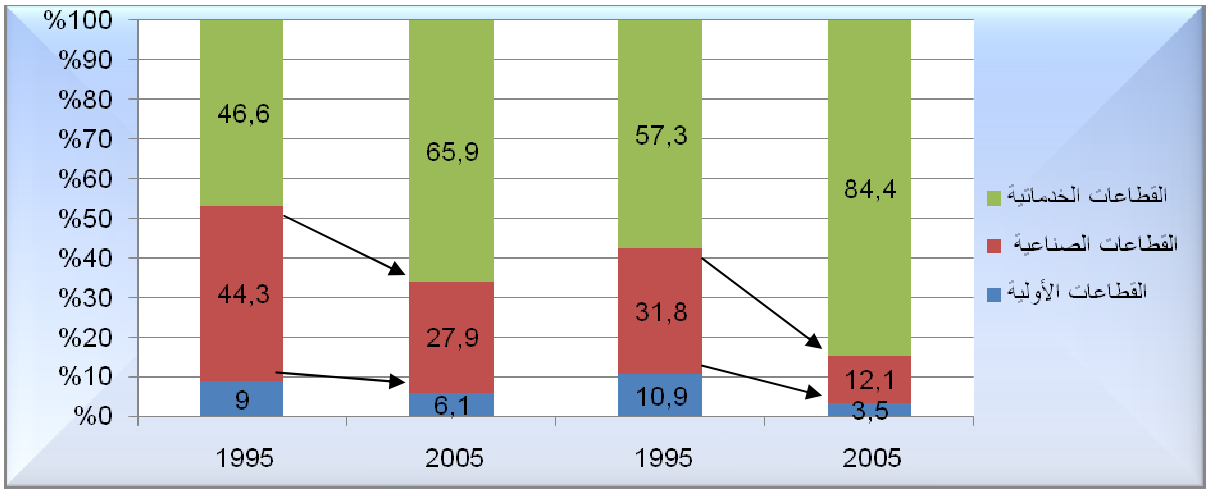
لقد تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات الاقتصادية، إلا أن التركز المتزايد خلص إلى قطاع الخدمات بأكثر من نصف حجم مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجودة في العالم.

الشكل10: التوزيع القطاعي للمخزون العالمي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (1990-2005) بـ %

1- التدفقات الواردة:



2- التدفقات الصادرة:



Source: OCDE-OIT- responsabilité sociale des entreprises (emploi et relations professionnelles : promouvoir un comportement responsable des entreprises dans une économie mondialisée - paris 23/24 juin 2008-page n°08.

وفي سنوات الثمانينات كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة متركزة بنسبة كبيرة فاقت 70% في قطاع التصنيع، إلا أنه بعد سنة 1990 بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يتحول نحو الخدمات حيث توزعت الاستثمارات الأجنبية كما يلي:[1]

49% قطاع الخدمات.

42% قطاع التصنيع.

09% قطاع الأولي.

ثم أخذ هذا التحول يظهر بشكل لافت للانتباه في السنوات الأخيرة، حيث نلاحظ من خلال الأشكال السابقة المبينة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر القطاعات الاقتصادية للفترة (1990-2005)، زيادة تركز مخزونها العالمي بصفة كبيرة في قطاع الخدمات مثل: الخدمات المصرفية، التأمين، الملاحة، الوكالات...

فبالنسبة إلى الدول المتقدمة زادت حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة من 49.7% إلى 63% في قطاع الخدمات، في حين انخفضت بالنسبة لقطاع الصناعة بنسبة 11% وكذلك قطاع الصناعات الأولية بنسبة 3%، أما الدول النامية فقد شهدت ارتفاع في التركز في الخدمات بزيادة قدرها 11%، أما قطاع الصناعة فقد انخفضت بـ -13% وقطاع الصناعات الأولية فقد شهدت ارتفاع طفيف بنحو 1%.

أما بخصوص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة، فقد لاحظنا ارتفاعها في قطاع الخدمات بشكل محسوس بنسبة 20% في الدول المتقدمة وبنسبة 27% بالنسبة إلى الدول النامية، وانخفضت في القطاع الصناعي بـ 16% في الدول المقدمة و18% في الدول النامية، وكذلك هو الشأن بالنسبة إلى الاستثمار في القطاعات الأولية فقد انخفضت في الدول المتقدة بقيمة 3% وفي الدول النامية بقيمة 7%.

ويرجع ارتفاع حجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات، إلى تزايد حجم الخدمات المتاحة في الاقتصاد العالمي وكذا الفرص الاستثمارية الكبيرة التي يتيحها قطاع الخدمات، إضافة إلى الطابع الذي تكتسيه بعض الخدمات بكونها غير قابلة للتداول في السوق العالمي، فعلى سبيل المثال لابد من إنتاج غالبية الخدمات في الزمان والمكان اللذان تستهلك فيهما، وعليه فان كانت الوسيلة الوحيدة لجلب الخدمات إلى الأسواق العالمية هو القيام بالاستثمار داخل الدولة المضيفة.

كما أن الشركات العاملة في قطاع الخدمات تزيد من استثماراتها في الخارج في بحثها عن عملاء جدد واستغلالها لما توفره لها ملكيتها من مزايا، بالإضافة إلى زيادة الطلب العالمي على تنوع الخدمات الدولية وزيادة الاعتراف بها وبأهميتها لكفاءة نوعية الخدمات المقدمة وجودتها، وقد تحولت الاستثمارات الخدماتية من التجارة والمالية إلى خدمات أخرى مثل الكهرباء، الاتصالات، خدمات توفير المياه والخدمات التجارية.

[1] أ رجب أمحمد شقلابو- التعرف على أهمية وطبيعة الاستثمار في الجماهيرية العظمى- المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى- هيئة تشجيع الاستثمار- ليبيا 2006- ص13.

خاتمة الفصل:

تتجلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كونها عملية شراكة ما بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي، يسعى فيها كل طرف على تحصيل فوائد معينة من خلال المشاريع الاقتصادية المقامة.

فالمستثمر الأجنبي من جهته يسعى إلى أخذ مكانة في السوق الداخلي، مستفيدا من العوائد المالية ومن انخفاض التكاليف المتمثلة في اليد العاملة والموارد الطبيعية الأخرى الموجودة، وكذا من ميزات حجم السوق المحلي وتفادي الإجراءات الضريبية والجمركية التي تصاحب عمليات التصدير.

أما الدول المضيفة من جهتها تسعى إلى تشجيع محرك آخر من محركات التنمية الاقتصادية، وهذا بتوفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى توفير مناصب الشغل والتخفيض من مستويات الفقر، وكذا الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي تتمتع بها البلدان المتقدمة.

وتبقى هذه الايجابيات رهن التزام المستثمر الأجنبي بالقوانين الداخلية للدولة المضيفة من جهة، ومن جهة أخرى تلتزم الدولة المضيفة بعدم القيام بالمصادرة وتوفير الضمانات القانونية تجاه المخاطر غير التجارية، بالإضافة إلى تحسين الأوضاع الداخلية المرتبطة بالنواحي السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والتي تندرج في إطار المناخ الاستثماري، والذي يلعب دور هام في تحديد حصة كل قطر من أقطار العالم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يتضح جليا عند دراسة التوزع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر وملاحظة الفرق بين التدفقات تجاه الدول المتقدمة والدول النامية.

وعليه وأملا منها في زيادة حصتها من التدفقات العالمية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد اتخذت العديد من الدول النامية بعض الخطوات والإجراءات التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال، وجذب الحجم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا بتوفير جميع الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية المواتية لنشاط المستثمرين الأجانب، واستحداث جملة من النصوص والقوانين التشريعية والتنظيمية المؤطرة لجذب هاته الاستثمارات.

مقدمة الفصل:

لقد واجهت العديد من الدول النامية صعوبات كبيرة في تحصيل حجم أكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا بسبب الأوضاع الداخلية السيئة التي تعرفها والتي تعد من أولويات المستثمر الأجنبي، حيث أن قرار الاستثمار لا يتوقف على تحديد التكاليف والعوائد المالية الناجمة عن تقنيات المحاسبة الداخلية للمشروع فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى دراسة المحيط الذي سوف يتواجد فيه، وهي عوامل خارجة عن سيطرة المستثمر ولا يتحكم فيها، فالمشروع الاستثماري لا بد أن يتأثر بالجهات الإدارية والسياسية التي تحكم البلاد وكذا الأوساط الشعبية التي يعرض فيها خدماته أو منتجاته ومدى تقبلها للمنتوج الأجنبي وهذا ما يسمى على العموم بمناخ الاستثمار، والذي يعتبر أحد أهم الأركان الأساسية لجاذبية الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحافز كبير لزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لمزاولة نشاطات استثمارية في أي قطر من أقطار العالم.

فعوامل كالاستقرار السياسي وغياب العنف وتدني حجم الجرائم السياسية، والاستقرار الاجتماعي وانخفاض الاضطرابات والإضرابات العمالية، بالإضافة إلى انخفاض مؤشرات الفساد والبيروقراطية والمؤشرات الاقتصادية الجيدة كثبات سعر الصرف، انخفاض التضخم، ارتفاع معدلات النمو والى غيرها من المظاهر الجيدة، عوامل ايجابية ومحفزة لاطمئنان أي مستثمر على البيئة التي سيقدم على الاستثمار فيها.

وهذا ما تعكسه جميع تقارير المؤسسات الدولية الخاصة بدراسة مناخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، والتي تعمل على إصدار بعض المؤشرات الدالة على جودة أو رداءة محيط الأعمال في أي دولة من دول العالم، والتي تؤكد أن مناخ الأعمال في العديد من الدول النامية لا يزال في طور التحسين، ولا تزال هناك الحاجة إلى المزيد من الجهود المضنية لإرساء دولة الحكم الراشد، هذا المفهوم الذي أخذ حيزا كبيرا في موضوعات السياسة الاقتصادية المعاصرة، والذي يتعزز من خلال المؤسسات الوطنية القوية القادرة على رفع التحديات التنموية.

ولهذا فقد ارتأينا في هذا الفصل إلى دراسة مناخ الاستثمار بشكل نظري، مع إبراز أهم المؤشرات الدولية التي تعكس مدى ملائمة بيئة الأعمال الوطنية، ثم التطرق إلى مفهوم وأهمية الحكم الراشد في تحسين مناخ الأعمال الاستثماري، بالإضافة إلى دراسة المؤشرات التي اعتمدها البنك الدولي في قياس الحكم الراشد في العالم.

المبحث الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

يسعى أي مستثمر في العالم إلى اختيار أفضل منطقة وأحسن بيئة لإقامة مشاريع اقتصادية وتجارية، وهذا بالاعتماد على بعض المؤشرات الداخلية المتعلقة ببيئة الأعمال داخل البلد المضيف للاستثمار، لأجل تحقيق ربح والزيادة والنماء في الأصول المالية والإنتاجية، ولهذا سنقدم في هذا المبحث مجموعة من التعاريف الخاصة بمناخ الاستثمار والخصائص التي يتمتع بها، وكذا نقوم بتوضيح أهم المشاكل التي يعاني منها مناخ الاستثمار في الدول النامية.

المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار

يتجلى مناخ الاستثمار في مجموع الظروف السياسية، الاقتصادية، الأمنية الاجتماعية القانونية، الإدارية والمؤسساتية السائدة في بلد ما، والتي يفترض أن تكون متداخلة مع بعضها البعض، مؤثرة على نجاح المشاريع الاستثمارية أو فشلها، حيث يعتبر مناخ الاستثمار ذو طبيعية ديناميكية دائمة التطور لمواكبة التطورات الحاصلة على المستويات الداخلية والخارجية.

1- تعريف البنك الدولي: في تقريره الخاص بالتنمية في العالم لسنة 2005، عرف البنك الدولي مناخ الاستثمار على أنه "مجموعة من العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز، والتي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منظمة وآمنة إيجاد فرص العمل وخفض التكاليف الخاصة بمزاولة الأعمال، وعليه فان النشاط الاستثماري يتفاعل مع الحوافز والتكاليف والقيود المفروضة بشكل مختلط بما يسمى بمناخ الاستثمار"[1].

2- تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:عرفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار على أنه "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثيراتها التي يمكن أن تكون سلبية أو ايجابية في نجاح المشروعات"[2].

ويشمل المناخ الاستثماري العديد من الأركان والتي عادة ما تكون متداخلة ومترابطة، حيث يكون بعضها ثابت والآخر يتسم بالحركة، ومن ثم فهي تتأثر وتؤثر في بعضها البعض مرة بالتفاعل ومرة أخرى بالتداعي، لتشكل في الأخير عوامل جذب أو عوامل طرد للاستثمارات الأجنبية.

وقد بين تقرير التنمية في العالم لسنة 2005 الدور الذي تعلبه الحكومات في تحسين مناخ الاستثمار، وإيجاد بيئة آمنة ومستقرة بما في ذلك حماية حقوق الملكية، لأن غموض السياسات الحكومية وعدم الاستقرار السياسي واللوائح التنظيمية والقانونية العشوائية، يمكن أن تشكل 51% من المخاطر على الشركات الاستثمارية.

هذا وقد أضاف التقرير أن وضوح السياسات وحده يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بـ 30%[3].

---

[1] أ د علي لطفي- نفس المرجع- ص76.
[2] د محمد صقر وآخرون- مرجع سابق- ص12.
[3] أ حسين عبد المطلب الأسرج- آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية- مجلة دراسات اقتصادية- العدد11- الجزائر أوت 2008- ص24.

المطلب الثاني: أسس المناخ الاستثماري

انطلاقا من كتابات المفكرين الاقتصاديين حول الاستثمار وكل ما يحيط به، فإن مناخ الاستثمار يرتكز على الأسس والمبادئ الآتية:

1- أسس المناخ الاستثماري: ويتضمن مايلي:[1]

1-1 أساس حرية التجارة: توصي المدرسة الميركانتية بضرورة تفعيل سبل المبادلات التجارية بين الدول، حيث ذكر "توماس جريشام" أن التجارة بين الدول البعيدة تعطي أرباحا أكبر من تجارة الدول القريبة، ومنه فالاستثمار يؤدي إلى زيادة التصدير، ولهذا فإن تهيئة مناخ الاستثمار أساس قيام التجارة الخارجية.

1-2 أساس التقدم التقني: لقد أوضح الكلاسيك الدور الهام الذي تلعبه العوامل التقنية في زيادة الإنتاج، حيث أشار "آدم سميث" في كتابه ثروة الأمم أن الاختراعات الميكانيكية مهمة للرفع من استثمار رأس المال وتطور الاقتصاد، أما "ريكاردو" فقد ربط بين التقنية والإنتاجية الأمر الذي يساهم في نمو التجارة الخارجية.

1-3 أساس التراكم الرأسمالي: ويشمل رأس المال المادي حيث يرى "كينز" أن مناخ الاستثمار المناسب يعتمد على تحفيز الاستثمارات وتحويل رؤوس الأموال العاطلة إلى رؤوس أموال عاملة، ورأس المال البشري الذي يتعلق بالتقنيات اللازمة لدعم الصناعة والتجارة، لخلق الميزة التنافسية والقدرة على التواجد في الأسواق الدولية.

1-4 أساس الربحية: تسعى التجارة إلى تحقيق الربح بالاعتماد على العديد من الأوجه، حيث يرى "أدم سميث" أن التراكم الرأسمالي ينخفض بانخفاض العائد، ولهذا فإن مناخ الاستثمار الملائم يتوقف على تحقيق الربح.

2- مبادئ مناخ الاستثمار: ونعني بها الشروط اللازمة لإقامة مناخ استثماري جذاب قادر على استيعاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تتعلق هذه الشروط بما يلي:[2]

أ- شرط الشفافية والتناسق: يجب الاعتماد على تأسيس قاعدة قانونية يعمل وفقها الاستثمار، في وثيقة متناسقة تسمى بقانون الاستثمار حتى يسهل الإطلاع عليها من طرف المستثمرين المحليين والأجانب، على أن يكون محتوى الوثيقة يتسم بالشفافية والحرية وعدم التمييز، وكذا إنشاء وكالة خاصة بمتابعة الاستثمار.

ب- شرط الحركية: ويشمل هذا الشرط الناحية المالية، حيث يجب أن تتوفر على مبدأين أساسين وهما آلية تحويل رؤوس الأموال من والى الخارج، ومبدأ حرية الدخول إلى أسواق العملات الصعبة.

ت- شرط الاستقرار: وهو شرط مهم جدا يتعلق بضمان ديمومة الاستثمار، حيث يتضمن توفر حد معين من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني، وان تتصف القوانين والضمانات الممنوحة من طرف السلطات بقدر كاف من الرتابة والدوام في المستقبل.

[1] أ د علي لطفي- مرجع سابق- ص27/19.

[2] أ عبد المجيد تيماوي- أ مصطفى بن نواي- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري(حالة الجزائر)- ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- جامعة الشلف- (الجزائر) يومي18/17أفريل 2006- ص242.

المطلب الثالث: المشاكل المتعلقة بالمناخ الاستثماري في الدول النامية.

هناك العديد من المشاكل التي تعقد من مناخ الاستثمار في أغلب الدول النامية، وتجعلها سببا في عزوف الشركات العالمية الكبرى على الاستثمار فيها حتى مع ارتفاع العائد وانخفاض التكاليف، خصوصا المشاكل المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي وارتفاع ظاهرة العنف، والجدول الأتي يوضح ذلك.

الجدول07: مشاكل المناخ الاستثماري في الدول النامية

العناصر	المكونات
الصعيد السياسي	- غياب النظام الديمقراطي في إدارة شؤون البلاد. - تعرف العديد من الدول النامية حالات من الفوضى وغياب الأمن بسبب النزاع الطائفي والقبلي، كما يشهد البعض الآخر حالات الانقلابات والاغتيالات السياسية، مما يعكر جو الاستثمار خاصة الأجنبي الذي يتطلب حدا أدنى من الاستقرار لمزاولة الأعمال.
الصعيد الاقتصادي	- عدم الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية وانخفاض الناتج الداخلي الخام. - ارتفاع معدلات التضخم. - عدم وجود صناعة داخلية حديثة. - تشهد البلدان النامية منذ عقدين أزمات اقتصادية حادة، عجزت معها كل سبل الإصلاح الهيكلي. - التدخل غير الرشيد للحكومات في الحياة الاقتصادية. - تشابك مصالح مراكز الضغط والنفوذ في الحكومات مما يرهن كل توجه نحو الإصلاح الإداري. - البطء والتردد في إقامة الإصلاحات المتعلقة بالخوصصة. - ضعف ومحدودية مستوى الإطارات والمسيرين نتيجة الوهن في المنظومة التكوينية والتعليمية. - ضعف الجهاز المالي والمصرفي وأنظمة الموافقة على المشروعات. - الانتشار الواسع للفساد المالي والإداري وارتفاع مستويات الفقر والأمية
الصعيد الاجتماعي والثقافي	- تزايد حجم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في انتشار الجريمة والآفات الاجتماعية الأخرى. - عدم احترام القوانين الوطنية والقواعد العامة في صفوف المواطنين بسبب غياب العدالة. - إضافة إلى غياب ثقافة ديناميكية العمل والإبداع بين أفراد المجتمع. - انتشار الفقر المدقع وانخفاض الرعاية الصحية. - انتشار الجهل والأمية وتزايد معدلات التسرب المدرسي. - وجود فوارق اجتماعية بين الجنسين وإهمال دور المرأة في المشاركة في الحياة السياسية

المصدر: عبد المجيد قدي- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري- الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية- جامعة الأغواط- الجزائر 9/8 أفريل2002- ص05.

المبحث الثاني: المحددات الكلاسيكية لمناخ الاستثمار

تتجلى المكونات التقليدية لمناخ الاستثمار في الظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، والتي من شأنها أن تؤثر على القرارات الاستثمارية سواء المستثمرين المحليين أو الأجانب.

المطلب الأول: البيئة السياسية

تعتبر البيئة السياسية عامل مؤثر على مناخ الاستثمار وعنصر مقوضا له في حالة تعرض الحكومة والمجتمع للاضطرابات والتوترات الأثنية والنزاعات المسلحة وأعمال العنف والصراع الداخلي، أو حدوث تشقق في الطبقة السياسية الحاكمة والانقلابات العسكرية والتغيرات الدستورية وما شابه ذلك.

1- علاقة الاستقرار السياسي بالاستثمار الأجنبي: لقد أشارت الدراسات الاقتصادية على وجود علاقة ما بين الاستقرار السياسي ومعدلات التدفق الاستثماري، من خلال ما كشفه (Basi 1963) في أن الاستقرار السياسي يعتبر أحد المحددات الرئيسية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الأمريكية في الدول النامية، بالإضافة إلى دراسة (Petrochilas) التي قام من خلالها بتحديد العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر، في اليونان في الفترة (1955-1978) واستخدم فيها متغير "واحد" لفترات الاستقرار ومتغير "صفر" لعدم الاستقرار السياسي، وقد كانت العلاقة التي توصل إليها في الأخير سلبية[1].

وقد أكدت دراسة قام بها (Faouzi B) على 28 دولة ناشئة على وجود علاقة ارتباط قوية ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستقرار السياسي وهذا للفترة الممتدة ما بين (1984-2002)[2].

ويوجد العديد من الدراسات في هذا الشأن على غرار دراسة Billet 1993، Levis 1979، Wubneh 1992، والتي أقرت بدور النواحي السياسية والأمنية في تحديد جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].

2- تأثير العوامل السياسية على بيئة الأعمال: يمكن تلخيص أهم العوامل السياسية التي من شأنها التأثير على بيئة الأعمال بالدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية في النقاط الآتية:

- نوع النمط السياسي المتبع في كونه ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.
- حالة الاستقرار السياسي للدولة في المستقبل.
- موقف الأحزاب السياسية ودورها في تشجيع العمل الديمقراطي.
- دور المؤسسة العسكرية في التأثير على القرارات السياسية للدولة.
- معدل الإنفاق العسكري مقارنة بحجم الناتج الداخلي الخام.

[1] د عمر صقر- مرجع سابق- ص55.

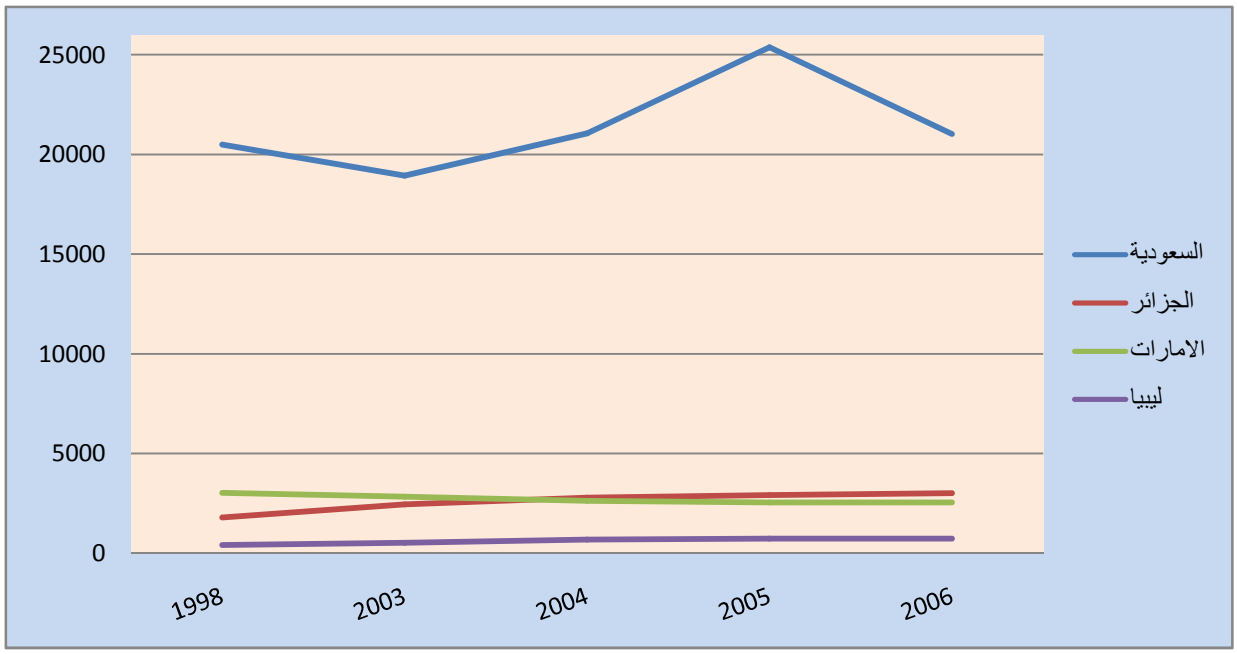
[2] Joseph Djaowe- IDE Et Gouvernance: Les Pays De La CEMAC Sont-Ils Attractifs? Revue Africain De L'intégration- Vol 3-N01-Janvier2009- Page 08.

[3] د حسن بن رفدان الهجهوج- اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي- مؤتمر الاستثمار والتمويل (تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار)- المنظمة العربية للتنمية الإدارية- القاهرة 2006- ص65.

وفي هذا الصدد تشير المعدلات المرتفعة للإنفاق العسكري على التوجهات السياسية للدولة، إضافة إلى توقعاتها بحدوث أزمات داخلية أو تعرضها لمخاطر خارجية.

وهذا ما يوضحه الجدول الآتي المبين للإنفاق العسكري لبعض البلدان العربية.

الشكل11: الإنفاق العسكري لأربع دول عربية (بالأسعار الثابتة لـ2005) للفترة (1998- 2006) بمليون دولار



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009- تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية- نيويورك 2009- ص106.

المطلب الثاني: البيئة الاقتصادية

يمكن ربط مناخ الاستثمار بمجمل السياسات الاقتصادية التجميعية، حيث تؤثر الأوضاع الاقتصادية والمالية الداخلية على حجم التدفقات الخارجية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تعكس هذه الأوضاع مدى ملائمة المناخ الاقتصادي للدولة لدى جمهور المستثمرين الأجانب، وقد أوضحت دراسة (Lecraw)[1] سنة 1991 أن الإصلاح الاقتصادي يعتبر عامل ايجابي يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن معدلات الضريبة الجمركية المرتفعة تؤثر على حجم الاستثمار الوارد إلى البلاد.

1- الدخل القومي الإجمالي: ويعبر عن الإجمالي النهائي لقيم السلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال سنة واحدة، ويعتمد عليه في قياس مدى التطور الاقتصادي المحقق، فكلما كان حجم الناتج القومي أعلى كلما عبر ذلك على أن المؤشرات الاقتصادية للبلد سليمة وجيدة، وقدرة البلد على الاستغلال الرشيد للموارد والإمكانيات الاقتصادية المتاحة ومن ثم تصبح الدولة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية.

[1] د عمر صقر- مرجع سابق- ص55.

2-متوسط الدخل الفردي: ويعتبر من بين المحددات الرئيسية التي صنفتها منظمة (Uncted) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعني هذا المؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي للدولة.

حيث نلاحظ أن العديد من الدول يكون معدلات الناتج القومي مرتفع إلى أن التوزيع غير العادل يجعل نصيب الفرد منه ضعيف، ولهذا فانه كلما كان متوسط الدخل الفردي مرتفع كلما دل ذلك على وجود عدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وعليه يؤدي هذا إلى زيادة القدرة الشرائية، مما يساعد على جاذبية السوق المحلي لإقامة مشروعات استثمارية.

الجدول08: توزيع بعض دول العالم حسب مؤشر الدخل القومي والفردي لسنة 2007

الترتيب العالمي	الدولة		الدخل القومي الإجمالي	متوسط الدخل الفردي
1	دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا	النرويج	388.4 مليار دولار	82480 دولار سنويا
2		استراليا	821.0 مليار دولار	39066 دولار سنويا
3		أيسلندا	20.0 مليار دولار	64190 دولار سنويا
4		كندا	1329.9 مليار دولار	40329 دولار سنويا
5		أيرلندا	259.0 مليار دولار	59324 دولار سنويا
39	دول ذات تنمية بشرية مرتفعة	البحرين	15.8 مليار دولار	21421 دولار سنويا
40		استونيا	20.9 مليار دولار	15578 دولار سنويا
41		بولندا	422.1 مليار دولار	11072 دولار سنويا
42		سلوفاكيا	75.0 مليار دولار	13891 دولار سنويا
43		هنغاريا	138.4 مليار دولار	13766 دولار سنويا
92	دول ذات تنمية بشرية متوسطة	الصين	3205.5 مليار دولار	2432 دولار سنويا
96		الأردن	15.8 مليار دولار	2769 دولار سنويا
98		تونس	35.0 مليار دولار	3425 دولار سنويا
104		الجزائر	135.3 مليار دولار	3996 دولار سنويا
107		سوريا	37.7 مليار دولار	1898 دولار سنويا
195	دول ذات تنمية بشرية منخفضة	التوغو	2.5 مليار دولار	380 دولار سنويا
160		ملاوي	3.6 مليار دولار	256 دولار سنويا
161		البينين	5.4 مليار دولار	601 دولار سنويا
162		تيمور ليشتي	0.4 مليار دولار	373 دولار سنويا
163		كوت ديفوار	19.8 مليار دولار	1027 دولار سنويا

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية البشرية 2009- التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية نيويورك 2009- ص195.

3- حجم السوق: لقد أكدت دراسة قام بها كل من (Royan/Chandasekan 1996)[1] أن الهند والصين تعد من الدول الجذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وهذا لما تتمتع به هاتان الدولتان من مزايا الإصلاحات الاقتصادية المطبقة إضافة إلى الفرص المتعلقة بحجم السوق الكبيرة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بحجم الطلب الداخلي للمنتجات المعبر عنه بالكميات أو بالقيم.

كما توصلت دراسة قام بها (Torrisi 1985)[2] على كولومبيا للفترة (1958-1980) أن حجم السوق مقاسا بالناتج الداخلي الإجمالي، ونموه مقاسا بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي محددات قوية وايجابية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

لأن إحدى دوافع الاستثمار الأجنبي هو وجود الطلب الكافي القادر على امتصاص التكاليف الوحدوية للمنتوج واستغلال الطاقة المتاحة، إلا أن حجم السوق في الواقع لا يتوقف عند مستوى عدد السكان فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى دراسة متوسط الدخل الفردي وهيكل البطالة القائم، ولهذا فان مستوى معينا من الطلب الداخلي لابد من تحقيقه لتبرير عملية الاستثمار.

وقد بينت دراسة مسحية قامت بها وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية حول حوافز الاستثمار الياباني في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا، أن 70% من الإجابات المتحصل عليها من طرف المستثمرين اليابانيين تعتبر أن المبيعات المحلية هي العامل الأساسي في توجهاتها، كما أن نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الآسيان سببه النمو السريع لدول ألبورو، بوتيسيا، جوشكو[3].

4- حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية: ويعني ضمان الاحتياطي من العملات الأجنبية لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يواجهها الاقتصاد القومي إما داخليا أو خارجيا، بما يؤدي إلى التخفيف من تأثير تلك الظروف والقضاء على آثارها الجانبية.

5- أهمية الدين الخارجي: يؤثر الدين الخارجي على ميزان مدفوعات الدولة، بما يمس بالقدرة على إمكانية وفاء الدولة بالحاجيات الأساسية للمواطنين، حيث تعمل الدول التي تعاني من حجم دين خارجي عالي على تقليص الإنفاق العام وزيادة الضرائب العامة مما يضعف القدرة الشرائية لعموم المستهلكين المحليين.

كما أن أهمية حجم خدمات الدين إلى الصادرات والناتج المحلي الخام، تشكل تهديدا حقيقيا للاقتصاد القومي لأن ذلك يمثل نزيفا للثروة والعملات الأجنبية نحو الخارج، كما تدفع أعباء خدمة الدين الخارجي على تثبيط تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال زيادة مخاطر لجوء الدولة إلى فرض قيود حكومية على سداد الالتزامات الخارجية، بما في ذلك دخل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

[1] ساحل محمد- تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقيميه)- مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة- السنة السادسة- العدد 41- الجزائر 2009- ص03.

[2] د حسن بن رفدان الهجهوج- مرجع سابق- ص65.

[3] موريس شيف ول- ألن وينترز- التكامل الإقليمي والتنمية- البنك الدولي- ترجمة مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)- الطبعة الانجليزية- مصر 2003- ص118.

6- مستوى تغطية الواردات: ونعني بها عدد الشهور من الواردات التي يمكن ضمان تغطيتها من طرف الدولة، مما يعطي الانطباع والثقة في الاقتصاد الوطني ومؤشر على حسن إدارته.

7- تكاليف عوامل الإنتاج: لأن أساس الممارسة الاقتصادية ينطلق من القدرة على المنافسة، ولهذا فان تكاليف عوامل الإنتاج تعتبر إحدى المحددات الأساسية لذلك، خاصة ما يتعلق باليد العاملة المحلية التي ترتبط تكلفتها بطبيعة سوق العمل ومدى مرونته، حجم القيود التشريعية المؤثرة أو المحددة للأجور، تطور النقابات ....

8- السوق التمويلي الملائم : ونعني بها قدرة الجهاز المالي الوطني على تلبية متطلبات السوق الداخلي وتمويل المشاريع الاستثمارية، عن طريق الهيئات والآليات التي تسمح بعض الأعوان الاقتصاديين خلال مدة زمنية معينة بالحصول على موارد تمويل باستخدام وتوظيف مدخراتهم، حيث أن مدى تطور التمويل البنكي وملائمة الجهاز المصرفي ومرونته مسألة أساسية في تحديد طبيعة المناخ الاستثماري، كما أن فعالية الجهاز المالي تكمن في قدرته على تعبئة أكبر قدر ممكن من الادخار من جهة، وتوفير حجم أكبر من الموارد لاستخدامها في تمويل الاستثمارات من جهة أخرى، ويتميز الاقتصاد التقليدي بنوعين من أنظمة التمويل:[1]

أ- **نظام التمويل المباشر**: يرتبط هذا النظام بتحويل الموارد المالية من أشخاص ذوي فوائض مالية إلى أشخاص يفتقرون إلى هذه الموارد لتمويل مشاريعهم، ويتم هذا النوع من التمويل عن طريق آليات السوق كما تعرف الدول التي تعتمد على هذا النمط باقتصاديات الأسواق المالية.

ب- **نظام التمويل غير المباشر:** يعتمد هذا النمط على الجهاز المصرفي، حيث يعمل على توفير الموارد المالية اللازمة للمؤسسات لممارسة الأنشطة الاستثمارية، وفي هذه الحالة يكون البنك المركزي المحلي مجبر على القيام بدور المقرض، ويسمى الاقتصاد الذي يعتمد على هذه الآلية باقتصاد المديونية.

9- البنية الأساسية الجيدة: لقد أكد تقرير الأمم المتحدة لسنة 1999 المعد تحت عنوان (منشآت قاعدية من اجل التنمية) أن "نوعية المنشآت القاعدية تساعد على فهم سبب نجاح بلد معين، أو إخفاق بلد آخر في تنويع إنتاجه وتطوير مبادلاته والتحكم في نموه الديمغرافي وتقليص مستوى الفقر وتطهير المحيط، والمؤكد أن قدرة المنشآت القاعدية والقدرة الاقتصادية يسيران بنفس السرعة، إذ أن ارتفاع رأس مال منشأة اقتصادية بنسبة 1% يعادله ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة 1% أيضا"[2].

وتتعلق البنية الأساسية والهيكلية الجيدة والقادرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، بما يملكه البلد من شبكة طرقات برية وبحرية وجوية ملائمة للتواصل، الطرق والموانئ ومسارات السكك الحديدية الحديثة، هيكل الاتصالات السلكية واللاسلكية التي يتوفر عليها البلد وكذا مصادر الإمداد بالطاقة الكهربائية المناسبة التي ديناميكية النشاط الاقتصادي.

[1] د عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- مرجع سابق- ص264.
[2] د زايري بلقاسم- أ بلحسن هواري- تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- جامعة الشلف- (الجزائر) يومي 17/18 أفريل2006- ص04.

المطلب الثالث: البيئة الإدارية والقانونية

نقصد بالنواحي الإدارية والقانونية المحددة لنوعية المناخ الاستثماري، مجمل الإجراءات المفروضة من طرف الدولة والتي ترتبط بسيرورة النشاط الاستثماري، والتي تؤثر تأثيرا بالغا في تكلفة المعاملات ودرجة اليقين للمستثمرين المحتملين في المستقبل، ويمكن أن تظهر البيئة الإدارية والقانونية الجيدة على المستوين الآتيين:

1- وضوح التشريعات والقوانين: يعني هذا أن يتميز البلد المضيف بقدر كاف من الاتساق والثبات في القوانين الوطنية المرتبطة بالاستثمار، والتي تتضمن حماية الاستثمارات الأجنبية وإقامة الآليات المناسبة لفض وتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار، وجود نظام قضائي فعال وعادل، سمو القواعد القانونية والتنظيمية على كافة المتعاملين الاقتصاديين وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب، ثبات القوانين وخلوها من التعقيدات التي من شأنها أن تعيق النشاط الاستثماري، حرية التنقل والإقامة والاستقرار الاجتماعي بالنسبة للمستخدمين الأجانب، وجود تشريعات اقتصادية وعمالية عادلة.

2- سهولة التعامل مع الإدارة: وهذا أن تتصف المصالح الإدارية والمالية للبلد المضيف بالجودة وغياب البيروقراطية وعدم وجود مظاهر الفساد الإداري، لأن مناخ الاستثمار يتأثر بصورة مباشرة بجودة أو رداءة الإدارة المحلية، كما أن للقواعد التنظيمية السليمة القدرة على معالجة اختلالات الأسواق التي تعوق الاستثمار ويمكنها أن تعمل على التوفيق بين مصالح الشركات والأهداف الاجتماعية، كما ينجم عن تطبيق سياسات ضريبية سليمة أن تساهم في تمويل الخدمات العامة دون أن تؤثر على ديناميكية النشاط الاستثماري[1].

المطلب الرابع: البيئة الاجتماعية والثقافية

لقد عملت العولمة على إزالة الحدود الاجتماعية والثقافية لكل بلدان العالم ورفعت من درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية، حيث امتزجت الثقافات مع بعضها البعض لتشكل ثقافة عالمية واحدة، غير أنه لا تزال هناك العديد من الدول التي لا زالت متمسكة بمكتسباتها وهويتها الداخلية التي تعتبرها فخرا لها.

وعليه فإنه من الواجب على أي قرار استثماري أن يأخذ في الحسبان مجموع الخصائص الاجتماعية والثقافية التي تشكل المناخ الاستثماري للبلد المضيف، والتي من شأنها أن تشكل فرصا أو قيودا على نشاط المستثمرين الأجانب، وتتمثل هذه الخصائص والمتغيرات في مجموعة العوامل التي تكون وتشكل تطور القيم والعادات والتقاليد والاتجاهات لدى أفراد المجتمع والتي تفرز في النهاية خصائص التركيبة الاجتماعية للأفراد.

ويمكن تصنيف مميزات المجتمع الثقافية وفق العناصر الآتية:

[1] أ المكي بن قبلية- الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى بين الايجابيات والسلبيات والتقنين- المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى- هيئة تشجيع الاستثمار- ليبيا 2006- ص06.

أ- **العناصر الطبيعية:** عناصر الطقس والمناخ، الخصائص الجسدية، الثقافات الروحية السائدة في المجتمع والمعتقدات الدينية التي تؤثر بشكل كبير على نشاطات الشركات الاقتصادية، حيث يحتاج مستشاري هاته المؤسسات إلى فهم علاقة التوجهات الاستهلاكية للمجتمع والوازع الديني الذي يحكمهم.

فمثلا في الهند وعلى اعتبار أن أغلبية سكانه من الهندوراس الذين يحرمون أكل لحوم البقر، لذلك فإن الأطعمة المصنوعة من هذا النوع من اللحوم تكاد تكون منعدمة، بينما تعرف وجبات اللحوم الأخرى مثل (chiken burgers) رواجا واسعا، الأمر الذي زاد في شعبية مطاعم (Mc Donald) ومطاعم (Wimpy)[1].

ب- **العناصر السكانية:** ويشمل مايلي:

- **معدلات النمو السكاني:** يختلف نمط نمو السكان من دولة إلى أخرى وحسب فئات عمرية مختلفة، ولذلك تراعي الشركات الدولية مثلا إنتاج منتجات خاصة بالشباب في الدول النامية، أين تكون نسبتهم مرتفعة إلى إجمالي السكان، في حين يتم التركيز على المنتجات التي تخص كبار السن بالدول التي تعاني من الشيخوخة.

- **متوسط عدد الأفراد بالعائلة:** تتميز الدول النامية بمعدلات مرتفعة لعدد أفراد الأسرة الواحدة، ولهذا فإنها تتميز بتوجهات استهلاكية أكبر الأمر الذي يجلب انتباه الشركات الدولية في اكتشاف حاجات هذه الأسواق.

- **مستوى التعليم المتوسط:** يعمل المستوى التعليمي للأفراد على تحديد أنواع السلع الاستهلاكية المرغوب فيها (الحاسوب، أجهزة الفيديو التعليمي...)، مما يعطي التوجه نحو القيام بنشاطات استثمارية ذات طابع معين.

- **توزيع السكان بين الريف والمدينة:** يختلف طابع النشاطات الاستثمارات من منطقة إلى أخرى، فمثلا تنتشر النشاطات الزراعية والتي تتطلب مجهودات عضلية أكبر في مناطق الريف، بينما تتميز المناطق الحضرية بالنشاطات المتعلقة بالخدمات التجارة والنشاطات الاقتصادية الأخرى.

- **العناصر السلوكية:** وتشمل تأثير الجماعات الفرعية التي ينتمي إليها الفرد في المجتمع، علاقة الفرد بالعمل (حب العمل أو الميل إلى الكسل والفراغ)، اللغة التي يتداولها الشعب ونوعية الاتصالات الموجودة.

لهذا يمكننا التأكيد على دور النواحي الاجتماعية والثقافية في توطين الاستثمارات الأجنبية في العالم، فقد أكدت دراسة قام بها الاقتصادي (Peter H Linder) على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول الصناعية تتزايد فيما بينها لأسباب حضارية وثقافية، كما أن الاستثمار الأمريكي يتواجد في أوروبا والمستثمرين الأساسيين في أمريكا هم من المملكة المتحدة وكندا، في حين أن الاستثمارات اليابانية توجهت إلى بلدان شرق آسيا، مما يعني أن للعلاقات الاجتماعية والعرقية والثقافية دور كبير في تحديد توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2].

[1] د عبد السلام أبو قحف- إدارة الأعمال الدولية- الدار الجامعية- الإسكندرية- القاهرة 1999- ص141.

[2] د حازم بدر الخطيب- أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة الأردن)- الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- جامعة الشلف (الجزائر) يومي 17/18/أفريل2006- ص05.

المبحث الثالث: المحددات المؤسساتية لمناخ الاستثمار

إضافة إلى المحددات الكلاسيكية السابقة الداخلة في الحكم على جودة مناخ الاستثمار، ظهرت حديثا محددات أخرى تتعلق بنوعية المؤسسات في البلد المضيف، حيث اعتمد بعض الاقتصاديين المعاصرين مثل (Dunning - Spatz-Nunnenkamp 2002)[1]، على المحددات التي تهتم بمدى صلاحية الجهاز العام للدولة، بالإضافة إلى دراسة الروابط التي تصل الدولة بالشعب متمثلة في نوع نظام الحكم، مدى المشاركة الشعبية، حجم الاستقرار الأمني والسياسي، مدى صرامة القانون الداخلي وشموليته ودوره في مكافحة الفساد.

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد

لغويا تعني كلمة الحوكمة (La Gouvernance) الإدارة المثلى أو التسيير الرشيد، أما اصطلاحا فكلمة الحوكمة من المصطلحات الواسعة الانتشار في أدبيات الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة، والتي تعني طريقة الحكم الصالحة لكافة أمور الدولة.

وقد ظهر هذا المفهوم في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني سنة 1978 لينتقل بعد ذلك إلى نطاق واسع يعبر عن تكاليف التسيير[2].

كما تعني الحوكمة فن القيادة والتسيير الرشيد، سواء أكان هذا التسيير لصالح منظمة قد تكون دولة أو مجموعة من الدول، أو لصالح مؤسسة عمومية أو خاصة، وهذا ما يتطلب تضافر العديد من الأركان مثل التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار.

1- تعريف البنك الدولي: حسب البنك الدولي فان الحكم الراشد هو "فن القيادة الفعالة، الذي يرمي إلى الوصول إلى تنمية اقتصادية اجتماعية ومؤسساتية مستدامة، كما يعبر عن التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في دولة ما من أجل الصالح العام"[3].

كما يجدر الإشارة إلى أن موضوع الحكم الراشد أوسع بكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن ازدهار هذه الأخيرة مرهون بدرجة كبيرة بمدى جودة الحكم.

ويشمل الحكم الراشد مايلي:[4]

- العملية التي تتم من خلالها اختيار الحكومة ومراقبتها واستبدالها (البعد السياسي).

---

[1] Fethi ayachi- claude berthouieu- les déterminants des investissements directs étrangers européens et la gouvernance dans la région MEDA: une estimation par la méthode des moments généralisés- centre d'étude macroéconomique et finance internationale- université de Nice- France2006- Page n° 03.

[2] د زايري بلقاسم- الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية- المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات- 8-9 مارس 2005- جامعة ورقلة- (الجزائر) 2005- ص01.

[3] Bekhechi Ghaouti- Benmansour Abdellah- intitulée de la communication: éléments de réflexion sur les politiques économique environnementales: le développement durable à l'épreuve de la bonne gouvernance- la premier séminaire scientifique sur l'élocution aristocratique des organisations et des gouvernement-université de Ouargla mars 2005- page 05.

[4] Adel M Abdelatif- good governance and its relationship to democracy and economic development- Wordshop- Global forum III on fighting Corruption and safeguarding intergrity- Seoul- 20-31 May 2003- Page n° 05.

- قدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها بفعالية.
- احترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم بينهم.

ومن أجل قياس نوعية إدارة الحكم الراشد، وضع البنك الدولي مجموعة من المؤشرات المدرجة في ستة مجاميع، وهي:[1]

- **مؤشر طبيعة النظام السياسي:** الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف.
- **مؤشر قدرة الحكومة:** فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم.
- **مؤشر الاحترام والمساواة:** دولة القانون، مكافحة الفساد.

2- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "PNUD": عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد بعد سنتين من تعريف البنك الدولي، حيث ذكر أنه يمثل "حالة تقدم الإدارة وتطورها من إدارة تقليدية إلى إدارة حديثة تستجيب إلى متطلبات المواطنين".

كما عرف الحكم الراشد على أنه "ممارسة السلطة الجيدة للنواحي السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون البلد على كافة المستويات، لهذا فهو يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم المدنية والقانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم"[2].

وقد تضمنت معايير الحكم الرشد عند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مايلي:

- **المشاركة:** تتضمن مدى مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية.
- **حكم القانون:** وهذا أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة والنزاهة وعدم التحيز ومراعاة حقوق الإنسان، كما تتطلب الحوكمة الجيدة وجود نظام قانوني موحد غير مجزأ يتميز بالجرأة والشمولية.
- **الشفافية:** تقوم الشفافية على التدفق الحر والانسياب المباشر للمعلومات المطلوبة من جمهور الباحثين داخل وخارج الوطن بشكل كافي وصادق، وأن يكون طريق الوصول إليها سهلا وفي متناول الجميع.
- **حسن الاستجابة:** وتتعلق بمدى سعي المؤسسات والهيئات إلى خدمة جميع المواطنين، وجميع من لديهم مصالح مباشرة معهم في إطار زمني مرغوب فيه.

[1] Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi- gouvernance matters VIII aggregate and indivdual governance indicators 1996-2006- The Word Bank- 2007-page n° 05.
[2] Danille Resnick ; Regina Birner- Dose Good Governance Contribute To Pro-Poor Growth ? A Review Of The Evidence From Cross-Country Studies – Discussion Paper N° 30- International Food Policy Research Institute-Washington-2006-Page n° 08.

- **التوافق:** ونعني به بناء التفاهم والتآلف بين جميع المصالح والمنظمات والهيئات المختلفة لضمان تواصل أفضل لتقديم خدمات للصالح العام.

- **المساواة:** حيث يقوم الحكم الراشد على إتاحة الفرص بشكل متكافئ أمام جميع أفراد المجتمع بكامل فئاته للمبادرة وتحقيق الأهداف المنشودة وحمايتها.

- **الفعالية:** وتعني كفاءة المؤسسات للقيام بنتائج مرضية تشبع الاحتياجات الفردية والجماعية مع تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة.

- **المحاسبة:** تتعلق بالقدرة على محاسبة ومساءلة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم والنتائج المحققة، بهدف حماية الأموال العمومية وحماية مصالح الدولة من الانتهاكات الغير قانونية.

- **الرؤية الإستراتيجية:** ويتمثل هذا في توجيه الأهداف وتسطيرها نحو منظور مستقبلي واضح، يعتمد على تناسق جميع أطراف العملية لتحقيق أفضل نوعية حكم.

3- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): عرفت منظمة (OCDE) الحكم الراشد على أنه "استعمال السلطة السياسية من قبل مجموعة المؤسسات التي تقدم النهج الديمقراطي في التعامل مع الجمهور، بشكل يحقق التسيير الفعال للموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

وقد ركزت المنظمة في دراستها لمعايير الحكم الراشد على:[1]

- دولة القانون.
- إدارة القطاع العام.
- السيطرة على الفساد.
- خفض النفقات العسكرية .

وقد أخذ مفهوم الحكم الراشد حيزا كبيرا من الاهتمام في أعمال المنظمات والمؤسسات الدولية من خلال اللقاءات والمؤتمرات على غرار:[2]

- مؤتمر (Rio de janiro) حول البيئة والتنمية في سنة 1992.
- مؤتمر (Vienna) حول حقوق الإنسان سنة 1993.
- مؤتمر القاهرة حول الشعوب والتنمية 1994.

[1] Participatory development and good governance- Development co-operation guidelines series (Paris OCDE)-1995- page n°14.
[2] Mohamed Cherif Belmihoub- gouvernance et rôle économique et sociale de l'état : Etre exigence et Résidence- Iddara revue de l'école National d'administration- Algérie N° 21- Vol 11 N°1- 2001- Page n° 14.

- مؤتمر كوبنهاجن حول التنمية الاجتماعية 1995.
- مؤتمر بكين حول المرأة 1995.
- مؤتمر بروكسل حول الدول الأقل تطورا 2001.
- مؤتمر أروشا الذي أكد على ترقية الحكم الراشد في القارة الإفريقية 2001.
- مؤتمر جنوب إفريقيا حول البيئة 2002.

4- تعريف الأستاذ François Xavier: يعرف الحكم الراشد على أنه شكل جديد من أشكال التسيير الفعال، يقوم من خلاله جميع الأعوان من مختلف الفئات والمؤسسات العمومية بمزج القدرات والخبرات والإمكانيات المتاحة، لجعل الموارد تعمل بصورة مثلى وفعالة وخلق نوع من التحالف المبني على تقاسم المسؤوليات.

لهذا فالحوكمة الجيدة تعبر عن الإطار الديمقراطي الذي تتحقق فيه المسؤولية الحقيقية، وتبنى في أساسها على العناصر الآتية: العدالة، المساهمة، المسؤولية، المراقبة، المناوبة.

وقد أوصت عديد المؤسسات الدولية بتطبيق مبادئ الحوكمة، وأكدت على ضرورة تحسين الأداء المؤسساتي وتعزيز الدور الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحوكمة تعتمد على ثلاث أطراف رئيسية وهي:[1]

1- **الدولة:** تأتي الدولة في أعلى الهرم السلطوي في البلاد من خلال قدرتها على سن القوانين، توفير القضاء العادل وتحقيق الأمن، توفير الخدمات العامة، توفير الأمن تجاه المخاطر الداخلية والخارجية، حماية الموارد الطبيعية من النهب والاستغلال السيئ.

2- **المجتمع المدني:** حيث يساهم المواطنون في المشاركة في إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، اختيار القادة والمسؤولين عن طريق الانتخاب الحر والنزيه، الإسهام في صياغة السياسات العامة، كما تعمل منظمات المجتمع المدني على حماية الحقوق والتوفيق بين المصالح الشعبية وإيصال الخدمات الاجتماعية وكذا ترقية الجمعيات المدنية.

3- **القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا هاما في إنتاج وتوفير السلع والخدمات اللازمة لتغطية متطلبات السوق المحلي، وكذا المساهمة في التوظيف والحد من البطالة.

[1] د محي أمحمد مسعد- عولمة الاقتصاد في الميزان (الايجابيات والسلبيات)- المكتب الجامعي- الطبعة الأولى- الإسكندرية 2008- ص25.

المطلب الثاني: دور الحوكمة في نجاح نظام اقتصاد السوق

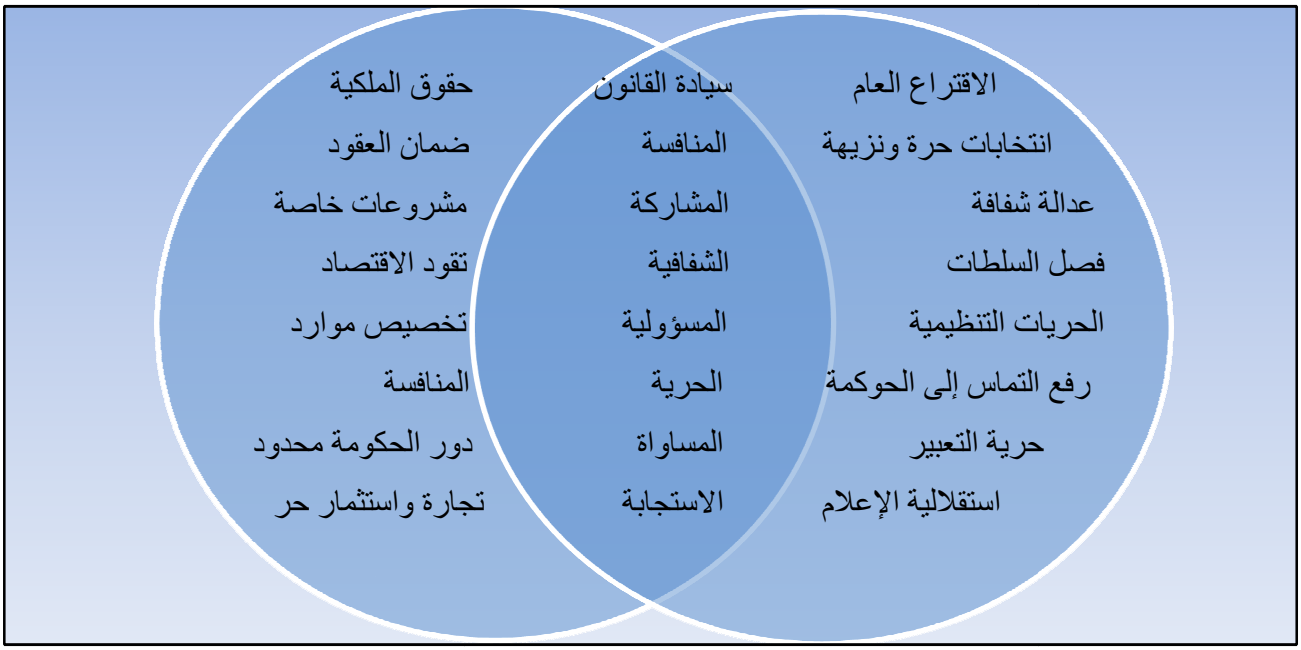
يرتكز أي مشروع إصلاح اقتصادي على إدراك الروابط العميقة التي تربط الأسواق والآليات التي تعمل وفقها، حيث يستوجب إدراك الروابط العمل على حوكمة النظام السياسي والاقتصادي والإداري بما يكفل تحقيق الآفاق التنموية الطموحة.

وهذا ما أكده البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمية للأمم المتحدة لعام 2005 أن" الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، أمران أساسيان للنمو والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع"[1].

1- علاقة الحوكمة بآليات اقتصاد السوق: يرتبط مفهوم الحكم الرشد بنظام اقتصاد السوق باعتبارهما عنصران يكمل واحد منهما الآخر، ويشتركان في العديد من الروابط التنظيمية التي تحكم آليات كل عنصر، حيث نجد أن الإصلاحات الاقتصادية الواعدة تقتضي الاعتماد على أسس البناء المؤسساتي، وتحتم سيرهما معا وبشكل توافقي.

كما يمكننا الاستشهاد بالعديد من التجارب التاريخية للدول التي نجحت في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والتي ركزت على الحكم الراشد وعلى رعاية الديمقراطية السياسية والحريات الفردية والحقوق العامة.

الشكل12: القيم الجوهرية المشتركة بين الحوكمة الديمقراطية وأنظمة اقتصاد السوق



المصدر: أنا ناغرودكيوفيتس- تحديات الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- مركز المشروعات الدولية CIPE- واشنطن 2008- ص02.

[1] الأمم المتحدة- الاقتصادي والاجتماعي- تقرير حول الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في إعداد السياسات وتقديم الخدمات والميزنة- نيويورك 13/10/ أفريل 2007- ص04.

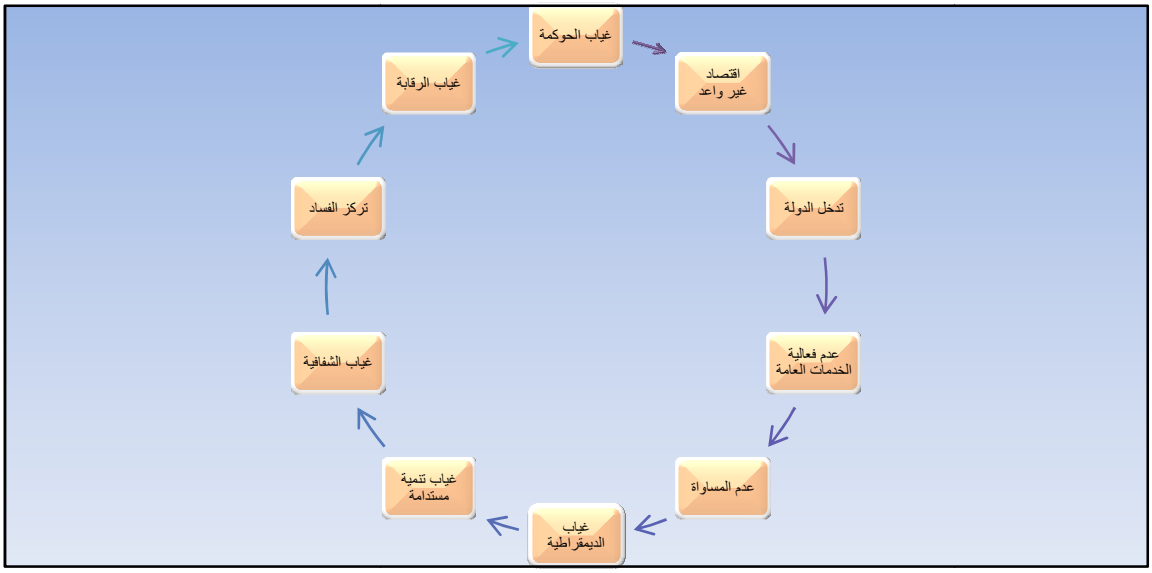
يوضح الشكل السابق التداخل اللا محدود بين أركان الحوكمة وآليات اقتصاد السوق، في عناصر النزاهة والمسؤولية والواجب والحريات الكاملة للأفراد، والمساواة أمام القانون لكل فئات المجتمع دون التمييز بين حاكم ومحكوم.

كما لا يمكننا تصور دولة يسودها غياب القانون واحتكار السلطة في أيدي قلة من الناس، أن تتمتع بسوق مثالي يسوده المنافسة التامة ويتحدد فيه السعر وفق الآليات المعروفة، وأن يكون الدخول والخروج من السوق بشكل حر، ففي الغالب ما يكون أصحاب القرار السياسي والإداري في الدول المتخلفة ذووا مشاريع استثمارية، ويسيطرون على مراكز هامة في السوق المحلي بالاحتكار وفرض قيود على باقي المستثمرين الآخرين في الاستيراد والتصدير وكذا منح الإعفاءات والامتيازات الضريبية بشكل يلفه الغموض.

2- مظاهر غياب الحكم الراشد: إن مفهوم الحكم الراشد قادر على تفسير الإخفاق في التنمية، باعتباره مفهوم متعدد الجوانب يمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ولا يعني في جوهره إلا الارتقاء بالتنمية إلى أعلى مستوى لها.

كما أن الحالة التي تتميز بعجز الحوكمة وغياب الحكم الراشد لأي قطر من أقطار العالم، غالبا ما يظهر فيها العديد من الاضطرابات والتصادمات، وحالة من عدم اليقين في التنظيمات العامة خاصة القوانين المفروضة على عامة الناس والتي تؤثر في حياتهم اليومية.

الشكل13: الحلقة المفرغة الدالة على غياب الحكم الراشد



Source : Brahim Lakhlef- La Bonne Gouvernance- Dar El Khaldounia- Algérie2006.-P59.

يوضح الشكل أعلاه المظاهر السائدة في الدول التي تعاني من غياب الحكم الراشد، حيث يتجسد العنف السياسي والاجتماعي وتغيب مظاهر العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، لذلك يكون قرار الاستثمار بهاته الدول عالي المخاطر، ولا يمكن توقع المستجدات المستقبلية التي ستتعرض للمشروع الاستثماري، وهي عوامل

في مجملها لا زالت متجذرة في العديد من الدول النامية ولو بدرجات مختلفة فهناك بلدان نامية حققت نجاحات وإصلاحات معتبرة في بناء حكومات راشدة من جهة، ومن جهة أخرى تبقى بعض البلدان الأخرى تتخبط في مشاكل لا حصر لها، أثرت ولا زالت تؤثر في سبل تحقيق التنمية الاقتصادية، سواء بالمجهودات الداخلية أو في إمكانيات استقدام شركاء اقتصاديين أجانب.

وقد أكدت دراسة قام به البروفيسور "شانغ جن واي" من جامعة هارفارد، أن إدارة الحكم غير السليمة يكون لها أثر سلبي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية كونها تعمل كنوع من الضريبة، كما أكدت نفس الدراسة أن ارتفاع مستوى الفساد له تأثير سلبي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية بما يعادل نسبة 50%[1].

المطلب الثالث: المفهوم الجديد لوظائف الدولة في تجسيد الحكم الراشد

لقد تضمن تقرير البنك الدولي الخاص بالتنمية في العالم لسنة 1997، تصورا جديدا للوظائف العامة التي يجب على الدولة القيام بها وممارستها في ظل نظرة جديدة لتحقيق الحكم الراشد.

حيث تتجسد هذه الوظائف في:[2]

1- الوظائف العليا: وهي الوظائف السيادية للدولة حيث تمارس وفق المنظور الجديد للمؤسسات وظائفها العليا والمتعلقة بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، حماية النظام العام، حماية الملكيات العمومية والخاصة، توفير الصحة العمومية، رسم السياسات الاقتصادية السليمة لتنشيط الاقتصاد وتصحيح اختلال ونقائص السوق ومواجهة الاختلالات الدورية، تقديم السلع العامة والضرورية....

2- الوظائف الوسطى: تعمل الدولة على تنظيم الخدمات العامة، تحقيق المصلحة العامة، تغطية نقائص الإعلام التأمين، توفير الصحة العامة، ضمان معاشات التقاعد للموظفين والعمال، سن التشريعات المالية في ما يصب للصالح العام، حماية المستهلك، توفير التعليم وتطوير رأس المال البشري، حماية البيئة والمحافظة على المحيط...

3- الوظائف الدنيا: وأخيرا على مستوى الوظائف الدنيا فيعطي المنظور الجديد للمؤسسات الدولة الحق في مراقبة النشاطات الاقتصادية، ضمان إعادة توزيع الأصول والعمل على تشجيع النشاطات الخاصة، ترقية السوق المحلية وتصحيح الفروق والنقائص الموجودة، تنسيق نشاطات القطاع الخاص من خلال ترقية السوق ضمان إعادة التوزيع، ضمان إعادة التوزيع.

[1] إبراهيم فريد عاكوم- إدارة الحكم والعولمة (وجهة نظر اقتصادية)- دراسات إستراتيجية- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- الطبعة الأولى- العدد 117- أبو ظبي الإمارات 2006- ص41.

[2] La Banque Mondiale- Rapport Sur Le Développement Dans Le Monde-New York 1997- Page n° 30.

المبحث الرابع: مؤشرات الحوكمة ومناخ الاستثمار

لقد قدم البنك الدولي دراسة تحليلية مقترحة من قبل (Daniel Kaufman - Aart Kraay - Massimo Mastruzzi) حول معايير تقييم جودة المؤسسات، وهي عبارة عن ست مؤشرات تتضمن الصوت والمساءلة، عدم الاستقرار السياسي والعنف ضمن محور طبيعة النظام السياسي، فعالية الحكومة، نوعية التنظيم وتدخل ضمن محور قدرة الحكومة، ومعيار دولة القانون ومكافحة الفساد اللذان يدخلان ضمن محور الاحترام والمساواة، حيث تعتبر هذه المؤشرات أداة هامة لتقييم المؤسسات والاختلافات فيما بين البلدان والتغيرات في أداء البلدان، على مدى الزمن في المجالات الأساسية لإدارة الحكم، كما يمكن من خلال هذه المؤشرات توجيه الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي

1- **الصوت والمساءلة: (** Voice and Accountability **)** يقول (Daniell Kaufmann) أن حرية التعبير عن الرأي الشخصي وحرية الصحافة إضافة إلى المساءلة والمحاسبة الحقيقية، تحدث على المدى البعيد فرقا ايجابيا في تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

باعتبارها آلية تخص محاسبة المسؤولين على أعمالهم التي يقومون بها من خلال فحص وتدقيق قراراتهم، وإتاحة الفرصة أمام الجمهور لمعرفة المعلومات والنقاط الغامضة في السياسات الحكومية.

كما تتضمن الصوت والمساءلة قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار الحكومات، ومدى حرية التعبير السائدة التي يتمتع بها الأفراد والمضمونة من طرف الدولة، بالإضافة إلى حرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.

وفي هذا الصدد تشير دراسة قام بها البنك الدولي حول وسائل الإعلام في 99 دولة، أن وسائل الإعلام المملوكة للدولة أقل فعالية من تلك المملوكة للخواص، فيما يتعلق بحيازة المعلومات وتقديمها للرأي العام الوطني والأجنبي، مما يوضح أهمية الإعلام في ترقية أطر المسائلة بما يخدم الصالح العام في الدولة[2].

من جهته عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Pnud) المساءلة على أنها "القدرة على محاسبة المسؤولين بتقديم التوضيحات اللازمة وكيفيات استخدام صلاحياتهم والتعريف بواجباتهم والأخذ بالانتقادات الموجهة إليهم، وتلبية المتطلبات اللازمة منهم وقبول بعض المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش"[3].

[1] د كوفمان- الديمقراطية والتنمية ورفض المواقف المتطرفة- مكتب برامج الإعلام بوزارة الخارجية الأمريكية- جويلية 2008- المجلد 13- العدد 6- ص32.
[2] د محي أمحمد مسعد- مرجع سابق- ص30.
[3] د وصاف سعيدي- الفساد الاقتصادي في البلدان النامية- المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات- جامعة ورقلة- الجزائر 9/8 مارس2005- ص 02.

ويمكن أن نتصور المساءلة في صورتين رئيسيتين وهما:

- **المساءلة الداخلية:** وهذا عندما تقوم الدولة باستحداث أجهزة رقابة وهيئات داخلية لتتبع مدى تطبيق السياسات المسطرة، مما يتطلب في غالب الأحيان القيام بعمل رقابي دوري يمر على كافة أجهزة الدولة، كما يستوجب هذا الإجراء العمل على فصل السلطات التشريعية، التنفيذية، القضائية...

- **المساءلة الخارجية:** وهذا من خلال قيام الشعب بمساءلة المسؤولين بشكل حر وفردي دون أن يكون تحت غطاء مؤسساتي، مثل مساءلة المواطنين لمنتخبين محليين حول تنفيذ برامج ومشاريع معينة.

وهناك العديد من الأمثلة على المشاركة الشعبية في المساءلة العامة، فمثلا يشارك ممثلي المجتمع المدني بجنوب إفريقيا في وضع الميزانية والسياسات المالية، بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى التي تشارك فيها الجمعيات المدنية في صنع القرار مع أصحاب المناصب العليا فيما يسمى "نظام تقييم المواطنين للأداء"، ويجدر بنا في هذا الإطار الحديث عن عنصر هام وركيزة من ركائز الصوت والمساءلة وهي الديمقراطية.

1-1 **تعريف الديمقراطية:** الديمقراطية لغويا كلمة ذات أصل إغريقي مكونة من مقطعين (Démos) بمعنى الدولة و(Cratos) وتعني الحكم، ولهذا فان المعنى الكامل لهذه الكلمة الإغريقية هو حكم الدولة.

أما اصطلاحا فيعرفها الأستاذ "مالك بن نبي" رحمه الله على أنها عملية تسليم تقع بين طرفين (الملك والشعب)، وأنها تكوين لشعور وانفعالات ومقاييس ذاتية واجتماعية تشكل في مجموعها الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية، وهي في الحقيقة نابعة من ضمير الشعب قبل أن ينص عليها الدستور[1].

فانجلترا مثلا تتمتع بحياة ديمقراطية دون أن يكون ذلك في نص دستوري خاص يحمي الحقوق والحريات التي يتمتع بها فعلا الشعب الانجليزي، وإنما تحميها تقاليد الشعب ذاته وعرفه الاجتماعي[2].

أما "جان جاك روسو" في مؤلفه العقد الاجتماعي فيعرف الديمقراطية الكاملة على أنها الممارسة الفعلية والمباشرة لشؤون الحكم من طرف الشعب مستحيلة التحقيق، وهذا لأن معناها الوجودي هي أن يملك الشعب الكلمة العليا والأخيرة في أمور تتعلق بـ: انتخاب ممثلي البرلمان، رقابة النواب في أداء الوظائف، ممارسة الانتخابات بكل نزاهة، المشاركة في إصدار بعض القوانين والتشريعات التي تتطلب رأي الشعب[3].

وقد عرفها (Karl Popper) في قوله أن "الديمقراطية تعني التناوب على السلطة دون اللجوء إلى إراقة الدماء" ، ويتفق معه إلى حد كبير الأستاذ (Arnaud Cabanes) الذي يرى أن مفهوم الحوكمة يقودنا إلى دراسة نوع العلاقة الموجودة بين آراء المواطنين وقرارات الدولة، بمعنى مدى المشاركة الشعبية في صنع القرارات الفوقية للحكومة[4].

[1] أ مالك بن نبي- القضايا الكبرى (ترجمة الأستاذ عمر كامل مسقاوي)- دار الفكر بالجزائر- الطبعة الأولى-1991-ص144.
[2] أ مالك بن نبي- نفس المرجع- ص144.
[3] محمد رفعت عبد الوهاب- الأنظمة السياسية- منشورات دار الحبلي الحقوقية- بيروت- 2004- ص152.
[4] Brahim Lakhlef- Op.cit - Page n° 21/22.

ونعني ببناء دولة ديمقراطية، العمل على فصل السلطات وتوضيح العلاقات بين المؤسسات والأجهزة الحكومية بحسب الأدوار والوظائف، وتأكيد حق المواطنة وإشراك حقيقي وليس طقوسي لجميع النخب المثقفة والتكنوقراطية في سن القوانين والتشريعات، كما يدل المفهوم الحديث للدولة الديمقراطية، التخلص النهائي من النزعة الفردية والقومية التي تجسدها فكرة الزعامات لأنها عقيمة وتعبر عن الميول إلى الاستبداد والتسلط.

وعند الحديث عن أهمية الديمقراطية في حياة الشعوب، يكفي الإشارة لما قاله "أمارتيا سن" أحد كبار مفكري الاقتصاد المعاصر والحائز على جائزة نوبل، على أن للديمقراطية ثلاث أثار ايجابية تتمثل في:[1]

- إثراء حياة الأفراد بتقديم المزيد من الحريات السياسية، المدنية...
- تقديم حوافز سياسية للحكام للاستجابة الايجابية إلى متطلبات الشعب.
- تكوين القيم وترتيب الأولويات عن طريق عملية الحوارات والمناظرات المفتوحة.

1-2 **علاقة الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية:** لقد انقسم المفكرون في تحديد طبيعة العلاقة النمطية الموجودة بين النظام الديمقراطي والتنمية الاقتصادية، إلى ثلاث فئات مختلفة يحمل كل منها دلالات معينة وهي:[2]

- **وجهة النظر المعارضة:** من أنصارها (Schweinitz 1964-Andreski1968- Chirit1997- Rao1985)، حيث يرون أن العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي علاقة تضاد، باعتبار أن النمو الاقتصادي يتطلب نظام سلطوي يحد من الحريات الفردية والجماعية داخل الدولة.

- **وجهة النظر الشكلية:** يرى أصحاب هذه النظرة (Pay 1966) أنه لا توجد علاقة ما بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، لأن السياسة عنصر محايد بطبيعته عن الاقتصاد وأن أثر النظام السياسي القائم في البلاد يكون ضعيف على التنمية والنمو الاقتصادية، كما لاحظ أصحاب هذه النظرة إلى الطبيعة المتغيرة لتحسن مستويات التنمية الاقتصادية ضمن التجمعات الأكثر ديمقراطية من جهة والأكثر تسلطية من جهة أخرى.

- **وجهة النظر التوافقية:** من أنصار هذه النظرة نجد كل من (King1981- Goodin1979- Mc cord1965- Goodell and Powelson 1982- Kohli 1986) حيث يروا أن النظام الديمقراطي يساهم إسهاما بالغا في تأمين التنمية الاقتصادية المستدامة ويساعد على تسريع عجلة النمو الاقتصادي، ويقرون أن النظام الديمقراطي يعارض كل أساليب الدول المتسلطة.

2- **الاستقرار السياسي وغياب العنف** (Political Stability No Violance) يعرف عدم الاستقرار السياسي على أنه حالة تتميز بالتغير السريع في الأوضاع السياسية، وحالة من عدم الانضباط وعدم الاستقرار في الأداء السياسي، ويظهر هذا من خلال تزايد العنف* السياسي والتناقص في شرعية الحكومة وانخفاض قدرات النظام السياسي.

[1] د أحمد فاروق غنيم- الديمقراطية واقتصاد السوق- مركز المشروعات الخاصة Cipe- واشنطن2006- ص17.
[2] د أسامة قاضي- إشكالية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي- مجلة الدراسات الإستراتيجية- الجزائر- العدد الثالث- فيفري2007- ص10.

وقد يتعدى أثر عدم الاستقرار السياسي من عرقلة الحياة التنموية إلى اندثار الدولة بكاملها نتيجة التطاحن السياسي بين طرفي النزاع.

هذا وقد عرف كل من (Kaufmann-Aart Kraay-Massimo Mastruzzi) عدم الاستقرار السياسي بأنها الحالة التي يتوقع فيها سقوط الحكومة والنظام السياسي القائم، بالوسائل غير الدستورية أو بوسائل العنف والإرهاب[1].

ويعتبر عدم الاستقرار السياسي أحد أهم عوائق الحوكمة الجيدة وعامل مؤثر على الأطر التنموية خاصة عندما يتعلق الأمر بالاضطرابات السياسية، التوترات الحزبية، النزاعات المسلحة، أعمال العنف والتوترات الاجتماعية، الانقلابات السياسية والتوترات الاجتماعية، هذه العوامل تؤثر على المناخ السياسي السائد في البلد، وعلى مدى الثقة التي يوليها أعوان قطاع الأعمال في هذا البلد، كما تعمل هذه الظروف على خلق نوع من البيئة غير المستقرة وغير الجذابة لمزاولة النشاطات الاستثمارية.

كما يؤدي اندلاع الحروب والنزاعات إلى القضاء على كافة أنواع الاستثمار المنتج، بدليل أن الشركات تحتاج إلى مستوى معين من الاستقرار السياسي لدفع ما لديها من طاقات وموارد للاستثمار، حيث أن عدم الاستقرار السياسي يولد الفساد السياسي الذي يؤدي إلى غياب المنافسة الحرة والسليمة وتغييب فرص الاستثمار الناجح، فمثلا تشهد دولا كالعراق، باكستان وأفغانستان حالة من التوقف التنموي وشلل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بسبب ما تعرفه هذه المناطق من نزاعات سياسية وحروب داخلية.

المطلب الثاني: قدرة الحكومة

1- فاعلية الحكومة: (Gouvernent Effectiveness) يشير تعبير فاعلية الدولة عند البنك الدولي إلى مجموع العناصر الآتية: نوعية الخدمات المقدمة إلى المواطنين، درجة استقلاله من الضغوط السياسية، نوعية السياسات المطبقة ومدى مصداقية الحكومة، كما يعتمد هذا المؤشر على أربعة عناصر وهي:[2]

- درجة البيروقراطية.
- استقرار الحكومة.
- تكاليف المعاملات.
- نوعية الرعاية الصحية.

وتتجسد الاتجاهات الإيجابية لهذه العناصر الداخلة في قياس مدى فاعلية الدولة، في عدم وجود تصرفات بيروقراطية داخل المؤسسات والإدارات العامة والتي تعيق العمل التنموي المستدام.

[1] Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi- gouvernance matters VIII aggregate and indivdual governance indicators 1996-2007- Op.Cit-pagen°07.
[2] Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi- Op.cit- page n°07

كما ينعكس استقرار التوجهات والاستراتيجيات المستقبلية على فعالية الدراسات الاستشارية والاقتصادية للمؤسسات الاستثمارية المختلفة.

بالإضافة إلى أن التكاليف المنخفضة للمعاملات تؤدي إلى التأثير الايجابي على التنمية الاقتصادية، من خلال تلخيص المعاملات الرسمية للمواطنين، بصيغة الجهد والوقت والتكلفة اللازمة لإبرام العقود والصفقات التجارية.

أما العامل الرابع والمتعلق بنوعية الخدمات الصحية ومدى تكفل الدولة بالرعاية الصحية لكافة أفراد المجتمع، والتي تعكس درجة تطور الدولة ومدى رفاهية المجتمع.

2- **نوعية التنظيم:** (Regulatory Quality) يعبر مفهوم نوعية التنظيم في قدرة الحكومة على توفير السياسات والتنظيمات السليمة، التي تعمل على تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، كما نعني بهذا العامل أن الحقوق المدنية والسياسية التي يكفلها العقد الاجتماعي ما بين الدولة والشعب والمؤسسات مدونة في الدساتير الوطنية، وأن تكون ممارسة على أرض الواقع ومعاشة بصفة اعتيادية، بطابع يتسم بروح العدالة والمساواة والإنصاف بين جميع أفراد المجتمع الواحد.

وقد وصف "جان جاك روسو" دور العدل والمساواة بين الطبقات الاجتماعية وأثرها على الحريات الطبيعية للأفراد في قوله" عندما يوجد في مجتمع ما الغنى الفاحش والفقر المدقع، فلا بد أن تباع الحرية وتشترى، سيبيعها الفقراء ويشتريها الأغنياء"[1].

إن الحرية الإنسانية بخلاف العبودية مفهوم يجسد الطموحات وينمي الأفكار، حيث تعمل الحرية على إعطاء الفرصة لكل فرد للإبداع وتحقيق الطموحات الشخصية ضمن ما وصل إليه من مكاسب فكرية، وهذا ما يسمح ببناء مجتمع تنموي طموح يساعد على بناء الدولة، ولهذا يبرز دور الدولة في تجسيد الحقوق والحريات ميدانيا، بتوفير الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية الملائمة، لبلوغ الأفراد قدر من المساواة ودرجة من العدالة حتى يكون للنجاح مبرره الحقيقي.

كما يتضمن هذا المؤشر نوع من الحريات الأخرى والمتمثلة في حرية النشاط الاقتصادي للخواص، من خلال قياس حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والأسواق ودرجات الحرية عند القيام بنشاطات اقتصادي معينة، وحجم العوائق المفروضة كالتسعير والرقابة غير الوافية على المصارف والضبط المفرط للتجارة الخارجية، والتي تعيق شروط التجارة المبنية على اقتصاد الحريات.

[1] محمد فال ولد فال مكط- الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب دراسة حالة موريتانيا- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان- (الجزائر)- السنة الجامعية 2007-2008- ص 58.

المطلب الثالث: الاحترام والمساواة

يندرج ضمن إطار الاحترام والمساواة المؤشرين الآتين:

1- **قاعدة القانون:** (Rule of law) يعني هذا المفهوم أن يكون هناك استقرار قانوني داخل البلاد على المدى الطويل والمتوسط، وأن يعرف المواطنين القوانين السائدة ولا يفاجأ بقوانين جديدة، إلا بصفة استثنائية وبما لا يمس فيه حقوقهم الشرعية[1].

كما يعني هذا المفهوم أن يتوفر في الدولة العدل اللازم بين الناس باعتباره الأساس الجوهري في العقيدة الإسلامية، فالعدل[2] والمساواة محفوظة ومصانة في الإسلام لقوله تعالى (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)[3].

وفي هذا الإطار يقول (D F Roosevelt)[4] أن "الحوكمة الجيدة هي التي تظهر فيها ممارسة قواعد العدالة بحذافيرها على كافة أفراد الشعب دون تمييز"، حيث تلغى في هذا الإطار كافة المناصب والمسؤوليات بالمتابعة القانونية والقضائية، ويتكون مؤشر قاعدة القانون من عاملين رئيسين وهما:[5]

1- **حيادية القانون:** ونعني بها أن لا يميل القانون إلى جهة معينة من الناس حسب المنصب أو حسب النفوذ داخل الدولة، لأن القاعدة القانونية ذات نظرة فوقية لكافة أفراد المجتمع دون تمييز.

2- **التقيد بالقانون:** ويعني هذا احترام القانون من قبل جمهور المواطنين والتمسك بتشريعاته المنظمة داخل الدولة.

ويستوجب على الدولة لفرض نزاهة العدالة الاعتماد على نظام قضائي حيادي ومستقل، مع مراعاة توظيف جيد لمؤسسات النظام العام، لأن الخروج عن هذه القواعد السابقة وتحيز القوانين والتشريعات يؤدي إلى تفشي الفساد الإداري والمالي والسياسي، بالإضافة إلى ضعف مهام الرقابة وتنامي الآثار السلبية التي يترتب عنها التأثير في بناء الدولة.

والشكل التالي يوضح الشروط التي يستوجب على المشرع وضعها لفرض إدارة الحكم ودولة القانون في المجتمع.

---

[1] د حازم الببلاوي- مرجع سابق- ص 247.

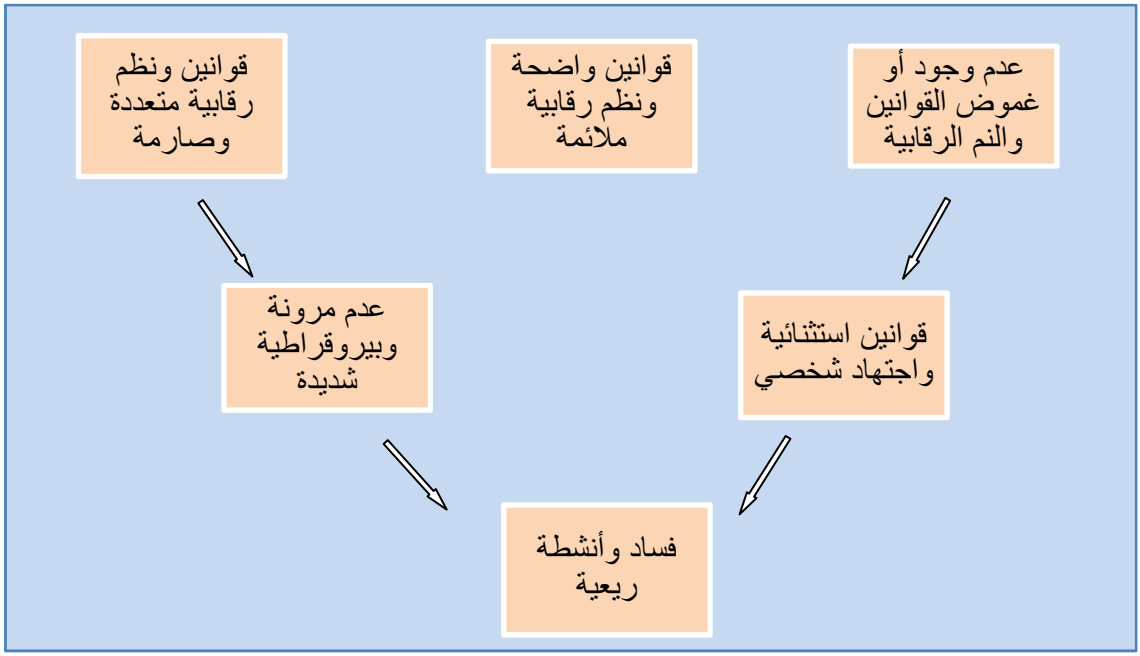
[2] يعبر **العدل** لغة عن الحكم أما اصطلاحا فيدل على القول الملزم الصادر عن صاحب الولاية العامة، أو كما عرفه عبد الرحمن ابن خلدون هو "الفصل بين الناس في الخصومات حسما للتداعي وقطعا للنزاع بالأحكام الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة.

[3] القرآن الكريم- سورة النساء- الآية 58.

[4] Olivier Cuny- La gouvernance économique et financière internationale- clefs politique- Montchrestien- 2009-Page n°7.

[5] د نعيمي فوزي- د فتات فوزي- الحكم الاقتصادي الراشد ودور الحكومات في ترقية الاستثمار الخاص- مجلة العلوم الاقتصادية- العدد الأول- ربيع الأول أبريل- 2006- ص 186.

الشكل14: الإطار القانوني والنظم الرقابية لإدارة الحكم



المصدر: إبراهيم فريد عاكوم- مصدر سبق ذكره- ص66.

2- مكافحة الفساد (Control of Corruption)

لقد عبر قرار الأمم المتحدة رقم 59/51 أن " الفساد يعمل على تهديد استقرار المجتمعات وأمنها وتقويض قيم الديمقراطية والأخلاق، كما يعرض التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للخطر"[1].

1-2 مفهوم الفساد: الفساد جريمة ناتجة عن الاستخدام المغرض وغير القانوني لأجهزة السلطة والإدارة وصلاحية الوظيفة، من أجل تحقيق مغانم شخصية غير مشروعة ومخالفة للقوانين.

كما يعرف الفساد على أنه كل عمل يستخدم فيه المنصب الرسمي في أجهزة الدولة لتحقيق منافع ومكاسب شخصية، وتتمثل أهم فرصه في التنافس على عقود التوريدات الحكومية المشتريات، بيع المنشآت المملوكة للدولة، عدم دفع التكاليف المترتبة على اللوائح القانونية والضرائب...

مما يترتب عليه انخفاض معدل النمو الاقتصادي السنوي من خلال تثبيط الاستثمار وتقليل الحافز للاستثمار، وسوء تخصيص المواهب والكفاءات وهدر الإيرادات الضريبية وتدني الإنفاق الحكومي.

بالإضافة إلى أن الفساد يعمل على إضعاف البنية الأساسية والخدمات العامة وتشوه الإنفاق الحكومي وتقليل فعالية المعونات الأجنبية.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مكتب السياسات الإنمائية- شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم)- الفساد والحكم الرشيد- نيويورك- تموز/يوليو1997- ص 08.

وفي هذا الصدد بينت دراسة قام بها (F Jaspersen) سنة 2000، أن الفساد يخفض الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الجمالي، إضافة إلى دراسة (B Smarzynska and S Wrei) سنة 2000، التي أظهرت أن الفساد يخفض الاستثمار ويقوض من إمكانية إقامة مشروعات مشتركة[1].

كما عبر البنك الدولي عن خطورة هذه الظاهرة في كونها ضريبة مستترة تنازلية، يدفعها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين للحصول على خدمات معينة، كما أكد على أهمية الإعلام في كشف مظاهر الفساد.

على غرار ما حدث لما أذاعت محطة تلفيزيون "البيرو"، شريط فيديو يظهر رئيس جهاز الأمن القومي يقدم رشوة إلى أحد أعضاء المعارضة في الكونغرس للتصويت لصالح الحكومة، مما أدى إلى إقصائه من منصبه في سبتمبر 2000، ثم بعد ذلك تم عزل الرئيس في سبتمبر من نفس السنة[2].

ولهذا فقد طالب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 بضرورة التصدي للفساد واستئصاله من الدول العربية، إذا ما أرادت أن تقيم مؤسسات حرة تقوم بالنهوض بالتنمية المستدامة، في رد على تقرير تم فيه إجراء مسح لخمس دول عربية، حيث بين أن 70% من المواطنين يرون أن البلد يدار لمصلحة قلة من الناس[3].

وهناك العديد من المؤسسات التي تعمل على إصدار مؤشرات الفساد في العالم، نذكر من بينها منظمة شفافية دولية (TI)، وهي أحد أهم المنظمات المدنية العاملة في ميدان مكافحة الفساد، والتي تأسست سنة 1993 على يد (Peter Igen) وهو أحد الكوادر السابقين في البنك الدولي.

وقد اتخذت المنظمة مدينة برلين الألمانية كمقر لها، وهي اليوم تضم فروعا وطنية في سبعين بلدا، كما تعمل المنظمة مع العديد من المؤسسات الفرعية على غرار البنك الدولي، حيث ترأسها حاليا ومنذ سنة 2005 الكندية (Huguette Labelle) الرئيسة السابقة للمركز الكندي للتنمية.

وقد عملت المنظمة على إصدار مؤشر مدركات الفساد منذ عام 1995 وهو المؤشر الذي يركز على الفساد في القطاع العام من خلال طرح بعض الاستقصاءات والاستفسارات.

حيث يتراوح هذا المؤشر ما بين (0-10) حيث تدل النقاط العليا على مستويات عالية من النظافة المتناهية، أما القيم الدنيا فتدل على تفشي الفساد بصورة كبيرة[4].

2-2 أسباب الفساد: من بين أهم أسباب وجود ظاهرة الفساد نجد:

- غياب الشفافية خاصة في المجتمعات المغلقة التي تتميز بالحكم الاستبدادي.
- ضعف السلطة القضائية وغياب القواعد القانونية.

[1] د وشاح رزاق- مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر- مرجع سابق- ص08.
[2] البنك الدولي- تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2002 (بناء المؤسسات الإكمال والابتكار والربط والتنافس)- الولايات المتحدة الأمريكية- 2002- ص 10.
[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير عن التنمية الإنسانية العربية 2004- نيويورك- ص 01.
[4] Transparence international- section française de transparency international- Agir contre la corruption- France 12/11/2008- Page n°03.

- عدم القابلية للمساءلة والمحاكمة لبعض الإطارات النافذة في السلطة.
- غياب نظم الرقابة الفعالة والجادة خاصة البرلمانية منها.
- الهيكل الاجتماعي المبني على النخبة الحاكمة.
- القوانين والحواجز الزائدة عن الحد من الممكن أن تؤدي إلى التمرد عليها.
- ضعف الجانب الإعلامي الفعال المبين للفساد المالي والإداري.

2-3 مظاهر الفساد: عادة ما يتركز الفساد في كبار الموظفين الحكوميين وبعض ممن لهم الوصاية على المصالح العامة والقائمون على الخدمات والوجهاء.

حيث تتجلى مظاهره في:

- **الرشوة**: وهي الحصول على أموال أو منفعة خاصة بهدف تأدية عمل مخالف لأصول المهنة، كما تشمل الانتفاع بالتسهيلات في المعاملات واغتنام بعض من الصفقات التجارية المقضية، وهي السلاح الذي يستخدمه أصحاب المال لقضاء معاملات غير قانونية مع تواطؤ الموظفين الحكوميين ذوي الشخصيات الضعيفة والتي تسعى للكسب السهل، وهي آفة اقتصادية واجتماعية خطيرة تعمل على زعزعة الاقتصاد، كما أن الرشوة قناة من قنوات تبييض الأموال[1] غير المشروعة.

- **البيروقراطية:** مصطلح إداري مشتق من الكلمة الفرنسية (Bureau) ذات الأصل اللاتيني (Barus) أي المكتب ويعبر عن اللون القاتم الذي يناسب المهابة والجاه، وكلمة (Cratio) وتعني الحكم، و بهذا تعني كلمة البيروقراطية حكم المكتب[2].

أما اصطلاحا فيعني مصطلح البيروقراطية رفض وتثاقل أصحاب الوظائف والإدارات عن أداء المهام المنوطة بهم بصفة غير قانونية، حيث أصبحت هذه الظاهرة تشكل عبئا تقيلا للحياة الاقتصادية والاجتماعية.

- **المحسوبية**: وهي تنفيذ مصالح معينة لصالح شخص أو جهة ما ينتمي لها الشخص، دون أن يكونوا مستحقين لها بصفة قانونية، كما يمكن أن تتجلى مظاهرها في تقديم الموظفون بعضهم بعضا للمناصب بالتزكيات المبنية على الصداقة والمصالح.

- **المحاباة**: وهي تفضيل جهة معينة على أخرى في تنفيذ الخدمات بغير حق، وهذا للحصول على مصالح شخصية معينة.

[1] يقصد **بتبييض الأموال** عملية إخفاء المصدر الغير مشروع للأموال المنقولة أو المداخيل الناتجة عن مصادر غير قانونية مثل: جرائم المخدرات، التجارة غير المسموح بها، تجارة العبيد، تجارة الأسلحة، أموال الدعارة...، مع محاولات خلق تفسيرات وهمية لمصادر هذه الأموال، ويتم ذلك عن طريق توظيفها في مشاريع استثمارية تبدو مشروعة.

[2] د رياض بن الجبلي- برامج الإصلاح المؤسسي- سلسلة جسر التنمية -المعهد العربي للتخطيط- الكويت- العدد77- نوفمبر2008- ص 08.

- **الوساطة**: وتتمثل في التدخل لصالح جهة معينة أو فرد معين، دون الالتزام بالقواعد المهنية المعمول بها، مثل تعيين شخص في منصب معين أو تأدية خدمات أو تسهيل في الحصول على عقود إدارية.

- **نهب المال العام**: وهو الحصول على الأموال العمومية بطريقة غير شرعية، تحت العديد من المسميات المختلفة كالسرقة والاختلاس...

- **الابتزاز:** الحصول على أموال من طرف شخص معين في المجتمع، مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة مصالح الشخص المتصف بالفساد.

وتتداخل هذه المظاهر في الشخص الموصوف بالفساد تدريجيا وعبر الزمن، كما يمتلك هذا الشخص في المدى الطويل نوع من الخبرة والذكاء والمهارة في صنع منافذ للحصول على الرشاوى والأموال غير المشروعة، لتضع الدولة في الأخير على حافة الانهيار والخراب، وهذا عندما تعم هذه الظاهرة وتكثر الصراعات والنزاعات الداخلية وأحيانا حتى ما بين الموظفين أنفسهم.

وفي هذا الصدد نذكر بعض الهياكل الخاصة بمكافحة الفساد في بعض الدول العربية، ضمن الجدول الآتي:

الجدول09: هياكل مكافحة الفساد الموجودة في بعض من الأقطار العربية

البلد	الهيكل	المهام
الجزائر	الشرطة السرية	تحري/ محاربة
دبـــي	شبكة مكافحة الفساد	تحري/ محاربة
الأردن	دوائر خاصة	تحري/ محاربة
مصـر	محاكم	تحري/ عقاب
فلسطين	مكاتب تفتيش	تحري/ إذعان

المصدر: أ د محمد السعيد أوكيل- قراءة حول شفافية ونجاعة الأداء في عالم متغير- الملتقى العلمي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي- الأوراسي- جوان 2003- ص07.

المطلب الرابع: مؤشرات الحوكمة في العالم

لقد تناول البنك الدولي العديد من التقارير السنوية الخاصة بالحكم الراشد في العالم، لإبراز مدى تقدم الإصلاحات المنتهجة من طرف الحكومات المختلفة.

وفي هذا المطلب سنعتمد على تقرير الحوكمة لسنة 2008، المعد من طرف (Daniel Kaufmann- Aart Kraay And Massimo Mastruzzi) بالتعاون مع خبراء معهد (Brookinge) للدراسات الاقتصادية.

الجدول10: مؤشرات الحكم الراشد لبعض دول العالم لسنة 2008

المؤشر / الدولة	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الدولة	نوعية التنظيم	قاعدة القانون	مكافحة الفساد	المتوسط
سويسرا	1.45	1.23	2.06	1.66	1.86	2.15	1.73
الولايات المتحدة	1.12	0.59	1.65	1.58	1.65	1.55	1.35
المملكة المتحدة	1.33	0.56	1.74	1.79	1.68	1.77	1.47
ألمانيا	1.34	1.08	1.65	1.46	1.72	1.77	1.50
اليابان	0.95	0.94	1.46	1.23	1.40	1.25	1.20
كندا	1.43	1.03	1.93	1.66	1.81	2.03	1.64
فرنسا	1.24	0.58	1.54	1.25	1.40	1.43	1.24
قطر	0.77 -	1.01	0.68	0.66	0.86	1.24	0.61
الإمارات	0.98-	0.74	0.82	0.58	0.75	1.02	0.48
العربية السعودية	1.74 -	0.39 -	0.01	0.17	0.33	0.11	0.25-
البحرين	0.82 -	0.74	0.47	0.88	0.66	0.44	0.39
الكويت	0.53 -	0.45	0.11	0.04	0.70	0.5	0.21
تونس	1.26 -	0.29	0.35	0.11	0.24	0.04 -	0.05-
جنوب إفريقيا	0.68	0.04-	0.75	0.63	0.12	0.30	0.40
البرازيل	0.51	0.12-	0.01-	0.19	0.3-	0.03-	0.04
مصر	1.19 -	0.67 -	0.37 -	0.17 -	0.09 -	0.67 -	0.52-
الجزائر	1.05 -	1.15 -	0.50 -	0.79 -	0.70 -	0.44 -	0.77-
السنغال	0.16-	0.16-	0.12	0.29-	0.31-	0.45-	1.25-
سوريا	1.75 -	0.56 -	0.67 -	1.17 -	0.54 -	1.07 -	0.96-
نيجيريا	0.60-	2.01-	0.98-	0.62-	1.12-	0.92-	1.04 -

Source: Daniel Kaufmann, Aart Kraay And Massimo Mastruzzi -"Governance Matters VIII- Aggregate And Individual Governance Indicators 1996-2008"- World Bank Policy Research June 2009.

يقوم مؤشر الحكم الراشد على قيم تتراوح ما بين (+2.5، -2.5)، حيث تمثل الدرجات التي تقترب من النقطة +2.5 للمؤشرات الجيدة للحكم الراشد في البلد، أما الدرجات التي تنزل إلى مستويات -2.5 فتمثل الدرجات السيئة.

وقد شمل تقرير الحوكمة في العالم لسنة 2008 دراسته على 212 بلد في العالم منها 22 بلد عربي، حيث استند التقرير على 35 مصدرا مختلفا للمعطيات من أنحاء متفرقة عبر العالم، إضافة إلى 33 منظمة عالمية شملت منظمات القطاع العام والخاص، منظمات غير حكومية، كما تم القيام بمسح عام لآراء المواطنين عبر العالم، وفي هذا تم تصحيح هوامش الأخطاء في الدراسة لتدقيق الدراسة العلمية.

وقد اعتمدنا على عينة متكونة من 20 دولة شملها التقرير منها دولة متقدمة وأخرى متخلفة عبر مختلف الأنحاء والقارات في العالم، لتوسيع دائرة الدراسة وللتمكين من ملاحظة العلاقة التي تربط الحوكمة بدرجة تقدم القطر على جميع المستويات وخصوصا على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يعطي الانطباع الأولي عند استقراء الجدول تلك العلاقة الطردية بين مؤشرات الحكم الراشد الجيدة وبين دول العالم المتقدم، مثل ما سجلته سويسرا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا، اليابان، كندا وفرنسا.

وهو أمر منطقي أن يتوقع تحقيق تنمية اقتصادية لبلد أسس على مبادئ الديمقراطية، وقام بتطهير الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية ورسخ لمبادئ القانون العادل والتنظيم الفعال.

في المستوى الثاني تأتي الدول التي حققت مستويات حسنة للحكم الراشد على غرار دول الخليج العربي مثل البحرين، قطر، الكويت، الإمارات وبعض الدول في طور النمو كالبرازيل وجنوب إفريقيا، كما أن هذه الدول تعرف صحوة اقتصادية بعد التحسن في الموارد النفطية لدول الخليج ونمو قطاع الصناعة والسياحة التي أصبحت تشكل مورد هام من موارد هذه الدول.

أما المجموعة الأخيرة فتشمل دول التي سجلت مستويات سالبة من مؤشرات الحكم، فهي الدول التي مازالت تعاني من أزمات داخلية إما سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهي غالبا ما تتركز في إفريقيا وآسيا وبعض من دول أمريكا الجنوبية.

وعليه يمكننا ربط النتيجة التي خرجنا بها في دراسة الاتجاهات الجغرافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفصل الأول، والتي مفادها أن الاستثمارات الأجنبية تتركز في الدول المتقدمة وتنخفض في الدول المتخلفة، بصفة مباشرة وفق مؤشرات الحكم الراشد للقطر في أن مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة يرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤشرات الجيدة للحكم الراشد.

المبحث الخامس: المؤشرات المرتبطة بالنوعية وجودة المؤسسات

يقول "دوغلاس سي نورث" أن المؤسسات هي أنظمة محفزة للسلوك الإنساني، تعمل على منح المكافآت للعاملين الجادين لكونهم منتجين ومبدعين، وتفرض العقوبات على السلوكات غير المنتجة[1].

وانطلاقا من هذا فإنه ينبغي أن يتوفر نظام سياسي قوي يرتكز على سلطة الدستور لحفظ هذه المؤسسات، إضافة إلى سلطة قضائية جيدة تلتزم بتنفيذ الأحكام والتشريعات، كما يجب توفر نظرة اقتصادية واضحة تضع في الأولويات طموحات الاقتصاد على المدى البعيد لخلق مناخ اقتصادي تتساوى فيه الفرص.

المطلب الأول: المؤشرات الدولية

وتتكون من المؤشرات الفرعية الآتية وهي:

1- **مؤشر التنافسية العالمية:** تعرف منظمة (Ocde) التنافسية على أنها القدرة على توليد المداخيل من عوامل الإنتاج بشكل يكون مرتفع نسبيا، بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج، وفي الوقت نفسه المقدرة على إنتاج سلع وخدمات تواجه المنافسة الدولية، وزيادة حصصها في الأسواق المحلية والأجنبية.

ويصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي[2] منذ سنة 1979، حيث يشمل 12 مؤشراً فرعيا للتنافسية وهي:[3]

المؤسسات، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل وتطور سوق المال، الجاهزية التقنية، حجم السوق وتطور الأعمال والابتكار.

كما يقيس هذا المؤشر المعد لسنة 2010 مدى تنافسية الاقتصاديات الوطنية لـ 133 دولة منها 14 دولة عربية، ويعتمد على إجراء استطلاعات للرأي ومسوحات سنوية شاملة بالتعاون مع شبكة من المؤسسات العالمية.

حيث يتم تقسيم الدول الداخلة في الدراسة إلى ثلاث مجموعات وفق مستويات التنمية السائدة، تمثل المجموعة الثالثة الأعلى تنافسية للدول المعتمدة على المعرفة والابتكار، ثم الثانية الأقل تنافسية لمجموعة الدول المعتمدة على الكفاءة والفعالية، وأخيرا المجموعة الثالثة التي تشمل الدول ذات التنافسية المنخفضة لمجموعة الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية.

[1] د دوغلاس سي نورث- أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد- مركز المشروعات الدولية CIPE- الولايات المتحدة الأمريكية 2008- ص 03.
[2] يعتبر **المنتدى الاقتصادي العالمي** منظمة دولية مستقلة يشارك فيها العديد من القادة ورجال الأعمال والفكر والسياسة وغيرهم، حيث يعتبر المنتدى الذي تأسس في عام 1971 على يد البروفيسور "كلاوس شواب" ويتخذ من جنيف بسويسرا مقراً له مؤسسة حيادية غير ربحية وغير مرتبطة بأي مصالح سياسية أو حزبية أو قومية، تسعى إلى تحسين الأوضاع في العالم. http://www.weforum.org
[3] المنتدى الاقتصادي العالمي- التقرير السنوي 2010/2009- واشنطن 2010- ص 16.

الجدول11: تصنيف الدول ضمن مؤشر التنافسية العالمية لفترات (2008-2009) و (2009-2010)

الدولة	2008- 2009	2009 -2010	
	الترتيب العالمي	الترتيب العالمي	النقطة
سويسرا	02	01	5.60
الولايات المتحدة	01	02	5.59
المملكة المتحدة	05	03	5.55
ألمانيا	07	07	5.37
اليابان	09	08	5.37
كندا	10	09	5.33
فرنسا	16	16	5.13
قطر	26	22	4.95
الإمارات	31	23	4.92
السعودية	27	28	4.75
البحرين	37	38	4.54
الكويت	35	39	4.53
تونس	36	40	4.50
جنوب إفريقيا	45	45	4.34
البرازيل	64	56	4.23
مصر	81	70	4.04
الجزائر	99	83	3.95
السنغال	96	92	3.78
سوريا	78	94	3.76
نيجيريا	94	99	3.65

Source: World Economic Forum- The Global Competitiveness Report 2009-2010- Genève-Swisse2009- Page13**.**

يتضمن تقرير التنافسية العالمية الذي أصدره منتدى الاقتصادي العالمي للفترة (2009-2010) معلومات مفصلة عن اقتصاد 133 دولة معنية بالدراسة، وهذا بإبراز كل الأمور السلبية والايجابية المتعلقة بالتنافسية لهذه الدول، وكذا على قدرة الاقتصاد الوطني على خلق بيئة جذابة للاستثمار.

وفي هذا الصدد أشار التقرير أن سويسرا احتلت صدارة الترتيب العام وهذا قبل الولايات المتحدة الأمريكية في سابقة لم تحدث من قبل، حيث كانت الولايات المتحدة قد احتلت المرتبة الأولى سنة 2009، بسبب

عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الأمريكي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، أما عن الدول الأخرى فقد جاءت بعد ذلك كل من المملكة المتحدة، ألمانيا، واليابان كندا وفرنسا في مراكز متقدمة ضمن المؤشر.

أما عن الدول العربية فقد احتلت قطر المرتبة الأولى على الصعيد العربي والمرتبة 22 على المستوى العالمي، تتبعها بعد ذلك دول الخليج متمثلة في الإمارات، السعودية، البحرين والكويت ثم تونس ومصر الجزائر، وقد احتلت سوريا في المرتبة الأخيرة عربيا، مما يعكس ضعف التنافسية الاقتصادية في هذا القطر ويحتم تسريع عملية الإصلاحات لإزالة العقبات التي تقف في طريق التنافسية والإنتاجية.

2- مؤشر سهولة الأعمال:

يصدر هذا المؤشر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، حيث يقوم بإصداره مجموعة من الخبراء والمستشارين الاقتصاديين الدوليين، ويعتمد فيه على دراسة أنظمة العمل السائدة في البلد ومدى جاذبيتها للاستثمار الدولي، بهدف توفير الأساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها، وقد صدر أول تقرير لسهولة الأعمال سنة 2003 وقد احتوى على 05 مجوعات مختلفة وغطى 113 دولة.

أما تقرير سنة 2010 فيغطي 183 دولة في العالم منها 20 دولة عربية وهي: السعودية، البحرين الإمارات، قطر، الكويت سلطنة عمان، تونس، اليمن، الأردن، مصر، لبنان، اليمن، المغرب، الجزائر، فلسطين سوريا، العراق السودان، جيبوتي، موريتانيا[1].

ويضم التقرير الإجراءات الحكومية التي تؤثر على 10 مراحل من حياة المنشأة وهي:[2]

1-2 مؤشر بدء المشروع: يبين التحديات التي تواجه المستثمر عند بداية المشروع ممثلة في عدد الوثائق الواجب تقديمها، ومدة هذه الإجراءات وكلفتها للتوافق مع المتطلبات الإدارية.

2-2 مؤشر التعامل مع التراخيص: يقيس هذا المؤشر الخطوات اللازمة للحصول على تراخيص العمل، إضافة إلى المدة والتكلفة من الدخل القومي للفرد.

3-2 مؤشر توظيف العاملين: يبين الصعوبات المتعلقة بالتوظيف وتحديد ساعات العمل والأجور وإجراءات الفصل، حيث يتغير هذا المؤشر مابين (0-100) كما تدل القيم المرتفعة على عدم مرونة قوانين التوظيف.

4-2 مؤشر تسجيل الممتلكات: يبين مؤشر تسجيل الممتلكات مدى سهولة الحصول على حقوق الملكية، وما يتضمن ذلك من الإجراءات الإدارية، المدة وتكلفة التسجيل اللازمة للحصول على قيمة من الممتلكات.

5-2 مؤشر الحصول على الائتمان: يبين شفافية المعلومات الائتمانية والحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين، حيث تتراوح قيمته من (0- 10) حيث تدل القيم الأدنى إلى صعوبة الحصول على الائتمان.

[1] البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي - تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010- واشنطن2010- ص01.
2 البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي - نفس المرجع- ص96.

2-6 مؤشر حماية المستثمرين: يتضمن هذا المؤشر عدة أبعاد وهي:شفافية الصفقات، المسؤولية عن التعامل الذاتي أو مدى مسؤولية المدير، قدرة المساهمين على مقاضاة الإداريين، ومؤشر حماية المستثمر، ويتراوح هذا المؤشر ما بين (0-10) حيث القيم الأعلى تدل على حماية اكبر للمستثمرين.

2-7 مؤشر دفع الضرائب: يقيس هذا المؤشر حجم الضرائب الفعلية التي يلتزم بدفعها الشركات المتوسطة الحجم، أو تحتجزها في كل عام.

2-8 مؤشر التجارة عبر الحدود: يبين هذا المؤشر التدابير والإجراءات اللازمة لاستيراد وتصدير السلع والبضائع عبر الحدود الوطنية، ويأخذ بعين الاعتبار كافة الإجراءات الرسمية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

2-9 مؤشر تنفيذ العقود: يبين هذا المؤشر مدى سهولة أو صعوبة تنفيذ العقود التجارية، وعدد الإجراءات اللازمة والمدة وتكلفة تنفيذ العقد من الدين.

2-10 مؤشر إغلاق المشروع: يدرس هذا المؤشر الإجراءات اللازمة لإغلاق المشروع الاستثماري، والوقت اللازم لذلك لتسوية حالات الإفلاس ومعدل الاسترداد الذي يسترده المطالبون من الشركة المفلسة.

الجدول12: ترتيب البلدان على أساس سهولة الأعمال لسنتي (2009-2010)

الدولة	الترتيب العالمي 2009	الترتيب العالمي 2010	عدد الإصلاحات في سنة 2010	التغير	الملاحظة
سنغافورة	01	01	3	0	عدم تغير
الولايات المتحدة	04	04	0	0	عدم تغير
المملكة المتحدة	06	05	2	1-	تحسن
كندا	8	8	0	0	عدم تغير
السعودية	15	13	2	2+	تراجع
اليابان	13	15	0	2-	تحسن
البحرين	18	20	1	2-	تحسن
ألمانيا	27	25	2	2+	تراجع
فرنسا	31	31	2	0	عدم تغير
الإمارات	47	33	3	14+	تراجع
جنوب إفريقيا	32	34	1	2-	تحسن
قطر	37	39	0	2-	تحسن
الكويت	52	61	2	9-	تحسن
تونس	73	69	2	4+	تراجع
مصر	116	106	4	10+	تراجع
البرازيل	127	129	1	2-	تحسن
نيجيريا	120	125	1	5-	تحسن
الجزائر	134	136	4	2-	تحسن
سوريا	138	143	1	5+	تراجع
السنغال	152	157	1	5-	تحسن

المصدر: البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي- مرجع سابق- ص10.

لقد أوضح تقرير البنك الدولي المتعلق بممارسة الأعمال لسنة 2010 المعد تحت عنوان "الإصلاح في الأوقات الصعبة"، والذي اعتمد على إجراء مقارنة للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال حول العالم.

أن المراتب الأولى حازت عليها دول من جنوب شرق آسيا وهي سنغافورة، نيوزيلندا وهونغ كونغ وهي البلدان التي أجرت إصلاحات واسعة فيما يتعلق بمزاولة الأنشطة الاقتصادية.

تليها بعد ذلك كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الدنمارك، كندا أستراليا...، وهي كلها بلدان ذات اقتصاديات قوية وتمتاز بارتفاع مستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة.

علما أن البيانات المستعملة في تقرير 2010 محينة إلى غاية 01 جويلية 2009، حيث تستخدم هذه المؤشرات في تحليل الإصلاحات التي قامت بها الدول في سبيل تبسيط إجراءات الأعمال.

حيث بين التقرير فيما يخص ترتيب المجموعات أن البلدان المرتفعة الدخل والأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط رتب قدره 30 على المستوى العالمي، ثم نجد بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بمتوسط ترتيب عالمي قدره 71 عالميا.

ثم تأتي مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي بمتوسط ترتيب قدره 83 عالميا، تليها بعد ذلك دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ 92 عالميا، ثم دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بمتوسط رتب قدره 95 على المستوى العالمي، دول جنوب آسيا بـ 118 عالميا وأخيرا دول إفريقيا وجنوب الصحراء بمتوسط رتب قدره 139 عالميا.

وعلى المستوى العربي جاءت العربية السعودية كأحسن دولة من حيث سهولة الأعمال، حيث تقدمت بمركزين ما بين سنتي (2009-2010) وهذا بعدما أنشأت نظام الشباك الوحيد المختص في تسجيل مؤسسات الأعمال وتسريع إجراءات تراخيص البناء، تليها بعد ذلك البحرين التي تأخرت بمركزين إلى الوراء من المرتبة 18 إلى المرتبة 20 رغم الجهود التي قامت بها في سبيل تحسين سبل ممارسة الأعمال.

كما تقدمت الإمارات بشكل ملحوظ بـ 14 مرتبة وهذا لقيامها بإلغاء الحد الأدنى لرأس المال اللازم للبدء في النشاط وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات، أما عن قطر والكويت فقد تأخرتا بمرتبتين لكلاهما.

إضافة إلى الجزائر التي كانت قد قامت بتحسين إدارة استخراج تراخيص البناء وتخفيض تكلفة نقل الملكية وضريبة الأعمال التجارية، كما تراجعت كذلك سوريا من المرتبة 138 إلى المرتبة 143.

أما مصر فقد خطت خطوات عملاقة حيث انتقلت من المرتبة 116 إلى 106 عالميا، حيث حققت تحسينات ملموسة في خمس مجالات من بين العشرة الداخلة في المؤشر، هذا وقد تم تصنيفها سنة 2008 ضمن أفضل عشر بلدان قامت بالإصلاحات على المستوى العالمي، رفقة كل من رواندا، جمهورية قيرغيز، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، بيلاروسيا، كولومبيا، طاجيكستان، ليبيريا، حيث تجسدت الإصلاحات المصرية في خفض تكلفة البدء في النشاط التجاري، وتسريع إجراءات استخراج تراخيص البناء وتوسيع نطاق المعلومات التي تتيحها الشركة المصرية الخاصة للاستعلام الائتماني (I-Score) وإنشاء المحاكم التجارية.

المطلب الثاني: مؤشر تقييم المخاطر القطرية

تعبر المخاطر القطرية عن مجموعة من المؤشرات المركبة، التي تتألف من عوامل سياسية، اقتصادية ومالية، والتي تؤثر في إدراك المستثمرين للخطر وعلى قراراتهم الاستثمارية، ولهذا فقد وجدت العديد من المؤسسات الدولية التي تقيس مدى الخطر وقدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية، على غرار بوليتيكال ريسك سيرفيستر، مؤسسة اليورميني.....

ويتضمن مؤشر تقييم المخاطر القطرية المؤشرات الفرعية الآتية:

1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

من أشهر المؤسسات الدولية التي تقوم بإصدار هذا المؤشر مؤسسة (بوليتكال ريسك سيرفيستر) وهذا منذ سنة 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار حيث يغطي المؤشر 18 دولة عربية من ضمن 140 دولة في العالم، ويعتمد على نظام القيم العددية التي تصف درجة المخاطر.

تتراوح قيم المؤشر ما بين (0-100) حيث تدل القيم العددية المرتفعة إلى مخاطر متدنية أما القيم المنخفضة فتدل على المخاطـر المرتفعة، والجدول الآتي يبين مكونات هذا المؤشر .

الجدول13: مكونات مؤشر المخاطر القطرية

المؤشر الفرعي	النسبة إلى المؤشر الكلي	مكوناته
المخاطر السياسية	%50	استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود النزاعات الداخلية، وجود النزاعات الخارجية الفساد السياسي، تدخلات المؤسسة العسكرية في الميدان السياسي، تداخل الدين مع السياسة، الأمن والنظام، الاضطرابات و التوترات العرقية ممارسة الديمقراطية، بيروقراطية الإدارة.
المخاطر التمويلية	%25	معدل النمو الحقيقي في إجمالي الناتج الداخلي الخام، معدل دخل الفرد، معدل التضخم، فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج الداخلي الخام، الميزان الجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام.
المخاطر الاقتصادية	%25	الديون الخارجية كنسبة من الناتج الداخلي الخام، نسبة خدمة الدين إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، الحساب الجاري كنسبة من إجمالي صادرات السلع والخدمات، السيولة الدولية الصافية كغطاء لشهور الاستيراد واستقرار سعر الصرف.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية- الكويت 2009- ص 270.

كما يمكن حساب درجات المخاطر القطرية النهائية للدول كالآتي:

الجدول14: درجات المخاطر وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية

مؤشر المخاطر الاقتصادية	درجة المخاطر
49.5-0	مخاطر مرتفعة للغاية
59.5 -50	مخاطر مرتفعة
69.5-60	مخاطر متوسطة
79.5-70	مخاطر منخفضة
100-80	مخاطر منخفضة للغاية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مرجع سابق- ص 270.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض الانتقادات التي وجهت إلى هذا المؤشر، في كونه يعتمد على المقاربة التطبيقية التقريبية والاختيار التحكيمي للمتغيرات المفسرة، وكذا نوعية حسابها واختيار المرجح الممنوح لهذه المتغيرات.

بالإضافة إلى اعتماده على المتغيرات الكمية التي هي أقل موضوعية من المتغيرات النوعية وهذا ما ينتج عنه عدم الدقة في المعلومات.

2- مؤشر اليورومينى للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر مرتين في العام عن مجلة اليورميني الدولية، الأول في شهر مارس والثاني في شهر سبتمبر ويغطي في دراسته 185 دولة منها 20 دولة عربية، بهدف قياس درجة وفاء القطر بالتزاماته الخارجية، وكذا حريات تحويل الأرباح ورؤوس الأموال.

كما تتراوح قيم المؤشر ما بين [100/0] حيث تدل القيم المرتفعة إلى انخفاض المخاطر من جهة، ومن جهة أخرى تدل انخفاض قيم المؤشر على ارتفاع المخاطر.

كما يتضمن هذا المؤشر تسع مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة وهي:

المخاطر السياسية 25%، الأداء الاقتصادي 25%، مؤشر المديونية 10%، وضع الديون المتعثرة 10%، التقويم الائتماني للقطر 10%، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل 05%، توافر التمويل للمدى القصير 05%، توافر الأسواق الرأسمالية 05%، معدل الخصم عند التنازل 05%[1].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- نفس المرجع- ص 271.

3- مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية: يغطي هذا المؤشر 132 دولة في العالم منها 17 دولة عربية، ويعمل على قياس درجة المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي.

كما يعتمد هذا المؤشر على أربع مجموعات المبينة في الجدول الآتي:

الجدول15: مكونات مؤشر دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية

المؤشر الفرعي	مكوناته
المخاطر السياسية	البيئة المؤسسية، سياسة الدول الداخلية، استقرار الوضع السياسي والاجتماعي، السياسة الخارجية
المخاطر الاقتصادية	معدل النمو الاقتصادي للمدى القصير، هيكل أسعار الفائدة، الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل
المخاطر الخارجية	وضع التجارة الخارجية، وضع الحساب الجاري، احتمال العجز عن سداد الديون، سعر صرف العملة المحلية
المخاطر التجارية	الوضع الائتماني الإجمالي، السياسة الضريبية، استقرار القطاع المصرفي، الفساد

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مرجع سابق- ص 271.

وينقسم مؤشر المخاطر إلى سبع مجموعات من DB1 إلى DB7 وبداخل المجموعة مستويات مخاطر تتراوح بين (a-b)، حيث تكون الدول الحاصلة على درجة DB1 دول ذات أقل مخاطر بينما الدول الحاصلة على درجة DB7 دول عالية المخاطر.

4- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (Coface)، حيث يشمل هذا المؤشر 165 دولة من بينها 19 دولة عربية.

ويقيس قدرة الدولة على السداد كما يبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالأوضاع الاقتصادية والسياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال.

بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات مالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى[1].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- نفس المرجع- ص 272.

وتصنف الدول ضمن هذا المؤشر إلى مجموعة (A) للدرجة الاستثمارية، ومجموعة أخرى للدول المضاربة والتي يمكن أن نبينها في الجدول الأتي:

الجدول16: تصنيفات مؤشر الكوفاكس للمخاطر القطرية

المؤشر الفرعي	الفرع	الملاحظة
مجموعة (A) للدرجة الاستثمارية	(A1)	البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا.
	(A2)	احتمال السداد يبقى ضعيفا جدا، حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا، أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن (A1).
	(A3)	بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.
	(A4)	سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا، مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا
مجموع الدول المضاربة	(B)	ظروف سياسية واقتصادية سيئة تؤدي إلى التأثير على التزامات السداد.
	(C)	ظروف سياسية واقتصادية سيئة جدا وشديدة التقلب تؤدي إلى التأثير الكبير على التزامات السداد
	(D)	مخاطر سياسية واقتصادية عالية تؤدي إلى استحالة الوفاء بالتزامات السداد.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مرجع سابق- ص 271.

5- مؤشر الانترناسيونال انفستور للتقييم القطري: يتم إصدار هذا المؤشر من قبل مجلة (international investor) منذ عام 1998، مرتين في السنة وهذا في شهري مارس وسبتمبر.

وهو بهذا يضمن دراسته لـ173 دولة في العالم منها 20 دولة عربية، حيث يقوم بإعداده مجموعة من كبار الخبراء والفنيين الاقتصاديين ومحللي البنوك العالمية والمؤسسان المالية الكبرى.

حيث يتكون هذا المؤشر من 100 نقطة مئوية يتم فيها الاستناد إلى دراسات استقصائية توضح مدى درجة المخاطر في القطر[1].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- نفس المرجع- ص 271.

الجدول17: وضع الدول العربية ضمن مؤشرات المخاطر القطرية الدولية لسنتي (2008-2009)

الدولة	المؤشر المركب		مؤشر الانترناسيونال انفستور		مؤشر دان أند براد ستريت		مؤشر الكوفاس	
	140 دولة	140 دولة	177 دولة	177 دولة	132 دولة	132 دولة	165 دولة	165 دولة
	DEC 08	DEC 09	SEP 08	MAR 08	DEC 08	DEC 08	DEC 08	DEC 08
الأردن	66.5	69.8	43.8	41.8	DB3D	DB3C	B	B
الإمارات	82.3	76.8	76.0	71.1	DB2B	DB2A	A3	A2
البحرين	82.0	75.5	68.2	66.1	DB2D	DB2D	A3	A3
تونس	72.3	71.0	58.7	56.1	DB2C	DB2C	A4	A4
الجزائر	76.8	70.8	53.3	51.9	DB5a	DB5a	A4	A4
جيبوتي	-	-	22.5	22.8	DB5A	DB5A	C	C
السعودية	80.3	73.0	72.4	72.0	DB3A	DB2D	A4	A4
السودان	55.8	53.3	10.8	9.6	DB6D	DB6D	D	D
سورية	65.0	65.5	28.0	26.4	DB5A	DB5B	C	C
الصومال	39.3	37.3	7.0	6.2	-	-	-	-
العراق	60.0	59.5	16.7	19.5	DB6D	DB7	D	D
سلطنة عمان	82.5	80.3	69.8	69.1	DB3A	DB3A	A3	A3
قطر	78.8	81.3	76.7	75.2	DB2A	DB2A	A2	A2
الكويت	84.8	78.3	74.4	71.1	DB3B	DB2C	A2	A2
لبنان	57.8	60.3	26.1	23.3	DB4D	DB5A	C	C
ليبيا	81.5	75.8	49.1	49.2	DB4D	DB4D	C	C
مصر	65.5	66.3	49.9	49.1	DB3C	DB3B	B	B
المغرب	74.8	73.3	53.7	52.3	DB3B	DB2D	A4	A4
موريتانيا	-	-	20.4	19.4	-	-	C	C
اليمن	66.5	65.5	27.9	23.0	DB6C	DB6B	C	D
عدد الدول	18		20		17		19	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مرجع سابق- ص 265.

المطلب الثالث: مؤشر الحرية الاقتصادية

تعني الحرية الاقتصادية قدرة الأفراد والمؤسسات على التصرف بشكل حر في ممتلكاتهم التي تحصلوا عليها بطرق شرعية وقانونية، وهذا من خلال معاملة البيع، الشراء، المبادلة والرهن...، هذا وقد أكدت دراسة كل من (Marino 2000) و (kandiero, chitiga 2003)[1] على أهمية التحرر والانفتاح الاقتصادي في دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقياس هذا العامل ظهر مؤشر الحرية الاقتصادية، كدليل يمكنه منح المستثمرين ورجال الأعمال معلومات كافية حول الحكم على مدى الحرية التي يتمتع بها القطر.

1- تعريف المؤشر: يصدر عن مؤسسة (The Héritage Foundation) بالاشتراك مع مجلة وال ستريت الأمريكية منذ سنة 1995، حيث يعمل على قياس حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ودرجة الحرية الممنوحة للقطاع الخاص لمزاولة الأعمال، وقد غطى المؤشر 183 دولة في العام 2010 من بينها 18 دولة عربية، دخلت فيه دولتان عربيتان ولم تعطى نتائجهما بسبب صعوبة الحصول على المعطيات وهما العراق والسودان.

2- مكونات المؤشر: يعتمد التقرير على عشرة متغيرات تنصب جميعها في مجال الحرية الاقتصادية وهي:

تأسيس الأعمال- التجارة الدولية- السياسة النقدية مثل مستوى الضرائب والاقتراض الحكومي- السياسة المالية مثل السيولة ومعدلات الفائدة- التدخل الحكومي في الاقتصاد- الاستثمارات الأجنبية- النظام المصرفي والتمويل- حقوق الملكية- الفساد المالي والإداري- توظيف وتسريح العمال، حيث تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية وعند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية يتم تكوين مؤشر يتألف من خمس مجموعات الأول حسب درجات الحرية الممثلة في الجدول الآتي:

الجدول18: تصنيفات مؤشر الحرية الاقتصادية

النقطة	الملاحظة
(80-100)	حرية اقتصادية كاملة
(70-79.9)	حرية قوية
(60-69.9)	حرية متوسطة
(50-59.9)	حرية اقتصادية ضعيفة
(0-49.9)	حرية منعدمة

Source: The Heritage Foundation And The Wall Street Journal- 2010 Index Of Economic Freedom (The Link Between Economic Opportunity And Prosperity)-Washington 2010- Page n°02

[1] د زكية أحمد مشعل- زياد محمد أبو ليلى- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على الأردن)- مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية- جامعة اليرموك (الأردن)- المجلد 23- العدد 01- جوان 2007- ص05.

الجدول19: ترتيب الدول ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2010

درجة الحرية	الدولة	2010*		2009**	
		النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة
حرية مطلقة	هونغ كونغ	89.7	01	90	01
	كندا	80.4	07	80.5	7
حرية قوية	الولايات المتحدة	78.0	08	80.7	6
	المملكة المتحدة	76.5	11	79	10
	البحرين	76.3	13	74.8	16
	اليابان	72.9	19	72.8	19
	ألمانيا	71.1	23	70.5	25
حرية متوسطة	قطر	69.0	39	65.8	48
	الكويت	67.7	42	65.6	50
	الإمارات	67.3	46	64.7	54
	فرنسا	64.2	64	63.3	64
	السعودية	64.1	65	64.3	59
	جنوب إفريقيا	62.8	72	63.8	61
حرية ضعيفة	مصر	59.0	94	58	97
	تونس	58.9	95	58	98
	البرازيل	55.6	113	56.7	105
	الجزائر	56.9	105	56.6	107
	نيجيريا	56.8	106	55.1	117
	السنغال	54.6	119	56.3	110
انعدام الحرية	سوريا	49.4	145	51.3	141

**Source: ***The Heritage Foundation And The Wall Street Journal- 2010 Index Of Economic Freedom (The Link Between Economic Opportunity And Prosperity)-Washington 2010- Page n° 02.

****** www. Heritage.org معطيات أطلع عليها على شبكة الانترنت يوم 2010/07/22 على الموقع

يبين تقرير الحرية الاقتصادية لعام 2010 والصادر من قبل مؤسسة (The Héritage Foundation) وصحيفة "Wall Street Journal " الأمريكتين، الاتجاه الدولي العام لتخلي الدولة عن وظائفها التقليدية في الاقتصاد وزيادة في نسب الحريات الاقتصادية، حيث تبدي المراجعة العامة لنتائج هذا التقرير أن 143 دولة حصلت على نتائج أعلى من 50 نقطة، وهي الدول المنتشرة في أمريكا الشمالية وجزء من أمريكا اللاتينية، إضافة إلى استراليا ودول أوروبا، وكذا بعض من دول آسيا وإفريقيا التي تبقى في مستويات حرية ضعيفة.

وقد مست الإصلاحات القائمة سنة 2010 إحلال حرية أكبر فيما يخص تأسيس الأعمال، حرية التجارة الدولية، فرض الضرائب و توظيف العمال.

ويجدر بنا الإشارة إلى وجود علاقة إيجابية بين درجات الحرية ومستوى النمو الاقتصادي، فالدول التي تتمتع بحرية اقتصادية عالية تتميز بمعدلات نمو اقتصادي عالي.

وفي ترتيب التقرير جاءت سيطرة هونغ كونغ على المرتبة الأولى في صدارة الترتيب، وقد تحصلت على أفضل المراتب فيما يخص السياسة التجارية والنقدية، الاستثمار الأجنبي، حرية القطاع المصرفي والمالي حقوق الملكية والتشريعات وتوظيف العاملين.

كما حلت سنغافورة كثاني أحسن اقتصاد حر ضمن 183 دولة شملها التقرير، وهو ما يجعل هونغ كونغ وسنغافورة كأفضل المناطق في العالم من حيث ممارسة الأنشطة الاقتصادية.

وقد استمرت بعض الدول في المحافظة على مراكز متقدمة من التصنيف على غرار كندا، غير أن الولايات المتحدة تراجعت بدرجتين إلى الوراء لتحل بالمرتبة الثامنة عالميا، أما بالنسبة للمملكة المتحدة، ألمانيا واليابان فقد حافظت على مراكزها المتقدمة.

أما من جهة الدول العربية فقد حافظت البحرين على تقدمها، بتسجيلها المرتبة 13 عالميا سنة 2010 بعد ما كانت في المرتبة 16، تليها بعد ذلك كل من قطر والكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة، بعد اتخاذ العديد من الجهود الرامية إلى تعزيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي في منطقة التعاون الخليجي.

هذا وقد سجلت المملكة العربية السعودية تراجعا كبيرا في مستوى الحريات الاقتصادية الممنوحة، فقد أشارت التقارير إلى أن السعودية تراجعت ستة مراتب على المستوى العالمي، كما حلت كل من مصر وتونس والجزائر في مراتب متأخرة، مما يوحي بضرورة مضاعفة الجهود للتخلي التدريجي عن تدخلها في الحياة الاقتصادية، وهو ما يلاحظ عادة في قرارات الحكومات الرامية إلى إعطاء دور أكبر للقطاع العام، ومحاولة تصحيح الأخطاء باتخاذ سياسات تثبت نشاطات القاع الخاص.

المطلب الرابع: مؤشر التنمية البشرية

يعمل هذا المؤشر على إجراء الدراسات الخاصة بالأداء المحقق للتنمية البشرية عبر العالم، وهذا من أجل القيام بالمقارنات المباشرة وتحفيز ردود فعل ملموسة للحكومات للنهوض بجهود التنمية عبر مختلف الدول.

1- **التعريف بالمؤشر:** مؤشر التنمية البشرية واختصارا (IDH) هو مؤشر إحصائي مركب، وضع من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (Pnud) عام 1990، لقياس درجة التنمية البشرية في العالم بحيث يرتكز على ثلاث مؤشرات فرعية وهي: الأمل في الحياة - مستوى التعليم - مستوى المعيشة.

يتم جمعها بصفة نهائية ضمن المؤشر بأوزان متساوية، وهو ما جعله يتعرض للنقد الخاص بإلغائه للحجم النسبي للمؤشرات الفرعية وأهمية كل مؤشر فرعي على حدى، كما أن المعلومات المستقاة يتم تحصيلها من معطيات الدولة المعنية بالدراسة مما يجعلها مضللة في غالب الأحيان، كما أن المؤشرات الفرعية تأخذ بالمتوسط وتلغي أحكام التشتت، فمثلا قد يكون مؤشر المعيشة لدولة ما أعلى من المتوسط العالمي إلا أن التفاوت في تركز توزيع الثروة بين حجم الأغنياء والفقراء، يجعل من هذا المؤشر غير دقيق في واقع الأمر.

2- **طريقة إعداد المؤشر:** تتراوح قيم مؤشر التنمية البشرية ما بين الصفر والواحد، كلما اقتربنا من الواحد زادت درجة التنمية البشرية، حيث يتم حساب هذا المؤشر عن طريق العلاقة الآتية:

$$IDH = \frac{A + D + E}{3}$$

حيث: A الأمل في الحياة، D مستوى التعليم، E مستوى المعيشة.

ويتم حساب كل مؤشر فرعي ضمن ما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول20: مكونات مؤشر التنمية البشرية

المؤشر الفرعي	الصيغة	القيمة الدنيا	القيمة العليا	العلاقة
الأمل في الحياة (A)	الأمل في الحياة عند الولادة (EV)	25 سنة	85 سنة	
مستوى التعليم (D)	نسبة التعليم (TA)	0%	100%	
	النسبة الصافية للتمدرس (TBS)	0%	100%	
مستوى المعيشة (E)	اللوغاريتم العشري لـ PIB/H مقاس بالقدرة الشرائية	100usd	40.000usd	

Source : www.pnud.org

الجدول21: ترتيب بعض الدول ضمن مؤشر التنمية البشرية

الدرجات	الدولة	2009	2010
تنمية بشرية مرتفعة جدا	النرويج	0.937	0.938
	الولايات المتحدة	0.899	0.902
	كندا	0.886	0.888
	ألمانيا	0.883	0.885
	اليابان	0.881	0.884
	فرنسا	0.869	0.872
	المملكة المتحدة	0.847	0.849
	الإمارات	0.812	0.815
	قطر	0.798	0.803
	البحرين	0.798	0.801
تنمية بشرية مرتفعة	الشيلي	0.779	0.783
	الكويت	0.769	0.771
	السعودية	0.748	0.752
	ماليزيا	0.739	0.744
	بلغاريا	0.741	0.743
	الجزائر	0.671	0.677
تنمية بشرية متوسطة	الصين	0.655	0.663
	تايلاند	0.648	0.654
	مصر	0.614	0.620
	جنوب إفريقيا	0.594	0.597
تنمية بشرية ضعيفة	كوت ديفوار	0.394	0.397
	زامبيا	0.387	0.395
	ملاوي	0.376	0.385

Source : Pnud- Rapport Sur Le Développement Humain 2010- New York 2010- Page n°174.

تفضي القراءة المتأنية للجدول السابق تركز مستويات التنمية البشرية العالية في دول الأمريكتين، الدول الأوروبية، دول أسيا وأستراليا وبعض من دول الخليج، وهذا ما يوحي إلى اقتران النمو الاقتصادي المحقق بمستويات العيش الصحة، التعليم، مشاركة المرأة.... في هذه الدول، وبالعودة إلى التقرير نجد أن متوسط IDH للدول العربية يساوي 0.699 أي بدرجة أقل من المعدل العالمي، مع مراعاة التفاوت النسبي لدول الخليج مثلا كالبحرين، الإمارات والكويت، ما جعل التقرير ينذر بمخاطر الضغوط السكانية والتصحر وارتفاع معدلات الفقر والأمية، وهي كلها عوامل تعقد من بيئة الأعمال التي تطمح إليها الدول العربية.

المطلب الخامس: المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية

يتم إعداد المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وهذا لإبراز أهم التغيرات والتعديلات التي تطرأ على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية لمجموع الدول العربية الداخلة في هذا المؤشر.

1- **تعريف المؤشر:** يتكون المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية من ثلاث مؤشرات وهي:[1]

- مؤشر التوازن الداخلي: يعبر عن العجز أو الفائض في الميزانية العامة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام.
- مؤشر التوازن الخارجي: يقيس العجز أو الفائض الذي يتم تسجيله في ميزان المدفوعات نسبة لباقي دول العالم.
- مؤشر السياسة النقدية: يقيس هذا المؤشر الفرعي درجة التضخم الذي يتم قياسه قي الاقتصاد لكل قطر.

كما يستعمل في هذا المؤشر المركب معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام للقيام بالمقارنة.

2- **كيفية حساب المؤشر:** يتم حساب قيمة المؤشر عن طريق حساب متوسط المؤشرات الفرعية سابقة الذكر (مؤشر سياسة التوازن الداخلي+ مؤشر التوازن الخارجي+ مؤشر السياسة النقدية)، كما أن القيمة النهائية للمؤشر تتراوح ما بين (0-3) بحيث:

- أقل من 1: تشير إلى عدم التحسن في مناخ الاستثمار.
- من 1 إلى 2 : تحسن في مناخ الاستثمار.
- من 2 إلى 3: تحسن كبير في منا خ الاستثمار.

كما يتم حساب درجة كل مؤشر فرعي بالطريقة الموضحة في الجدول الأتي:

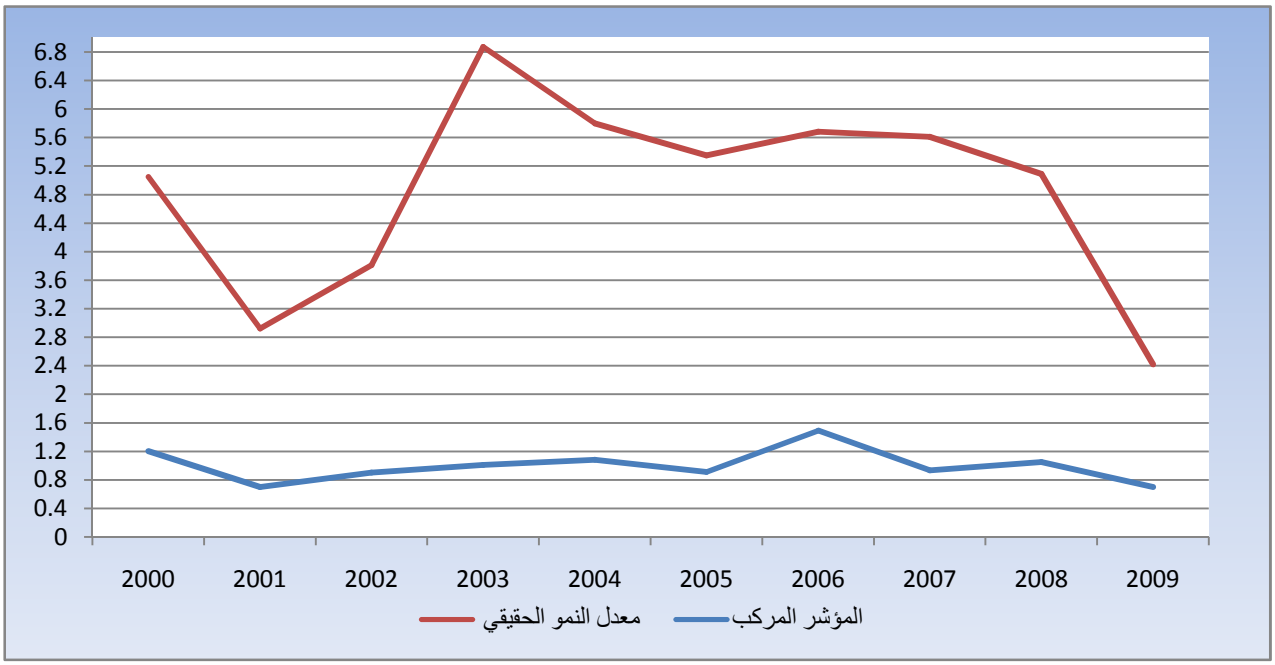
الجدول22: كيفية حساب قيم المؤشرات الفرعية للمؤشر المركب للسياسات الاقتصادية

مؤشر سياسة التوازن الداخلي		مؤشر التوازن الخارجي		مؤشر السياسة النقدية	
التغير	النقطة	التغير	النقطة	التغير	النقطة
انخفاض العجز بأكثر من 3.5	3	انخفاض العجز بأكثر من 4	3	انخفاض أقل من 1 إلى ارتفاع بأكثر من 7 نقاط	0
انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5	2	انخفاض العجز من 2 إلى 4	2		
انخفاض العجز من 1 إلى 2.5	1	انخفاض العجز من 1 إلى 2	1	انخفاض من 1 إلى أقل من 5 نقاط	1
انخفاض من 1 إلى ارتفاع إلى 1	0	انخفاض من 1 إلى ارتفاع إلى1	0		
ارتفاع العجز من 1 إلى 5	1-	ارتفاع العجز من 2.5 إلى 5	1-	انخفاض من 5 إلى أقل من 25 نقطة	2
ارتفاع العجز من 5 إلى 10	2-	ارتفاع العجز من 5 إلى 10	2-		
ارتفاع العجز أكثر من 10	3-	ارتفاع العجز أكثر من 10	3-	انخفاض بأكثر من 25 نقطة	3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير 2009- مرجع سابق- ص233.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- نفس المرجع- ص233.

الشكل15: المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية ومعدل النمو الحقيقي للدول العربية (2000-2009)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير 2009– ص18.

يشير الشكل السابق إلى تذبذب حركة المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية للدول العربية ومؤشر النمو الحقيقي خلال الفترة (2000-2009)، في ارتباط موجب خلال العديد من الفترات حيث نلاحظ أنهما يرتفعان وينخفضان في نفس الفترة بشكل دوري (مدى التحسن أو التراجع).

وهذا راجع إلى أن المؤشرات الفرعية للمؤشر المركب للسياسات الاقتصادية مرتبطة أساسا بمستويات النمو الاقتصادي للبلد، حيث أن مؤشر التوازن الداخلي و مؤشر التوازن الخارجي ينخفضان إذا ارتفع الناتج الداخلي الخام لوجوده في المقام، وبالرجوع إلى كيفية حساب المؤشر المركب يتبين أن انخفاض العجز في المؤشرين الفرعيين السابقين يؤدي إلى ارتفاع النقطة النهائية للمؤشر المركب مع مراعاة مؤشر السياسة النقدية.

أما عن سبب انخفاض قيم المؤشر المركب في العديد من السنوات (لم يتعدى 1.5 نقطة)، إنما يعود إلى ارتفاع مستويات التضخم في أغلب الدول العربية، حتى وإن كان تقرير الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009 قد بين انخفاض التضخم في 17 دولة عربية من مجموع 19 دولة عربية (للإشارة فإن الدولتين الباقيتين هما الجزائر ومصر).

خاتمة الفصل:

يتضح مما سبق ذكره أهمية ودور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتباره ركن أساسي ورئيسي في توجهات العملية الاستثمارية، كما أن جاذبية مناخ الاستثمار تتوقف في الحقيقة على نوعية المؤسسات، وهذا على المستويات التشريعية والتنظيمية لمختلف الجوانب في الدولة، فالمؤسسات هي الدعامة الأساسية لبلوغ التنمية المستدامة وأنها ركن مهم من أركان عملية الإصلاح الاقتصادي.

أضف إلى ذلك فان الضعف في الأداء المحقق لبعض البلدان النامية عموما والجزائر بشكل خاص على مستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، إنما يرجع بصفة أساسية إلى رداءة نوعية المؤسسات المحلية والتي تعكس المظهر العام لمناخ الاستثمار، وهذا بسبب غياب مظاهر الحوكمة الرشيدة من غياب الديمقراطية التعددية على المناصب والمسؤوليات، انتشار الفساد المالي والإداري، عدم شمولية القانون مما تسبب في عدم احترامه من طرف جمهور المواطنين، بالإضافة إلى اتساع دائرة العنف السياسي والأمني وانتشار الاضطرابات السياسية والاجتماعية...

إلى غير ذلك من المظاهر غير اللائقة التي تؤدي في الأخير إلى إعطاء الانطباع بأن مناخ الاستثمار ومحيط الأعمال بهاته الدول غير مناسب، ويشوبه الغموض في إمكانية إقامة أي مشروعات اقتصادية.

وعليه فإن السياسة الصحيحة التي من الممكن أن تتخذ من طرف حكومات الدول النامية، هي التي تبدأ بالقيام بالإصلاح المؤسساتي، والتي تشمل تنظيم العمل الديمقراطي على أسس المشاركة الشعبية، تقديم برامج عمل واضحة تتضمن القواعد والقوانين الرسمية للدولة، توفير الصلاحيات اللازمة للقيام بالمساءلة والمحاسبة توفير مجال أوسع للحريات المدنية وسبل إبداء الرأي وحرية الصحافة، استقلالية النظام القضائي للارتقاء بفاعلية القانون وسمو التشريعات الوطنية على عامة الناس، وهذا لتحسين مناخ الاستثمار أولا ثم القيام بتقديم الحوافز والامتيازات، التي تسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها في النهوض بالاقتصاد الوطني.

مقدمة الفصل:

بعد خروج الجزائر من حرب ضد الاستعمار الفرنسي دامت 132 سنة لاستعادة السيادة الوطنية، عملت الحكومة على إحداث قطيعة مع التنظيم الذي أسسته الإدارة الاستعمارية بتبني النهج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد الوطني، وهذا ما عبر عليه ميثاق الجزائر سنة 1976 في "... إن النظام الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي الذي أخذ بالنمو شيئا فشيئا فيما بعد الحرب، لا يمكن بحكم المنطق إلا أن يتخذ وجهة معاكسة لكل ما يمثله النظام الإقطاعي والامبريالي، ولكل مجموعات القوى الرأسمالية الأجنبية".

وقد اعتمدت الحكومة في هذا على نظام المخططات لتحقيق التنمية الاقتصادية، معتمدة في تمويلها على إيرادات قطاع المحروقات، إلا أن هذا النهج لم يدم طويلا خاصة بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية خلال الثمانينات، والذي تسبب في انخفاض عائدات الدولة وانهيار الاقتصاد الوطني موازاة مع ارتفاع تكلفة الغذاء وعجز القطاع الصناعي وارتفاع حدة المديونية، وقد ساهمت هذه الظروف إلى جانب جملة من الظروف الدولية السائدة آنذاك، إلى الإسراع في اتخاذ سياسات اقتصادية بديلة لمواجهة هذه المرحلة الصعبة.

حيث قامت الحكومة الجزائرية أوائل التسعينيات بتحرير الاقتصاد الوطني والعمل على تفعيل التجارة الخارجية وخوصصة المؤسسات الوطنية غير القادرة على مجابهة التحديات، وتطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي جاءت ضمن بنود الاتفاقيات الثنائية لصندوق النقد الدولي، علاوة على فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وفي هذا الصدد عملت على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإيمانها بفكرة أهمية المشاركة الأجنبية للنهوض بالتنمية الاقتصادية بجميع أبعادها.

وقد كان لزاما عليها توفير جملة من العوامل والشروط اللازمة لتحسين بيئة الأعمال، وهذا بسن مجموعة من النصوص القانونية والتشريعية المنظمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا استحداث مجموعة من الهياكل المختصة في التعامل مع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وعليه سوف سنحاول في هذا الفصل تقييم واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، بإبراز أهم الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي قامت بها الجزائر في مجال الإطار، بالإضافة إلى تحديد عوامل جذب الاقتصاد الجزائري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما نقوم بدراسة حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر وأهم المشاكل التي تعيقها، وكذا درجة تأثير العوامل المؤسساتية على حجم هذه التدفقات.

المبحث الأول: سياسة الاستثمار في الجزائر للفترة (1962-1999)

لقد مر تعاطي الجزائر مع فكرة الاستثمار الأجنبي بعدة مراحل، بدأت مع تحاشيه ورفضه لاعتقاد القادة السياسيين آنذاك أنه يشوه الاستقلال والسيادة الوطنية، خاصة وأن أكبر الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي في ذالك الوقت من الدول الرأسمالية، ووصولا في السنوات الأخيرة إلى اعتباره رمز من رموز التنمية الاقتصادية لذلك سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1966)، فترة السبعينيات (1967-1979) وفترة الثمانينات (1980- 1989) وأخيرا فترة التسعينيات.

المطلب الأول: فترة مابين (1962-1966)

اتسمت هذه المرحلة بتشدد السلطات الجزائرية كرد فعل حتمي وطبيعي بعد الخروج من وطأة الاستعمار الفرنسي، إلا أن هذا التشدد لم يدم طويلا نظرا للمتطلبات الحتمية لهذه الفترة، إلى جانب أن السلطات أرغمت على قبول الأجانب بموجب اتفاقيات "إفيان" التاريخية[1]، بالإضافة إلى عامل آخر وهو انعدام الخبرات التقنية والفنية في مجالات التسيير والتنظيم، وقد اعتبر قطاع المحروقات بمثابة أفضل قطاع للاستثمارات الأجنبية، كما تابعت بعض الشركات المملوكة للأجانب نشاطها مثل: رينوبيرلية للتركيب ودورافور للهياكل معدنية، Snaf للحديد، Neyrpic للميكانيك، Cablaf/Altemel/ Philips للأدوات الكهربائية، Sotubal/Altumel للأنابيب، J J Carnand للعلب المعدنية، Allumaf للتصفيح وتحويل الألمنيوم[2].

1- **قانون سنة 1963:** لقد صدر أول قانون خاص بالاستثمار في الجزائر المستقلة سنة 1963 تحت رقم 63/277 والمؤرخ في 1963/07/26، حيث وجه هذا القانون بصفة أساسية إلى رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الجزائر، بهدف إنعاش الحياة الاقتصادية وإعادة ترميم الاقتصاد بعد الفراغ الذي أحدثه هجرة المعمرين[3]، حيث قدم هذا القانون ضمانات عامة بخصوص جميع المستثمرين من ناحية، وضمانات خاصة تتعلق بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية من ناحية أخرى.

-1 ضمانات عامة بخصوص جميع المستثمرين: تتضمن ما يلي:[4]

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية بالنسبة للأجانب.

---

[1] أما فيما يخص الاستثمارات الفرنسية فقد جاء في بنود اتفاقية ايفيان مايلي:
- تتعهد الجزائر وفرنسا ضمن إطار السيادة الوطنية، بأن تتعاونا من أجل مواصلة استثمار الثروات الباطنية في الصحراء الجزائرية.
- أولوية فرنسا في الحصول على سندات التنقيب والاستغلال عند تساوي العروض حتى فترة 06 سنوات من تاريخ الاتفاقية.
وقد تم تبني النهج الاشتراكي لتنظيم الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال لعدة أسباب، لعل من أهمها محاولة الابتعاد على النهج الاقتصادي الذي يقوم عليه المستعمر الفرنسي، وما يحمله من صور الاستبداد والاستغلال في نفوس القادة والشعب الجزائريين من جهة.
ومن جهة أخرى كون أن العمق الاجتماعي للثورة الجزائرية المضفرة نابع من كونها ثورة الفلاحين البسطاء والعمال الفقراء والطبقة الكادحة في صفوف المجتمع الجزائري، فهم الذين قاموا برعايتها بالأنفس والأموال وتقديم المعلومات والإيواء والإرشاد...
لذلك كان الخيار الاشتراكي كأفضل محاولة لمكافأة هذا الشعب على إصراره على طرد المستعمر ونيل شرف السيادة، وهذا ما تجسد فعليا في السياسات الحكومية التي تلت الاستقلال، والتي سعت إلى دمج الأهداف الاجتماعية بالأهداف الاقتصادية، حتى وإن كان في بعض الأحيان وإن غلبت النظرة الاجتماعية على النظرة الاقتصادية.

[2] د عبد اللطيف بن أشنهو- التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)- OPU- الجزائر 1982- ص27.

[3] أ عليوش قربوع كمال- قانون الاستثمارات في الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر1999- ص07.

[4] أ عليوش قربوع كمال- نفس المرجع- ص06.

- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري المؤسسات.

- المساواة أمام القانون لا سيما في النواحي الجبائية.

- الضمان تجاه نزع الملكية.

-2 امتيازات خاصة بالمؤسسات المعتمدة: تحويل 50% من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عليها، الحماية الجمركية والتدعيم الاقتصادي للإنتاج.

-3 ضمانات خاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية: تتعلق هذه الضمانات في ما يخص إنشاء مؤسسات جديدة أو توسيع القديمة التي يتعدى برنامجها الاستثماري خمسة ملايين دج وتشغل أكثر من منصب عمل، ويمكن أن تنص الاتفاقية المبرمة على الامتيازات الواردة في الاتفاق، ويمكن كذلك أن تجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنة، وقد منح قانون 1963 عدة إعفاءات للأجانب وهي:[1]

- إعفاء كلي أو جزئي من حقوق نقل الملكية بالنسبة للمستثمر.

- إعفاء كلي أو جزئي من ضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة 5 سنوات.

- إعفاء من الرسوم والحقوق الجمركية للتجهيزات والمعدات الضرورية للإنتاج.

- إعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج لمدة 5 سنوات على الأكثر.

كما وضعت الدولة شروط وجب على المستثمر الأجنبي أن يتقيد بها، والمتمثلة في تكوين وتأطير العمال الجزائريين، والعمل على إفادتهم بالخبرات الفنية المتعلقة بالإنتاج، غير انه لم يكن هناك إقبال كبير من قبل الأجانب للاستثمار في الجزائر، بسبب عدم الاستقرار في المناخ السياسي والاقتصادي، وكذا الخوف من التأميمات التي كانت قد عرفتها الجزائر آنذاك.

2- **قانون سنة 1966:** ظهر قانون 1966 تحت رقم 66/284 والمؤرخ في 1966/09/15 بعد فشل قانون 1962 في الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المرجوة، حيث أن القانون السابق لم يعرف تطبيقا ميدانيا بسبب تشكيك المستثمرين في مصداقية هذه القرارات، خاصة بعد تغير نظام الحكم سنة 1965 وظهور موجة التأميمات، كما جاء هذا القانون لغاية سد الثغرات التي تشوب القانون السابق، وهذا فقد أقر بتحديد المبادئ والضمانات والالتزامات التي تقوم عليها الشركة مع رأس المال الخاص المحلي والأجنبي.

ولهذا جاء قانون 1966 لوضع أطر جديدة تنظم وتحدد مكانة الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى جملة من الضمانات الخاصة، وقد ارتكز هذا القانون على مبدأين:[2]

[1] أ عليوش قربوع كمال- مرجع سابق- ص07.

[2] (الجزء أ من عرض الأسباب) للأمر رقم 66/284 المؤرخ في 15 سبتمبر1966 المتعلق بقانون الاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية- العدد رقم 80- المؤرخة في 1966/09/28- ص1202.

1- المبدأ الأول: يتضمن اشتراط الحصول على اعتماد مسبق للاستثمار عن طريق رأس المال الوطني أو الأجنبي، وتكون الأولوية في المبادرة للقطاعات التي تحددها الدولة، كما تكون للدولة كامل الحرية في إنشاء استثمارات عن طريق الشركات المختلطة، أو عن طريق إجراء مناقصات لاستحداث مؤسسات اقتصادية معينة.

2- المبدأ الثاني: يحدد الامتيازات والضمانات التي من الممكن تقديمها لرأس المال الخاص سواء المحلي أو الأجنبي، والتي تم الإشارة إليها في هذا القانون على أنها تساعد في نجاح سياسة الاستثمار والتي تستدعي من الدولة ضمان ثباتها وديمومتها.

وتتجلى الضمانات والمنافع المقدمة في إطار هذا القانون في ما يلي:[1]

- المساواة القانونية لاسيما الجبائية.

- حرية تحويل الأرباح الصافية مع مراعاة أحكام القانون الخاص بذلك.

- تعيين الإطارات والتقنيين الأجانب مع الالتزام بتكوين الموظفين والمستخدمين المحليين.

- الإعفاء الجزئي أو التام أو التناقصي للرسم الانتقالي بعوض، والرسوم العقارية لمدة لا تفوق 10 سنوات.

- تخفيض الرسم الفريد الإجمالي للإنتاج والإعفاء التام أو الجزئي لرسوم الأرباح الصناعية والتجارية لأقل من 05 سنوات.

كما تحدث القانون عن حق الشفعة للحكومة عند البيع أو التنازل، بالإضافة إلى حق المصادرة عند استلزام المصلحة العمومية لذلك، غير أن القانون لم يفسر بشكل أكثر وضوح حدود المصلحة العمومية، كما أن الامتيازات والإعفاءات السابقة لم تتجسد على أرض الواقع وكانت مقتصرة فقط على الاستثمارات الوطنية الخاصة، والجدول الآتي يوضح حجم وبنية الاستثمارات في تلك الفترة.

الجدول23:حجم وبنية المشاريع الاستثمارية المسجلة مابين (1963-1966) بمليون د ج

السنة / نوع الاستثمار	1963	1964	1965	1966
استثمارات الدولة	386	811	718	559
استثمارات المؤسسات	2297	1497	1680	1623
في قطاع النفط	940	780	1070	1020
في قطاعات أخرى	1357	717	610	603
استثمارات العائلات	30	20	10	10
مجموع	2693	2328	2408	2192

المصدر: د عبد اللطيف بن أشنهو- مرجع سابق- ص35.

[1] المواد من (9 إلى 14) من نفس القانون السابق- ص1205.

المطلب الثاني: فترة ما بين (1967- 1980)

لقد تم الاعتماد في هذه الفترة على أسلوب التخطيط لتحقيق البناء الاشتراكي للدولة، وهذا ما أكده ميثاق الجزائر في 1964/04/21 " إن تنمية البلاد الاقتصادية متوقفة على التخطيط، وهذا الأخير مدعو إلى القضاء على التخلف المتراكم"، كما أكد على ذلك ميثاق سنة 1976 الذي فرض التخطيط[1] باعتباره من مقتضيات الاختيار الاشتراكي، وأن أولوية التنمية تتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد عرفت هذه الفترة تطبيق المخطط الثلاثي الأول والرباعي الأول والثاني، بمجموع اعتمادات مالية قدرها 167.13 مليار دج بالأسعار الجارية، وكلها تركز على تنمية القطاع الصناعي بنسبة تقدر بـ 59% من جملة الاعتمادات الأخرى[2]، وقد ارتكز مسار التصنيع في هذه الفترة على محورين أساسين وهما:

- استرجاع الثروات الوطنية.

- إقامة الصناعات الثقيلة.

حيث تم وضع إستراتيجية ترمي إلى تقويم المحروقات بتثمين عمليات البحث والتنقيب ودعم الاستثمار العمومي في البترول والغاز، وإنشاء صناعات قاعدية ثقيلة تسهل فيما بعد إنشاء الصناعات الخفيفة الأخرى[3].

كما اعتمدت السلطات على إستراتيجية أدت إلى حصر مجالات مساهمة القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي في مجال محدود، بالإضافة إلى الإشراف المباشر على سير هذه الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب عن طريق تفويض صلاحيات انجاز المشاريع وفق القانون الجزائري، إضافة إلى المسؤولية الكاملة للطرف الأجنبي لإنجاز مشروعات تسليم المفتاح، كما تمتد المسؤولية في مشروعات تسليم المفتاح إلى تشغيل المصنع، وقد عرفت هذه المرحلة تزايد في استيراد التكنولوجيا المتكاملة، عن طريق عقود المفتاح في اليد والمنتج في اليد، حيث بلغت عقود المفتاح في اليد حوالي 67 % خلال المخطط الرباعي الثاني، غير أن العقود كانت مكلفة جدا وغير متجانسة أحيانا مع الفروع المراد تنميتها، لأنها كانت تتم دون دراسة للآثار الايجابية والسلبية لهذا العقد، بالإضافة إلى أن هذا النوع من العقود تتم فيها عمليات الدراسة والانجاز دون تدخل الطرف الجزائري، مما أدى إلى ضعف قدراتها الإنتاجية والتحول نحو عقود مصانع المنتج في اليد والتي أدت بدورها إلى الإبعاد النهائي للجزائريين[4].

---

[1] لقد تم تطبيق نظام **المخططات الاقتصادية** بدء من سنة 1967 وقد شملت: المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)- المخطط الرباعي الأول (1970-1973)- المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977)- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).
ولقد تم وبوضوح التركيز على مسار التصنيع (وخاصة قطاع المحروقات) وإهمال النواحي الاقتصادي الأخرى، حيث شمل جدول استثمارات المخطط الثلاثي الأول إعتمادات مالية بالأسعار الجارية كالآتي: (5.40 مليار دج للصناعة، 1.62 لقطاع الفلاحة والري، 1.58 لمجموع الاستثمارات الأساسية، 0.46 للقطاع شبه المنتج)، في حين شمل المخطط الرباعي الأول تخصيصات استثمارية موزعة كالآتي: (12.40 مليار دج لقطاع الصناعة، 8.54 لقطاع الهياكل الأساسية، 4.94 لقطاع الزراعة والري، 1.87 للقطاع شبه المنتج)، أما المخطط الرباعي الثاني فقد خصص اعتمادات مالية تتركز كذلك على الصناعة، حيث كانت الاعتمادات موزعة على (48 مليار دج للصناعة، 32.27 للهياكل الأساسية، 16.72 للزراعة والري، 10.50 للقطاع شبه المنتج، 2.73 للمؤسسات المنجزة للبناء والأشغال العمومية). أنظر محمد بلقاسم حسن بهلول.

[2] د محمد بلقاسم حسن بهلول- سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر- الجزء الأول- Opu- الجزائر 1999- ص36.

[3] د أحمد هني- اقتصاد الجزائر المستقلة- OPU- الجزائر 1993- ص27.

[4] د عبد العزيز وطبان- الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره (1830-1985)- منظمة العمل العربية- Opu - الجزائر1992- ص180.

كما عرفت هذه الفترة جولة التأميمات[1] التي أثرت على نشاط الأجانب، فمنذ تأميم المحروقات سنة 1971 أصبحت الجزائر تمتلك 51% من الشركات الأجنبية والفرنسية بشكل خاص، العاملة في المحروقات مثل فروع شركة بريتش بتروليوم، Amou، Mobil، Aouille، Shell، philips...

على أن يتم تعويض هذه الشركات من طرف الحكومة الجزائرية، وهو ما أدى إلى هجرة كبيرة للإطارات الأجنبية العاملة في القطاعات النفطية والمنجمية، مما تسبب في خلق مشاكل على مستوى متابعة سير عمليات الإنتاج[2].

الجدول24: تطور حجم الاستثمارات للفترة (1967-1979) بمليار دج

السنوات	(1969-1967)	(1973-1970)		(1977-1974)		(1979-1978)
		الانجاز	الأهداف	الانجاز	الأهداف	
المجموع	9.1	36.2	27.7	93.2	110.2	106
الفلاحة	1.6	4.3	4	8.9	12	3.2
الصناعة	4.7	20.8	12.4	63.1	48	66

Source: Hocine Benissad- Algérie: Restructuration Et Réformes Economiques (1979-1993) OPU-1994- Page n° 209.

يشير الجدول السابق إلى التوجه الصريح للدولة في إقامة اقتصاد مبني على الصناعات المصنعة، مع إهمال واضح لتدعيم القطاع الزراعي، الذي عرف نزوح عدد كبير من الفلاحين العاملين بهذا القطاع والعمل في المؤسسات الصناعية، بسبب الاختلاف والتباين في مستوى الدخول الفردية[3].

كما أثر غياب التنظيم والمراقبة في المجمعات الزراعية الممنوحة للفلاحين، وكذا انخفاض الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي، إلى عدم التمكن من ترقية العمل بهذا القطاع وانخفاض مردودية الإنتاج، حيث انتقلت الاعتمادات الممنوحة للقطاع الفلاحي من 26% في المخطط الثلاثي إلى 14% للمخطط الرباعي الأول، ثم 11% في المخطط الرباعي الثاني وأخيرا إلى 6% في المخطط الخماسي الأول، من جهة أخرى فقد عرف القطاع الصناعي اهتمام أكبر، حيث بلغت القروض الموجة إلى القطاع الصناعي في ديسمبر1978 إلى 247 مليار دج، هذا وقد تركزت الصناعة في المحروقات والصناعات التحويلية والمنجمية والصناعات التحويلية الأخرى[4].

[1] شملت إجراءات التأميم البدء بتأميم الأراضي الزراعية 1963، الموارد المنجمية سنة 1966، تأميم البنوك 1967، تأميم المشاريع الأجنبية الصناعية سنة 1968، احتكار التجارة الخارجية 1978، تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971.
لم يقتصر النفور من الاستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر فقط، بل أن هذا الموقف قد اتخذته العديد من الدول النامية في تلك الفترة، وهذا ما يعكسه التصريح الاقتصادي لمؤتمر عدم الانحياز المنعقد في الجزائر سنة 1973 في قوله " أن رؤساء الدول والحكومات تندد أمام الرأي العام العالمي، بالممارسات غير المقبولة للشركات المتعددة الجنسيات التي تمس بسيادة البلدان النامية، وتنتهك مبادئ عدم التدخل وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، الشرط الأساسي للتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان" وهو ما يؤكد وجهة النظر المبنية على ربط فكرة الحد من نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر بدعم السيادة الوطنية لهذه البلدان. (أنظر قادري عبد العزيز- مرجع سابق- ص68).

[2] د عبد العزيز وطبان- مرجع سابق- ص 148.

[3] Hocine Benissad- Op.cit- Page n° 26.

[4] د عبد العزيز وطبان- نفس المرجع- ص60/ 122.

ويجدر الإشارة إلى أن توجه الدولة في دعم الصناعة له مبرراته الموضوعية والتي تتجلى في:[1]

- من جهة يعمل القطاع الصناعي على تموين كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، بوسائل العمل وإعادة الإنتاج، كالجرارات والحصادات الموجهة إلى القطاع الفلاحي ويسمى هذا بالتأثير الخلفي للصناعة.

- ومن جهة أخرى يعمل على استقبال منتجات القطاعات الأخرى لإعادة إنتاجها مرة أخرى، مثل تحويل المنتجات الفلاحية إلى منتجات صناعية جديدة ويسمى هذا بالتأثير الأمامي للصناعة.

المطلب الثالث: فترة مابين (1981-1989)

شهدت هذه المرحلة تطبيق المخططين الخماسيين الأول والثاني، وهما أهم مخططين عرفتهما الجزائر منذ البدء بهذا النظام، نظرا لطول مدتهما التي وصلت إلى 05 سنوات للمخطط، وكذا الاعتمادات العالية التي وصلت إليهما تكاليف هذين المخططين، وقد عملا على تحسين مستوى التسيير تحت شعار "تثمين الطاقة القائمة"[2]، أما بالنسبة للتعامل مع رؤوس الأموال الأجنبية فقد تم استحداث وصياغة قوانين جديدة يعمل وفقها الاستثمار الأجنبي، حيث قامت الدولة بإعادة تنظيم الإطار القانوني والتشريعي الذي سيعمل وفقه رأس المال الأجنبي، وقد تركزت جهود الدولة على تشجيع القطاع الخاص وخاصة الأجنبي.

1- قانون 1982: لقد أعتبر القطاع الخاص قبل تطبيق هذا القانون هامشيا ويقتصر على القطاعات المتعلقة بالتجارة والخدمات، ولكن بعدها اتضح للحكومة أنه يجب العمل على تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

لقد قدم قانون 1982 (المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها) رقم 82/13 المؤرخ في 1982/08/28 كيفية تأسيس الشراكة بين المؤسسات الاشتراكية والمؤسسات الأجنبية، بحيث تخضع هذه الشراكة إلى أحكام القانون التجاري ما لم ينص قانون آخر على غير ذلك[3]، وقد عرف هذا القانون الشركات المختلطة على أنها شركات بالأسهم خاضعة للقانون التجاري الجزائري، يندرج إنشاؤها وفقا للتشريع المعمول به في إطار برتوكول ثنائي بين المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية، والطرف أو الأطراف الأجنبية الأخرى[4].

كما ألزم القانون تحديد نسبة 49% كحد أقصى للمشاركة الأجنبية في هذه الشركات ، بالإضافة إلى إلزامية تحقيق الأهداف المرسومة في بنود الاتفاقية، كما يمكن للطرف الوطني ممارسة حق الشفعة عند بيع الطرف الأجنبي لأسهمه أو تحويلها أو التنازل عنها[5]، غير أن هذا القانون اهتم بالنواحي الشكلية للاستثمار، ولم يقدم أي توضيحات فيما يخص حالات إخلال الطرف الجزائري ببنود العقد أو في حالات الانسحاب من الشركة، كما أجبر القانون على عرض الخلافات الناجمة عن الشراكة على المحاكم الجزائرية بصفة إجبارية[6].

[1] د محمد بقاسم حسن بهلول- مرجع سابق (الجزء الأول)- ص165.
[2] د محمد بلقاسم حسن بهلول- نفس المرجع (الجزء الثاني)- ص 292.
[3] المادة الأولى من القانون 82/13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها- المؤرخ في 28 أوت 1982- الصادر في الجريدة الرسمية المؤرخة بتاريخ 31 أوت 1982- ص1724.
[4] المادة 03 من نفس القانون السابق- 1724.
[5] المادة 43 من نفس القانون السابق- ص 1730.
[6] المادة 53 من نفس القانون السابق- ص 1731.

ومن بين الإعفاءات الضريبية التي قدمها قانون 1982 نجد:[1]

- الإعفاء من الحق على التحويل بالمقابل على كل المشتريات العقارية الضرورية للنشاط.

- الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 05 سنوات منذ تاريخ شراء الملك.

- الإعفاء من ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية لـ03 سنوات وبنسبة 50% للسنة الرابعة و25% للسنة الخامسة من الحاصل الجبائي.

- إعفاء من الضريبة دخل الديون والضمانات للحسابات الجارية والمسددة في محاسبة الشركات المختلطة.

- الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصافية للشركات المختلطة.

2- قانون 1986: لقد استحدث قانون 1986 رقم 86/13 المؤرخ في 1986/03/19 لتعديل وإتمام قانون 1982، وهذا على خلفية عجز القانون الأخير على إعطاء ديناميكية لنشاط الاستثمارات الأجنبية[2].

ولهذا فقد وضح قانون 1986 كيفيات تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بشكل أكثر مرونة، كما منح القانون فرصة أكبر للقطاع الخاص وإشراكه في العملية التنموية.

وهذا ما صاغه بيان مشروع الميثاق الوطني في "إن تنويع الفروع الصناعية يستلزم أن تتاح الفرصة أمام القطاع الخاص، كي يقدم مساهمة في جهود التنمية الشاملة"[3]

كما رفع هذا القانون المسؤولية المباشرة للدولة عن الشركات ذات رأس المال المختلط، وأكد على وجوب تسيير هذه الشركات من طرف مجلس الإدارة وهذا بمثابة الاختلاف الذي جاء عن قانون 1982.

إضافة إلى تحديد كيفية مشاركة الشركاء الأجانب في تحديد موضوع ومجالات الاستثمار، وتعهدات وواجبات كل طرف التي يجب عليه الوفاء بها، حيث يقوم الشريك الأجنبي بنقل المعارف والتكنولوجيا الحديثة للإنتاج، وكذا المساهمة في تكوين الموظفين والعمال المحليين بأساليب وفنيات عمل جديدة، على أن يستفيد المستثمر الأجنبي من حقوق المشاركة في عضوية مجلس الإدارة وتوجيه النشاطات، وكذا زيادة رأس المال وتحويل الأرباح الصافية وأرباح المستخدمين[4].

---

[1] المادة 12 من القانون 82/13 سالف الذكر- ص1726.

[2] تم في المخططين الخماسين إعادة النظر في التوازن الجغرافي للاستثمارات، وتوزيع تكاليف البرامج الاستثمارية إلى استثمارات منتجة مباشرة، استثمارات شبه منتجة، استثمارات غير منتجة.
كما رفعت الدولة في هذه الفترة من اهتمامها لقطاع الزراعة مقارنة بسياساتها السابقة، وهذا بالرفع من الاعتمادات المالية الموجهة إلى هذا القطاع، توسيع رقعة الأراضي الزراعية الموجهة للاستغلال، إدخال فنون جديدة على الإنتاج، إعادة تنظيم القطاع من ناحية التنظيم وتدعيم الوحدات ولامركزية التموين والإنتاج والتسويق.
وقد وصلت الاعتمادات المالية المخصصة للمخطط الخماسي الأول إلى 550.50 مليار دج مقسمة كالآتي: 213.21 للقطاع الصناعي، 216.69 لمجموع قطاع الهياكل الأساسية، 59.40 لمجموع الفلاحة والري، 45.20 للقطاع شبه المنتج، 25.00 لمؤسسات البناء والأشغال العمومية.
أما المخطط الخماسي الثاني فقد بلغت مخصصاته المالية إلى 828.38 مليار دج موزعة كمايلي: 251.60 لقطاع الصناعة، 362.13 للهياكل الأساسية، 115.42 للفلاحة والري، 66.03 للقطاع شبه المنتج، 33.20 لمؤسسات إنجاز أشغال البناء والأشغال العمومية. (أنظر محمد بلقاسم حسن بهلول- ص 223/130).

[3] د عبد العزيز وطبان- مرجع سابق- ص237.

[4] Youcef debboub- le nouveau mécanisme économique en L'Algérie - OPU- Algérie 2000- page n°162.

وقد تم سن قانون آخر في نفس السنة وهو القانون رقم 14/ 86 المؤرخ في 1986/08/19، الذي يخص تحديد وتنظيم كيفيات العمل في ميادين البحث والتنقيب عن البترول في الجزائر، وكيفية تدخل رأس المال الأجنبي فيما يخص البحث عن المحروقات واستغلالها، حيث سمح هذا القانون للشركاء الأجانب بإنشاء شركات تجارية ذات رأس مال مختلط، وقد نتج عنه إنشاء 56 عقدا مع شركات نفطية من 19 دولة[1].

والجدول الآتي يوضح عدد العقود الممنوحة في إطار الشراكة النفطية.

الجدول25: العقود الممنوحة للتنقيب عن البترول

الدولة	عدد العقود
الولايات المتحدة الأمريكية	14
كندا	07
ألمانيا	05
كوريا الجنوبية	05
فرنسا	04
اسبانيا	03
ايطاليا	03
بريطانيا	03
الدول العربية (الكويت ليبيا)	03

المصدر: أ زغيب شهرزاد- مرجع سبق ذكره- ص77.

لكن رغم كل هذه التعديلات السابقة إلا أن هذا القانون أبقى على نسبة 49% في مساهمة الشريك الأجنبي، بالإضافة إلى أن هذه الفترة[2] تميزت بالمعاملة الخاصة للسلطات العمومية تجاه رأس المال الأجنبي من ناحية المزايا والحوافز، وكذا اقتصار حضور الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات دون سواه.

كما يمكن الإشارة إلى أن أولويات الدولة في هذه الفترة، ارتكزت على دعم الاستثمارات المعتمدة على الإمكانيات الوطنية، بالدرجة الأولى سواء من النواحي المادية أو الفنية أو البشرية...

أما عن الإمكانيات الأجنبية فهي لا تأتي إلا في الدرجة الأخيرة من اهتمامات وتطلعات الدولة وبصفة استثنائية، حيث يتم فيها تطبيق مناهج تساعد على تعويضها في الأمد القريب بالإمكانيات الوطنية، وهذا ما كانت تدعو إليه الدولة في ما يسمى بنقل تكنولوجيا الإنتاج.

[1] أ زغيب شهرزاد- مرجع سابق- ص 79.

[2] لقد شهدت نهاية الثمانينيات انخفاضا حادا في أسعار المحروقات، فقد انتقلت من 15 دولار للبرميل سنة 1986 إلى 11 دولار للبرميل نهاية سنة 1988 مما أدى إلى انخفاض في الإيرادات الخارجية للدولة، تدهور قيمة العملة الوطنية وعدم قابليتها للتحويل، ارتفاع حجم البطالة جراء تسريح العمال من المؤسسات، ارتفاع محسوس في حجم المديونية الخارجية. مما أدى إلى عقد أول قرض مشروط (stand-by loan) مع مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، تلاه بعد ذلك الاتفاق على قرضين آخرين سنة 1994، ثم استفادت الجزائر من قرض إضافي آخر بقيمة 1.8 مليار دولار فيما عرف بتمديدات الصندوق، ثم استفادت من قرض إضافي آخر بقيمة 300 مليار دولار في ماي 1999، وقد كان الهدف من وراء هذه الإجراءات هو رفع معدل النمو الاقتصادي، ضبط معدلات التضخم وإعادة التوازن لميزان المدفوعات .

غير أن الدولة عجزت عن نقل التكنولوجيا الأجنبية بدليل استمرارية تبعية التنمية للخارج من وسائل الاستثمار والمعرفة التكنولوجية، كما أدت أزمة سنة 1986 التي تسبب فيها انهيار أسعار النفط إلى 15 دولار للبرميل، إلى تراجع إيرادات الدولة وتسجيل عجز في الموازنات وارتفاع الدين الخارجي.

الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتنامي الاحتجاجات الشعبية على الظروف المعيشية، مما سرع من عملية فرض إصلاحات اقتصادية جديدة مبنية على تحرير الحياة الاقتصادية، والخروج التدريجي للدولة من جميع النشاطات الاقتصادية ذات الطابع التنافسي لفائدة الخواص سواء المحليين أو الأجانب، واقتصار دورها على المنظم للشروط القانونية والتنظيمية، الحامي لمصالح المواطنين من سلبيات تجارة الخواص، المنشط للحياة الاقتصادية بتطبيق سياسات مالية ونقدية ملائمة[1].

المطلب الرابع: فترة ما بين (1990-1999)

في هذه الفترة التزمت السلطات بكافة الإجراءات اللازمة لإعطاء ووضع وتنظيم إطار قانوني خاص لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا بهدف تحقيق برامج الإصلاحات الاقتصادية المبرمجة.

1- قانون 1990 للنقد والقرض: صدر قانون النقد والقرض رقم 90/10 المؤرخ في 1990/04/14 بعد التعديل الدستوري لسنة 1989 والإصلاحات التي شرع فيها بداية من 12 جانفي 1988، وهذا بهدف تعديل قانون البنوك والقرض رقم 86/12 المؤرخ في 19 أوت 1986 ولصياغة قواعد اقتصاد السوق بشكل أكثر ملائمة[2].

حيث جاءت قواعد قانون النقد والقرض أكثر وضوحا وتنظيما فيما يخص:

- منح الاستقلالية التامة للبنك المركزي.
- تنظيم القطاع المالي وتحديد دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- تأسيس "مجلس النقد والقرض" الذي يعتبر سلطة نقدية تقوم بإدارة البنك المركزي.
- إقامة نظام مصرفي فعال قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر النمو.
- ضمان وتشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة.
- ترقية وتفعيل الاستثمارات الأجنبية.
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية تنشط وفق التشريع الجزائري.
- العمل على تخفيض المديونية ومحاربة التضخم.

[1] د محمد بلقاسم حسن بهلول- مرجع سابق (الجزء الثاني)- ص 296.
[2] المادة الأولى من القانون 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض- الصادر في الجريدة الرسمية- العدد رقم 16- المؤرخة في 1990/04/18- ص520.

كما يعتبر خطوة هامة في إطار تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وقد حددت المواد من181 حتى 192 من الفقرة السادسة النصوص التشريعية للاستثمار بالجزائر وكيفية انتقال رؤوس الأموال، حيث عرفت غير المقيم على انه " كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري[1]".

كما أضاف القانون أنه "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني"، وقد فسر مجلس النقد والقرض المشاريع المخصصة للدولة على أنها النشاطات المتعلقة بالدفاع الوطني والصناعات الجد محمية والتي تحقق أهداف التنمية الاقتصادية.

ويحدد مجلس النقد والقرض كيفية التحويلات مع مراعاة حاجة الاقتصاد الوطني لذلك" ويمكن إعادة تحويل رؤوس الأموال والأرباح والفوائد وتتمتع هذه العمليات بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المبرمة، على أن تراعي هذه التحويلات الأحكام التنظيمية المعمول بها"[2].

ولهذا فقد أعتبر قانون النقد والقرض بمثابة نقلة نوعية في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية، بعد سياسة الحيطة والحذر التي كانت الجزائر تتعامل بها مع رؤوس الأموال الأجنبية منذ استقلال البلاد، كما أنه ركز في المشاركة الأجنبية على إحداث مناصب الشغل، تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين، نقل التكنولوجيا وتوازن سوق الصرف.

ولقد ساهم تغير الحكومة سنة 1991 بإعادة النظر في قانون سنة 1986 والمتعلق بالشركات المختلطة للاستثمار في المحروقات، حيث ذكر القانون بأن رأس المال الأجنبي غير مجبر على تأسيس شركات ذات اقتصاد مختلط لتجارة المحروقات[3].

وقد قامت الجزائر في هذه الفترة بالمصادقة على الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع الاستثمار بين دول المغرب العربي سنة 1991، بالإضافة إلى قيامها بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار، إيمانا منها بضرورة توفير الشروط اللازمة للمستثمر الأجنبي للعمل داخل البلاد منها:

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا سنة 1991.

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي سنة 1991.

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع ايطاليا سنة 1991.

2- قانون 1993: لقد تركت القوانين السابقة تناقضات عديدة جعلت من المشاركة الأجنبية في الاقتصاد الوطني ضئيلة جدا، خاصة فيما يتعلق بتحديد المشاركة وتحويل رؤوس الأموال في نطاق معين.

[1] المادة 181 من قانون النقد والقرض- ص541.
[2] المادة 183 من قانون النقد والقرض- ص541.
[3] Hocine Benissad- Op.cit- Page n° 53.

وعليه فقد حدد المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 1993/10/05 النظام الذي سيطبق على الاستثمارات المحلية والأجنبية المنجزة للسلع والخدمات غير المخصصة للدولة، والهادفة إلى تنمية القدرات وإعادة التأهيل لأنشطة الاقتصادية، حيث تمنح هذه الاستثمارات الحرية في النشاط مع مراعاة أحكام القانون.

على أن يصرح المستثمر بما يلي: مجال النشاط، تحديد الموقع، مناصب الشغل المستحدثة، التكنولوجيا المستعملة، مخططات الاستثمار والتمويل وكذا التقويم المالي للمشروع مرفقة بمخطط الاستهلاك، شروط المحافظة على البيئة، المدة التقديرية لانجاز المشروع والالتزامات المرتبطة بانجاز المشروع[1].

هذا وقد تم تقسيم الامتيازات المقدمة وفق المرسوم إلى:[2]

❖ **امتيازات النظام العام**: تستفيد الاستثمارات التي تنجز في أجل (03) سنوات من:

- **عند بدء الانجاز:** تستفيد الاستثمارات من الإعفاء على ضريبة نقل الملكية للمشتريات العقارية، رسوم ثابتة ومخفضة إلى غاية 5‰ لمجال التسجيل للعقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بنفقات الهياكل القاعدية، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات المحلية أو المستوردة الداخلة في الإنتاج، تخفيض الرسوم الجمركية إلى 3% للسلع المستوردة.

- **عند الاستغلال:** إعفاء لمدة من (2-5 سنوات) لضريبة أرباح الشركات والدفع الجزافي ورسم النشاط الصناعي والتجاري، تخفيض نسبة الأرباح المعاد استثمارها، الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات والدفع الجزافي ورسم النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات، الاستفادة من 7 % لاشتراكات أرباب العمل برسم الأجور لمدة من (2-5 سنوات).

❖ **امتيازات النظام الخاص:** وتضم نوعين من الاستثمارات وهما:

- الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة: لمدة لا تتجاوز (03) سنوات عند بدء الانجاز من نفس الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة في النظام العام، أما عند الاستغلال فتعفى لمدة من (5-10 سنوات) لضريبة أرباح الشركات والدفع الجزافي ورسم النشاط الصناعي والتجاري، الإعفاء من رسم الملكيات العقارية لمدة تتراوح ما بين (5-10 سنوات)، تخفيض قدره 50% للنسب المخفضة للأرباح المعاد استثمارها، تتكفل الدولة كليا أو جزئيا من مساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد.

- الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة: تعفى من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات الجبائية وشبه الجبائية، باستثناء حقوق السيارات السياحية غير الداخلة في النشاط والمساهمة في اشتراكات الضمان الاجتماعي، كما تعفى الاستثمارات من ضرائب عائدات رأس المال الموزعة.

[1] المواد (2-3-4) من المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، والصادر في الجريدة الرسمية- العدد رقم 64- المؤرخة في 1993/10/10- ص04.

[2] المواد من 16 إلى 22 من نفس المرسوم التشريعي المشار إليه- ص06.

وقد منح المرسوم أولوية المعاملة بالمثل بين المستثمرين المحليين والأجانب، وعدم تطبيق مراجعات تشريعية مستقبلية إلا بطلب من المستثمر، أما فيما يخص حل المنازعات والخلافات فقد سمح المرسوم بعرضها على المحاكم المختصة أو التحكيم عند وجود اتفاقية على ذلك[1].

وفي هذا الصدد تم إصدار المراسيم الرئاسية الآتية:[2]

- المرسوم الرئاسي المتعلق بالانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار Amgi سنة 1995.
- المصادقة على الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار Cirdi سنة 1995.
- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية سنة 1995.
- انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار سنة 1998.
- إبرام اتفاقيات ثنائية مع فرنسا 1994، رومانيا 1994 واسبانيا سنة 1995.
- إبرام اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي في 2002/04/22 متعلقة بتقسيم مزايا التبادل.

أما عن المناطق الحرة فقد تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/320 المؤرخ في 1994/10/17 البدء في تجسيد فكرة إنشاء منطقة حرة بالجزائر، وإعداد الإجراءات القانونية والتنظيمية لكيفية العمل في هذا المنطقة الحرة، وقد عرفها المشرع الجزائري بأنها مساحات مضبوطة حدودها، تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات أو تجارية، يمكن أن تشتمل أرض الأساس على مطار أو ملك وطني مينائي أو تقع بالقرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية، تمنح صلاحية استغلالها إلى طرف معنوي عمومي أو خاص على أساس اتفاقية مع الدولة[3].

على أن يتم التصدير والاستيراد بحرية تامة للخدمات والبضائع التي يستلزمها إقامة المشروع وسيره، عدا البضائع الممنوعة بصفة مطلقة والمخلة بالنظام العام، كما تخضع عمليات الصرف الخاص بالمنطقة الحرة وتحويل رؤوس الأموال مع التراب الجمركي أو مع أي طرف خارجي إلى التنظيمات المعمول بها في القانون.

حيث تم إنشاؤها فعليا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97/106 المؤرخ في 1997/04/05 بمنطقة "بلارة" بولاية جيجل[4]، وهذا نظرا لما تتمتع به المنطقة من هياكل قاعدية وتجارية، حيث تتربع على مساحة 523 هكتار منها 512 مهيأة ومعدة خصيصا لإقامة مركب الحديد، كما تتصل المنطقة بالطريقين الوطنيين رقم (43/27) وتقع بالقرب من ميناء "جن جن" ومطار الطاهير بحوالي 45 كم و 50 كلم، على أن يتم الإشراف عليها من طرف ثلاث هياكل وهي: اللجنة الوطنية للمناطق الحرة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المستغل

[1] المواد من 38 إلى 41 من المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار والصادر في الجريدة الرسمية- العدد رقم 64- المؤرخة في 1993/10/10- ص 09.

[2] أ زغيب شهرزاد- مرجع سابق- ص79.

[3] المواد من (1 إلى 3) من المرسوم التنفيذي رقم 94/320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بانشاء المنطقة الحرو وتنظيمها وسيرها، الصادر في الجريدة الرسمية- العدد رقم 67- المؤرخ في 19 أكتوبر 1994- ص13.

[4] كان من المفروض أن يقدم مشروع المنطقة الحرة ببلارة فوائد اقتصادية عديدة أهمها تحصيل عدد مهم من مناصب الشغل يصل إلى 28000 منصب، عن طريق المؤسسات والشركات المستثمرة داخل المنطقة وبفعل الروابط الخلفية مع الاقتصاد الوطني، كما أنها تساهم في رفع العائد من النقد الأجنبي والحصول على إيرادات إضافية من إيجار المباني والأراضي، كما تعمل على الرفع من الكفاءات المحلية وتطوير المؤسسات الوطنية وتنمية المناطق المحيطة بها.

وهو الذي توكل إليه مهمة الإشراف على تسيير المنطقة بموجب مناقصة دولية، غير أن هذه المنطقة لم يكتب لها النجاح، وهذا بعدما فشلت الحكومة في إيجاد الطرف الذي يستغلها منذ إعلان المناقصة الدولية، بالإضافة إلى ضعف سياسة الترويج لهذه المنطقة محليا وأجنبيا وعدم الاعتماد على إستراتيجية حقيقية في دفع التحالف مع الشركات المتعددة الجنسيات في العالم[1].

3- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات: (APSI)

بموجب المرسوم التشريعي رقم (93-12) تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات للسهر على تسهيل عملية الاستثمار، ومتابعة المشاريع والتقليل من الصعوبات والعراقيل الإدارية.

3-1 التعريف بالوكالة: هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية رئيس الحكومة وتضم العديد من الهيئات الإدارية والهياكل التقنية، يتم الاعتماد عليها من أجل الدعم والمتابعة والترويج للاستثمارات والتعريف بالمناخ الاستثماري في البلاد.

كما أوكلت للوكالة مهمة إعداد الملفات الخاصة بالفرص الاستثمارية، وتسهيل إجراءات الاستثمار عن طريق مساهمة الشباك الموحد ، كما تقدم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات وبناءا على تفويض من الإدارات المعنية كل الوثائق الخاصة بالاستثمار في الجزائر، وفي إطار الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالامتيازات التي تمنح للمستثمرين، تقوم الوكالة بالرد على المستثمر بقرار منح الامتيازات أو رفضها في أجل لا يتعدى 60 يوما بعد إيداع طلب المستثمر، أما في حالة الاحتجاج على قرار الوكالة فيمكن تقديم طعن أمام الهيئة الوصية[2].

3-2 مجالات نشاط الوكالة: تمارس الوكالة النشاطات الآتية:[3]

- **المساعدة والمتابعة:** حيث تعمل الوكالة على تسهيل الإجراءات الإدارية، تسليم الوثائق عن طريق خدمات الشباك الوحيد، تقديم الاستشارة والتوجيه في إعداد الملفات، تنفيذ الالتزامات القائمة ما بين الدول والمستثمر.

- **التطوير والتوثيق:** عن طريق تنظيم مؤتمرات ولقاءات مهنية وأيام دراسية حول تطوير الاستثمار، تأسيس بنك للمعطيات الأساسية حول الاستثمار في الجزائر، إعداد دراسات ونشرها للإعلام حول فرص الاستثمار الموجودة في الجزائر.

- **الأبحاث والدراسات:** إجراء دراسات حول سبل تعزيز وتفعيل فرص الاستثمار بالجزائر، تقديم الاستشارات اللازمة لإعداد قانون استثماري مناسب، تحديد المناطق الحرة وتجهيزها، ترقية ومتابعة التطورات العلمية والتكنولوجية، التواصل الجاد مع المؤسسات الأجنبية للاستفادة من الخبرات التنظيمية والقانونية.

---

[1] منور أوسرير- دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)- مجلة الباحث- جامعة ورقلة- العدد الثاني- الجزائر 2003- ص 43.

[2] المواد من (7 إلى 11) من المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار والصادر في الجريدة الرسمية- العدد رقم 64- المؤرخة في 1993/10/10- ص05.

[3] د عبد المجيد أونيس- الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (واقع وآفاق)- الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- جامعة الشلف- الجزائر 18/17 أفريل 2006.- ص05.

المبحث الثاني: الأطر الجديدة لتفعيل سياسة الاستثمار في الجزائر

أرادت الحكومة في هذه المرحلة إدراج مجموعة من التعديلات القانونية والتشريعية، وإنشاء بعض المؤسسات الخاصة التي تساعد على تسهيل وتنظيم قواعد عمل الاستثمارات الأجنبية، وهذا بعدما لمست فشل الإصلاحات السابقة في رفع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة.

المطلب الأول: الأمر رقم 01/03

لقد قدم الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 تدقيقا أكبر في تعريف الاستثمار، وهذا بإضافة برامج المشاريع المقامة في إطار الامتياز، والمشاريع التي تدخل ضمن مشاريع الرخص والخوصصة.

كما تم تقليص مدة دراسة ملفات الامتيازات إلى 30 يوما، بهدف إعطاء نوع من الديناميكية على معاملة الاستثمارات الأجنبية، وقد منح القانون إمكانية تقديم طعون الرفض الخاصة بقرارات الوكالة.

وقد استحدث القانون امتيازات جديدة موجهة للنظام العام والنظام الاستثنائي، وهذا بإضافة أسلوب تعاقدي بالنسبة للاستثمارات ذات المنفعة الخاصة بالاستثمار الوطني، وأسلوب غير تعاقدي بالنسبة إلى الاستثمارات المقامة في المناطق الخاصة، على أن تكون هذه الامتيازات غير محدودة.

1-امتيازات النظام العام: زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها قانونا، يمكن أن تستفيد بعض الاستثمارات من المزايا الآتية:

تطبيق النسب المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة الداخلة في الانجاز، الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للسلع والخدمات الداخلة في الانجاز، الإعفاء من رسم نقل الملكية بعوض للمقتنيات العقارية الداخلة في إطار الاستثمار المعني.[1]

2- امتيازات النظام الاستثنائي: حدد النظام الاستثنائي نوعين من الاستثمارات:[2]

أولا: الاستثمارات التي تنجز في المناطق يتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة:

حيث تستفيد الاستثمارات بعنوان الانجاز من:

الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بخصوص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار، نسبة مخفضة ثابتة قدرها 2 بالألف على العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، تكفل كلي أو جزئي بالمصاريف المتعلقة بأشغال المنشآت الضرورية للمشروع، الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على السلع والخدمات الداخلة في الاستثمار محلية كانت أم مستوردة، تخفيض الحقوق الجمركية للسلع المستوردة الداخلة في الاستثمار.

[1] المادة 9 من الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والصادر في الجريدة الرسمية- العدد رقم 47- المؤرخة في 22 أوت 2001- ص05.
[2] المواد (10 و11) من نفس الأمر- ص06.

أما بعد معاينة انطلاق الاستغلال فتستفيد الاستثمارات من الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي على ضريبة أرباح الشركات، ضريبة الدخل الإجمالي، ضريبة الأرباح الموزعة، الدفع الجزافي الرسم على النشاط المهني، الإعفاء لمدة 10 سنوات على الرسوم العقارية للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار، بالإضافة إلى مزايا أخرى لتحسين وتسهيل الاستثمار مثل تأجير العجز وآجال الاستهلاك[1].

ثانيا: الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني: تستفيد هذه الاستثمارات من:

حق الامتياز أو الرخص بعد عقد اتفاقية بين المستثمر والدولة، ما يتيح مبدأ المعاملة بالمثل بين الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المحليين والأجانب، كما لا تطبق أي مراجعات مستقبلية على الاستثمارات المنجزة، ولا يمكن للاستثمارات المنجزة أن تكون موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات التي ينص عليها القانون، وعند المصادرة يتم تعويض المستثمر تعويضا عادلا، أما في وجود الخلافات فتحال إلى المجالس القضائية أو إلى التحكيم الدولي عند وجود اتفاق على ذلك، أما بخصوص الإعفاءات فقد أبقى الأمر على الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، إلى جانب تخفيض حقوق الانتقال الحيازي إلى 2%، كما تم تحديد إعفاءات الرسوم العقارية بـ 10 سنوات.

وقد شمل الأمر 01/03 عدة إعفاءات لمدة 10 سنوات مست الضرائب على الشركات وعلى العائد الإجمالي والدفع الجزافي ورسوم النشاط، بالإضافة إلى تخفيض حقوق الجمارك إلى نسب غير محدودة عوض قيمة 3% التي نص عليها قانون 1993[2].

كما استحدث هذا الأمر المجلس الوطني للاستثمار (CNI) الذي يهدف إلى تطوير الاستثمار في الجزائر ومعالجة كل المسائل المرتبطة بتنفيذ الأمر01/03، حيث كلف المجلس بما يلي:[3]

- اقتراح إستراتيجية لتطوير الاستثمار واتخاذ كافة الإجراءات لترتيب وتنظيم الاستثمار.

- فصل الامتيازات الممنوحة إلى المستثمرين واقتراح القطاعات ذات الأولوية بالنسبة إلى الدولة.

- العمل على تشجيع استحداث مؤسسات مالية لتمويل المشاريع الاستثمارية.

- تسطير برنامج عمل لتهيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي تستفيد من نظام استثنائي.

ويمكن توضيح أهم التعديلات القانونية التي استحدثت من خلال الأمر 01/03 والتي عوضت القواعد القانونية التي نص عليها قانون 1993 في الجدول الآتي:

[1] المادة 11(الفقرة الثانية)- من الأمر 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار- ص06.
[2] المادة 12 من نفس الأمر- ص06.
[3] المواد من (18 إلى 20) من نفس الأمر- ص07.

الجدول26: المقارنة ما بين قانون 1993 والأمر 01/03 لسنة 2001

	قانون 1993	الأمر 01/03
الهدف المرجو منه	ترقية الاستثمار	تطوير الاستثمار
المجال الذي يستهدفه	الاستثمار الخاص في القطاعات غير مخصصة للدولة، وفروعها ومؤسساتها العمومية	بدون تحديد للمجال الذي يخصه
تعريف الاستثمار	استحداث نشاطات جديدة، التوسع، التجديد، تغير هياكل جديدة.	تعريف الاستثمارات المقامة في إطار برنامج الامتياز، أو في إطار الرخص، أو الخوصصة
وكالات الاستثمار	الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الشباك الوحيد بالجزائر العاصمة	وزارة المساهمات وترقية الاستثمارات، CNI، ANDI، الشباك الوحيد الغير مركزي
الإجراءات الإدارية	الإقرار بتنفيذ الاستثمار، الوثيقة الجبائية	بدون تغير
الرد على طلب الامتياز	Apsi الرد في أجل 60 يوم	Apsi الرد في أجل 30 يوم
الطعن	طعون إدارية	طعون إدارية وقضائية
نوع الامتيازات	أسلوب عادي (الإعلان) أسلوب خاص (مناطق خاصة+ مناطق حرة)	أسلوب عادي (تنفيذ جميع الاستثمارات) أسلوب مخالف غير تعاقدي: مناطق خاصة أسلوب مخالف تعاقدي: الاستثمار الذي يقدم منفعة خاصة لاقتصاد البلاد
المدة	امتياز تعاقدي لا يتعدى 3 سنوات	غير محدد بمدة للامتيازات تعاقدية
حق ثابت على التوثيق	نسبة 05%	نسبة 02%
الرسم العقاري	إعفاء من 05 إلى 10 سنوات	إعفاء لمدة 10 سنوات
الإعفاء من Tva	نعم	نعم
حقوق الجمارك	حقوق التخفيض تبلغ 03%	حقوق التخفيض غير محدودة
ضرائب على الأرباح	إعفاء من 2- 5سنوات على أرباح الشركات للدفع الجزافي و على الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، رسوم مخفضة على الأرباح المعاد استثمارها من 05 إلى 10 سنوات بأسلوب مغاير.	أسلوب مختلف للإعفاءات لمدة 10 سنوات للضريبة على الشركات، على العائد الإجمالي، الدفع الجزافي وعلى رسوم النشاط
رسوم على أرباح الشركات والشركات التصديرية	إعفاء من 2-5 سنوات على أرباح الشركات، الدفع الجزافي، وعلى ضريبة النشاط الصناعي التجاري للشركات التصديرية وتطبيق تخفيض قدره 50% بعد 10 سنوات على الأرباح الاستثمارية	قانون مشترك
تحمل كلي أو جزئي لمساهمات أرباب العمل	نعم	/
التنازل عن الأراضي	نعم	/
تحسين الفائدة على القروض البنكية	نعم	/
امتيازات إضافية	طبيعة الاتفاقية	قرارات أحادية وبطبيعة الاتفاقية

Source : Cnuced- Rapport sur l'examen de la politique de l'investissement de l'Algérie-2004- page n° 112.

المطلب الثاني:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في20 أوت 2001، أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لدى رئيس الحكومة، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1].

1- مهام الوكالة: تسعى الوكالة إلى تحقيق الأهداف الآتية:[2]

- ضمان ترقية الاستثمارات الأجنبية وتطويرها ومتابعتها.

- استقبال المستثمرين المحليين والأجانب لإعلامهم ومساعدتهم على تجسيد مشاريعهم بواسطة الشباك الوحيد.

- العمل على مرونة الإجراءات القانونية لإنشاء المؤسسات.

- تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية للمشاريع الاستثمارية.

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار القوانين والتشريعات المعمول بها.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

- تحديد فرص الاستثمار وتقديم المعلومات الاقتصادية اللازمة ووضعها تحت تصرف المستثمرين.

- تحديد العراقيل والمشاكل التي يمكن أن تعيق سير النشاطات الاستثمارية عبر الوطن.

- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون.

2- تنظيم عمل الوكالة: تقوم الوكالة واعتمادا على هياكلها اللامركزية المنتشرة عبر أنحاء الوطن، على تقديم الخدمات اللازمة لتشجيع الاستثمار، كما يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل بالخارج لتوثيق العلاقات الخارجية مع المؤسسات الدولية، وكذا إبرام العقود والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، المرتبطة بمنع الازدواج الضريبي وحماية الاستثمارات الأجنبية.

ولتسهيل عمل الوكالة تم إنشاء الشباك الوحيد عبر الوكالات الفرعية، الذي يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، ويعمل على توفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، كما يسهر على تبسيط إجراءات وشكليات التأسيس وانجاز المشاريع، حيث يضم الشباك الوحيد أعضاء من الهيئات العمومية كالمركز الوطني للسجل التجاري، مصالح الضرائب، الجمارك[3]، وقد وصل عدد الشبابيك الوحيدة غير المركزية على المستوى الوطني إلى 18 شباك موزعة على: أدرار- الجزائر باتنة- بجاية- البليدة- تيزي وزو- خنشلة- بسكرة- تلمسان- تيارت- جيجل- قسنطينة- الأغواط- سعيدة- سطيف- عنابة- وهران- ورقلة، بالإضافة إلى عدة وكالات من المزمع إنشاؤها في كل من الشلف- غرداية- الواد- بشار- تمنراست[4].

[1] المادة 21 من الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار- ص07.

[2] Anima- Investir Dans La Région Meda Pourquoi, comment? N°22- France avril 2007- page n°53.

[3] المواد (23، 24، 25) من الأمر 01/03 المذكور سابقا- ص08.

[4] ANDI- le dispositif d'encouragement l'investissement – 2010- page n° 09.

وقد أنشأت الدولة حافظة عقارية غير منقولة انطلاقا مما تبقى من أصول الشركات المنحلة، تسند مهام تسييرها إلى الوكالة، ويتم عرض أراضي الأساس العقاري الموجه إلى الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد.

كما تضمن القانون الأساسي الخاص بالوكالة أحاكم أخرى تتعلق بتحويل حافظة الاستثمار الموجودة على مستوى وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها وترقيتها APSI إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، كما يحول إليها كل عناصر الذمة المالية والعقارية وكذلك المستخدمون العاملون بها.

غير أن المشكل الذي يبقى مطروح هو نقص المعلومات على مستوى الوكالة، حيث لا يمكن إيضاح المعلومات الخاصة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة القطاعية بشكل كافي، إضافة إلى صعوبة الحصول على معلومات تخص حجم التشغيل الذي تساهم به المؤسسات العاملة في الجزائر.

كما أن التواصل ما بين الوكالة وبين الشركات الاستثمارية يبقى ضعيفا، بدليل عدم وجود إحصائيات دقيقة حول حجم الأموال المستثمرة والتي يتم تحويلها إلى الخارج، كما أن التواصل بين الهياكل المختصة في تشجيع الاستثمار في الجزائر يبقى دون المستوى المطلوب، بحيث نلاحظ عدم وجود تنسيق مباشر وتكامل في تحديد الوظائف بين هذه الهياكل في التحفيز والتوجيه والمتابعة وحماية المستثمرين، وهذا ما يؤثر في تهيئة المناخ القانوني والتنظيمي لعمليات الاستثمار.

المطلب الثالث: التعديلات القانونية والتشريعية لقوانين الاستثمار

لقد صدرت العديد من التعديلات الجديدة التي تمس التعامل مع المستثمرين الأجانب، في ما يخص الامتيازات والتسهيلات التي من شأنها مضاعفة حجم الاستثمارات الوافدة، نذكر من بين هذه التعديلات مايلي:

1- النظام رقم 05/03 المؤرخ في 6 جوان 2005: صدر هذا النظام عن بنك الجزائر بهدف تحديد كيفيات تحويل إيرادات الأسهم والأرباح وصافي نواتج عمليات التنازل، أو تصفية الاستثمارات الأجنبية التي أنجزت في الأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات المدرجة في إطار الأمر 01/03.

كما أكد هذا النظام أن للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، الأهلية الكاملة في دراسة طلبات التحويل والتنفيذ، دون أجل التحويلات بموجب إيرادات الأسهم والأرباح، نواتج التنازل عن الاستثمارات الخارجية وكذا تحويل مقابل الحضور والحصص النسبية للأرباح بالنسبة للقائمين بالإدارة للأجانب.

ويتم تحويل الأرباح والإيرادات التي حققتها الشركات المختلطة عن طريق البنوك ومؤسسات التمويل بمبلغ يطابق حصة مساهمة رأس مال الشركة، كما يحول صافي النواتج الناجمة عن التنازل أو التصفية للاستثمارات المختلطة بمبلغ يطابق حصة الاستثمار الأجنبي في هيكل الاستثمار الكلي المنجز عن طريق البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة[1].

1 المواد من (1 إلى 6) من النظام رقم 03/05 المؤرخ في 6 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، والصادر في الجريدة الرسمية- العدد رقم 47- المؤرخ في 10جوان 2005- ص17.

2- الأمر 06/08 المؤرخ في 15 جويلية 2006: يقوم على تعديل الأمر (01/03) فيما يخص الاستفادة من الإعفاءات، حيث تقرر السماح بانجاز الاستثمارات بحرية تامة مع مراعاة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد الاستثمارات من الحماية والضمانات بقوة القانون، وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المذكورة آنفا.

2-1 **النظام العام:** زيادة على الحوافز الجبائية والشبه الجبائية المنصوص عليها في النظام العام للأمر (01/03) أضاف الأمر (06/08) إعفاءات بعنوان الانجاز تخص:[1]

- الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع غير مستثناة المستوردة الداخلة في الانجاز.
- الرسم على القيمة المضافة عوض الضريبة عن القيمة المضافة للسلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المحلية الداخلة في الانجاز.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض لكل المقتنيات العقارية الداخلة في إطار الاستثمار المعني.

أما بعنوان الاستغلال ولمدة 3 سنوات بعد محضر معاينة الدخول في النشاط المعد من طرف المصالح الجبائية، يستفيد المستثمر من الإعفاء على ضريبة أرباح الشركات والإعفاء على الرسم على النشاط المهني.

2-2 **النظام الاستثنائي:** بالنسبة للاستثمارات المتعلقة بالنشاطات غير المستثناة من المزايا فستفيد من:[2]

2-2-1 الاستثمارات المنجزة في المناطق التي يتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة:

❖ **بعنوان الانجاز:** إضافة إلى الإعفاءات التي لم تتغير تم تطبيق حق التسجيل بنسب مخفضة تصل إلى 2 بالألف للعقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات غير المستثناة من المزايا الداخلة في الانجاز المستوردة أو المحلية، الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع والخدمات الداخلة في الانجاز المستوردة أو المحلية.

- **بعنوان الاستغلال:** بعد معاينة المصالح الجبائية تستفيد الاستثمارات من: الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني، الإعفاءات الأخرى بدون تغيير.

2-2-2 **الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني**: تستفيد من:[3]

- مرحلة الانجاز: لمدة أقصاها 5 سنوات من:

1 المادة 7 من الأمر 06/08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتعديل وإتمام الأمر 01/03/ المتعلق بتطوير الاستثمار، والصادر ضمن الجريدة الرسمية العدد رقم 47 المؤرخ في 19 جويلية 2006- ص18.

2 المادتين 8 و9 من الأمر 06/08 المذكور سابقا- ص19.

3 المواد (10 و11) من الأمر 06/08 المذكور سابقا- ص19.

- كما أصدرت الحكومة المراسيم التنفيذية الآتية:

- المرسوم رقم 355 المؤرخ في 9 أكتوبر2006 والمتعلق بتحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره.
- المرسوم رقم 356 المؤرخ في 9 أكتوبر2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
- المرسوم رقم 357 المؤرخ في 9 أكتوبر2006 والمتضمن تحديد تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

الإعفاء أو تخفيض الحقوق والرسوم والضرائب والاقتطاعات الأخرى على الإقتناءات المستوردة أو المحلية للسلع والخدمات الداخلة في الانجاز، الإعفاء من حقوق تسجيل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج والإشهار القانوني، الإعفاء من حقوق تسجيل العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

- **مرحلة الاستغلال:** ولمدة أقصاها 10 سنوات من:

الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، بالإضافة إلى منح أخرى إضافية يمكن أن يمنحها المجلس الوطني للاستثمار للاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني على أن تنجز الاستثمارات في أجل يتفق عليه مسبقا عند اتخاذ قرارات منح المزايا.

3- المرسوم التنفيذي رقم 07/08 المؤرخ في 11 جانفي2007: يهدف إلى تحديد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا والواجبات الملزمة، حيث تستثنى من المزايا المذكورة في الأمر (01/03) كل النشاطات المتعلقة بالصناعات التقليدية، تجارة الجملة وتجارة التجزئة، الاستيراد وكل أشكاله والخدمات بالإضافة إلى النشاطات الممارسة ذات النظام الجبائي الجزافي، والنشاطات التي لا تخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما تستثنى أيضا من المزايا النشاطات التي تخرج عن مجال تطبيق الأمر (01/03)[1].

بالإضافة إلى النشاطات التي تخضع إلى نظام المزايا الخاص بها، والنشاطات التي لا يمكنها الاستفادة من مزايا جبائية بموجب نص تشريعي، زيادة على السلع المدرجة في حسابات باب الاستثمارات للمخطط الوطني للمحاسبة، إلا إذا اعتبرت عنصرا أساسيا لممارسة النشاط، وكذا سلع التجهيز المستعملة أو تلك الناجمة عن الاستثمارات القائمة ما عدا الأراضي والعقارات، غير أن هذه الاستثناءات لا تعني المشاريع التي تولي أهمية خاصة للاقتصاد الوطني والمذكورة في الأمر01/03، وفي هذا الإطار تتم مراجعة دورية لقوائم النشاطات والسلع والخدمات المستثناة بمقتضى هذا المرسوم[2].

4- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 جوان 2008: يتضمن هذا القرار كيفية إعداد المصالح الجبائية لمحضر معاينة الدخول في الاستغلال، والذي يتم بطلب من المستثمر للاستفادة من مزايا الاستغلال، ويشير مصطلح معاينة الدخول في الاستغلال إلى الدخول الفعلي في إنتاج السلع الموجهة للتسويق أو خدمات مفوترة في إطار الاستثمار، الذي تم من خلاله اقتناء جزئي أو كلي لوسائل إنتاج ضرورية لممارسة النشاط المصرح به، حيث تتم في هذا الشأن زيارة ميدانية إلى مكان النشاط من طرف المصالح الجبائية، كما تتطلب المعاينة ضبط وضعية المشروع بالنسبة للالتزامات المكتتبة، وهذا بإجراء تحقيقات عن الانجاز وعن احترام الشروط المرتبطة

[1] المواد (3 و4) من المرسوم التنفيذي رقم 07/08 المؤرخ في 11 جانفي 2007 المتعلق بتحديد السلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر 01/03، والصادر في الجريدة الرسمية- العدد رقم 04- المؤرخة في 14 جانفي2007- ص09.

[2] المواد (5 و 6) من نفس المرسوم التنفيذي- ص09.

بالسلع والخدمات المقتناة المذكورة في القائمة من طرف ANDI، وكذا مطابقة نوعية الاستثمار المنجز مع التصريحات، كما يجب أن يكون المستثمر في وضعية قانونية تجاه ANDI والمصالح الجبائية.

ولا يلزم المستثمر بطلب المعاينة في مرحلة الاستغلال الجزئي بصفة فورية وقطعية، عند تأجيل تنفيذ مزايا الاستغلال يخضع الاستثمار إلى الجباية وفق القانون العام، إلى غاية إعداد محضر معاينة الدخول في الاستغلال وإعداد مقرر منح مزايا الاستغلال، الذي يبدأ من تاريخ بدأ سريان مدة مزايا الاستغلال الممنوحة.

ويستفيد المستثمر الذي دخل جزئيا في الاستغلال من مزايا الاستغلال للمدة المخصصة له، لكن دون إمكانية تمديد أجل الاستفادة عند انقضاء 10 سنوات، وعندما يكون الاستثمار منجز في مناطق لا يتطلب تنميتها مساهمة الدولة، تقتصر استفادة المستثمر على مزايا النظام العام، وعند انقضاء مدة الإعفاء في النظام العام فان المواقع الموجودة في مناطق يتطلب تنميتها مساهمة الدولة تستمر في الاستفادة لما تبقى من 10سنوات من:

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات وفق نسبة الاستثمارات المنجزة[1].

5- قانون المالية التكميلي لسنة 2009: تعد الإجراءات التي تضمنها هذا القانون مربكة بعض الشيء للمستثمرين المحليين والأجانب، فقد جاءت هذه الإجراءات مناقضة تماما للدعوات المطالبة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية، خصوصا مع ردات فعل المستثمرين من خلال النقاشات والحوارات التي أبدوا فيها قلقلهم العميق من هذا التحول، وقد تضمن هذا القانون التعديلات الآتية:[2]

- تنجز الاستثمارات الأجنبية بالشراكة مع الشركات الوطنية بنسبة 51% على الأقل من رأس مال الاجتماعي.
- تمارس أنشطة الاستيراد بغرض بيع الواردات على حالها بالشراكة بنسبة 30 % على الأقل.
- تلزم الاستثمارات الأجنبية بتقديم فائض العملة الصعبة لفائدة الجزائر طيلة مدة قيام المشروع.
- تتمتع الدولة بحق الشفعة عند قيام المؤسسات الأجنبية بعملية بيع أو تنازل أو أي تحويل لملكية الأصول.
- يخضع منح المزايا إلى تعهد بأفضلية المنتجات الوطنية.
- تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة إلى الجزائر طيلة فترة قيام المشروع.
- إعادة استثمار الأرباح المحققة بنسبة تتوافق مع الإعفاءات المقدمة في أجل أربع سنوات.
- تخفيض فوائد القروض إلى 3%و 4.5% للاستثمارات المتعلقة بالسياحة في الشمال والجنوب على التوالي.
- تخفيض قدره 50%و 80% لمبالغ التنازل عن عقارات المشاريع السياحية في الهضاب العليا والجنوب.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الاستثمار في الجزائر- 2009- ص51.
[2] المواد (من 51 إلى 62) و (من 78إلى 82) من القانون 09/01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الصادر في الجريدة الرسمية- العدد رقم 44 المؤرخة في 26 جويلية 2009.

6- قانون المالية التكميلي لسنة 2010: لقد تضمن الأمر 10/01 المؤرخ 26 أوت 2010 تعديلات على الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بترقية الاستثمار، حيث قدمت هذه التعديلات قيودا وحوافز أخرى على نشاط الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر وهي:[1]

أ- القيود القانونية: وتضمنت:

- رفع نسبة خضوع الاستثمارات الأجنبية إلى 30% من الرأسمال الاجتماعي للشركات.
- إبرام حق الشفعة على عمليات التنازل أو البيع لحصص المساهمين الأجانب أو لفائدتهم على أن تم تحديد السعر على أساس الخبرة.
- يخضع كل تنازل تحت طائلة البطلان إلى تقديم شهادة التخلي من طرف السلطات الوطنية.
- تقدم شهادة التخلي إلى الموثق في أجل أقصاه شهر.
- تحتفظ الدولة لمدة سنة بحق ممارسة الشفعة في حالة نقص السعر.
- يعد مرور شهر على عدم الرد تخليا على حق الشفعة إلا في حالة تعدي مبلغ المعاملة المقدار المحدد من الوزير المكلف بالاستثمار، أو أن تتعلق المعاملة بشركات تمارس أحد الأنشطة المحددة في نفس القرار.
- تخضع عمليات التنازل الجزئي أو الكلي لأسهم أو حصص الأجانب إلى استشارة الحكومة.

ب- الحوافز الجبائية: الإعفاءات بعنوان الانجاز لم يطرأ عليها تغيير، أما بعنوان الاستغلال فيتم الإعفاء من (1-3) سنوات على ضريبة أرباح الشركات وإعفاء من ضريبة النشاط المهني، كما يمكن أن ترفع هذه المدة إلى 05 سنوات للاستثمارات التي تساهم في خلق 100 منصب شغل، على أن تستثنى من هذه الحوافز الاستثمارات المستفيدة من إعانات الصندوق الخاص بالجنوب والهضاب العليا[2].

ويعود سبب تغير التعامل مع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من وجهة نظر الحكومة إلى أنها قرارات سيادية تهدف بالأساس إلى إعادة حماية الاقتصاد الجزائري من مخاطر استغلال المستثمرين الأجانب للسوق الجزائري، وللإعفاءات الضريبية والجمركية دون أن يكون لذلك الامتيازات أي أثر في دعم النمو وتقليص معدلات البطالة، بالصورة التي كانت ترغب فيها منذ تطبيق الأمر 01/03، بسبب الأنانية المفرطة للمستثمرين الأجانب.

غير أن ذلك يتنافى مع أطروحات المستثمرين الأجانب، الذين يضعون الصعوبات الإدارية والتشريعية ومشاكل البيروقراطية والفساد، إضافة إلى عدم استقرار وديمومة القوانين وغياب إستراتيجية واضحة في مقدمة مشاكل تحقيق استثمارات أجنبية ناجحة بالمستوى المطلوب.

[1] المواد (46 و 47) من الأمر 10/01 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 الصادر في الجريدة الرسمية- العدد رقم 49- المؤرخ في 29 أوت 2010- ص14.
[2] المادة 49 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010 المذكور آنفا.

المطلب الرابع: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

استحدثت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (Aniref) على خلفية وجود مشكلة العقار ولتحديد آليات تسويته، وفي هذا الصدد يجدر الإشارة إلى أنه يوجد في الجزائر نحو 50% من العقار الصناعي في وضعية غير قانونية[1]، كما تفتقد العديد من المدن الكبرى لمخططات واضحة لمسح الأراضي.

إضافة إلى أن طلبات المستثمرون للعقار تتعرض عادة للمشاكل التالية: طول مدة الرد على الطلبات، التكاليف الباهظة للعقار الصناعي ومحدودية المساحة، عدم تلاؤم نوعية العقار مع الأنشطة الاستثمارية المرجوة.

1- التعريف بالوكالة: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07/119 المؤرخ في 23 أفريل2007 أنشأت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري[2]، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع للقانون الإداري في علاقتها مع الدولة، وقد وضعت الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، كما يكون مقرها بالجزائر العاصمة، بالإضافة إلى هياكل أخرى لامركزية في كافة التراب الوطني[3].

2- مهام الوكالة: تهدف الوكالة إلى بلوغ الأهداف الآتية:[4]

- تتولى الوكالة مهمة التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري، على مكونات الحافظة العقارية الاقتصادية العمومية بهدف تثمينها في إطار ترقية الاستثمار.
- تقوم بدور الملاحظ فيما يخص العقار العمومي، وتقديم المعلومات للهيئة المقررة المختصة محليا حول العرض والطلب العقاري، وتوجهات السوق العقاري وآفاقه.
- للوكالة صفة المتعهد بالترقية العقارية ومؤهلة لاكتساب الأملاك العقارية، بغرض التنازل عنها مجددا بعد تهيئتها وتجزئتها لاستعمالها لنشاطات الإنتاج.
- تقوم الوكالة بالعمليات المنقولة أو العقارية أو المالية أو التجارية المتصلة بنشاطها.
- تبرم العقود والاتفاقيات المتعلقة بالنشاط وتطوير العلاقات مع المؤسسات والمنظمات الدولية.

[1] د بن حمودة محبوب- أ بن قانة إسماعيل- مرجع سابق- ص61.
[2] يشرف على تسيير الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري مجلس يترأسه الوزير المكلف بترقية الاستثمارات ويضم: ممثل الوزير المكلف الجماعات المحلية، ممثلين عن الوزير المكلف بالمالية (خزينة/ أملاك الدولة)، ممثل الوزير المكلف بالعمران، ممثل الوزير المكلف بالصناعة، ممثل الوزير المكلف بالسياحة، ممثل الوزير المكلف بالنقل، ممثل الوزير المكلف بالطاقة، ممثل الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية والبيئة، ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ممثل الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم، ممثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
[3] المادة الأولى والثانية من المرسوم التنفيذي رقم 07/119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، الصادر في الجريدة الرسمية- العدد رقم 27- المؤرخ في 2007/04/25- ص 03.
[4] المواد من (3 إلى 10) من المرسوم التنفيذي 07/119 المذكور سابقا- ص 04.

3- هيكل الوكالة:

يتضمن هيكل الوكالة 10 مكاتب موزعة عبر ولايات الوطن، حيث يندرج ضمن كل مكتب إقليم إداري يختص بالولايات المجاورة على النحو الآتي:

الجدول27: هيكل الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

المكتب	الإقليم
الجزائر	تيبازة، بومرداس، تيزي وزو
سطيف	برج بوعريريج، المسيلة، بجاية، باتنة، بسكرة
قسنطينة	ميلة، أم البواقي، خنشلة، جيجل
عنابة	قالمة، سكيكيدة، سوق أهراس، تبسة
ورقلة	غرداية، الواد، تنمراست، إليزي
البليدة	عين الدفلى، الشلف، المدية، البويرة
تيارت	تسيمسيلت، الأغواط، الجلفة، البيض
وهران	تموشنت، مستغانم، معسكر، غليزان
أدرار	بشار، تندوف.
تلمسان	سيدي بلعباس، سعيدة، النعامة

Source: ANIREF- Bulletin D'information Trimestriel- N°6- Juillet- Septembre2010- Page n°11.

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

من أجل التعرف على مميزات مناخ الاستثمار بالجزائر، سنوضح في هذا المبحث أهم المحددات الكلاسيكية والمؤسساتية الموجودة، من خلال دراسة المؤشرات السياسية والأمنية ودراسة الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتميز بها الجزائر، وكذا البنى التحتية المقامة والانجازات القاعدية، وكذا الحديث عن موقع الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لمناخ الأعمال والاستثمار.

المطلب الأول: الاستقرار السياسي والأمني

عرفت الجزائر خلال فترة التسعينيات أزمة سياسة وأمنية كادت أن تعصف بالبلاد، نظرا لوقوع اضطرابات سياسية بين تيارات إيديولوجية مختلفة، تحولت فيما بعد إلى أزمة أمنية صاحبتها موجة من العنف والتدمير والتخريب للمؤسسات العمومية وللأملاك الخاصة، غير أن مسار الإصلاح السياسي بدء يأخذ مساره الصحيح في الآونة الأخيرة، بعد تنفيذ مشروع المصالحة الوطنية والوئام المدني الذي تراجعت معه مستويات العنف السياسي والإرهاب بصورة ملحوظة، وقد تجسدت إستراتيجية الإصلاح السياسي عبر مستويين وهما:[1]

1- المستوى الأول: معالجة ترسبات العشرية الحمراء بتبني مشروع الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية، إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية وعودتها إلى وظائفها التقليدية، تفعيل الدور المعهود للجزائر على الساحة الإقليمية والدولية، إعادة تنظيم الخارطة السياسية وتفعيل دور حركات المجتمع المدني.

2- المستوى الثاني: خلق ديناميكية على المستوى السياسي والمجتمعي بتنظيم ورشات عمل وندوات فكرية لطرح التحديات المستقبلية، تنظيم هيكل ديمقراطي مبني على المساءلة وحرية التعبير ومبدأ التداول على السلطة، تعميق ثقافة المجتمع المدني وتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية، فتح المجال نحو حرية الصحافة.

غير أن هذه الإصلاحات لم تستطع لحد الساعة وحسب التقارير الدولية من بناء أحزاب سياسية وقوى وطنية طموحة، تساهم بأفكارها وآرائها في بناء برامج سياسية مبنية على أسس ومبادئ الدولة الجزائرية، كما لم تستطع هاته الاستراتيجيات من بناء أعراف وتقاليد سياسية وطنية متينة.

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية والبشرية للجزائر

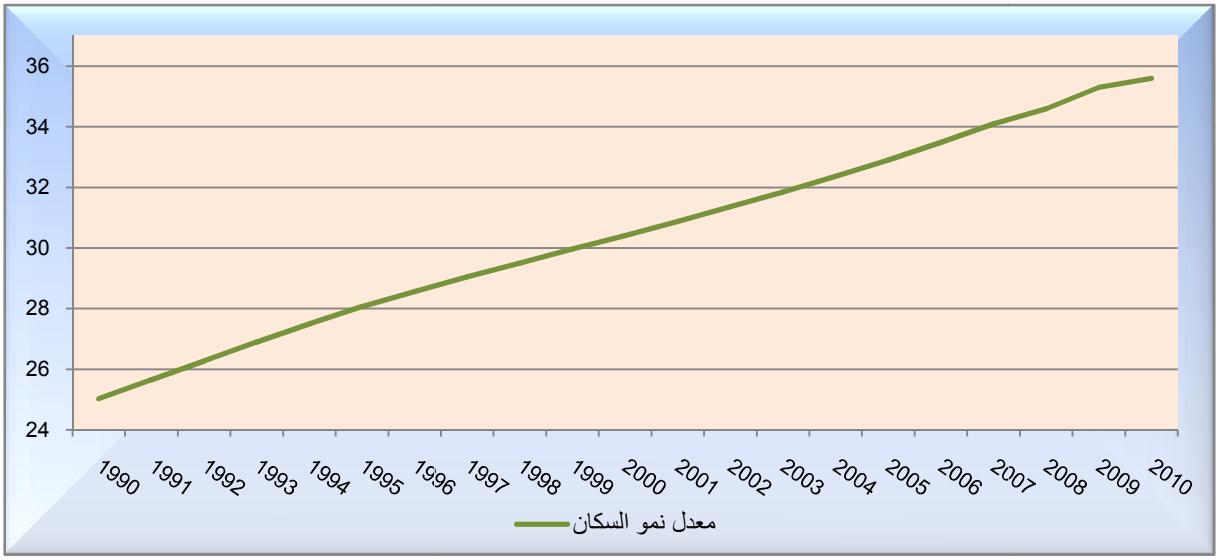
تتميز الجزائر بموقع استراتيجي هام جدا، باعتبارها مدخل لقارة إفريقيا وتتوسط بلدان المغرب العربي وقريبة من البلدان الأوروبية، إضافة إلى امتلاكها لرقعة جغرافية واسعة تقدر بـ 2.381.741 كم^2 وشريط ساحلي طوله 1200 كم، حيث تحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة على مستوى المغرب العربي، والمرتبة الثانية إفريقيا والمرتبة العاشرة عالميا، كما تتوفر على العديد من الثروات الطبيعية والبشرية الهامة، والتي من شانها أن تساعد في إحداث تنمية اقتصادية مستدامة، نذكر من بينها:

[1] أ عمراني كربوسة- الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر- بحث منشور على شبكة الانترنت- أطلع عليه يوم 2010/07/25- ص10.

1- الموارد الطبيعية: تتوفر الجزائر على مزايا طبيعية ممتازة بدء بالمساحات السهبية والغابية الواسعة الأرجاء، بالإضافة إلى تنوع المناخات والأقاليم والتي تعود إلى شساعة المساحة والموقع الاستراتيجي الهام، كما تتربع الجزائر على أكبر مساحة للمياه الجوفية في العالم والتي تقدر بـ 50 مليار متر مكعب، حسب ما جاء به الصالون الدولي للماء المنظم من قبل مكتب الدراسات الجزائري "ايكسيولاب"، بالإضافة وجود أكثر من 110 سد مائي على المستوى الوطني، كما تمتلك الجزائر العديد من المواد المعدنية كالحديد، الفوسفات والزنك[1].

2- حجم السوق: لقد أدى تطور عدد سكان الجزائر في السنوات الأخيرة، إلى الزيادة الكبيرة في نسب الاستهلاك لمختلف المواد المصنعة والجاهزة وكذا لمواد التجهيز الأخرى، وهذا ما تشير إليه إحصائيات تطور الواردات الخارجية نحو الجزائر، والتي وصلت إلى حوالي 40 مليار دولار سنة 2010[2].

الشكل16: تطور سكان الجزائر للفترة (1990-2010) بمليون نسمة



Source: www.ons.dz

3- توافر الموارد البشرية المؤهلة: تشهد الجزائر قفزة نوعية من حيث تأهيل العنصر البشري، حيث ارتفع عدد الملتحقين بالجامعات والمعاهد الوطنية إلى أكثر من مليون طالب، كما بينت الإحصاءات المقدمة للموارد البشرية في الجزائر المسجلة سنة 2009 وجود 6805235 متمدرس المؤسسات التعليمية، 939.000 طالب في المؤسسات الجامعية، 464.000 طالب في مؤسسات التكوين المهني، 40% نسبة النجاح المتوسطة في شهادة البكالوريا، 120.000 متخرج جامعي من 80 مؤسسة جامعية، 190.000 متخرج من معاهد التكوين المهني من 658 مؤسسة[3]، هذا وقد انتقل مستوى التعليم أو التكوين من 0.69 سنة 2000 إلى 0.71% سنة 2003 إلى 0.711 % سنة 2009 ليصل بعد ذلك إلى مستوى 0.748 سنة 2009، كما ارتفع حجم الإنفاق الحكومي على التعليم إلى أكثر من 25 % من إجمالي الإنفاق العام للفترة (1996-2009)[4].

[1] ليليا بن منصور- مرجع سابق- ص66.
[2] الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر- على الموقع الالكتروني WWW.ONS.DZ
[3] ANDI- investir en Algérie- 2010- page n°15.
[4] معطيات مأخوذة عن تقارير التنمية البشرية لسنوات مختلفة والمعد من طرف منظمة (pnud)

المطلب الثالث: الموارد القاعدية للجزائر

تعتبر الجزائر أحد أغنى بلدان المغرب العربي من ناحية الموارد القاعدية، حيث تتوفر على العديد من المزايا التي من الممكن أن تجعلها فرصة سامحة لإقامة مشاريع استثمارية ناجحة للمستثمرين الأجانب.

1- الطاقة: يبلغ إنتاج الكهرباء في الجزائر ما يقارب 6000 ميغاواط ، مما يكفل تغطية كهربائية تقارب 97% على مستوى التراب الوطني[1].

2- الصناعات الاستخراجية: تنحصر الصناعات الاستخراجية في الجزائر بصفة أساسية في قطاعي النفط والغاز الطبيعي، حيث وصلت عدد الاكتشافات الجديدة في الجزائر خلال سنة 2009 إلى ثمانية مواقع للتنقيب عن النفط وثمانية مواقع أخرى للغاز الطبيعي، وبذلك وصل حجم احتياطي النفط إلى 12.20 مليار برميل و4504 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنة 2009[2].

وللجزائر مكانة عالمية هامة في مجال الموارد الطبيعية تتجلى في:[3]

-المرتبة 15 في الاحتياطات النفطية على المستوى العالمي (45 مليار طن).[4]

-المرتبة 18 عالميا في إنتاج النفط، والمرتبة 12 عالميا في التصدير.

-قدرة تكرير عالية قدرها 22 مليون طن سنويا.

-المرتبة 7 عالميا في احتياطيات الغاز الطبيعي.

-المرتبة 5 عالميا في إنتاج الغاز، والمرتبة 3 عالميا من ناحية مصدري الغاز الطبيعي.

-المرتبة الأولى في إنتاج وتصدير النفط والغاز في المغرب العربي.

-المرتبة 3 في مصدري الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي.

-المرتبة 4 في مصدري الموارد الطاقوية إلى الاتحاد الأوروبي.

3- البنية التحتية: تعتبر البنية التحتية الملائمة أحد أهم العوامل المساعدة على إقامة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا لأنها تساعد على عمليات نقل المواد الأولية اللازمة للإنتاج من المصدر إلى فروع الإنتاج، وكذا خلال عمليات التوزيع في السوق المحلي والأجنبي، وقد حققت الجزائر العديد من الانجازات الهامة في مجال تأسيس البنية التحتية للبلاد، حيث يمكننا أن نذكر في هذا الصدد:[5]

---

[1] ساحل محمد- مرجع سابق- ص23.

[2] صندوق النقد العربي- النشرة الإحصائية للدول العربية- 2010.- ص 321.

[3] ANDI- investir en Algérie- 2010- page n°16.

[4] تعتبر الجزائر أحد أهم البلدان العربية المصدرة للنفط إلى جانب كل من: البحرين- إيران- العراق- الكويت- ليبيا- عمان- قطر- المملكة العربية السعودية- الإمارات العربية المتحدة- اليمن، حيث تمتلك هذه البلدان حوالي 65% من احتياطات النفط العالمي و45% من احتياطات الغاز الطبيعي.
وقد تم أول اكتشاف تجاري للنفط في الجزائر سنة 1940 بوادي "غنزين" بسيدي بلعباس، بعد محاولات عديدة امتدت من سنة 1870 في مناطق متفرقة من الوطن شملت ولايات الشلف، شرق قسنطينة، غرب بسكرة...، إلا أن الاكتشاف الفعلي للمحروقات ذات الأهمية في الجزائر بدء منذ تاريخ 23 أفريل 1949.

[5] ANDI- investir en Algérie- 2010- page n° 14.

- **الطرقات:** يوجد بالجزائر شبكة من الطرقات تمتد على مسافة 107000 كم منها 80% معبدة تتراوح مابين 29.534 كم من الطرق الوطنية، 23.875 كم من الطرق الولائية، 57.591 كم من الطرق البلدية منها حوالي 1.440 من الطرق السريعة (2 x 2) (2x3)، وحوالي 5.000 وحدة من المنشآت الفنية والتي تتجسد في الجسور والأنفاق، بالإضافة إلى إنجاز القرن بالنسبة إلى الجزائر المتمثل في الطريق السيار "شرق غرب"، والذي يربط الحدود الشرقية بالحدود الغربية للوطن على امتداد أكثر من 1200 كم[1].

- **السكك الحديدية:** تشمل أكثر من 4700 كلم من الطرقات المعدة للسكك الحديدية، إلا أنها تبقى غير كافية إضافة إلى أن جلها في حالة متدهورة.

- **المطارات:** يوجد بالجزائر 45 مطار منها 31 موجهة إلى الاستغلال العمومي، و14 مطار للرحلات الدولية كمطار هواري بومدين بالعاصمة ومطار السينيا بوهران، عنابة، قسنطينة، غرداية، تلمسان وتبسة.

- **الموانئ:** يوجد في الجزائر 11 ميناء متعدد الخدمات أغلبها موجه للمبادلات التجارية و35 ميناء موجه إلى عمليات الصيد البحري، ومن أهم الموانئ التجارية نجد ميناء الجزائر، وهران، عنابة وميناء دجن جن بجيجل، والتي تضمن 75% من المبادلات التجارية، أما فيما يخص تصدير المحروقات فهناك كل من ميناء الجزائر، آرزيو سكيكيدة، عنابة.

4- تطور تكنولوجيا الاتصالات والإعلام الآلي: شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في ميدان تكنولوجيا الاتصالات والإعلام الآلي، حيث وصل عدد متعاملي الهواتف النقالة إلى ثلاث بالنسبة للشبكات الأرضية وثلاثة بالنسبة لمتعاملي الاتصالات عن طريق الأقمار الاصطناعية، أما بالنسبة للأفراد المشتركين في الهاتف المحمول فقد وصل إلى أكثر من 27 مليون مشترك سنة 2010، أما الثابت فقد وصل إلى 3.687.603 هاتف (خطي، wll) من جانب آخر ارتفع عدد مستعملي أجهزة الإعلام الآلي في الجزائر، فقد وصل عدد أجهزة الحاسوب سنة 2010 إلى 3 ملايين جهاز، كما زاد عدد مستخدمي شبكة الانترنت إلى 10.14% كنسبة نفاذ إلى الانترنت عالي التدفق، و1.83% للتدفق المنخفض لكل 100 نسمة[2].

المطلب الرابع: المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري

يوجد العديد من المعطيات التي تدل على تحسن الظروف الاقتصادية في الجزائر، نذكر من بينها:

1- تطورات الوضع الاقتصادي في الجزائر: تشير المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بعد جملة الإصلاحات المتخذة وبعد مرور عدة سنوات على التسيير وفق نظام اقتصاد السوق، إلى تحسن بطيء نوعا ما في الأوضاع الاقتصادية، وأن الاقتصاد الجزائري لا يزال غير مشجع بصفة كافية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- تقرير الاستثمار في الجزائر 2010- ص04.
[2] - معطيات مأخوذة عن وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
[3] الآلية الوطنية للتقييم من قبل النظراء- نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر- تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة- الجزائر2008- ص169.

1-1 الناتج الداخلي الخام: لقد شهد الناتج الداخلي الخام في الجزائر تطورات جيدة، وهذا تزامنا مع تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري مبني بصفة أساسية على إيرادات المحروقات (الاقتصاد الريعي).

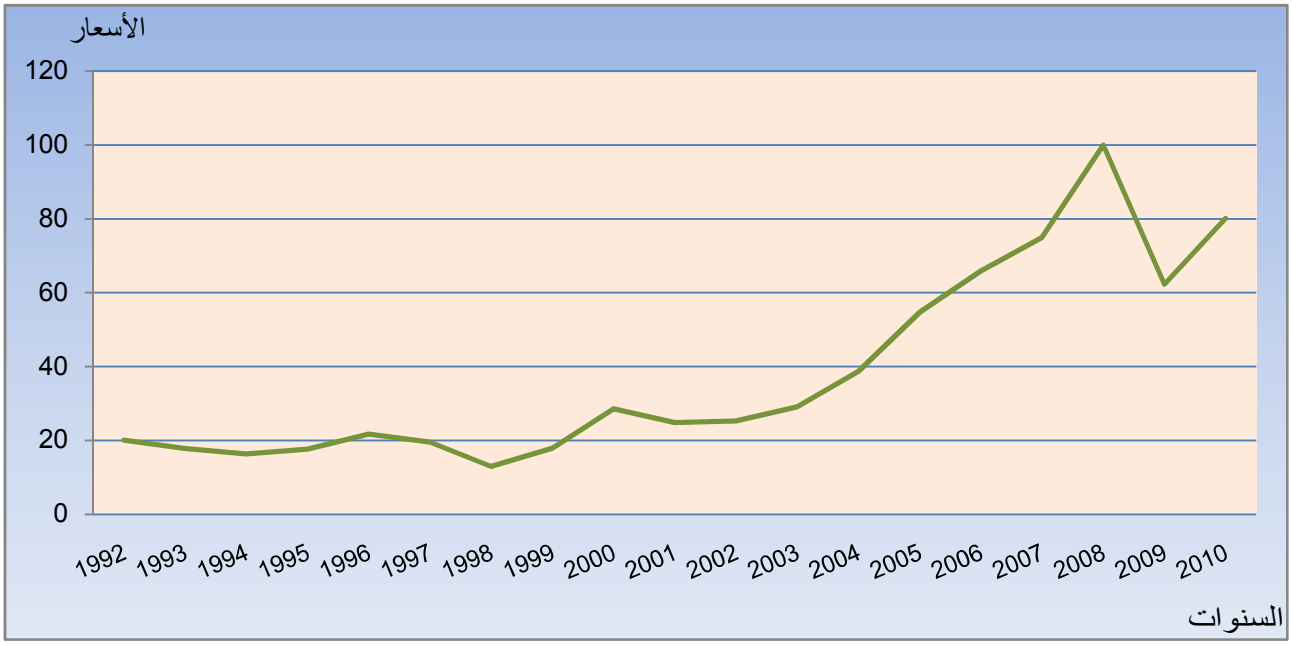
الجدول28: نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفترة (2000-2011) بـالأسعار الثابتة لـ2005 %([d] متوقعة)

السنوات	(91-00)	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	[d]2011
% PIB	1.6	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	3.0	2.2	5.2	4.0

Source: the Word bank- global economic prospects 2010- newyork 2010- page- n°145.

لا يعبر تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر عن نمو اقتصادي حقيقي، باعتباره مرهونا بتطورات أسعار النفط في السوق العالمي، حيث أدى انخفاض أسعار المحروقات دون 40 دولار في الثلاثي الأول من سنة 2009، نتيجة تراجع الطلب العالمي على الطاقة وتداعيات أزمة الرهن العقاري وما صحبها من انكماش في الاقتصاد العالمي، إلى انخفاض عائدات الصادرات من 79.298 مليار دولار سنة 2008 إلى 45.194 مليار دولار سنة 2009، كما تراجعت الواردات بصفة طفيفة من 39.479 مليار دولار سنة 2008 إلى 39.294 مليار دولار سنة 2009 (كانت موزعة بصفة أساسية بين سلع التجهيز وسلع الداخلة في الإنتاج) بتراجع قدره -0.47%، مما أدى إلى تراجع الميزان التجاري إلى +5.9 مليار دولار سنة 2009.

الشكل17: تطور أسعار المحروقات للفترة (1992- 2010) دولار/برميل



Source: la Banque d'Alger- bulletin statistiques de la banque d'Algérie- juin 2006- page 73
*(2007-2010) les données de la Banque d'Algérie-2011.

الجدول29: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة (1999-2009) بمليار دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
PIB/hh	0.41	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77

Source: La Banque d'Alger- Bulletin Statistiques De La Banque d'Algérie- Op.cit- Page 73.
(2006-2009) La Banque d'Alger- Rapport 2009- Op.cit- Page n° 217.

نلاحظ أن صادرات الجزائر خارج المحروقات لم تتعدى عتبة ملياري دولار، رغم كل الجهود المبذولة لتشجيع الإنتاج المحلي الموجه نحو التصدير، حيث قامت الحكومة في هذا المجال بتوفير الأطر القانونية والمؤسساتية الرامية إلى ترقية وتنويع الصادرات الوطنية، ويمكن إبراز أهم الإجراءات التي اتخذت لتعزيز هذا التوجه في النقاط الآتية:[1]

- إعادة تنظيم دور وزارة التجارة من خلال تكييف القوانين الوطنية مع متطلبات ترقية الصادرات.
- إنشاء ضمن وزارة التجارة المديرية العامة للتجارة الخارجية، ومديرية ترقية التبادل التجاري الخارجي.
- إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 1996/10/01.
- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 1996/03/03.
- إنشاء صندوق خاص بترقية الصادرات وهذا بموجب المرسوم التنفيذي 205/96 المؤرخ في 1996/06/05.
- إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 1996/06/05.

ويعود ضعف الصادرات خارج المحروقات في الجزائر إلى العديد من الأسباب لعل من أهمها يكمن في عدم وجود ثقافة إنتاجية محلية، مما جعل المنتوج الجزائري يبقى خارج إطار المنافسة العالمية التي تحتكم إلى الجودة، وعدم مطابقتها إلى المعايير الدولية بسبب عدم وجود احتكاك داخلي بمؤسسات عالمية، خوصصة بعض المؤسسات الوطنية التي لم تأتي بثمارها وعدم قدرة القطاع الخاص على صنع الفارق، الظروف الأمنية والسياسية لبعض المناطق التي كانت توجه إليها الصادرات الجزائرية (صادرات سوناكوم من العتاد الفلاحي إلى العراق)[2].

[1] د عجة الجيلالي- التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص- دار الخلدونية- الطبعة الأولى- الجزائر2007- ص249.

[2] إلا أنه مع كل هذه القوانين والمؤسسات المستحدثة إلى أن الصادرات خارج المحروقات تبقى ضعيفة هامشية، مقارنة مع إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر، حيث انخفضت هذه الصادرات إلى 0.77 مليار دولار سنة 2009، مقتصرة على المنتجات نصف المصنعة بـ 1.53%، المنتوجات الخام 0.38%، السلع الاستهلاكية الغذائية 0.25%، السلع الاستهلاكية غير الغذائية 0.11%، منتجات التجهيز الصناعي 0.09%.

2-1 التضخم: يشكل التضخم خطرا حقيقيا على نمو الاقتصاد، لأنه يتزامن مع ارتفاع الأسعار وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد، والجزائر لازالت تعاني من مستويات تضخم مرتفعة خاصة مع استمرار الدولة في زيادة المعروض النقدي، مع الاستمرار في السياسة المالية التوسعية للبرنامج الخماسي (2010-2014).

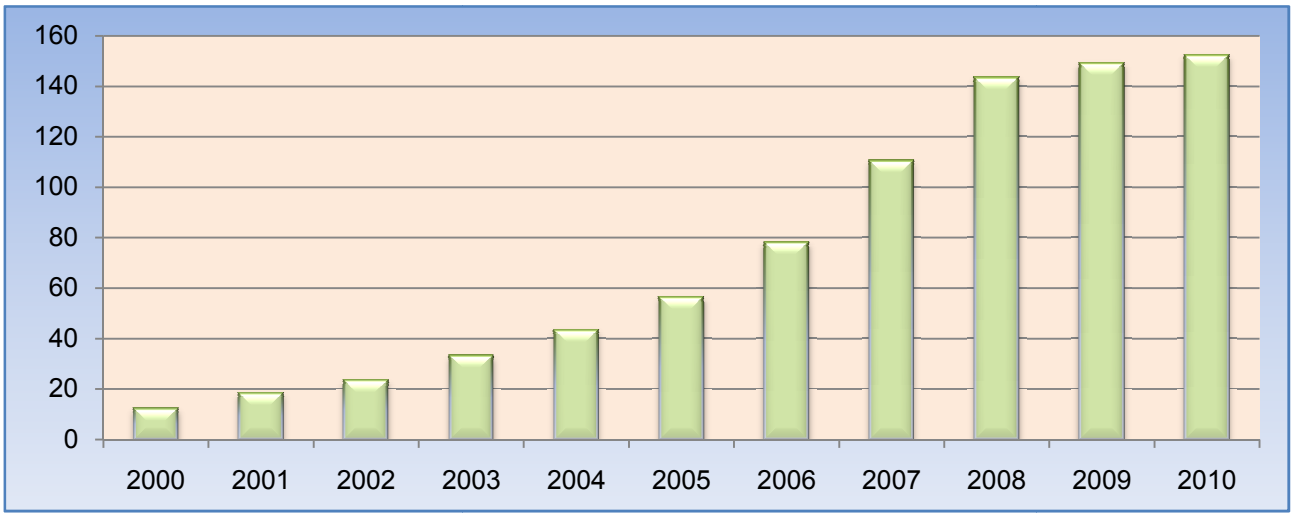
الجدول30: تطور مستويات التضخم للفترة (2000-2011) بـ % (مقاسة بأسعار السلع الاستهلاكية (IPC))

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	فيفري 2011
التضخم	0.34	4.23	1.42	2.59	3.56	1.64	2.53	3.51	4.86	5.74	4.20	3.70

المصدر: المعطيات مأخوذة عن بنك الجزائر 2011.

3-1 احتياطيات الصرف: تشير احتياطات الصرف إلى ما تملكه الدولة من أصول خارجية، بشكل يسمح باستخدامها سواء في عمليات التمويل المباشر أو لمواجهة الاختلالات غير المتوقعة، هذا وقد حققت الجزائر خلال العشرية الأخيرة أرصدة معتبرة من احتياطات الصرف الأجنبي، تزامنا مع الفوائد المالية المحققة من إيرادات المحروقات[1].

الشكل18: تطور احتياطيات الصرف في الجزائر للفترة (2000-2010) بمليار دولار



المصدر: المعطيات مأخوذة عن بنك الجزائر 2011.

وقد تم استثمار حوالي 90% من هذه الاحتياطيات في أذونات بالخارج بمعدل فائدة قار، منها 55% بالخزينة الأمريكية أي ما يعادل 43 مليار دولار، إضافة إلى إيداع أجزاء أخرى منها في أذونات بالخزانة البريطانية والأوروبية ذات السمعة الجيدة (AAA)[2]، كما اعتمدت الحكومة على تنويع توظيفاتها المالية من

[1] في الغالب يكون الاحتياطي عامل مهم جدا للاستقرار الاقتصادي ومواجهة الاختلالات التي تطرأ على ميزان المدفوعات، غير أن بعض الاقتصاديين يرون أن هذه العملية تنطوي على خسارة تتمثل في ضياع فرصة استثمار هذه الأصول في مشاريع أكثر ربحية (الفرصة البديلة)، إضافة إلى أن المبالغة في تراكم الاحتياطي ينجر عنه أثر أكبر لتقلبات العملة في السوق الدولي، فمثلا وصلت الجزائر لثامن أكبر رصيد عالمي من الاحتياطات الدولية (148.91 مليار دولار سنة 2009) ما جعلها تفقد الكثير من قيمة هذه الأصول جراء تدهور الدولار أما اليورو. أنظر أد زايري بلقاسم- كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السابع- ص62.

[2] عبد الرحمان مغاري- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري- الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية- جامعة فرحات عباس سطيف- (الجزائر) أيام 21/20 أكتوبر 2009- ص07.

خلال الاهتمام بالتوظيف في عملة الأورو بنسبة 45 % والدولار بنسبة 45 % إلى جانب العملات الأخرى كالين والجنيه الإسترليني، نتيجة للخسائر التي تعرضت لها هذه سنة 2009 بسبب تراجع سعر الدولار في السوق العالمي جراء الأزمة المالية العالمية، كما تم استغلال أرصدة معتبرة من هذا الاحتياطي في دعم برامج الإنعاش الاقتصادي، وتمويل ميزانيات المخططات التنموية خاصة منها مخطط (2010-2014)، إضافة إلى استغلال الوفرة النقدية في تخفيض حجم الدين الخارجي إلى مستويات دنيا.

4-1 سعر الصرف: لا تزال قيمة العملة الوطنية متدنية مقابل الدولار الأمريكي، وهذا ما يفسره بعض الاقتصاديين على اعتبارات زيادة التنافسية التصديرية للمؤسسات الوطنية، مع الإشارة إلى أن سعر الصرف يتحدد في الجزائر من جهتين: سعر الصرف الرسمي- سعر الصرف للسوق الموازية.

الجدول31: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2010) (متوسط الفترة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
دج/ الدولار	74.7	77.2	79.6	77.3	72.0	73.2	72.6	69.2	64.5	72.6	75.1

المصدر: المعطيات مأخوذة عن بنك الجزائر 2011.

4-1 المديونية الخارجية: إن تفاقم أزمة المديونية في الجزائر سنوات الثمانينات والتسعينيات، إنما يعود إلى عدة أسباب بعضها داخلي والآخر خارجي، ويمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط الآتية:

- تقلبات أسعار النفط.
- ارتفاع حجم المبالغ المخصصة للمشاريع التنموية الوطنية.
- غياب سياسة سليمة للاقتراض.
- عدم وجود سياسة مالية ونقدية واضحة.

وعليه فإن انخفاض الدين الخارجي للجزائر يعد أهم النجاحات التي حققتها الحكومة في الآونة الأخيرة، حيث وصل حجم المديونية إلى مستويات دنيا قاربت الـ 5.5 مليار دولار سنة 2008، وقد تراوحت هذه الديون ما بين قيمة 4.282 مليار دولار كديون متوسطة وطويلة المدى، و 1.304 مليار دولار كديون قصيرة الأجل[1].

الجدول32: الدين الخارجي الجزائري للفترة (2000-2009) بمليار دولار

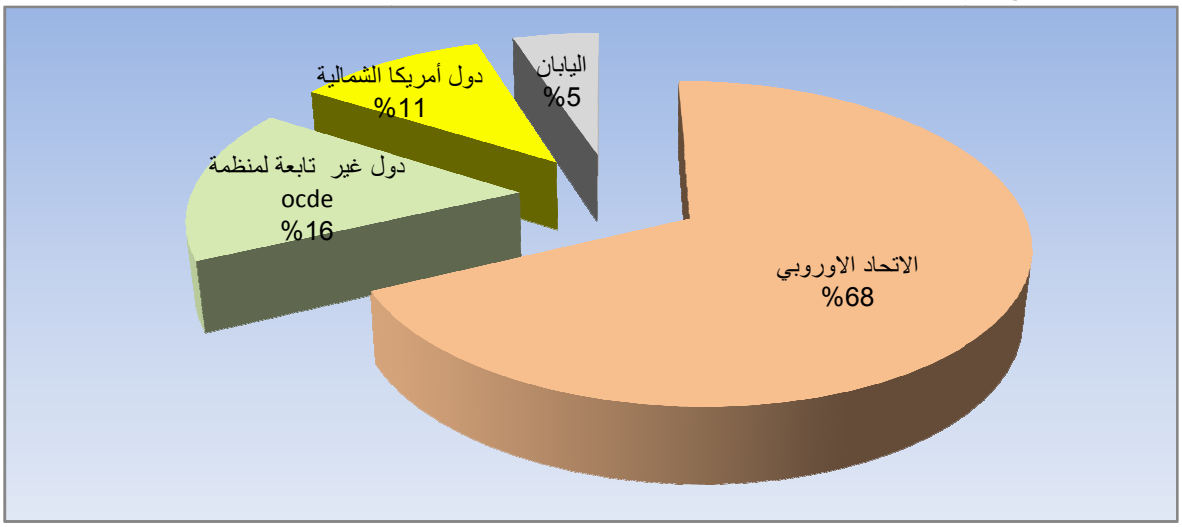
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الدين	25.3	22.7	22.6	23.4	21.8	17.2	5.6	5.6	5.5	5.4	5.4

المصدر: المعطيات مأخوذة عن بنك الجزائر 2011.

[1] La banque d'Algérie- rapport 2008- Op.cit- page n° 72.

هذا وقد كانت التزامات هذه الديون سنة 2008 موزعة جغرافيا، حسب الشكل الآتي:

الشكل19: التوزيع الجغرافي لديون الجزائر خلال سنة 2008



Source: la Banque d'Algérie- rapport 2008 -Op.cit- page n°74

2- النظام المالي والمصرفي في الجزائر: تتجسد أهمية البنوك والمصارف في الاقتصاد في أنها أداة للائتمان والتمويل، حيث تعتبر وسيط بين الوحدات الاقتصادية المختلفة مما يشجع على ديناميكية نشاطات الاستثمارات المحلية والأجنبية، ولقد عرف هذا القطاع تطورا كبيرا في الجزائر خاصة بعد الإجراءات التي أتاحها قانون النقد والقرض لسنة 1990، في تعديل للقوانين المصرفية المتخذة لسنتي 1988/1986.[1]

حيث أعاد هذا القانون الجديد كل صلاحيات البنك المركزي المرتبطة بتسيير النقد والقرض، كما تم تحويل تسمية البنك المركزي إلى " بنك الجزائر"، وقد سمح قانون النقد والقرض بممارسة البنوك التجارية لوظائفها التقليدية باعتبارها أعوان اقتصاديين مستقلين، وفصل بين دائرة الميزانية والدائرة النقدية، كما مكن من إجراء مساهمات أجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين الطبيعيين أو المعنويين.[2]

فعلاوة على المؤسسات المالية الموجودة بموجب القانون المصرفي القديم، تم فتح الاعتماد لكل من Mouna Bank، البنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA، البنك الدولي الجزائري AIB، البنك العام

[1] يتكون النظام المصرفي القديم في الجزائر من المؤسسات الآتية:
- الخزينة (Trésor): أنشأت في أوت 1962 تقوم بالوظائف التقليدية للخزينة العمومية مع إمكانية منح قروض للاقتصاد.
- البنك المركزي (la banque centrale): أنشأ في 13 ديسمبر 1962 يقوم بالإصدار النقدي.
- البنك الجزائري للتنمية (Bad): أنشأ في 07 ماي 1963 بهدف تمويل الاستثمارات الكبرى.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (Cnep): أنشأ في 10 أوت 1964 يقوم بجمع الادخار وتمويل السكن.
- القرض الشعبي الجزائري (Cpa): أنشأ في 29 نوفمبر 1966 يقوم بجمع الادخار وتمويل الصناعات المحلية.
- البنك الوطني الجزائري(Bna) : أنشأ في 13 جوان 1966 يقوم بتمويل الصناعات الثقيلة والنقل.
- البنك الجزائري الخارجي (Bea): أنشأ في 01 أكتوبر1967 لتمويل قطاع المحروقات والتجارة الخارجية.
بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Badr): أنشأ في 13 مارس 1982 لتمويل الفلاحة.

[2] المواد من (11 إلى 46) من قانون النقد والقرض المذكور سابقا- ص 522.
أنظر/ بطاهر علي- إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية- أطروحة دكتوراه في الاقتصاد- جامعة الجزائر- السنة الجامعية 2006/2005- ص39.

للبحر الأبيض المتوسط BGM، المجمع الجزائري البنكي CAB، سيتي بنك الجزائر CB- البنك العربي الجزائري BAA- الشركة الجزائرية العامة SGA- ناتسيكي الجزائر NA- بنك الريان- بنك هرمز AFG- القرض الليوني- بنك البركة.

ومع ذلك يبقى مستوى التغطية البنكية في الجزائر دون المستوى العالمي، حيث يصل إلى وكالة لكل 30.000 مواطن، وهو مستوى أقل من المعدل المطلوب المتمثل في وكالة لكل 10.000 حسب نموذج "كاميرون" الذي وضع عام 1967 والمبني على المعادلة الآتية: [1]

الكثافة المصرفية = [(عدد الفروع)/عدد السكان]* 10.000

وهذا ما يشير إلى ضرورة رفع مستوى التغطية البنكية في الجزائر، إلى معدل ثلاث أضعاف المستوى الحالي، بزيادة الاعتمادات المقدمة إلى الخواص المحليين والأجانب.

أما عن قطاع التأمينات فقد عرف هو الآخر الانفتاح على رؤوس الأموال الخاصة، ابتداء من الأمر رقم 95/07 المؤرخ في 1995/01/25، حيث تم خلق سبع وكالات تأمين منها اثنان برؤوس أموال أجنبية، غير أن هذا الرقم يبقى ضعيفا أمام متطلبات السوق الجزائرية[2].

والجدير بالذكر في هذا الصدد الحديث عن الفساد والفضائح التي تكتنف القطاع المالي في الجزائر وهي العوامل التي حذرت منها الهيئات الدولية العالمية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي تؤدي إلى نفور الشركاء الأجانب من الاستثمار في الجزائر، خاصة مع تبعات فضيحة بنك الخليفة وتصفية البنك الجزائري التجاري والصناعي، حيث شهدا هذان البنكان الإفلاس نظرا لضعف الرقابة الواجب اتخاذها من طرف مصالح البنك المركزي الجزائري قبل وأثناء القيام بالنشاطات، خاصة فيما يتعلق بعدم احترام الإجراءات المحاسبية القانونية، عدم الالتزام بتقديم التقارير الدورية في آجالها للبنك المركزي، المراجعة غير المنتظمة لملفات التوطين وعدم احترام إجراءات السلامة والحذر[3].

إضافة إلى التحويلات المالية المشبوهة التي يقوم بها الأفراد إلى الخارج، وكذا الثغرات المالية التي يشهدها القطاع من حين إلى آخر نتيجة اختلاسات الموظفين والإطارات البنكية، وهو ما جعل الحكومة ترمي بكل ثقلها في هذا المجال من خلال قيامها بالإجراءات الآتية:[4]

- إصلاح نظام المحاسبة الخاص بالدولة عن طريق سن قانون 25 نوفمبر 2007.

- الانضمام إلى النظام الدولي لنشر المعطيات لصندوق النقد الدولي SGDD.

---

[1] عبد اللطيف مصيطفى- مرجع سابق- ص 80.

[2] Anima- Investir Dans La Région MEDA Pourquoi, Comment?- France Avril 2007- Page n° 54/55.

[3] بلعزوز بن علي- عبد القادر حبار- الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية (مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر)- الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية- جامعة سطيف- (الجزائر) أيام 21/20 أكتوبر 2009- ص14.

[4] الآلية الوطنية للتقييم من قبل النظراء- مرجع سابق- ص16.

- إعادة تفعيل عمل خلية الاستعلامات المالية بالقيام بلقاءات إقليمية ودولية.

- إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

- إعادة تقييم الأصول حسب شروط سوق المؤسسات للرفع من قدراتها على الدفع وتطوير الأنشطة.

- إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- مسار الخوصصة في الجزائر: تضمنت الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة في العقدين الأخيرين القيام بخوصصة المؤسسات العمومية التي تعاني من عجز بشكل مبدئي، في توجه صريح لاستكمال أسس اقتصاد السوق، وقد أعلن عن هذا بالأمر رقم 95/22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية[1]، حيث يعبر هذا المفهوم في نظر المشرع الجزائري عن كل معاملة تخص:

- تحويل ملكية الأصول المادية أو المعنوية لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص.

- تحويل تسيير مؤسسات عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص.

وقد تعين على الدولة تأسيس هيئة خاصة لتسيير الخوصصة والإطلاع على كافة الوثائق والدراسات المرتبطة بإجراءات الخوصصة[2]، وكذا عرض عمليات تحويل الملكية وخوصصة التسيير على الحكومة.

كما أنشأ لدى الهيئة المذكورة آنفا مجلس الخوصصة، الذي يهتم بتقديم بالتوجيهات والتوصيات الخاصة بالخوصصة، ويقوم بتقدير قيم المؤسسات المتنازل عنها ويعمل على دراسة العروض المقدمة.

ثم قدمت السلطات تعديلا آخر بالأمر رقم 04/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم وتسيير عمليات خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، والذي سمح بتوسيع مجال خوصصة المؤسسات العمومية إلى كافة الأنشطة الاقتصادية[3]، وقد اعتمدت الحكومة في مجال الخوصصة على الآتية:[4]

- الخوصصة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

- الخوصصة من خلال طرح أسهم الشركات للاكتتاب العام في البورصة.

- الخوصصة من خلال بيع أسهم المؤسسات لصالح أجراء المؤسسة المعنية بالعملية.

---

[1] شملت هذه العملية المؤسسات التنافسية التي تمارس أشغال دراسة وانجاز البناء والأشغال العمومية والري، الفندقة، السياحة، الصناعات النسيجية والصناعات الزراعية الغذائية، الميكانيك، الصناعات الكهربائية والإلكترونيك، الخشب ومشتقاته، الورق، الصناعة الكيميائية، البلاستيك، الجلود، النقل، خدمات الميناء والمطارات، الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة.
كما أبقت الدولة على مجموعة من القطاعات التي لا يمكن للسوق أن تسيرها بالشكل المناسب وهي: إنتاج وتوزيع الكهرباء، إنتاج وتوزيع المياه، النقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي، المنشآت المرتبطة بالميناء..

[2] تعني عملية الخوصصة (la privatisation) تحويل واسع لملكيات المؤسسات العمومية لصالح القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي، حيث تهدف بهذا إلى إعطاء فعالية أكبر للمؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة، وكذا المحافظة على الأموال العامة من أخطار تسيير النشاطات غير المنتجة وتخفيض الأعباء المالية المترتبة عنها، كما يجدر الإشارة إلى أن الدراسات الاقتصادية بينت أن هناك علاقة وثيقة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتقدم في عمليات الخوصصة أنظر/ د شوام بوشامة- مدخل إلى الاقتصاد العام- مرجع سابق- ص 368.

[3] KPMG- Guide Investir En Algérie- Algérie mars 2010- page n° 43.

[4] أ زرقون محمد- انعكاسات إستراتيجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)- مجلة الباحث- جامعة ورقلة- العدد السابع- الجزائر 2010- ص153.

- إضافة إلى العديد من الأساليب الأخرى كعقود الإدارة، وعقود التأطير وعقود الامتياز.

غير أن هذه السياسة لم ترقى إلى الهدف المرجو منها، لأسباب تتعلق أساسا بـ:

- غياب معايير واضحة لتحديد المؤسسات العمومية المعنية.

- غياب إرادة سياسية واضحة.

- ضعف القطاع الخاص المعني بكسب ملكيات المؤسسات العمومية وعدم قدرته على مجابهة التحديات.

- عدم فعالية وكفاءة السوق المالي.

- مشكلة التكفل بالعمال المسرحين.

وهذا ما توضحه حصيلة برامج الخوصصة في الجزائر المبينة في الجدول أدناه، المستمدة من معطيات وزارة الصناعة وترقية الاستثمار للفترة (2003-2008).

الجدول33: حصيلة عمليات الخوصصة في الجزائر للفترة (2003-2008)

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	أوت 2008	المجموع
خوصصة كلية	5	7	50	62	68	18	192
خوصصة جزئية < 50%	1	2	11	12	7	1	33
خوصصة جزئية > 50%	0	3	1	1	6	2	11
تعويض مع الأجراء	8	23	29	9	0	7	69
شراكة	4	10	4	2	9	1	29
تحويل الأصول للخواص	2	13	18	30	20	7	83
المجموع	20	58	113	116	110	36	417

Source: KPMG- Op.cit- page n° 47.

المطلب الخامس: التقييم المؤسساتي لمناخ الاستثمار في الجزائر

لقد أشارت التقارير الدولية إلى ضعف استجابة الجزائر للتوصيات المقدمة لتحسين الإطار المؤسساتي لمناخ الأعمال، خاصة ما يتعلق بميادين التنظيم ومكافحة الرشوة والبيروقراطية، وهذا ما أدى إلى وجود عراقيل كبيرة تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

1- الحوكمة في الجزائر: لا تزال مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر غير جيدة، خاصة في الميادين المرتبطة بالاستقرار السياسي والأمني، ومستوى الحريات الفردية والجماعية وحرية الصحافة والتعبير، كما تعاني الجزائر من الاضطرابات الشعبية نتيجة انخفاض مستوى المعيشة والبطالة، بالإضافة إلى ظهور نوع جديد من الجريمة المنظمة المتفشية في أوساط الشباب، والمتعلقة أساسا باستعمال العنف والسرقة والجرائم الاجتماعية الأخرى.

كما نستقرأ من تقارير الحوكمة للبنك الدولي تدني مؤشرات الصوت والمساءلة، والذي يوحي إلى صعوبات القيام بمحاكمة المسؤولين والموظفين العموميين للمحاسبة واحترام الحريات المدنية، بالإضافة إلى هشاشة النظام القضائي وعدم استقلاليته، وهذا تزامنا مع تفشي الفساد المالي والإداري بصورة واضحة، إضافة إلى غياب شبه تام لمجتمع مدني فعال يساهم في المشاركة في الحياة السياسية، على الرغم من الحريات الممنوحة لتأسيس الجمعيات المدنية وتمويلها، زيادة على ذلك توجد بالجزائر 68 صحيفة وطنية، يتميز أداءها بالحيطة والحذر في غالب الأحيان وتعاطيها مع الأحداث يكون غير موضوعي، زيادة إلى اعتمادها إغفال بعض النواحي المتعلقة بالنواحي الحساسة في الدولة، وهذا يعود إلى عدم وجود قانون مهني يحمي الصحفيين ويدافع عنهم، بدليل قيام السلطات بالعديد من الاعتقالات في وجه الصحفيين والزج بهم في السجن.

ويتميز المحيط المؤسساتي للأعمال في الجزائر بقلة التنظيم، وتتشابك المهام والمسؤوليات بين العديد من المؤسسات الإدارية، إضافة إلى غياب صياغة تشريعية واضحة تسهل القيام بالنشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات المرتبطة بالاستثمار، وهو المشكل الذي يحول دون التقدير الجيد لظروف السوق وحجم المنافسة الداخلية، وهذا يعود إلى قلة التنسيق بين الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء الاقتصادي، عدم وجود نصوص قانونية واضحة لمجال المعلومات الاقتصادية، عدم وجود نظام متطور للإعلام والاتصال، صعوبة الدخول لقواعد البيانات للهيئات الحكومية والوزارات[1].

أما عن الفساد فبالإضافة إلى الاختلاسات المالية المدوية التي تنتشر في الجزائر، يظهر تدريجيا اقتصاد خفي ينمو بسرعة مهددا الاقتصاد الوطني، حيث تشير الدراسات أن حجم الاقتصاد الخفي[2] في الجزائر يتراوح ما بين 20% إلى 30% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام، أي ما يعادل قيمة 08 مليار دولار كإجمالي أموال متداولة في هذا القطاع، إضافة إلى ظاهرة التهريب عبر الحدود خاصة على الحدود المتاخمة للملكة المغربية، حيث وصل عدد القضايا الجمركية التي تمت معاينتها سنة 2006 إلى أكثر من 2724 قضية[3].

أضف إلى ذلك الفساد الذي يكتنف قطاع العقار الصناعي، فرغم إنشاء الوكالة الوطني للضبط العقاري إلا أن العقار ما زالت تحكمه ممارسات الرشوة والسمسرة والمضاربة، كما تعمل شبكات المضاربة التي تسمى "بمافيا العقار" على توظيف الطرق غير القانونية لامتلاك العقار ثم إعادة بيعه وهي العملية التي تسمح بكسب أموال طائلة للعديد منهم، وهذا ما يجعل عملية الحصول على قطعة أرض في الجزائر لممارسة الاستثمار أمر صعب للغاية، وهذا ما يعيق فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، أما عن الرشوة فقد بين تقرير منظمة شفافية دولية أن 75% من المؤسسات الجزائرية تخصص حوالي 6% من رقم الأعمال لتقديم عمولات ورشاوى إلى مسؤولين وموظفين حكوميين[4].

[1] وصاف سعيدي- تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)- ص 14.
[2] يعبر الاقتصاد الخفي عن كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية في الجزائر، حيث يندرج ضمن هذا الإطار الأنشطة غير المشروعة كالمتاجرة في الأسلحة والمخدرات وكذا الأنشطة غير الرسمية والأنشطة الاقتصادية والتجارة غير المصرح بها.
[3] بودلال علي- مرجع سابق- ص10.
[4] د وصاف سعيدي- الفساد الاقتصادي في البلدان النامية- مرجع سابق- ص06.

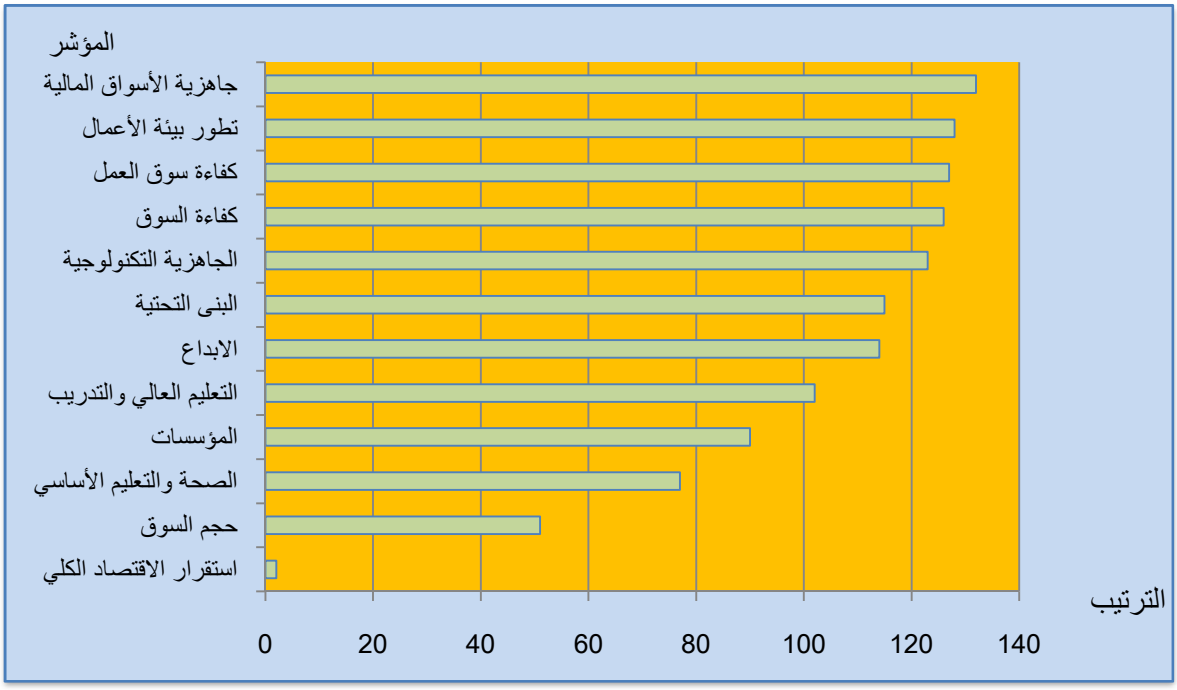
الجدول34: تطور جرائم الرشوة في الجزائر

السنة	نوع الرشوة	المبلغ المرصود للعملية
1988	صفقات تجارية واستثمارية غير مشروعة	26 مليار دولار
1990	استيراد صفقة قمح فاسدة بميناء وهران	1.2 مليار دولار
1996	عرض 2266 ملف على العدالة (جبائي)	7.9 مليار دولار
1996	وجود 1698 قضية مساس بالاقتصاد	3.6 مليار دولار
1998	فضيحة مؤسسة سيدار	18 مليار دولار
1999	قطع غيار مزورة كشفت عن خبرة الجمارك	274 مليون دولار
2000	فضيحة مركب الحجار	100/401/423.28 مليا ر دج
2004	فضيحة بنك الخليفة	15 مليار دولار

المصدر: د بودلال علي- الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية (حالة الجزائر دراسة قياسية)- مجلة العلوم الإنسانية- السنة السادسة- العدد38- الجزائر 2008- ص13.

2- التنافسية في الجزائر: لقد أشار تقرير التنافسية العالمية المعد من طرف مؤسسة (World Economic Forum)، أن الجزائر حسنت من ترتيبها العالمي لمؤشرات التنافسية، حيث انتقلت من المرتبة 99 عالميا خلال الفترة (2009/2008) إلى المرتبة 83 عالميا للفترة (2010/2009) ضمن قائمة تضم 133 دولة في العالم، وقد حصلت الجزائر على هذا الترتيب وفق ما تحصلت عليه ضمن اثنا عشر مؤشرا فرعيا لمؤشر التنافسية العالمية وهي:

الشكل20: ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية للفترة (2010/2009)



Source: World Economic Forum- Op.cit- page n°16.

وهي في الحقيقة مراتب متأخرة سواء على المستوى الدولي أو ضمن مجموعة الدول العربية، وكما يشير الشكل السابق جل المحاور التي يعتمد عليها مؤشر التنافسية العالمية في الجزائر تبقى في ذيل الترتيب العالمي، ما يسمح بالقول أن الاقتصاد الجزائري يمر بمرحلة انتقالية من الاقتصاد المبني على الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية.

3- سهولة الأعمال في الجزائر: تعاني الشركات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر من تعقيدات النظام الإداري والتشريعي، من خلال طول الإجراءات وتعدد الوثائق اللازمة للشروع في النشاط الاقتصادي.

ووفقا لتقرير سهولة الأعمال في العالم لسنة 2010 تم تصنيف الجزائر في المرتبة 136 عالميا، وذلك بانخفاض في الترتيب عن سنة 2009 التي احتلت فيها المرتبة 134، على الرغم من اتخاذ الحكومة لإجراءات من شأنها تسهيل ممارسة الأعمال في الجزائر، وهي استخراج تراخيص البناء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب وإنفاذ العقود.

وقد جاءت الجزائر ضمن الدول العربية الداخلة في دراسة المؤشر، وراء كل من المملكة العربية السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر، عمان، تونس، اليمن، الأردن، مصر والمغرب[1].

الشكل35: ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة الأعمال لسنة 2010

المؤشر	الترتيب العالمي
بدء المشروع	148
التعامل مع التراخيص	110
توظيف العاملين	122
تسجيل الممتلكات	160
الحصول على الائتمان	135
حماية المستثمرين	73
دفع الضرائب	168
التجارة عبر الحدود	122
تنفيذ العقود	123
إغلاق المشروع	51

Source: The World Bank and the International Finance Corporation- Doing Business 2010 Algeria- Washington 2010- page n° 02.

[1] البنك الدولي- تقرير ممارسة الأعمال 2010- مرجع سابق- ص 10.

4- المخاطر القطرية في الجزائر: لقد صنفت تقارير المؤسسات الدولية الجزائر ضمن المخاطر القطرية المتواضعة، حيث لم يتغير ترتيبها لسنة 2008 عن سنوات (2007/2006)، إذ لا تزال ضمن الدرجة (A2) إلى (A4)، مع كل من الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، تونس، السعودية والمغرب[1].

الجدول36: مؤشرات المخاطر القطرية في الجزائر للفترة (2009/2008)

المؤشر	المؤشر المركب للمخاطر القطرية		مؤشر اليورميني للمخاطر القطرية	انستيتوشنال أنفستور للتقويم القطري		مؤشر دان أند براد ستريت		مؤشر الكوفاس	
	Déc. 2008	Déc. 2009	2008	Mar 2008	Sep 2009	Déc. 2008	Déc. 2009	Déc. 2008	Déc. 2009
الجزائر	140 دولة	140 دولة	185 دولة	177 دولة	177 دولة	132 دولة	132 دولة	165 دولة	165 دولة
	76.8	70.8	46.89	51.9	53.3	Db5a	Db5a	A4	A4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2009- ص265.

5- الحرية الاقتصادية في الجزائر: لقد تم تصنيف الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية المعد لسنة 2010 ضمن الدول التي تتميز بحرية اقتصادية ضعيفة على المستوى العالمي، وهذا في قائمة شملت 179 دولة، حيث احتلت المرتبة 107 عالميا سنة 2009 ثم إلى المرتبة 105 عالميا سنة 2010، وهي المراتب التي تبقى بعيدة عن المستويات التي يرغب المستثمرون الأجانب التعامل معها[2].

ويعزى ذلك إلى التدخل الحكومي المتزايد في الحياة الاقتصادية، من خلال سن القوانين واللوائح التي غالبا ما تكون لفترات زمنية قصيرة، إضافة إلى زيادة الإنفاق المالي للحكومة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذا السياسة النقدية غير المستقرة نتيجة ارتفاع مستويات التضخم السنوية.

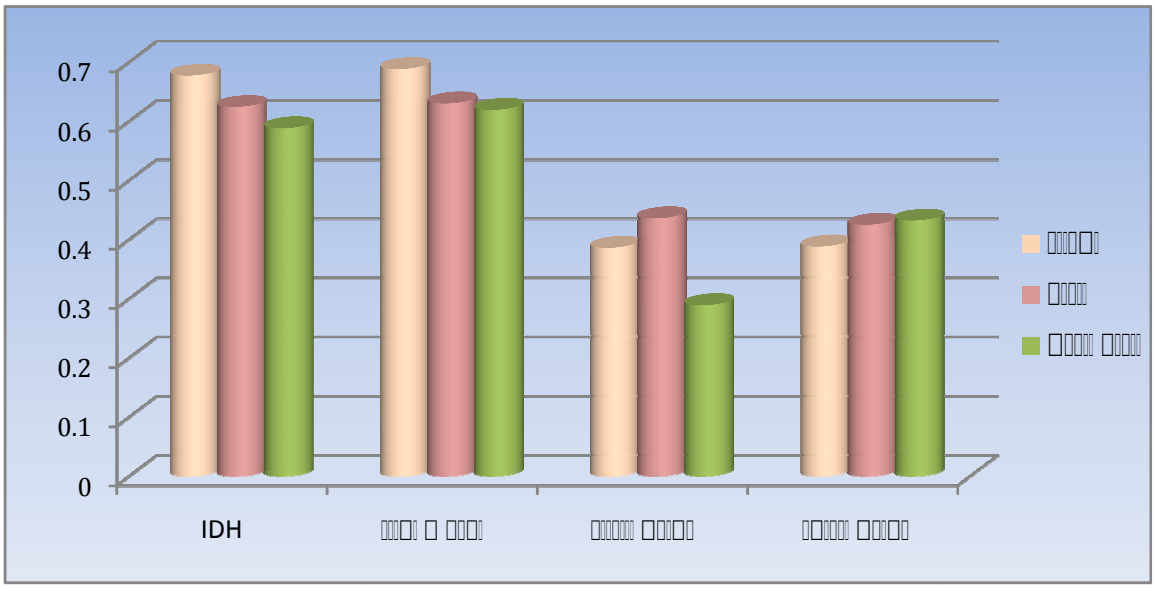
كما يتأتي ترتيب الجزائر المتأخر كنتيجة لأنشطة السوق السوداء وانتشار التهريب، وعدم وجود قواعد قانونية تحمي الملكيات الفكرية ووجود قرصنة على أنظمة الإنتاج والخدمات.

6- مؤشر التنمية البشرية في الجزائر: تصنف الجزائر في آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية 2010 ضمن الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة، حيث نجد أن مستوى المؤشر في الجزائر (0.677) يفوق المستوى العالمي (0.624) ومستوى مجموعة الدول العربية (0.588)، غير أن القراءة المتأنية لتفاصيل المؤشر تشير إلى تقدم الجزائر على المستوى العالمي لمؤشر الأمل في الحياة وتراجعها على مستوى المؤشرين الباقيين، ويمكن إجراء مقارنة بين مستوى التنمية البشرية في الجزائر والمستوى العالمي ضمن الشكل الآتي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الصادرات- تقرير 2008- مرجع سابق- ص238.

[2] The heritage foundation and the wall street journal- Op.cit- Page n°02.

الشكل21: مقارنة بين مستوى التنمية البشرية في الجزائر والعالم لسنة 2010



Source : pnud- Op.cit- page n° 174.

7- المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية في الجزائر: تشير الدراسات المتعلقة بالمؤشر المركب للسياسات الاقتصادية في الجزائر، إلى التحسن الواضح في التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال سنة 2009، خاصة ما تعلق منها بالتوازنات الداخلية والخارجية، وهذا على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول37: المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية في الجزائر لسنة 2009

المؤشر	2009	الملاحظة
درجة مؤشر السياسة النقدية (التضخم)	0	انخفاض أقل من 1 إلى ارتفاع بأكثر من 7 نقاط
درجة مؤشر التوازن الداخلي	3	انخفاض العجز بأكثر من 3.5
درجة مؤشر التوازن الخارجي	0	انخفاض من 1 إلى ارتفاع إلى 1
المؤشر المركب	1	تحسن في مناخ الاستثمار.
معدل النمو الحقيقي %	2.30	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2009- ص233.

يتميز مناخ الاستثمار في الجزائر بميزتين رئيسيتين وهما من جهة ثروات طبيعية وبشرية وقاعدية هامة جدا، ومن جهة أخرى مناخ استثماري يعتمد بالأساس على إجراءات قانونية قصيرة المدى، غموض وضبابية في الأنظمة الجبائية وفي التعامل مع العقار وفي منح المزايا، وكذا انتشار واسع للفساد وتبيض الأموال ومنح الصفقات المشبوهة و تزوير العملة، بالإضافة إلى عدم وضوح دور الدولة في الاقتصاد بين التدخل والتنظيم، وهي كلها أمور في حقيقة الأمر تضعف من جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية، خاصة مع ما نلاحظه من مرونة كبيرة في تحركات رؤوس الأموال الدولية من قطر إلى آخر وفق العوامل التنظيمية والمؤسساتية للدول المضيفة، وهي المعايير العالمية الحديثة لتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الرابع: تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

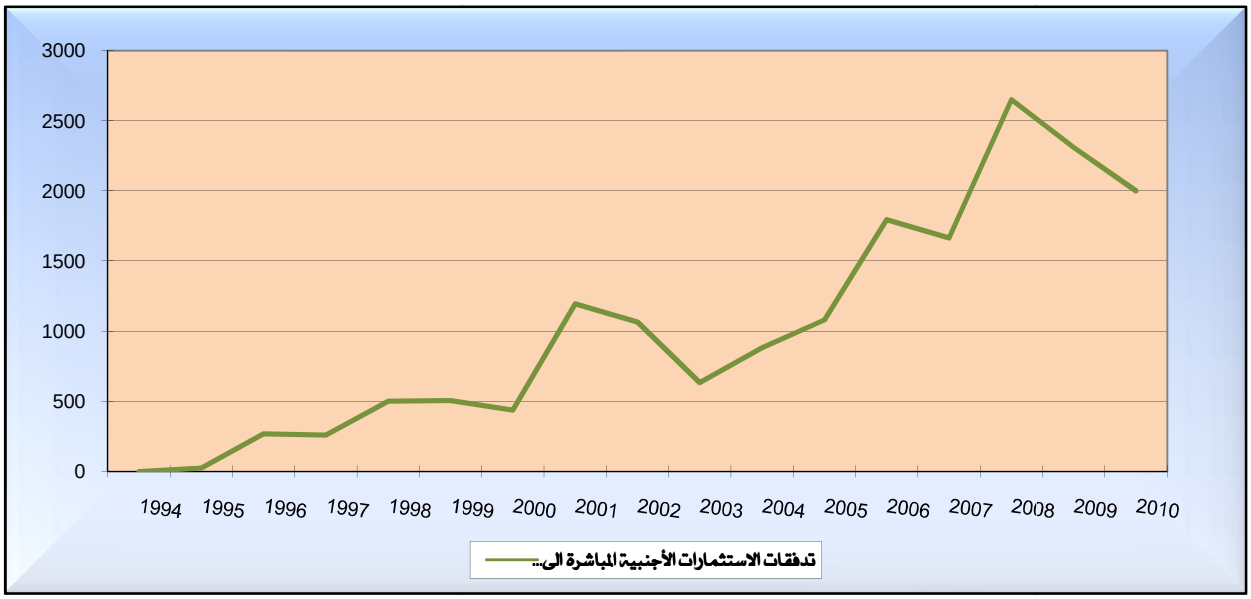
سندرس في هذا المبحث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر وتوجهاتها القطاعية، إضافة إلى أهم الدول المستثمرة في الجزائر، وكذا نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي الاستثمارات المعلنة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في للجزائر

لازالت الجزائر تعاني من ضعف في حجم الاستثمارات الواردة، خاصة عند مقارنتها بالبلدان المجاورة للمغرب العربي، حيث لم يتعدى حجم الاستثمارات عتبة 3 مليار دولار ولازالت تتركز في قطاع المحروقات.

1- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بدأت حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالارتفاع بداية من سنة 1995 بإجمالي تدفقات واردة قدره 25 مليون دولار، ثم توجهت نحو الارتفاع بمعدلات نمو بطيئة نوعا ما إلى غاية قيمة 2651 مليون دولار سنة 2008، ثم انخفضت في سنة 2009 إلى 2310 مليون دولار، والجدول الآتي يبين حجم هذه التدفقات الوافدة إلى الجزائر.

الشكل22: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خارج المحروقات للفترة (1995-2010) بمليون دولار



Source: Anima- Investissement direct étranger vers les pays Med en 2008 face à la crise- Etude n°03/09

*2010 la banque mondiale- perspectives économiques mondiales- Newyork- janvier 2011- page n° 07.

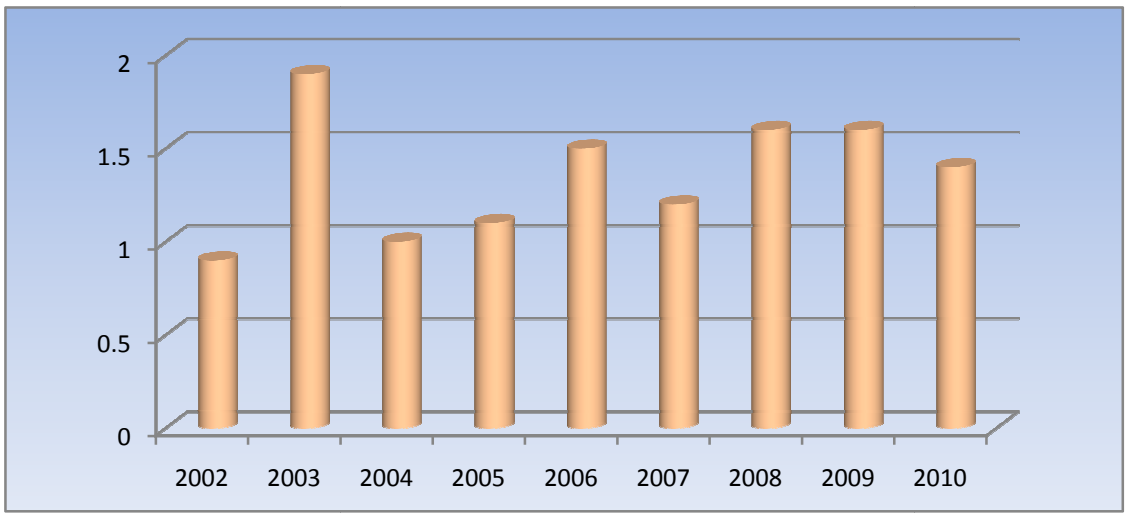
يشير الشكل السابق إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، قد عرفت تغيرات مضطربة حيث نلاحظ انخفاضها في سنة 2000 بنسبة 13.60% لتشهد ارتفاع سنة 2001 إلى نسبة 173.6%، ثم انخفاض سنة 2002 بنسبة 10.95 % ثم يليه سنة 2003 انخفاض آخر قدره 40.46%، وهو أكبر انخفاض في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية، وهذا حسب التقرير الصادر

عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في 22 سبتمبر 2004، ثم ارتفعت سنة 2004 إلى نسبة 39.11% ثم سنة 2005 بنسبة 22.56% ثم ارتفاع سنة 2006 إلى 66.04%، ثم تنخفض سنة 2007 إلى 7.24%، وقد شهدت سنة 2008 أعلى ارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 2.651 مليون دولار بنسبة ارتفاع عن سنة 2007 قدرها 59.57%، وهذا يرجع إلى انتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة حيث تزايدت التدفقات التي حققها هذا القطاع حوالي 20 مرة مقارنة بسنة 2007، إلى جانب القطاع الصناعي الذي تضاعف بـ 4 مرات عن سنة 2007، بالإضافة إلى تأسيس العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي وصلت إلى 102 مشروع.

غير أن انتعاش الاستثمارات الأجنبية في سنة 2008 عقبه تراجع في سنتي (2009-2010)، حيث انخفضت هذه الاستثمارات إلى حوالي 2 مليار دولار سنة 2010 منخفضة عن سنة 2009 التي قدرت فيها حجم الاستثمارات الواردة بـ 2310 مليون دولار (تمثل حوالي 3.4% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الوطن العربي لسنة 2009)، ويعود هذا الانخفاض إلى عوامل داخلية متمثلة في الإجراءات التحفظية الجديدة التي اتخذتها الحكومة في إطار الاستثمار والتي اعتبرها البعض غير مشجعة إلى حد كبير، وكذا بيروقراطية الإدارة فمثلا انسحبت في هذه الفترة شركة اعمار وشركة المراعي السعودية بسبب عراقيل إدارية محضة، كما تراجعت شركة القدرة الامارتية عن غرس 47 ألف هكتار بأشجار الزيتون في مدينة تيارت، بالإضافة إلى عوامل خارجية تجسدت في الأزمة المالية العالمية وآثارها على حركة رأس المال الدولي.

2- حجم الاستثمارات كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر: تمثل نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام، مدى قوة ومشاركة رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة في بناء الاقتصاد الوطني، وفي الجزائر تبقى هذه النسبة ضعيفة خاصة مع ارتفاع الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة، وبقاء مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتراوح في مستويات ضعيفة.

الشكل23: نسبة الاستمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام للفترة (2002-2010) بـ %



المصدر: معطيات مأخوذة عن بنك الجزائر- 2010.

نلاحظ أن نسبة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر إلى الناتج الداخلي الخام للفترة (2002-2010) لا تتعدى نسبة 2% في أحسن أحوالها، حيث وصلت إلى 1.9 سنة 2003، ثم انخفضت إلى مستوى أقل من 1% سنة 2004 لتعاود بعد ذلك في الارتفاع ما بين 1% إلى 1.6% للفترة (2004-2010)، وهو ما يدل على ضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

المطلب الثاني: الاتجاهات القطاعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تبين الدراسات المتعلقة بالتوجهات القطاعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وجود قطاعين رئيسين الأول الاستثمار في قطاع المحروقات والذي يمثل حصة الأسد من حجم هاته التدفقات، والاستثمار في القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات.

1- قطاع المحروقات: يلعب قطاع المحروقات دورا محوريا في بناء الاقتصاد الجزائري، كونه يساهم بحوالي 98% من الإيرادات الخارجية، وقد بدأت الشراكة في هذا المجال منذ سنة 1971 حيث تم آنذاك تحديد المساهمة الأجنبية بـ 49%، غير أنه مع بداية التسعينيات ألغيت هذه النسبة لتصبح المشاركة الأجنبية مفتوحة، لتضاف بعد ذلك جملة من القوانين المحفزة للاستثمار في هذا القطاع أهمها قانون المحروقات رقم 07/05 المؤرخ في 28 أفريل2005، الذي تضمن الأحكام العامة لمزاولة الأنشطة المتعلقة بكيفيات البحث والتنقيب ومنح التراخيص.

كما تم إنشاء وكالتان تختصان بتنظيم الأنشطة في قطاع المحروقات وهما:[1]

- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات ALH.

- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات ALNAFT.

وهذا من أجل تعزيز وترقية الاستثمار في مجال المحروقات، حيث تم توقيع 36 عقد شراكة في الفترة (2000-2007)، مما سمح برفع القدرات الإنتاجية من البترول من 900 ألف برميل يوميا سنة 2000 إلى 1.4 مليون برميل يوميا حاليا، كما زادت قدرات تصدير الغاز الطبيعي لتصل لحدود 62 مليار متر مكعب في السنة.

وقد تركز حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في هذا القطاع، حيث وصلت حجم الاستثمارات في المحروقات إلى 8 مليار دولار، تفوقت فيها الولايات المتحدة الأمريكية باستثمارات طويلة المدى في الجزائر بـ 354 مليون دولار سنة 2001، بشركات (Petro Fac - Britch Pétroluim Arco -Amoco - Schlum Berger - Resourese Internationale Inc)[2]، أما فيما يخص الشركات الايطالية فنجد (Agip- Consourissom) إلى جانب شركة Total الفرنسية، شركة BHP الاسترالية وشركة pétro first kalgary pétroluim الكندية، وشركة répsol الاسبانية.

[1] المادة 12 من القانون 07/05 المؤرخ في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات المنشور في الجريدة الرسمية- العدد 50- الصادرة في 19 جويلية 2005- ص09.

[2] د محمد قويدري- مرجع سابق- ص05.

2- القطاعات الأخرى: سجلت الاستثمارات خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة من إجمالي حجم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر، كما تركزت هاته الاستثمارات في قطاعي الصناعة والخدمات، مثل ما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول38: الاتجاهات القطاعية للاستثمارات خارج المحروقات المعلنة لدى ANDI خلال (2002-2010)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ بمليون دج	النسبة %
الفلاحة	9	1.70%	6.854	0.40%
السكن والأشغال العمومية	86	16.29%	46.107	2.72%
الصناعة	281	53.22%	925.295	54.63%
الصحة	3	0.57%	8.589	0.51%
النقل	24	4.55%	10.319	0.61%
السياحة	13	2.46%	102.295	6.04%
الخدمات	111	21.02%	505.789	29.86
الاتصالات	1	0.19%	88.500	5.23%
المجموع	528	100%	1.693.748	100%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- الجزائر2010.

وصلت الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي إلى 281 مشروع تجسدت في الصناعات الغذائية الكيميائية، الصيدلانية، التعدين،صناعة الإلكترونيك وصناعة الاسمنت...الخ، كما تم توفير عدد معتبر من مناصب الشغل في هذا القطاع، ثم يأتي قطاع الخدمات حيث سجلت الوكالة 111 مشروع أجنبي خدماتي.

أما في المرتبة الثالثة فيأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 281 مشروع خاصة مع انطلاق المشاريع الكبرى، كالطريق السيار شرق غرب ومشروع انجاز 2 مليون وحدة سكنية، وقامت بهذه الاستثمارات كل من الصين، الإمارات العربية المتحدة (Gac، EIIC،Al Qudra Holding) اسبانيا وفرنسا.

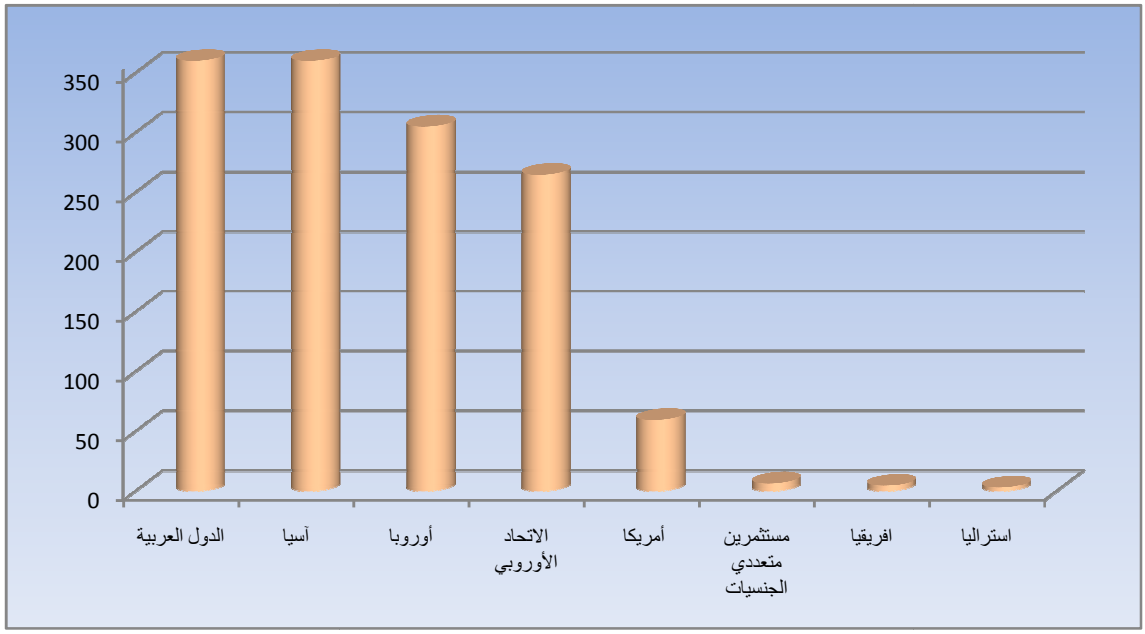
يليه بعد ذلك قطاع النقل بـ 24 مشروع بمبلغ 10.319 مليون دينار، حيث انخفض الاستثمار في هذا القطاع عن الفترة (2002-2008) التي وصل فيها عدد المشاريع إلى 33 مشروع، ثم قطاع السياحة بـ 13 مشروع بمبلغ 102.295 مليون دينار، حيث انخفض الاستثمار في هذا المجال من حيث العدد بينما ارتفاع من حيث المبالغ التي تم توضيفها التي وصلت في الفترة (2002-2008 إلى 26.216 مليون دينار، وقد تجسدت في مشاريع مؤسسة EIIC الإماراتية، Food Beverage International مجموعة المطاعم اللبنانية، ثم قطاع الفلاحة بتسع مشاريع كلفت حوالي 6.854 مليون دينار وشغلت 485 منصب شغل، ثم قطاع الصحة بثلاث مشاريع بمبلغ قدره 8.589 مليون دولار، أما في قطاع الاتصالات فقد وجد مشروع واحد بمبلغ 88.500 مليون دينار، وهو ثالث أعلى مبلغ استثماري أجنبي بعد الصناعة، السياحة والخدمات.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تتنوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب البلد الأصلي، من استثمارات أوروبية تتضمن كل من فرنسا، اسبانيا، ايطاليا وألمانيا، كما نجد بعض الاستثمارات الأسيوية كتركيا في مجال الخدمات والصناعات الغذائية والصين في ميدان البناء والتعمير.

1- **أهم الدول المستثمرة في الجزائر:** إن أغلب الدول المستثمرة في الجزائر خارج المحروقات تنتمي إلى الدول العربية والأوروبية الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الشكل24: ترتيب الدول المستثمرة خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2002-2010) بمليون دينار



المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- الجزائر 2010.

نلاحظ تفوق الدول العربية في قيمة الاستثمارات المقامة في الجزائر بـ 802.097 مليون دينار خلال (2002-2010)، وتتعلق بالاستثمارات المصرية خاصة شركة الاتصالات المصرية أوراسكوم تيليكوم، (El Sewedy Cables مصانع التعدين، مصانع الاسمنت الرمادي والأبيض، ورشات البناء والأشغال العمومية، ثم تأتي بعد ذلك تونس بـ 41 مشروع استثماري منها مشاريع (Tunisie leasing ، CGF) للبنوك والتأمينات والخدمات المصرفية، (Poulina carthago) (céramique) للاسمنت والصناعات الزجاجية، (Discovery, Bourich) للبرمجيات والإعلام الآلي، ثم الاستثمارات الليبية موزعة على 36 مشروع منها مجموعة من الاستثمارات المختصة في خدمات الفندقة.

أما عن الدول الآسيوية فنجد في مقدمة هذه الدول الصين بالاستثمارا ت المرتبطة بإقامة البنى التحتية ومشاريع الأشغال العمومية، ومؤسسات (Zonda Yanchaeng Zhongwei Passenger Coach co) لصناعة السيارات.

بالإضافة إلى الاستثمارات التركية الموجهة إلى الصناعات الغذائية وصناعة الألبسة وكذا المشاريع الخدماتية الأخرى، وسوريا بأكثر من 60 مشروع تجسدت في ميادين الخدمات وصناعة الألبسة.

ثم نجد استثمارات الدول الأوروبية كاسبانيا بـ 30 مشروع منها (Fiatc seguros) للبنوك والتأمينات، (La Caixa+Suez/agbar) للبناء والأشغال العمومية، (Abengeo befesa Agua) للبناء والأشغال العمومية، ثم فرنسا في مشاريع تتعلق بـ Phone control للبرمجيات، Recylex للتعدين، Bnp Paribas للبنوك والتأمينات، Hiram Finance للبنوك والتأمينات، Air Liquide للصناعات الكيميائية، Lafarge للاسمنت والتعدين، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية وأهمها شركة (Danone)، تليها بعد ذلك ايطاليا بـ 33 مشروع وتتعلق باستثمارات الأشغال العمومية، (Mediteranean environmental srevices) للكيمياء والطاقة، ثم نجد الاستثمارات دول القارة الأمريكية وخصوصا الاستثمارات الأمريكية والكندية في مشاريع البرمجيات والإعلام الآلي، والبناء والأشغال العمومية

وفي هذا الشأن يمكننا ربط تركز الاستثمارات القادمة إلى الجزائر في أوروبا والدول العربية بالعديد من الحجج لعل أهمها:

- **حجج عقائدية:** لارتباط الجزائر بالعالم العربي من جهة لأصوله الإسلامية، وكذا وجود نفس العادات والتقاليد التي تربط الأفراد والمجتمعات.

- **حجج تاريخية:** حيث لا ننسى أن الجزائر مستعمرة فرنسية قديما، مما يجعل من الارتباط الاقتصادي والاستثماري مبرراته التاريخية.

- **حجج جغرافية:** وهذا لقرب المسافة الجغرافية التي تربط الجزائر بالعديد من الدول المغاربية والعربية الأخرى، وكذا بالنسبة إلى بلدان أوروبا التي يفصل بينهما البحر الأبيض المتوسط مع عدم وجود أي مضائق أو قنوات بحرية، التي تشكل تكاليف إضافية أخرى للتنقلات التجارية.

2- أهمية الاستثمارات الأجنبية مقارنة بالاستثمارات المقامة في الجزائر: لقد ظلت مساهمة الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الجزائري محدودة للغاية خاصة خارج قطاع المحروقات، وهذا ما تشير إليه المعطيات المقدمة من طرف وكالة ANDI لعدد وحجم التوظيف المالي والتشغيل للاستثمارات الأجنبية، بالنسبة إلى مجمل الاستثمارات المقامة في الجزائر.

الجدول39: طبيعة الاستثمارات الأجنبية المعلنة لدى ANDI خلال الفترة (2002-2010)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ مليون دينار	النسبة %	عدد المشتغلين	النسبة %
استثمارات محلية	67.280	99.22%	5.035.015	%74.83	66.563	%92.11
استثمارا ت الشراكة	245	%0.36	843.135	%12.53	27.717	%2.95
استثمارات أجنبية مباشرة	283	%0.42	850.613	%12.64	46.552	%4.95
مجموع الاستثمارات الأجنبية	528	%0.78	1.693.748	%25.17	74.269	%7.89
مجموع الاستثمارات	67.808	%100	6.728.763	%100	940.832	%100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- الجزائر-2010.

نلاحظ أن الأغلبية العظمى من المشاريع يقوم بها المستثمرين المحليين، في حين أن الاستثمارات الأجنبية بشقيها الشراكة والأجنبية المباشرة تمثل أقل من 1% من إجمالي الاستثمارات المقدر عددها بـ 67.808 مشروع، أما من ناحية المبالغ المخصصة لهذه المشاريع فتقدر بـ 25.17% وهو ما يعني أن الاستثمارات الأجنبية ذات رأس مال مرتفع مقارنة بعدد المشاريع التي وصلت إلى 528 مشروع، أما من ناحية التشغيل وهو العامل الرئيسي التي تسعى إليه الدولة من خلال تشجيع استقدام الاستثمارات الأجنبية فيمثل 2.95 % بالنسبة لتشغيل مشاريع الشراكة نسبة إلى إجمالي تشغيل الاستثمارات المعلنة، و4.95% بالنسبة لتشغيل مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يعني أن الاستثمارات الأجنبية لم تشغل سوى 7.89% من إجمالي المشاريع المقامة.

ولهذا يمكننا القول أن المشاريع الأجنبية لم تحقق خلال الفترة (2002-2010) الأهداف التي تصبو إليها الحكومة، وهذا قد فسر في العديد من اللقاءات على أنانية الطرف الأجنبي في المساهمة الجدية في تنمية الاقتصاد الجزائري والقضاء على البطالة.

خاتمة الفصل:

لقد خطت الجزائر خطوات جبارة في سبيل تحسين مناخ الاستثمار أمام الشركاء الأجانب، بهدف زيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الكفيلة برفع التحديات وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال ما قامت به على الصعيد السياسي، الاقتصادي، القانوني والاجتماعي....

وهذا ما يلاحظ جليا من خلال ما تحقق من تحسين درجة الاستقرار السياسي والأمني ومستوى الأوضاع الاجتماعية، إضافة إلى الانجازات التي عرفها الاقتصاد الجزائري على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية كارتفاع النمو الاقتصادي، استقرار مستويات التضخم، تحسن في أداء الميزان التجاري.

كما يمكن الإشادة بالإصلاحات المحققة على مستوى البنى التحتية المقامة والهياكل القاعدية المنجزة إضافة إلى رفع معدلات التكوين والتأهيل التي زادت من عدد المتخرجين السنويين من المعاهد والجامعات والتي تعمل على توفير الكفاءات والخبرات اللازمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية للدولة.

إضافة إلى كل الإجراءات التي قامت بها الدولة على مستوى التشريع وسن القوانين المحفزة والمنظمة لعمل الاستثمارات الأجنبية وكل الامتيازات والإعفاءات المقدمة إلى الأجانب.

غير أن هذه الجهود لم تكفل مستوى جيد من حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا تزال بعيدة كل البعد عن الأهداف والطموحات المرجوة خاصة إذا تحدثنا على الاستثمارات خارج المحروقات، وهذا نظرا لإهمال حلقة الوصل في هذه الإصلاحات والتي تتمثل في الإصلاح المؤسساتي، اعتبارا لدور نوعية المؤسسات وجودة الحكم الراشد في الربط ما بين المحددات السياسية، الاقتصادية، القانونية والاجتماعية.

والتي تتجسد في التحالف البناء لجميع مؤسسات الدولة في التعامل بشكل أفضل مع متطلبات مناخ الأعمال الجيد، وكذا جودة التقاليد والممارسات التي يتم فيها النشاط الاستثماري التي لا تزال الجزائر بحاجة إلى جهود أكبر لتحسينها و تطويرها.

مقدمة الفصل:

في الفصول السابقة بينا أنه رغم التحسن في المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري لكل من الناتج الداخلي الخام، الاحتياطات من العملات الأجنبية، حجم الديون الخارجية...

إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة يبقى في مستويات محتشمة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على دور العوامل المؤسساتية والحكم الراشد ونوعية المؤسسات في الجزائر على صنع خصائص وتركيبة معينة لمناخ الاستثمار، هذه العوامل التي أصبحت غالبية الشركات المتعددة الجنسيات تعطي لها أهمية قصوى والتي من خلالها يتم تقدير المخاطر والتكاليف.

ويبرز ضعف حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بشكل جلي عند مقارنتها مع البلدان المجاورة كتونس والمغرب، اللتان عرفتا تطورات هامة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في السنوات الأخيرة.

وقد تم التأسيس لهذه المقارنة قياسا بدرجة التجانس اللغوي والديني وتشابه الخصائص التاريخية والثقافية من حيث العادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية، كما تتشابه أركان الموقع الاستراتيجي كالقرب من أوروبا وبوابة شمال إفريقيا والإطلال على النافذة البحرية للبحر الأبيض المتوسط.

ولهذا الغرض فقد ارتأينا في هذا الفصل تقديم هذه الدراسة المقارنة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار بين الجزائر وتونس والمغرب، معتمدين في هذا على العناصر الآتية:

المبحث الأول: حجم وتوجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس المغرب.

المبحث الثاني: المقارنة على أساس المؤشرات الطبيعية والاقتصادية.

المبحث الثالث: المقارنة على أساس التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار.

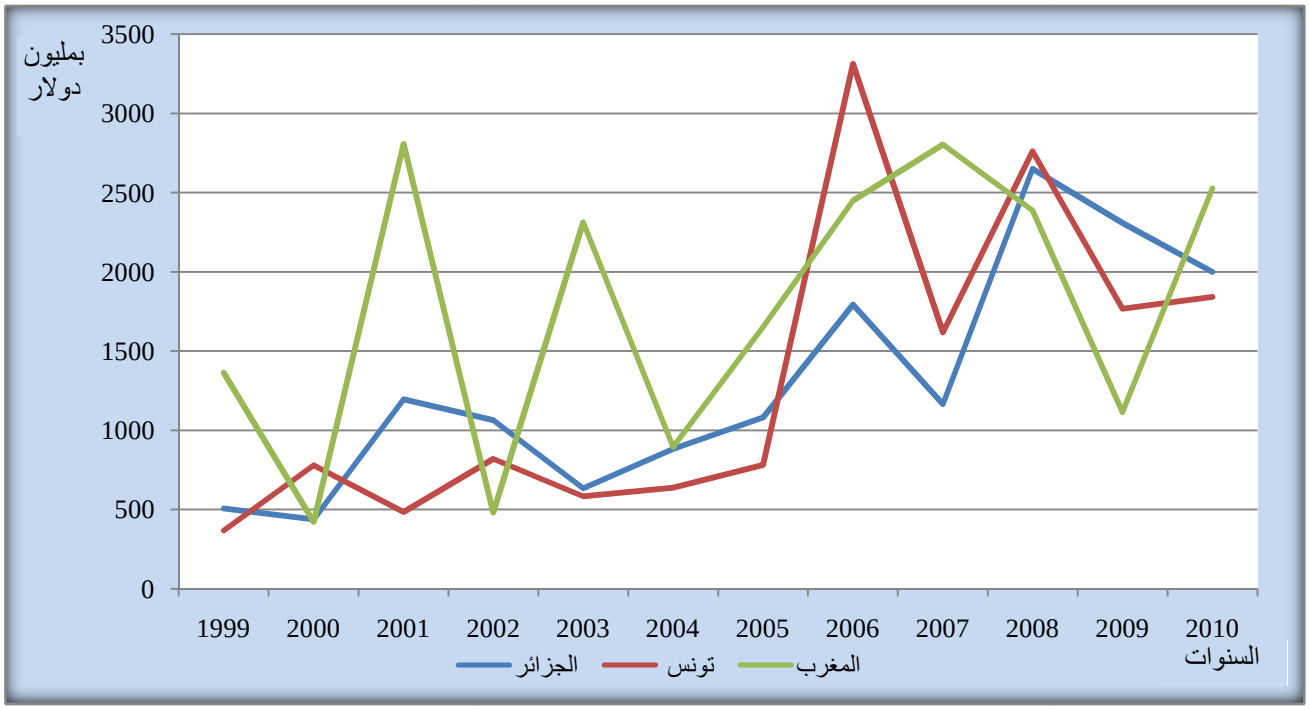
المبحث الرابع: المقارنة على أساس مؤشرات الجودة ونوعية المؤسسات.

المبحث الأول: حجم وتوجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس والمغرب.

المطلب الأول: مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتونس والمغرب

تشير التقارير الدولية إلى الفرق في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين كل من الجزائر تونس والمغرب، □□□ العديد من القواسم والروابط المشتركة التي تربط هاته البلدان مع بعضها البعض والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل25: التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر وتونس والمغرب للفترة (1999-2010)



Source: www.unctad.org/fdistatistics

لقد حققت كل من تونس والمغرب في السنوات الأخيرة أداءً متميزا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع على حزمة القوانين والإجراءات التحفيزية الضريبية والمالية التي اتخذتها هذين الدولتين في إطار عملية متابعة وتشجيع الشراكة الأجنبية.

حيث يشهد لتونس والمغرب أنهما قامتا بالإصلاح مبكرا والانفتاح على التجارة الدولية والاستثمار الخارجي، كما قامتا بدعم الضمانات لرأس المال الأجنبي المستثمر لتشمل قابلية تحويل العملة دون قيود وحرية تحويل الأرباح الصافية ورؤوس أموال المشاريع التي تم إنجازها بالعملات الأجنبية[1].

[1] ناجي بن حسين- دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة منتوري قسنطينة- السنة الجامعية (2006-2007)- ص 341.

بالإضافة إلى عمليات الخوصصة التي تبنتها تونس في قطاع الاتصالات مع المؤسسة الإماراتية (TECOM DIG) وكذا خوصصة بعض من المؤسسات المالية وصناديق التامين، وكذا تشجيع عمليات الترويج الاستثماري ومنح والتحفيزات والتسهيلات الضريبية والإعفاءات الجمركية.

للإشارة فإن تونس وقصد تفعيل مناخ الاستثمار بشكل أكثر جدية وقصد جذب المستثمرين الأجانب، فقد اعتمدت على إستراتيجية هامة تقوم على:[1]

- تولي الحكومة التونسية أهمية بالغة في الاعتماد على تنويع القطاعات الاقتصادية التي يسعى جذب الاستثمار إليها، كالقطاعات الصناعية والفلاحية، الصناعات الغذائية، قطاع الخدمات المالية والمصرفية، خدمات الإعلام الآلي والبرمجيات.
- ترقية الشراكة مابين المؤسسات الوطنية وباقي الشركات الأجنبية العاملة لتفعيل سبل الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات اللامادية ذات الأهمية الكبيرة في توفير مناصب الشغل لحامل الشهادات.

كما ساهمت الخوصصة وتحويل الديون إلى استثمارات (Debt Equity Swaps)[2] في رفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب، بعد بيع حصص في الشركة الوطنية للتبغ ومؤسسة اتصالات المغرب[3]، وقد جاء في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية لسنة 2007 بأن المغرب تمكن من استقطاب استثمارات أجنبية هامة مكنته من أن يفرض نفسه كأول بلد في هذا المجال على مستوى المغرب العربي ورابع بلد على الصعيد الإفريقي[4].

غير أن الملاحظ على هذه التدفقات في كلا البلدين أنها ليست منتظمة وتشهد تطورات متذبذبة، ولهذا من الصعوبة بمكان التنبؤ بالقيم المستقبلية لهذه الاستثمارات الأجنبية في تونس والمغرب.

وللإشارة فقد شهدت التدفقات الاستثمارية تراجعا خلال النصف الأول من سنة 2009، حيث أثرت الأزمة المالية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي، فمثلا في تونس

---

[1] ناجي بن حسين- دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر- مرجع سابق- ص342.

[2] وهي العملية التي تسمح آنيا بتقليص مخزون الدين الخارجي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتخلق ميكانيزم تمويل جديد الذي يساعد على تجاوز عقبات النمو، وأهم المشاريع السابقة لتمويل الديون هي التي حدثت مع التجربة الشيلية (chili 1985) وأول من اقترح هذه الفكرة هو Alan Maltzre وتشمل العديد من الأشكال مثل: تحويل الديون إلى مشاريع لحماية البيئة، مشاريع التنمية البشرية، التعليم، الصحة وحماية الطفولة وغيرها...
ويعرفها (moyé) على أن عملية تحويل الدين الخارجي تستدعي التبادل الإرادي بين المدين والدائن لقرض مقابل سيولات أصل آخر أو حق آخر جديد في شروط التسديد الجديدة، وتعرف منظمة (PNUD) تحويل الدين الخارجي على أنه إلغاء الديون الخارجية مقابل التزام من الحكومة المدنية بتعبئة مواردها الوطنية في أجل محدد مسبقا، حيث تستلزم العملية وجود طرف ثالث بين البلد المدين والبنك أو المؤسسة المالية صاحبة الدين والمستثمر الأجنبي، هذا الأخير الذي يسلم المبلغ الملزم إلى البنك ويستلم مشروع الشراكة في البلد في إطار الخوصصة.

[3] وحسب دراسة للبنك الدولي ووزارة الصناعة والتجارة المغربية سنة 2009، فإن محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب تكمن في:
- انخفاض تكلفة اليد العاملة.
- القرب من الأسواق الأوروبية.
- النظام الضريبي المحفز.
- نوعية البنى التحتية.

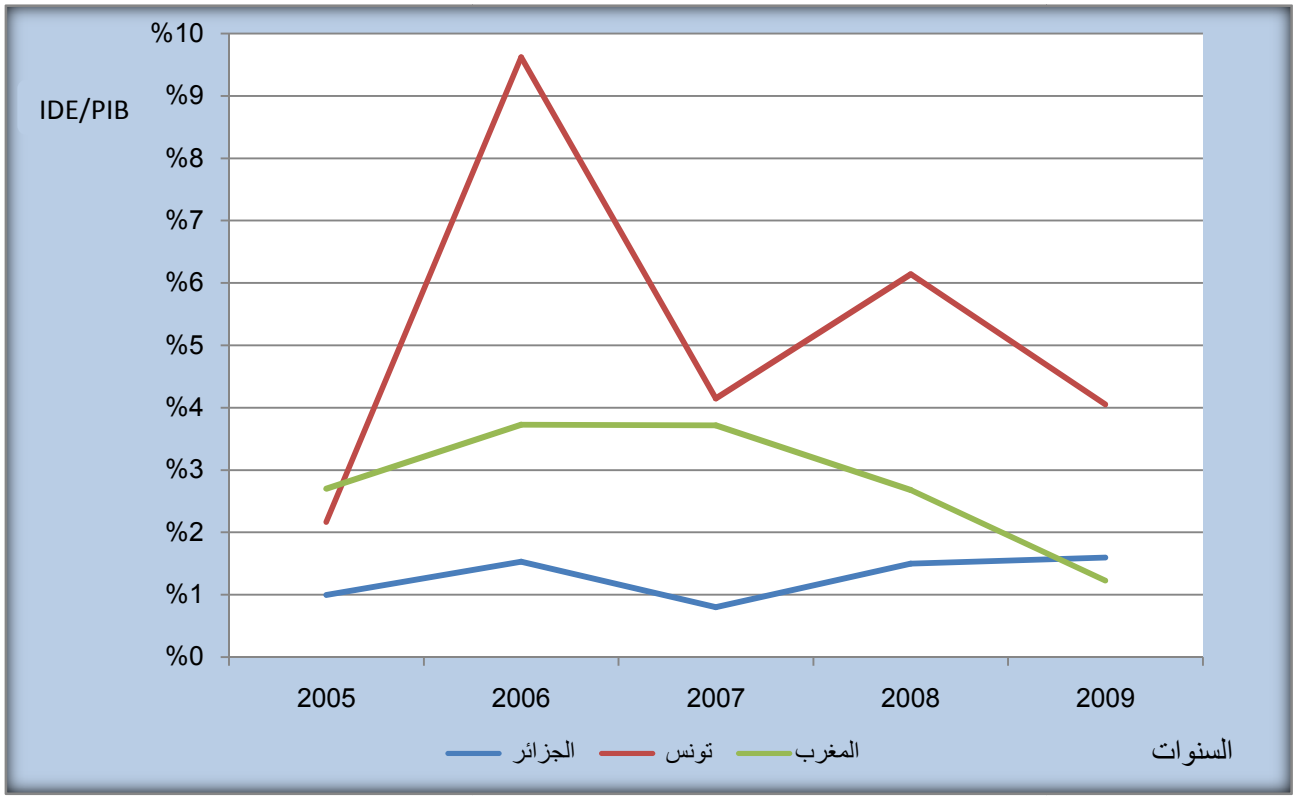
[4] زغيب شهرزاد- الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية- جريدة التواصل العدد 24- الجزائر جوان 2009- ص 83.

تراجعت الاستثمارات في ثلاثة قطاعات واعدة، وهي القطاع السياحي الذي تراجع بنسبة 82.5 % وقطاع الخدمات 77.5 %، وقطاع الطاقة 29.2%[1]، كما تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب بسبب تأثيرات الأزمة المالية على الشركات العاملة في المملكة، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بتعليق جميع عمليات الخصخصة والمشاريع الكبرى التي كانت مبرمجة لسنة 2011.

أما من ناحية المقارنة بالتدفقات الواردة إلى الجزائر فنلاحظ في السنوات الأخيرة تفوق المغرب بحجم الاستثمارات الأجنبية ثم تليها بعد ذلك تونس، ولم تسجل الجزائر تفوقها سوى في سنة 2002 بعد صدور الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 وبعد قيام العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المهمة في القطاعات خارج المحروقات، وكذا في قطاع الاتصالات ببيع رخص الهاتف النقال وبعض الاستثمارات الأخرى في قطاع الخدمات والبناء والتعمير.

1 □ □□□□ □□□□□□ □□□□□ □□□ □□□□□□ □□□□□ □□□□□□□□ □□□□ □□□□□:

26□□□□ □□□□ □□□□□□ □□□□□ □□□ □□□□□□ □□□□□ □□□□□□□□ □□□□ :**(2009□2005)** □□□□□ □□□□ □□□□□□ □□□□□ □□□ □□□□□□ □□□□□ □□□□□□□□ □□□□



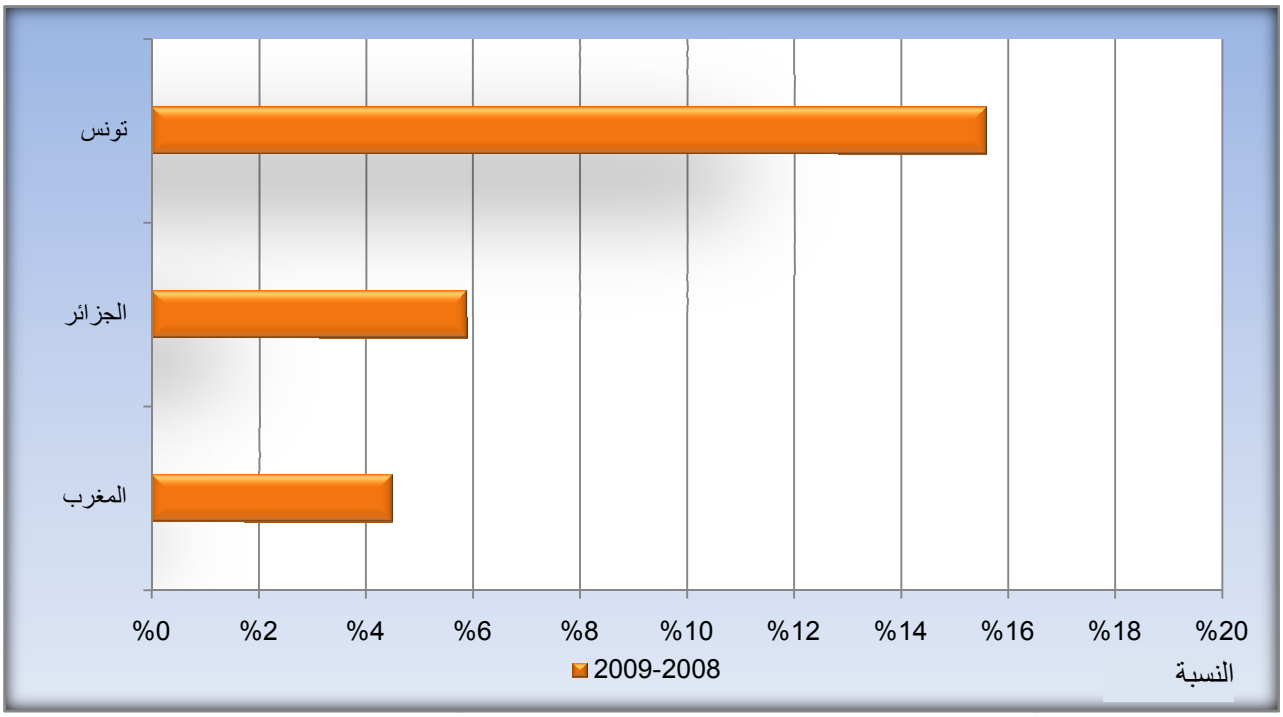
Source: www.unctad.org

[1] جدير بالذكر أن تونس قامت بخطوات هامة من أجل التصدي لآثار الأزمة المالية تمثلت في التنويع في قاعدتها الاقتصادية وتوجهها نحو الانفتاح وكفاءة مواردها البشرية، كما أن تطوير الشراكة بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة التونسية والشركات الأجنبية من شأنه أن يدعم النسيج الاقتصادي ويرتقي بالاستثمارات الأجنبية بما يساعد على تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي.
كما شهدت سنة 2010 انجاز مشروع إنتاج مكونات الطائرات "Airolia" تابع لشركة "Airbus" الذي ساهم في جلب استثمارات أخرى ومشاريع جديدة في إطار المناولة مع هذه الشركة.

يشير الشكل أعلاه إلى أن تونس تتفوق على الجزائر والمغرب في الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام، فقد انتقلت هذه النسبة من حوالي 2.5% إلى حدود 10% في نهاية سنة 2009، بينما تبقى النسبة في الجزائر والمغرب أقل من 4% للفترة (2005-2009)، وعلى كل حال تبقى هذه المؤشرات سواء في تونس أو الجزائر أو المغرب دالة بشكل كافي على المساهمة الضعيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تكوين الاقتصاد.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التكوين الرأسمالي:

27: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الرأسمالي للفترة (2008-2009)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير الاستثمار في الدول العربية 2010- ص72.

من ناحية تصنيف الدول ضمن مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التكوين الرأسمالي لسنتي 2008-2009 تتفوق تونس بنسبة 15.6% ثم تأتي الجزائر بنسبة 5.9% وأخيرا نجد المغرب بنسبة 4.5%.

ويشير هذا المؤشر إلى مدى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الموجهة إلى تمويل الاستثمارات المحلية ولتغطية فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات الوطنية، وهو مستوى ضعيف بشكل عام في الدول المغاربية مقارنة مع المستوى الموجود في أوروبا والذي يصل إلى 20%.[1]

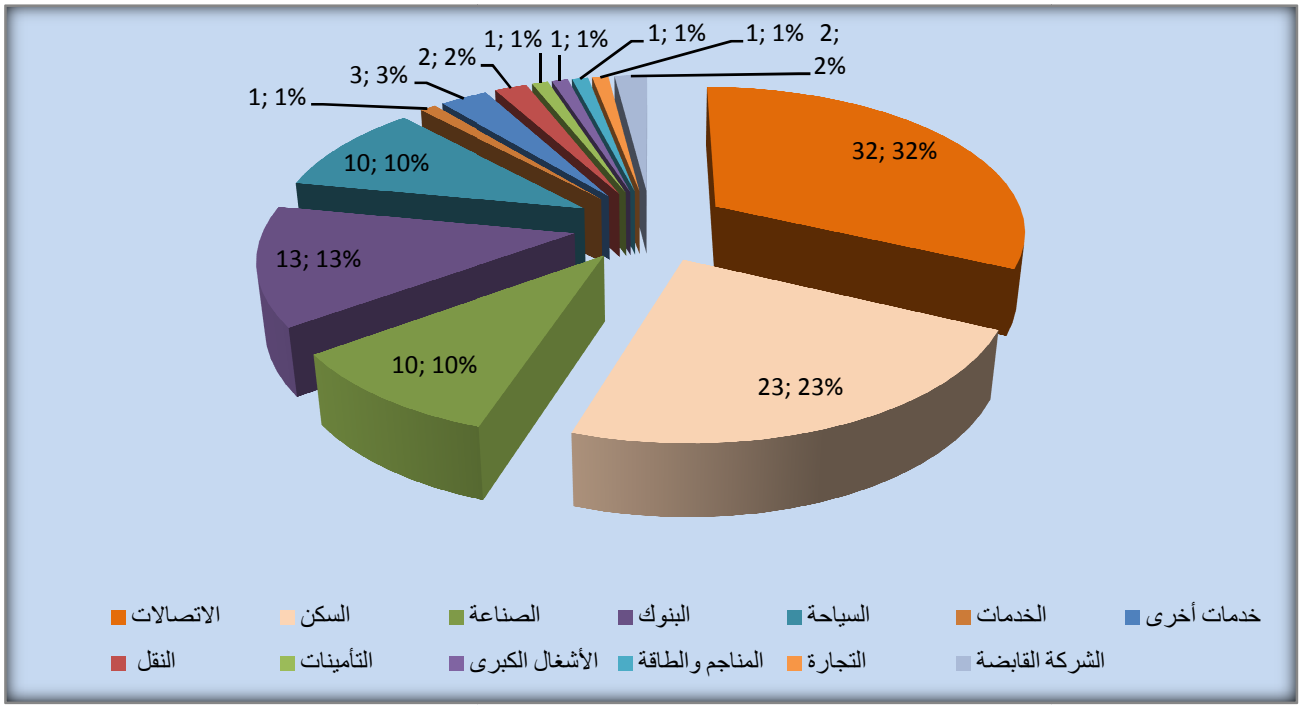
[1] زغيب شهرزاد- الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية- مرجع سابق- ص 87.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب وتونس

رأينا في المطلب السابق □□□ الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة مقارنة بالتدفقات الواردة إلى تونس والمغرب، وفي هذا المطلب سوف نقوم بدراسة الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبي المباشرة في هذه الدول.

1- التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب:

الشكل28: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب سنة 2010



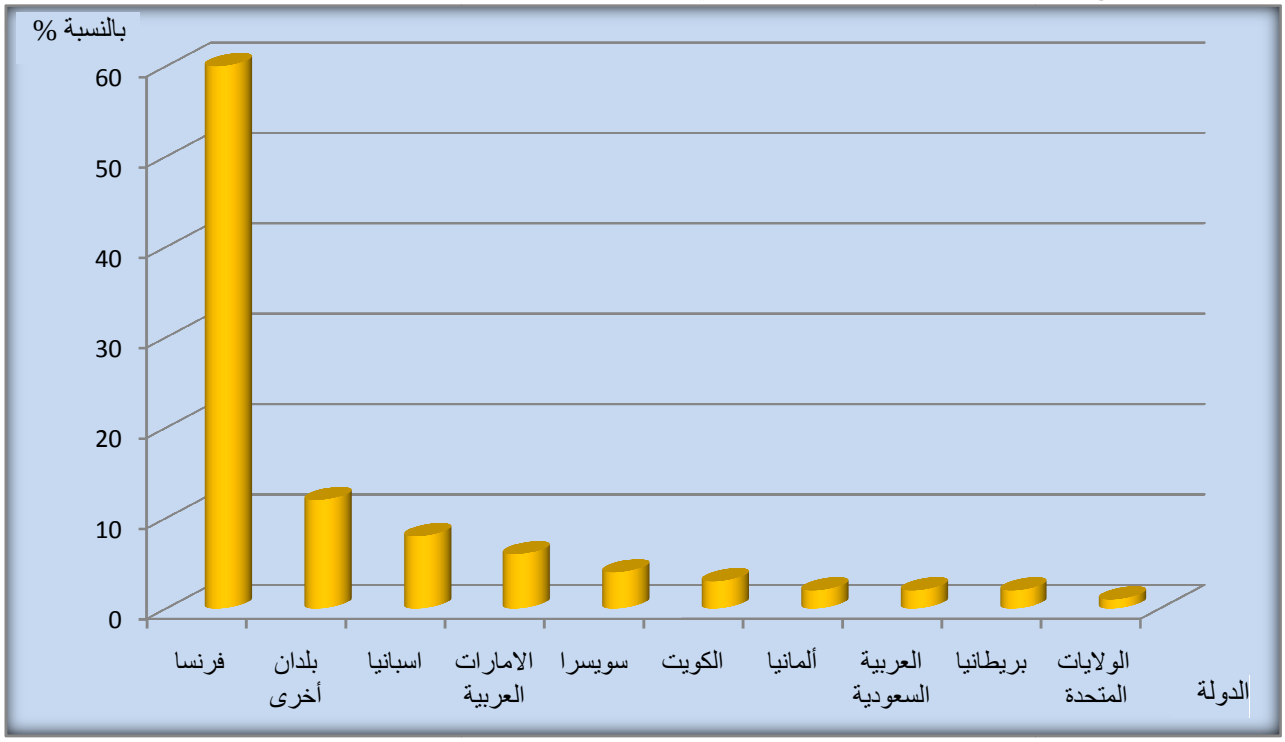
Source : Agence Marocaine De Développement Des Investissements- Invest In Morocco- Maroc 2010- Page N°11.

يعرف المغرب تطورا كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى قطاع الاتصالات وهذا بعد الاستثمارات التي قامت بها فرنسا بمؤسسة Médi télécom، حيث ارتفعت هذه الاستثمارات بحوالي 93% في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، وقد ارتفع مبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع سنة 2010 بـ 10 مليار درهم مغربي.

كما تأتي في المرتبة الثانية الاستثمارات الأجنبية في قطاع السكن والعمران بحوالي 23% من إجمالي الاستثمارات المحققة، ثم قطاع الصناعة الذي عرف تطورا قدره 22% عن سنة 2009[1].

[1] Agence Marocaine De Développement Des Investissements- OP.cit - page n°12.

الشكل29: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب حسب بلد المنشأ سنة 2010



Source : Agence Marocaine De Développement Des Investissements- op-cit- page n°11.

تحتل الاستثمارات الأوروبية الصدارة في المغرب بنسبة 76% من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنة 2010، تتقدمها الاستثمارات الفرنسية بـ 60 % في قطاعات الاتصالات، صناعة السيارات وقطاع السياحة، حيث يبلغ عدد الشركات الفرنسية العاملة في المملكة المغربية إلى 1000 شركة ومن أهمها شركات (Vivendi-Accor- Faurecia- Renault-Zodiac-Aerospace- Cma Cgm-Gemini- Nexans-Veolia- Webhelp)[1].

ثم نجد الاستثمارات الاسبانية في المغرب بأكثر من 08% من إجمالي الاستثمارات تتوزع بنسبة 49.41 % في الصناعة، 18.01 % في قطاع البناء والتعمير ثم بحوالي 16.18% في قطاع السياحة، كما تحتل الاستثمارات السويسرية مكانة هامة في المغرب بإجمالي استثمارات قدرها 1,412 مليار درهم مغربي، تتوزع على قطاعات السكن بـ 61 % ثم قطاع الصناعة بـ 13 % وفي الأخير في قطاع السياحة بـ 12%، ومن أهم الشركات السويسرية المستثمرة في المغرب نجد (Groupe Sika, Roche Group, Zurich Engineering, SGS , Holcim, STMicroelectronics Orascom Et Nestlé)[2].

أما بالنسبة إلى الدول العربية فنجد في المقدمة دولة الإمارات العربية المتحدة بشركات (international pétroleum investment company IPIC- Emmar- Sama Dubai-Reem

[1] Agence Marocaine De Développement Des Investissements- OP.cit - page n°12.

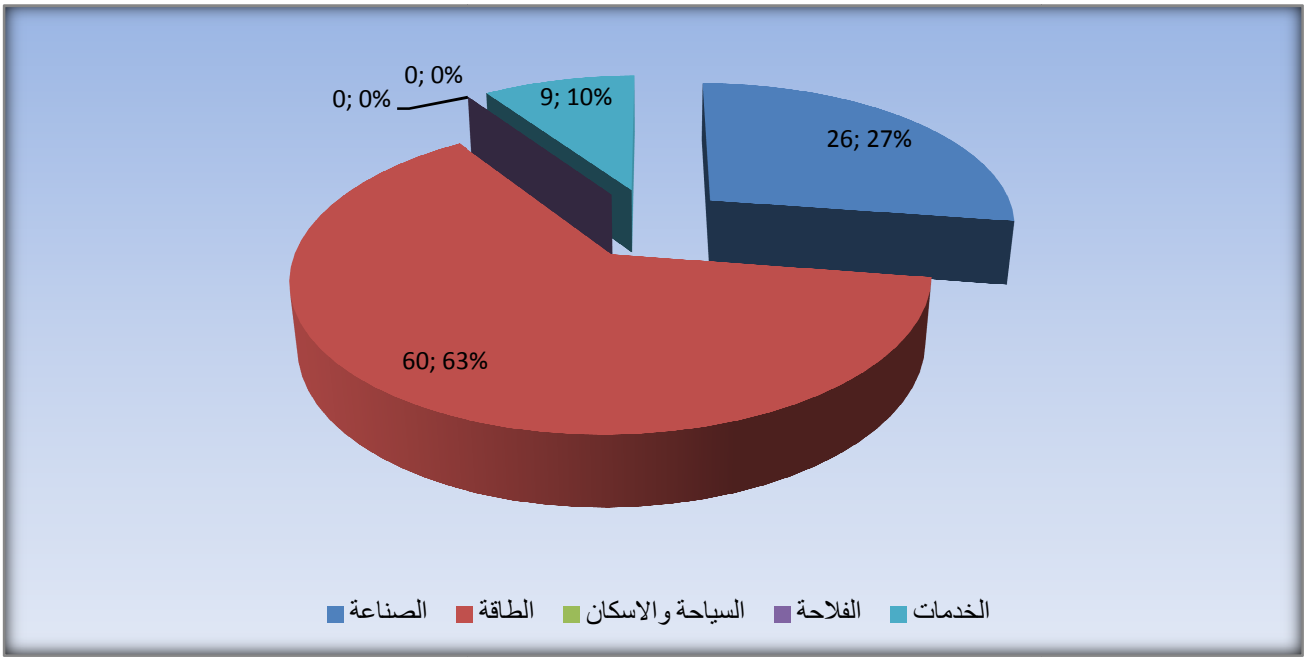
2 معلومات مستقاة من الموقع الالكتروني www.invest.gov.ma أطلع عليه يوم 12 مارس 2012.

Investments- Almaabar) بمبلغ استثمارات يصل إلى 10 مليار درهم مغربي موزعة بشكل أساسي على قطاع السكن بـ 48 % وقطاع السياحة بـ 32%.

كما نجد الاستثمارات الكويتية والسعودية بقيمة إجمالية قدرها 3,719 مليار درهم مغربي، أو ما يمثل نسبة 11% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب.

2- التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس:

الشكل30: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس سنة 2010



Source : www.investintunisia.tn

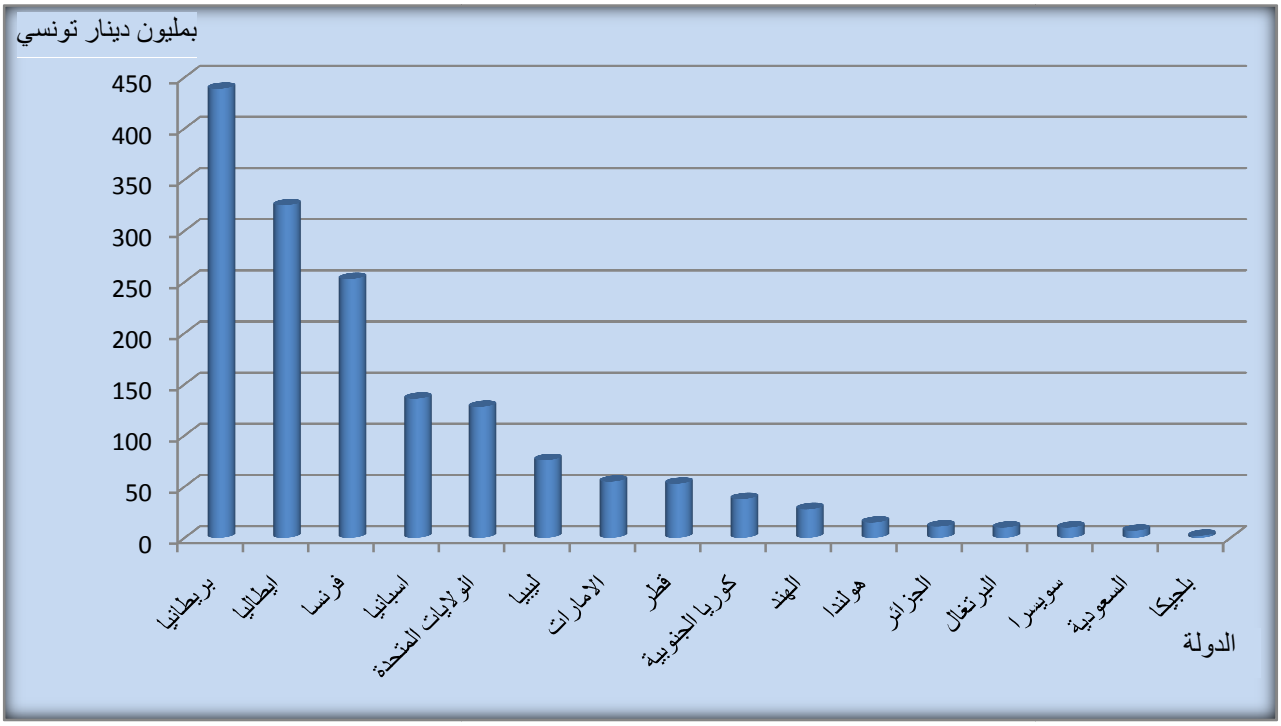
يبين الشكل السابق تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في قطاع الطاقة، بمبلغ 1317 مليون دينار تونسي ما يمثل أكثر من 60 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة يليه بعد ذلك قطاع الصناعة بحوالي 26.27 % وهذا بفضل عمليات التوسع للشركات الأجنبية خلال سنة 2010 وتتركز أساسا في الصناعات الميكانيكية وصناعة الإلكترونيك[1].

كما نجد ضمن هذا التوزيع حصة هامة في قطاع الخدمات بمبلغ استثماري وصل إلى 176.5 مليون دينار، بالإضافة إلى قطاع السياحة والإسكان والفلاحة بمجموع 5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس[2].

[1] معلومات مستقاة من الموقع الالكتروني www.investintunisia.tn أطلع عليه يوم 14 مارس 2012.

[2] لم تعد السياحة مجرد فكرة لانتقال الأفراد من بلد إلى آخر بل تعددت وتنوعت واختلفت اتجاهاتها ونظمها وقوانينها وتأثيراتها السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، وقد ساهمت السياحة بشكل كبير في تركيبة الاقتصاد التونسي حيث تشير الإحصائيات الرسمية لعدد وحركة السياحة في العالم العربي إلى اجتياز تونس لنسبة 10% من إجمالي السياحة العربية في السنوات الأخيرة إلى جانب كل من: الإمارات ، مصر ، المغرب، سوريا والأردن، ويجدر الإشارة إلى أن أغلب السياح القادمون إلى تونس من أصول أوروبية بالدرجة الأولى ثم يأتي السياح العرب في المرتبة الثانية ثم السياح من الولايات المتحدة الأمريكية ومن دول أفريقيا.

الشكل31: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس حسب بلد المنشأ سنة 2010 بمليون دينار تونسي



Source : www.investintunisia.tn

لقد ارتفع عدد الشركات ذات رأس مال الأجنبي والمختلط في تونس من 2230 شركة سنة 2000 إلى 3153 شركة في نهاية سنة 2010، حيث تستحوذ المملكة المتحدة على حصة الأسد من إجمالي الاستثمارات الخارجية في تونس تتركز بصفة كبيرة في ميادين الصناعات الطاقوية[1].

وتعمل في تونس حاليا وفي المجالات غير الطاقوية حوالي 3102 مؤسسة أجنبية توفر ما يقدر بـ 321 ألف منصب عمل، تأتي فرنسا في مقدمة المستثمرين بـ 1259 مؤسسة حيث تعتبر فرنسا الشريك الاقتصادي الأول مع تونس في الميادين خارج الطاقة، تليها بعد ذلك ايطاليا الشريك الثاني لتونس ضمن بلدان الإتحاد الأوروبي حيث نجد 745 مؤسسة، ثم ألمانيا بحوالي 266 مؤسسة ثم بلجيكا بـ 208 مؤسسة.

أما عن الدول العربية فتستثمر حوالي 220 شركة عربية في تونس منها شركات ليبيا، الإمارات العربية المتحدة وقطر، للإشارة فقد تم الاتفاق بين تونس وقطر على العديد من المشاريع المتعلقة بسندات على الخزينة التونسية واتفاقيات لإنجاز مشروع تهيئة محطة الأرتال بسوسة ومشروع سبخة بن غياضة في المهدية والتعاون في مجال تكرير النفط وبرامج شبكة الغاز الطبيعي للمدن، ولاستكشاف آفاق استثمارية في مجال حماية البيئة ودعم جهود مكافحة التلوث ومجالات التكوين المهني[2].

[1] بالنسبة إلى الاستثمارات البينية بين بلدان المغرب العربي تعمل في تونس حوالي 50 مؤسسة مغاربية منها 19 مؤسسة ليبية و18 مؤسسة جزائرية و13 مشروعا مغربيا، وقد استهدفت معظم هذه المشاريع قطاعات الكهرباء والميكانيك والنسيج حيث وفرت المؤسسات المغربية المستوطنة في تونس حوالي 856 منصب شغل، كما استحدثت الشركات الجزائرية 1392 عاملا مقابل احتلال ليبيا صدارة الترتيب بتوفير فرص عمل تقدر بحوالي 2163 منصب شغل دائم ومؤقت.

[2] معلومات مستقاة من الموقع الالكتروني www.investintunisia.tn أطلع عليه يوم 14 مارس 2012.

والجدول التالي يوضح حجم المؤسسات العاملة خارج قطاع الطاقة في تونس ومدى مساهمتها في استحداث مناصب الشغل.

الجدول40: حجم وعدد مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات الأجنبية في تونس خارج قطاع الطاقة حتى ديسمبر 2010

الدولة	عدد الشركات	حجم التوظيف
دول الاتحاد الأوروبي	2 630	260 911
فرنسا	1 270	113 971
ايطاليا	744	55 592
ألمانيا	274	48 793
بلجيكا	217	21 898
بريطانيا	89	10 938
هولندا	77	12 660
لكسمبورغ	59	10 368
اسبانيا	59	4 295
البرتغال	44	2 893
مالطا	11	966
باقي الدول الأوروبية الأخرى	94	2 882
سويسرا	84	13 102
دول أمريكية	99	14 347
الولايات المتحدة	75	14 491
كندا	11	588
بلدان عربية	222	30 475
العربية السعودية	39	6 335
الكويت	23	5 378
الإمارات العربية	14	6 200
دول أسيوية	25	3 381
دول أفريقية	3	225

المصدر: معطيات مستمدة من وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي www.investintunisia.tn

وبهذا واعتمادا على بيانات الفصل الثالث حول التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، يمكننا القول أن التوزيعات القطاعية خارج المحروقات والطاقة تبقى متشابهة نوعا ما عدا أولوية قطاع على آخر من دولة لأخرى، إلى أن في الإجمالي التركيز مس القطاعات الآتية: الصناعة، الخدمات، الاتصالات والسياحة.

أما عن البلدان المستثمرة فنجد تشابه بين تونس والمغرب حيث تحتل الدول الأوروبية المرتبة الأولى تليها الولايات المتحدة الأمريكية ثم بعد ذلك الدول العربية.

في الجزائر تحتل استثمارات الدول العربية المرتبة الأولى في القطاعات الاستثمارية خارج المحروقات وخصوصا الاستثمارات المصرية في الاتصالات وشركات الاسمنت والتعدين، تليها بعد ذلك الاستثمارات الآسيوية في قطاع البناء والتعمير والأشغال الكبرى الغائبة نوعا ما في المغرب وتونس، ثم في الأخير نجد الاستثمارات الأوروبية لكل من فرنسا، ايطاليا واسبانيا...

المبحث الثاني: المقارنة على أساس المؤشرات الطبيعية والاقتصادية والتكنولوجية

المطلب الأول: المميزات الطبيعية والبشرية والقاعدية

سوف نقوم بطرح مجموعة من المميزات الطبيعية والبشرية والقاعدية الخاصة بالجزائر وتونس والمغرب، لمقارنة البلد الأكثر أهمية في هذا المجال[1].

الجدول 41: الميزات الطبيعية والبشرية والقاعدية للجزائر وتونس والمغرب

الميزة	الجزائر	تونس	المغرب
المساحة	2.381.741	162.155	710.000
عدد السكان سنة 2011	36 مليون نسمة	10.6 مليون نسمة	31.5 مليون نسمة
النقل البري	107000 كم	20360 كم	18000 كم
النقل بالسكك الحديدية	4700 كلم	-	1907
النقل البحري	11 ميناء	8 ميناء	11 ميناء
النقل الجوي	45 مطار	9 مطارات دولية	15مطار دولي
الطاقة الكهربائية	6000 ميغاواط	3314 ميغاواط	-

Source: Tunisie www.investintunisie.tn / Algeria www.andi.dz/ Maroc www.invest.gov.ma

من الجدول أعلاه تتضح أهمية الجزائر من ناحية المساحة الجغرافية وعدد السكان، حيث تحتل المرتبة الأولى مقارنة مع تونس والمغرب، ونلاحظ أن مساحة تونس تمثل أقل 7% من مساحة الجزائر كما لا تمثل مساحة المغرب سوى 29.84% من مساحة الجزائر، وهذا ما يدعونا للقول من الناحية المنطقية أن الجزائر أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة قياسا بعامل المساحة، بما يوفره اتساع المساحة من وفرة الموارد وتنوع المناخات، أما من حيث عدد السكان فتتفوق الجزائر في هذا على المغرب وتونس، كما نلاحظ ارتفاع عدد سكان المغرب مقارنة بالمساحة الجغرافية التي يتربع عليها، أما عن عدد سكان تونس فقد وصل سنة 2011 إلى 10,6 مليون نسمة من بينهم أكثر من 8 ملايين في سن النشاط وأكثر من 700 ألف بطال[2]، للإشارة يوجد العديد من الدراسات التطبيقية التي تؤكد على أهمية اتساع السوق كمحدد جيد للاستثمار الأجنبي المباشر، مثل دراسة كل

[1] ترجع فكرة بناء إتحاد مغاربي إلى فترة الكفاح المسلح لبلدان المغرب العربي ضد الاستعمار الغاشم، حيث تعالت الأصوات لبناء فضاء مغاربي مشترك بعد الحصول على الاستقلال، غير أن هذه الأمنيات طالت بعد الاستقلال إلى غاية سنة 1989 أين أنعقد مؤتمر بمدينة مراكش المغربية لتأسيس أول معاهدة لإنشاء الاتحاد، عبر العديد من المراحل التي تبدأ بإنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري، ثم يتم بعدها التوصل إلى صيغة لإقامة وحدة جمركية ثم بعد ذلك تأتي المرحلة التالية لإنشاء وحدة اقتصادية بين دول المغرب العربي.
إلا أن الظروف السياسية التي مرت بها الجزائر ابتداء من سنوات التسعينيات وكذا التوتر السياسي القائم بين الجزائر والمغرب الذي يستمر إلى حد الساعة حول آليات تقرير مصير الصحراء الغربية أدى إلى إعاقة التوصل إلى اتفاق تام لإنشاء إتحاد المغرب العربي.

[2] هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي تثبت أهمية حجم السوق في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فمثلا نشير إلى دراسة (Mamadou Camara 2002) التي أعدت حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في 12 دولة وهي الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، المكسيك، فنزويلا، كوريا أندونوسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند وسنغافورة، حيث أكدت النتائج على أن حجم السوق يشكل متغير ذو معنوية عالية وتأثير كبير في قرارات توطين الاستثمارات الأجنبية (أنظر Mohamed Frikha- L'attractivité Des Investissements Directs Etrangers Dans L'espace Méditerranéen-Documents De Travail N° 91- Janvier 2005- Page 4)

من (N Idir- A Kamel- E Iman) على دول جنوب وشرق المتوسط (PSEM) للفترة (1985-2006) والتي أكدت على دور حجم السوق في تحديد تمركز الشركات الاستثمارية الأجنبية[1].

كما تتفوق الجزائر في الموارد الطاقوية والمعادن خاصة البترول والغاز الطبيعي والحديد، أما عن الفوسفات فتمتلك المملكة المغربية احتياطات مهمة من هذا المعدن موجهة إلى الاستغلال الاقتصادي والتجاري.

بالنسبة للنقل البحري تتوفر الجزائر على 17 ميناء بحري من أهمها ميناء الجزائر، جن جن، وهران، أرزيو، سكيكدة، عنابة، تنس والغزوات، أما عن المغرب فلا تتوفر سوى على 11 ميناء موزعة على الدار البيضاء، المحمدية، فاس، مراكش، طنجة، الحسمية، نادور وتطوان...، وفي تونس يوجد ثمان موانئ فقط موجودة في بنزرت، حلق الوادي، رادس، سوسة، صفاقس، قابس، جرجيس وميناء بورقيبة، أما عن جودة هذه الموانئ فيشير مؤشر جودة البنية التحتية الأساسية للموانئ البحرية وهو أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية للفترة (2011.2010) تصدر تونس الترتيب المغاربي، حيث احتلت المرتبة 41 عالميا ضمن 139 دولة في العالم، ثم جاءت المغرب بالمرتبة 61 عالميا وأخيرا الجزائر 115 عالميا، للإشارة فقد تحسن ترتيب الجزائر للفترة (2011.2010) عن الفترة التي سبقتها (2010.2009) والتي احتلت قيها المرتبة 118، بالنسبة لمؤشر جودة ارتباط الموانئ البحرية بشبكات الشحن العالمية ، فقد تحصلت المغرب في سنة 2010 على 49.4 لتحتل بذلك المرتبة الأولى مغاربيا والمرتبة 18 عالميا، ثم جاءت الجزائر بـ 31.5 والمرتبة 35 عالميا وأخير جاءت تونس بـ 6.5 والمرتبة 105 عالميا[2].

أما بالنسبة للطرقات وما تحمله هذه الأخيرة من بعد استراتيجي هام في تسهيل الحركية الاقتصادية داخل البلاد، نلاحظ أن شبكة الطرقات في الجزائر والمغرب وتونس تتميز بكثافة عالية لكل 1000 ساكن، حيث تتوفر الجزائر على شبكة واسعة من الطرقات البرية تصل إلى 107 ألف كلم بالإضافة إلى الطريق السيار شرق غرب وهي الشبكة الأطول مقارنة بباقي الدول المغاربية الأخرى[3]، أما عن تونس فتعد شبكة الطرقات بها ذات أهمية بالغة نظرا لصغر المساحة واستعمالها الواسع لنقل المسافرين والسلع البضائع، حيث تتميز بالجودة والكفاءة على عكس المغرب الذي تعتبر شبكة الطرقات به من الأسوأ على الصعيد المغاربي، وللتذكير بأهمية البنى التحتية والقاعدية في تحسين مناخ الاستثمار يكفي الإشارة إلى دراسة " Steve Onyeiwu" حول تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة (Mena) خلال الفترة (1975-1999)، حيث وجد أن للهياكل القاعدية والبنى التحتية من الطرقات والجسور والموانئ أثر ايجابي ومعنوي في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة[4].

---

[1] N Idir. A Kamel. E Iman- Integration Régionale Sud- Sud Et Les IDE. Effet Taille De Marché. Universite De Paris. France- Article Publie Sur L'internet- vu le 12 mars 2012.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010- ص 194.

[3] ANDI- Le Dispositif D'encouragement L'investissement – 2010.

[4] Steve Onyeiwu- Analysis Of FDI Flows To Developing Countries : Is The MEDA Region Different ? Allegheny College- USA- Page 11.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية والتكنولوجية.

1- **مقاربة نمو الناتج الداخلي الخام والاستهلاك الخاص:** يشير الجدول أدناه إلى مستوى نمو الناتج الداخلي الخام والاستهلاك الخاص في الجزائر وتونس والمغرب.

الجدول42: نمو الناتج الداخلي الخام والاستهلاك الخاص في الجزائر وتونس والمغرب للفترة (2009-2010)

المؤشر / الدولة	نمو الناتج الداخلي الخام %		نمو الاستهلاك الخاص %	
	2009	2010	2009	2010
الجزائر	2.25%	5.2%	5.3%	5.0%
تونس	2.84%	3.8%	3.6%	4.3%
المغرب	2.7%	3.8%	3.2%	4.2%

Source: Anima- Investissement Direct Etranger Vers Les Pays Médé- Op.Cit- Page 12.

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب، كما نلاحظ ديناميكية كبيرة في الاستهلاك الفردي حيث تتفوق الجزائر في نسبة نمو الاستهلاك الخاص على جارتيها سنتي (2009-2010)، وهذا راجع إلى تحسن في الدخل الفردي في الجزائر وتسارع في حركة نمو السكان[1] ولهذا نستنتج أهمية السوق الجزائري كمؤشر جيد واستراتيجي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تشير هده الدلالات على قدرة الجزائر على استيعاب أكبر حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

من جهة أخرى تتفوق تونس على المغرب بشكل طفيف في هذين المؤشرين للفترة (2009-2010) بعد تحسن في أداء الصناعات المعملية وخاصة الصناعات الغذائية، صناعة النسيج والألبسة الجاهزة، الصناعة الجلدية والصناعة الكهربائية، بالإضافة إلى النمو في قطاع الخدمات وقطاع الفلاحة، الذي حافظ على معدلات نمو ايجابية وصلت إلى 9.8% في سنة 2010، كما يساعد في نمو الاقتصاد التونسي إيرادات قطاع السياحة الذي يحظى بعناية فائقة من قبل الدولة والخواص، حيث أصبح هذا القطاع يسجل مكانة هامة في النسيج الاقتصادي التونسي بمساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي والقضاء على البطالة[2]، وقد ارتفع عدد السياح الوافدين إلى تونس إلى أكثر من 6,9 مليون سائح سنة 2009 جلهم من الأوروبيين والمغاربة، كما ارتفع عدد المؤسسات الفندقية في تونس من 800 مؤسسة سنة 2004 إلى 890 مؤسسة فندقية نهاية سنة 2010[3].

[1] تنقسم الدول العربية حسب تصنيف الدخل إلى:
- ✓ دول منخفضة الدخل: جزر القمر، موريتانيا، الصومال، اليمن.
- ✓ دول ذات الدخل المتوسط الأدنى: جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، المغرب، تونس، السودان، سوريا.
- ✓ دول ذات دخل متوسط أعلى: الجزائر، لبنان، ليبيا.
- ✓ دول ذات دخل عالي: البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة.

[2] المعهد الوطني للإحصاء- التقرير السنوي حول مؤشرات البنية الأساسية- العدد 14- تونس 2010- ص101.

[3] المعهد الوطني للإحصاء- مرجع سابق- ص101.

وفي هذا الشأن تشير دراسة (Kamel Abdellah. Dallila Nicet Chenaf. Eric Rouguier) حول محددات الاستثمارات الأجنبية المبشرة في دول (Mena) للفترة (1985-2006)، إلى أن عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مقاسة بتراجع الناتج الداخلي الخام كفيلة بأن تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة[1].

2- من ناحية الاحتياطات النقدية:

الجدول43: حجم الاحتياطات النقدية في الجزائر وتونس والمغرب للفترة (2005-2009) بمليار دولار

الدولة / السنة	الجزائر	تونس	المغرب
2005	56.18	4.4	16.100
2006	77.78	6.8	20.200
2007	110.18	7.9	24.000
2008	143.1	9	22.000
2009	148.91	10.6	22.700

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010.

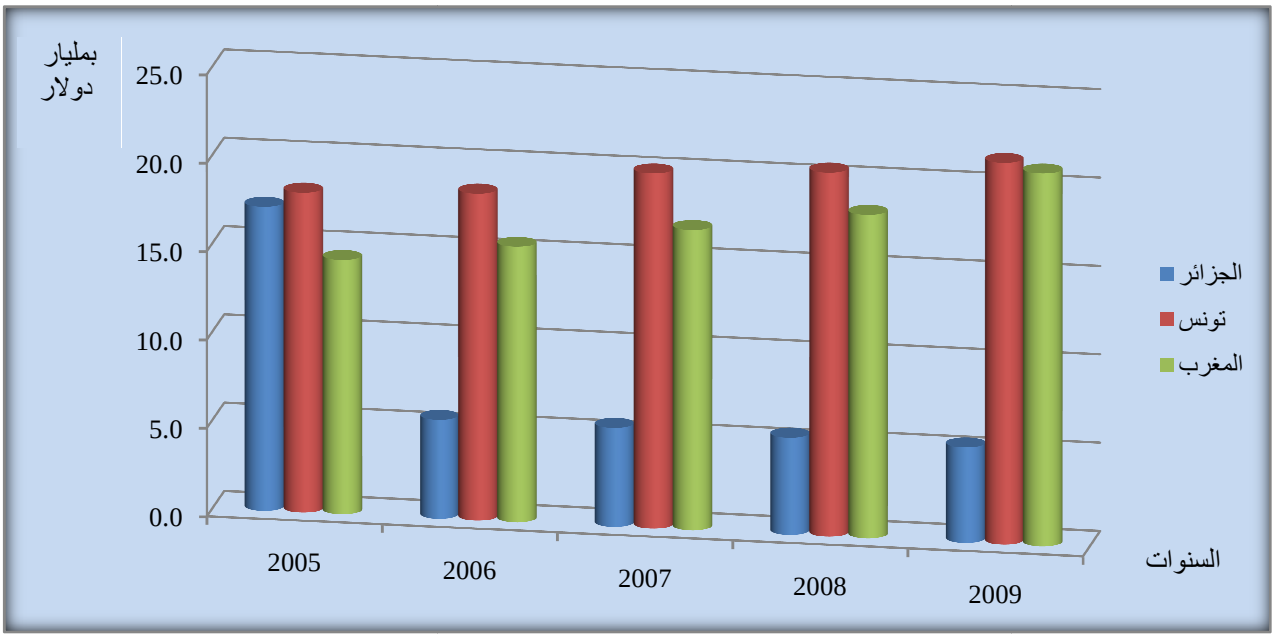
نلاحظ من الجدول ارتفاع حجم الاحتياطيات النقدية للجزائر مقارنة بتونس والمغرب، حيث بلغ حجم الاحتياطيات في سنة 2009 ما يقارب 150 مليار دولار، وهذا راجع إلى إيرادات الجزائر من المحروقات بعد ارتفاع أسعارها في السوق العالمي، حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى في إنتاج وتصدير النفط والغاز في المغرب العربي.

وتعد الاحتياطات النقدية عنصر هام في تكوين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال ما تخصصه الدولة لمشاريع التنمية الاقتصادية والصناعية وتحديث البنى التحتية والقاعدية، مثل ما تم تخصيصه في الجزائر في أطار المخطط الخماسي (2010-2014)، وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى دراسة (Ndikumana 2003) حول تحليل مؤثرات تدفق الاستثمارات الأجنبي المباشرة إلى دول إفريقيا، حيث وجد أن ارتفاع الاحتياطيات المالية الخارجية للدولة له أثر جيد في تعزيز توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن وجود وسائط مالية وطنية فعالة وديناميكية تعمل على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

[1] Kamel Abdellah. Dallila Nicet Chenaf. Eric Rouguier- entre instabilité externe et instabilité interne: les déterminants des IDE dans les MENA- rapport sur l'investissement- mexico novembre 2009.

3- من ناحية أهمية الديون الخارجية:

الشكل32: حجم الديون الخارجية في الجزائر وتونس والمغرب للفترة (2005-2009) بمليار دولار



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010.

فيما يخص الديون الخارجية فبعد تخصيص الجزائر لجزء هام من الاحتياطيات النقدية وتوجيه إلى إستراتيجية القضاء على الديون الخارجية، تقلصت حجمها إلى 5.4 مليار دولار في أواخر سنة 2009 في شكل ديون قصيرة وطويلة الأجل، أما بالنسبة إلى المغرب وتونس فتبقى مستويات الدين الخارجي مرتفعة حيث وصلت في سنة 2009 إلى أكثر من 21 مليار دولار لكلا البلدين، حيث يغطي إعادة تمويل الدين الخارجي في تونس نحو ربع مجموع الديون الخارجية على مدى خمس سنوات[1].

ويجدر ذكر أهمية القضاء على المديونية الخارجية وانخفاض الدين الخارجي في ملائمة مناخ الاستثمار، حيث تشير دراسة قياسية لـ "joseph djaowe" حول الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في دول CEMAC [2] للفترة (1993-2004) على التأثير السلبي للديون الخارجية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهاته المنطقة[3].

لذلك فقد حددت تونس سبل إدارة ديونها الخارجية بإنشاء قاعدة بيانات تعمل على توفير المعلومات اللازمة عن كامل جوانب الدين، وكذا إنشاء هيئة عامة للتصرف في الدين الخارجي على مستوى وزارة المالية، تتكفل بالتنبؤ بالتطورات المرحلية للدين العام الداخلي والخارجي والمصروفات التي تؤثر على الموازنة[4].

[1] Anima- Investissement Direct Etranger Vers Les Pays Médé- Op.Cit- Page 22.

[2] إتحاد CEMAC هو الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول إفريقيا الوسطى الذي يشمل ست دول وهي: الكمرون، إفريقيا الوسطى، الغابون، تشاد، الكونغو وغينيا الاستوائية.

[3] Joseph djoowe- IDE et gouvernance- OP .Cit- page n°25.

[4] المعهد الوطني للإحصاء- مرجع سابق- ص 104.

4- من ناحية سعر الصرف لمتوسط الفترة:

الجدول44: متوسط سعر الصرف في الجزائر وتونس والمغرب للفترة(2005-2009) مقابل الدولار الأمريكي

الدولة / السنة	الجزائر	تونس	المغرب
2005	73.2	1.207	8.856
2006	72.6	1.331	8.796
2007	69.2	1.281	8.192
2008	64.5	1.232	7.750
2009	72.6	1.350	8.057

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- أعداد مختلفة.

شهدت معظم الدول العربية استقرار في أسعار صرف عملاتها الوطنية مقابل الدولار، وهو ما عرفته الجزائر حيث لا يزال مستوى الدولار يفوق 70 دينار جزائري.

وهو مستوى عالي مقارنة مع تونس التي لا يتعدى عندها حجم التبادل عن النقطة والنصف، مما يعزز الحظوظ في تعزيز مناخ الاستثمار بها، كما يبقى مستوى الدرهم المغربي منخفض نوعا ما حيث يصل إلى حدود 8.05 في متوسط فترة 2009.

للإشارة فإن تونس والجزائر تعتمد في تحديد عملاتها على التعويم المدار الموجه وأن هيكل سعر الصرف موحد بالنسبة إلى الصادرات والواردات وموحد للعمليات غير المنظورة والرأسمالية.

أما المغرب فيعتمد في سعر الصرف على سلة خاصة من العملات الأجنبية، وهو موحد بالنسبة للصادرات والواردات وللعمليات غير المنظورة والرأسمالية[1].

[1] تنقسم نظم أسعار الصرف في العالم إلى قسمين أسعار صرف ثابتة ومعومة، حيث تنقسم أسعار الصرف الثابتة إلى أربع صور مختلفة وهي:
سعر صرف ثابت بصفة دائمة، سعر صرف يتم تعديله دوريا ذو أساس قابل للتعديل، سعر صرف ثابت بالحفاظ على تحديد حصص من النقد الأجنبي، سعر صرف ثابت مع السماح بقدر ملموس من التذبذب حول هذه الأسعار.
أما أسعار الصرف المعومة فتوجد في ثلاث أشكال وهي:
تعويم تام لا يوجد فيه تدخل من طرف السلطات النقدية، تعويم مختلط أو غير نقي وهو الذي تتدخل فيه السلطات النقدية بغرض التخفيف من حدة التقلبات في سعر الصرف، وأخيرا سعر صرف متدرج التغيير والذي يسمح فيه لقيمة سعر الصرف بالتحرك إلى الأعلى وإلى الأسفل بدون رابط باستثناء أنه يوجد قيد على مقدار التحرك المسموح به.

5- تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

تعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال أحد الأركان المكونة لمناخ الاستثمار، وهذا لما يحمله استخدام الانترنت والتكنولوجيا الحديثة للاتصالات السلكية واللاسلكية من تسهيل مهام الشركات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات ذات الفروع المتعددة في العالم، والتنسيق بين مختلف الوحدات في الخارج والتحكم الأمثل في استخدام الموارد، لهذا سنقوم في هذه الدراسة بالاعتماد على نوعين مختلفين من المؤشرات للمقارنة وهما:

- الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- مؤشرات تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

1- الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يرمز إليه اختصارا بـ (IDI) وقد قدم هذا المؤشر من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات كأداة قيمة لقياس التطورات الحاصلة في مجتمع المعلومات، وهو مؤشر مركب مؤلف من أحد عشر مؤشر فرعي ضمن ثلاث مجموعات مختلفة وهي:[1]

1-1 المؤشر الفرعي لـ (IDI) على حسب النفاد.

2-1 المؤشر الفرعي لـ (IDI) على حسب المهارات.

3-1 المؤشر الفرعي لـ (IDI) على حسب الاستعمال.

الجدول 45: الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2007 للجزائر وتونس والمغرب

المؤشر / البلد	الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2007 (نقطة)	الترتيب على مستوى الدول العربية 2007	المؤشر الفرعي لـ (IDI) على حسب النفاد 2007 (نقطة)	المؤشر الفرعي لـ (IDI) على حسب المهارات 2007 (نقطة)	المؤشر الفرعي لـ (IDI) على حسب الاستعمال 2007 (نقطة)
الجزائر	2.51	13	2.86	11	0,39
تونس	2.73	10	2,98	9.13	0,62
المغرب	2.34	14	3.03	14	0.79

المصدر: الإتحاد الدولي للاتصالات- الخصائص الإحصائية لمجتمع المعلومات لعام 2009 (الدول العربية)- جنيف سويسرا- ص63.

نلاحظ من الجدول أعلاه تقدم تونس في الترتيب على الجزائر والمغرب باحتلالها المرتبة العاشرة عربيا بعد الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، المملكة العربية السعودية، الكويت، لبنان، الأردن، عمان وليبيا

[1] الاتحاد الدولي للاتصالات- مرجع سابق- ص 33.(www.itu.int)

وقد أكدت دراسة قياسية للدكتور سيف الدين العيوني معدة حول التطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في تونس للفترة (1980-2004)، دور التطور التكنولوجي ومستوى الإبداع والاتصالات في جاذبية تونس للاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

غير أن هذا المستوى يبقى بعيد عن المتوسط العالمي للرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعن المستوى العالمي والذي احتلت فيه المراتب الأولى كل من السويد 7.5 والدنمارك 7.22.

2- مؤشرات تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال: سنستخدم في هذا الشأن المؤشرات المتعلقة بمستويات التغطية الوطنية للخطوط الهاتفية الثابتة موضع الخدمة، عدد المشتركون في الخدمة الهاتفية الخلوية المتنقلة (الهواتف النقالة)، عدد المشتركين في الإنترنت بما في ذلك عن طريق الاتصال الهاتفي والخطوط المؤجرة والنطاق العريض[2].

الجدول46: مقارنة مؤشرات تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال لسنة 2008 للجزائر وتونس والمغرب

المؤشر / البلد	خطوط الهاتف الثابت 2008	خط ثابت رئيسي لكل من 100 نسمة	الخدمة المتنقلة الخلوية 2008	الخدمة المتنقلة الخلوية لكل من 100 نسمة	الانترنت 2008	خدمة الانترنت لكل من 100 نسمة
الجزائر	3.314.000	9.64	31.871.000	92.72	4.100.000	11.93
تونس	1.239.100	12.18	8.602.000	84.59	2.800.000	27.53
المغرب	2.991.200	9.46	22.816.000	72.19	10.442.500	33.04

المصدر: الإتحاد الدولي للاتصالات- مرجع سابق- ص70.

نلاحظ من الجدول أعلاه مايلي:

- على مستوى الاشتراك في الخطوط الهاتفية الثابتة نلاحظ تفوق الجزائر في عدد الخطوط الهاتفية الثابتة على تونس والمغرب، بينما تتفوق تونس في كثافة الاستعمال بـ 12.18 مشترك لكل 100 نسمة[3]، وعلى العموم لم يبقى استعمال هذه الخدمة يلقى الإقبال الكبير بعد دخول أنظمة الهواتف الخلوية النقالة إلى الخدمة وما تتيحه من سهولة وفعالية في الاتصالات.
- على مستوى الهواتف النقالة نلاحظ تفوق الجزائر في عدد المشتركين بأكثر من 31 مليون مشترك وكذا بكثافة الاستعمال والتي تصل إلى 92.72 لكل 100 نسمة، وهي نسبة مرتفعة على الرغم من وجود ثلاثة متعاملين فقط وهم دجيزي موبيليس ونجمة، ثم تأتي بعدها تونس بنسبة 84.59% ثم المغرب

[1] Saif eddine ayouni- développement financier et investissement direct étranger en Tunisie (validation économétrique)- une article publié sur l'internet vu le 20 mars 2012.

[2] الاتحاد الدولي للاتصالات- مرجع سابق- ص 34.

[3] المعهد الوطني للإحصاء- مرجع سابق- ص 45.

بنسبة 72.19%، وللإشارة توجد العديد من الدول العربية التي يتعدى فيها نسبة الخدمة المتنقلة الخلوية لكل 100 نسمة نسبة 100% مثل البحرين 185.77%، عمان 115.58%، قطر 131.39%.[1]

- على مستوى استخدام الانترنت: يتفوق المغرب في استخدام الانترنت بـ 33.04 لكل 100 نسمة وبأكثر من 10 ملايين مستعمل، وبالرغم من هذا يبقى استخدام الانترنت في المغرب أو الجزائر أو تونس منخفض عن المعدلات العالمية وهذا راجع إلى الافتقار إلى شبكات واسعة تضمن التغطية الوطنية الكاملة، ارتفاع أسعار الاشتراك وتدني مستوى الثقافة الالكترونية.

[1] الاتحاد الدولي للاتصالات- مرجع سابق- ص 68.

المبحث الثالث: المقارنة على أساس التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمارات

المطلب الأول: التحفيزات والإعفاءات الضريبية المقدمة

سنقوم بمقارنة القانون التونسي المعد تحت رقم 120 والمؤرخ في سنة 1993 المتعلق بالاستثمار والذي يحدد قيام المشاريع وتشجيع الاستثمارات التي يقوم بها التونسيون أو الأجانب سواء أن كانوا مقيمين أو غير مقيمين، وميثاق المغرب رقم 19-95 الذي يشكل وثيقة عامة لمعظم الأحكام الخاصة بالاستثمار في المغرب، حيث ينظم هذا القانون الذي اعتمده مجلس النواب في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1995، إستراتيجية حفز الاستثمار خلال العشر سنوات القادمة عن طريق25 □□□□ □□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□□□□□ □□□□ □□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□ □□□□ □□□□□ □□□□□□□□□ مع الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار في الجزائر، والأمر 06/08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل للأمر (01/03) فيما يخص الاستفادة من الإعفاءات.

الجدول47: التحفيزات والإعفاءات الضريبية في الجزائر وتونس والمغرب

القانون / الصيغة	الجزائر (الأمر 06/08) المعدل والمتمم للأمر (الأمر01.03)	الجزائر (الأمر01.03) المؤرخ في 20 أوت 2001	تونس قانون الاستثمار الصادر في سنة 1993	المغرب ميثاق الاستثمار الصادر في سنة 1995
الرسم على القيمة المضافة TVA	النظام العام: الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع غير مستثناة المستوردة الداخلة في الانجاز، الرسم على القيمة المضافة عوض الضريبة عن القيمة المضافة للسلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المحلية الداخلة في الانجاز. النظام الاستثنائي: الاستثمارات المنجزة في المناطق التي يتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة بعنوان الانجاز: الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات غير المستثناة من المزايا الداخلة في الانجاز المستوردة أو المحلية الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع والخدمات الداخلة في الانجاز المستوردة أو المحلية.	- النظام العام: إعفاء كل من السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في عملية إنجاز الاستثمارات. - النظام الاستثنائي: إعفاء كل من السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في عملية إنجاز الاستثمارات التي تم استيرادها أو تم اكتسابها من سوق محلية ففي حالة توجيه هذه السلع والخدمات لإنجاز عمليات معينة فإنها تعمل على زيادة الرسم على القيمة المضافة.	- تحفيزات مشتركة : تعليق هذا المعدل في حدود 10% على الاستيراد والاكتساب المحلي للآلات وغيرها من المواد باستثناء السيارات السياحية. - تحفيزات تمييزية: بالنسبة للقطاعات التي تعطى لهم الأولوية: التعليق في حدود 10% أو الإعفاء الكلي بالنسبة للآلات التي لم يتم اكتسابها محليا.	إعفاء أو تعويض في حالة الاستيراد أو الاكتساب المحلي للسلع والآلات.

القانون الصيغة	الجزائر (الأمر 06/08) المعدل والمتمم للأمر (الأمر01.03)	الجزائر (الأمر01.03) المؤرخ في 20 أوت 2001	تونس قانون الاستثمار الصادر في سنة 1993	المغرب ميثاق الاستثمار الصادر في سنة 1995
حقوق التسجيل	النظام العام: الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض لكل المقتنيات العقارية الداخلة في إطار الاستثمار المعني. النظام الاستثنائي الاستثمارات المنجزة في المناطق التي يتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة بعنوان الانجاز تطبيق حق التسجيل بنسب مخفضة تصل إلى 2 بالألف للعقود التأسيسية والزيادات في رأس المال النظام الاستثنائي: الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني لمدة أقصاها 5 سنوات من الإعفاء على حقوق تسجيل العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال	الإعفاء من هذه الحقوق في حالة اكتساب العقارات المخصصة لانجاز الاستثمارات (نظام عام، نظام استثنائي). تطبيق حقوق ثابتة بالنسبة لعملية التسجيل وذلك بمعدل أقل من 0.2% بالنسبة لعمليات رفع رأس المال (النظام الاستثنائي).	إعفاء وتعويض حق التسجيل بالنسبة لأعمال التغيير خاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي والسياحي. حق ثابت بالنسبة لعملية التسجيل فيما يخص أعمال المؤسسات أو التغيير العقاري.	الإعفاء فيما حالة اكتساب أراضي للاستثمار الموجه لإنجاز مشاريع في مدة أقصاها 24 شهر. احتساب معدل يقدر بـ2.5% بالنسبة لعملية امتلاك أراضي للبناء ووكالات عقارية. معدل أقصى بـ0.5% بالنسبة لعملية رفع رأس مال المؤسسة.
ضريبة على الأرباح وعلى المؤسسات، ضريبة عامة على الدخـــل	النظام العام بعنوان الاستغلال ولمدة 3 سنوات بعد محضر معاينة الدخول في النشاط المعد من طرف المصالح الجبائية، يستفيد المستثمر من الإعفاء على ضريبة أرباح الشركات والإعفاء على الرسم على النشاط المهني. النظام الاستثنائي الاستثمارات المنجزة في المناطق التي يتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة بعنوان الاستغلال الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني النظام الاستثنائي الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني في مرحلة الاستغلال: ولمدة أقصاها 10 سنوات من: الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني	إعفاء لمدة 10سنوات كل نشاط بالنسبة للضريبة على الأرباح للمؤسسات، ضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، وضريبة على النشاطات المهنية.	الضريبة على المؤسسات وعلى دخل الأشخاص الماديين: إعفاء بالنسبة لطبيعة النشاط ويصل مستواه إلى 100% بالنسبة للدخل والأرباح المصدرة لمدة 10سنوات وتنخفض إلى 50% للسنوات القادمة.	ضريبة على أرباح المؤسسات، إعفاء بنسبة 100% تطبق كذلك على رقم الأعمال المصدرة بالعملة الصعبة من طرف المؤسسات في 5 سنوات الأولى ثم تخفض إلى 50% في السنوات القادمة. تخفيض بـ50% لمدة 5سنوات بالنسبة للمؤسسات وتستثنى بعض المؤسسات حيث يؤخذ هنا بعين الاعتبار الجهة المتواجدة بها المؤسسة.
إعـادة الاستثمار	بدون تغيير	الحقوق المشتركة: تخفيض المعدل إلى 15% والتي كانت في حدود 30% بالنسبة للضريبة على الأرباح وهذا طبقا لشروط معينة.	تخفيض مشترك لحجم الأموال بمعدل 35% من الأموال الصافية. تخفيض تمييزي حسب القطاعات الاقتصادية.	-

القانون الصيغة	الجزائر (الأمر 06/08) المعدل والمتمم للأمر (الأمر 01.03)	الجزائر (الأمر 01.03) المؤرخ في 20 أوت 2001	تونس قانون الاستثمار الصادر في سنة 1993	المغرب ميثاق الاستثمار الصادر في سنة 1995
الرسوم والضرائب على العقار	النظام الاستثنائي الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني لمدة أقصاها 5 سنوات من الإعفاء من حقوق تسجيل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج والإشهار القانوني، الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.	إعفاء من الرسوم على العقار المحلي لمدة 10 سنوات.	إعفاء بنسبة عالية على الرسوم الخاصة بالمؤسسات الموجودة في مناطق التنمية الجهوية على عكس مناطق أخرى التي تعرف حد من الرسوم وذلك لتمكين الجماعات المحلية من الحصول على مورد مهم (ضرائب)	إعفاء مشروط بالنسبة للعقار، إعفاء لمدة خمس سنوات بالنسبة للرسوم العمرانية على البناءات الجديدة وكذلك بالنسبة للآلات ومعدات الإنتاج التي تخص مجال المقاولات والبناء.

Source: CNUCED- World Investment Rapport 2003

الأمر 06/08 تم إضافته من قبل الطالب في الجدول على سبيل التعديلات التي أجريت على الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 ولمقارنته بالتشريعات المتعلقة بالاستثمار في المغرب وتونس.

بمقارنة التشريعات الضريبية والضريبية في الجزائر وتونس والمغرب نجد مايلي:

- **على مستوى الضريبة على القيمة المضافة:**

نلاحظ أن القانون الجزائري يتشابه في هذا الشأن مع القانون المغربي في ما يخص عدم تحديد سقف الإعفاء من الضريبة، بينما نلاحظ أن التشريع التونسي يفرض ما مقداره 10% كتخفيض للضريبة على القيمة المضافة للتحفيزات المشتركة والتحفيزات التمييزية، في حين أنه يعطى الأولوية في تخفيضات الضريبة على القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية التي يمسسها الاستثمار الأجنبي.

- **حقوق التسجيل:**

نلاحظ اتساع دائرة الإعفاءات الخاصة بحقوق التسجيل في الجزائر مقارنة بالقانون التونسي والمغربي، بالإضافة إلى عدم تحديد القطاعات التي يمسها الإعفاء والاكتفاء بتحديد نسبة 2 بالألف على العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- **ضريبة على الأرباح وعلى المؤسسات وضريبة عامة على الدخل:**

يمنح القانون الجزائري أطول مدة إعفاء كلي يصل إلى 10 سنوات دون تمييز بين قطاعات النشاط، بينما نلاحظ أن هذه المدة تقدر بـ 5 سنوات في المغرب، مع الإشارة لامتياز خاص لصالح المؤسسات العاملة في قطاع الحرف والصناعات التقليدية، ويركز التشريع التونسي على إعطاء مزايا خاصة لصالح المؤسسات المصدرة، بينما يفتقد القانون الجزائري لهذا العنصر على الرغم من الدعوات الرسمية لتشجيع التصدير.

- **عند إعـادة الاستثمار:**

يقدم قانون الاستثمار الجزائري ميزة إضافية لتشجيع الشركات تتمثل في تخفيض معدل بـ 15%، بينما لا يدرج التشريع المغربي هذا الإجراء ويمنح القانون التونسي تخفيض للضرائب على الأرباح المعاد استثمارها، مع التركيز على منح الأولوية لقطاعات معينة.

- **الرسوم والضرائب على العقار:**

يقدم القانون الجزائري الإعفاء الأهم مقارنة بما معمول في كل من تونس والمغرب، إذ تصل معدلات الإعفاء في الجزائر إلى 10 سنوات دون أي شروط، بينما تفرض شروط للاستفادة من الإعفاء في المغرب وبمدة بـ 5 سنوات، وتنتهج تونس مبدأ الإعفاءات الخاصة حسب مناطق تواجد المؤسسات.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بتشجيع بالاستثمار

إضافة إلى التشريعات والتعديلات القانونية السابقة قامت الجزائر وتونس والمغرب بتأسيس هيئات رسمية لمتابعة وترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي نشير إليها في الجدول الآتي:

الجدول48: هيئات المتابعة وترقية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وتونس والمغرب

	الجزائر	تونس	المغرب
التسمية	- المجلس الوطني للاستثمارCNI - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	- الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الأجنبي - وكالة ترقية الصناعة API - وكالة ترقية الاستثمار الفلاحي APIA - منظمات خاصة (سياحة...)	- مديرية الاستثمارات الخارجية (وزارة الشؤون الاقتصادية، والشؤون العامة المتعلقة بالاقتصاد) - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات
عدد الموظفين في الوكالات الرئيسية	ANDI: 150 موظف	FIPA: 70 موظف	-
المهام الرئيسية للوكالات	تقديم امتيازات، تسهيلات، مساعدة، المتابعة الترقوية	تسهيلات، مساعدات، والدعم القيام بكل عمل ترويجي أو توصالي من شأنه التعريف بفرص الاستثمار في تونس	الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تهدف إلى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال الاستثمار، الترويج للاستثمار تنظيم ندوات ومؤتمرات وتظاهرات من شأنها إنعاش الاستثمار
نوعية لامركزية: الشبابيك الوحيدة	جميع القطاعات	تحديد قطاع النشاط	16 مركز جهوي للاستثمارات (شباك وحيد)
المناطق الحرة	واحدة لم تنطلق بعد	02	01 ويوجد منطقتين قيد الانطلاق

Source: Tunisie www.investintunisie.tn / Algeria www.andi.dz/ Maroc www.invest.gov.ma

بمقارنة المعطيات والنشاطات التي تقوم بها كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Andi) والوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الأجنبي والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، نجد أن هناك العديد من الفروق التي نذكر من أهمها:

1- **على مستوى الجهود الترويجية:** أظهرت وكالة (Andi) مئة فرصة للاستثمار في الجزائر ضمن خطة استثمارية ضخمة تقدر بـ 286 مليار دولار، في حين قدمت الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الأجنبي 30 مشروع بكلفة مالية تقدر بـ 10 مليار دولار موجهة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية وبرامج الخوصصة، أما الوكالة المغربية فلم تقدر عدد المشاريع وتكلفتها واكتفت بتحديد نوع المشاريع الممثلة في إنتاج السيارات والنقل الجوي والمنسوجات والجلود والتوزيع والأغذية والسياحة.

2- **المدن الصناعية والمناطق الحرة المناطق:** تبقى الجزائر متأخرة في هذا الشأن حيث يوجد منطقة صناعية واحدة قيد الانجاز في مدينة برج بوعريريج، بينما نجد في تونس 100 منطقة صناعية وسيتم توسيع نطاق المناطق الحرة في بنزرت، القارص وجرجيس، أما في المغرب فتم إنشاء ست مدن صناعية متخصصة، حيث تستقطب المنطقة الحرة بطنجة ميد استثمارات أوروبية ضخمة، إضافة إلى مشاريع أخرى طموحة في كل من العيون ، الداخلة، الناظور تفزيد، طوية، كزناية وكبدانة[1].

3- **المؤتمرات والندوات ومعارض الترويج:** شاركت الجزائر في عشر فعاليات محلية اشتملت على ملتقيات ومنتديات واجتماعات هدفت في مجملها إلى عرض فرص الاستثمار والشراكة، أما تونس فقد نظمت 11 منتدى شاركت فيها الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، كما قام المغرب بعقد ثلاث فعاليات ترويجية محلية حيث اشتملت الدورة الرابعة على ملتقى حول تكاملات الاستثمار وورشة عمل أخرى حول الاستثمار الدولي ولقاء حول الاستثمار السياحي في المغرب.

4- **الزيارات الترويجية للدول:** استقبلت الجزائر خمس وفود اقتصادية من دول عربية وأوروبية وآسيوية، كما زارت 7 وفود جزائرية كل من فرنسا وثلاث وفود ايطاليا ووفدين تونس واسبانيا، بهدف تنظيم ملتقيات وجوالات ترويجية للاستثمار، بينما استقبلت وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية 193 وفدا استثماريا هدفت هذه الزيارات إلى الترويج العام والترويج القطاعي لمختلف النشاطات الاقتصادية في تونس، أما في المغرب فقد استقبلت وكالة تنمية الاستثمارات وفدا يابانيا للاطلاع على فرص الاستثمار في المغرب، كما قام سفير المغرب في واشنطن بثلاث زيارات إلى ولاية كونيكنيوت ومنظمة "ايد توارتيزان" وغرفة التجارة في مدينة بورتلاند، بهدف اطلاعهم على فرص الاستثمار التي يمكن الحصول عليها.

5- **فعالية المواقع الالكترونية لهيئات تطوير الاستثمار:** سنقوم بمقارنة مواقع الترويج وتشجيع الاستثمار على المواقع الالكترونية الآتية:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير الاستثمار في الدول العربية 2010- ص116.

- الجزائر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz
- المغرب: الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات www.invest.gov.ma
- تونس: الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الأجنبي www.investintunisie.tn

من ناحية:

1- **اللغة**: يتيح الموقع التونسي للترويج للاستثمار استخدام ثماني لغات مختلفة وهي العربية، الفرنسية الانجليزية، الألمانية، الايطالية، الاسبانية، اليابانية والصينية، كما يتوفر موقع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات على أربع لغات وهي العربية، الفرنسية، الانجليزية والاسبانية، في حين لا يتوفر موقع وكالة (Andi) سوى على لغتين وهي الفرنسية والانجليزية كما تم البدء في انجاز وصلة الكترونية أخرى باللغة العربية غير أن مدة الانجاز طالت بشكل كبير بالإضافة إلى اقتصارها حاليا على الصفحة الرئيسية، وهو ما يشكل إعاقة حقيقية لمرتادي الموقع من المستثمرين العرب وباقي المستثمرين من الدول الآسيوية والأوروبية الأخرى.

2- **تحديث الموقع:** في موقعي الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الأجنبي والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات يتم تحديث المعلومات المقدمة على الموقع بصفة دورية ويتم متابعة التغيرات بشكل مستمر كما يتم إزالة المنشورات والإعلانات القديمة من حين إلى آخر، أما على موقع وكالة (Andi) فنلاحظ نوع من التباطؤ في هذه العملية حيث يستمر أحيانا عرض المعلومات والمعطيات لأكثر من سنتين دون تغيير يذكر.

3- **مستوى الترويج الالكتروني:** يلعب الترويج الالكتروني دور هام جدا في تفعيل العلاقة التفاعلية مع المستثمرين الأجانب، خاصة مع ارتفاع حجم مستعملي خدمات التصفح الالكتروني للاشهارات والصفقات الاقتصادية الالكترونية[1]، وكملاحظة خاصة لا يزال موقع وكالة (Andi) دون المستوى المطلوب مقارنة بالمواقع الترويجية لتونس والمغرب وفي حاجة إلى تدارك بعض من نقاط الضعف وتصحيحها.

4- **تحميل الوثائق:** في هذا الشأن يتوفر موقع وكالة (Andi) على عكس موقعي الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الأجنبي والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، وصلة إلكترونية لطبع وثائق التصريح بالاستثمار، وثيقة الدخول في الانجاز والاستغلال، وثيقة طلب الحصول على المزايا، وثيقة حالة تقدم المشاريع.

وفي هذا الشأن يمكننا أن نقدم بعض التوصيات أو الاقتراحات التي نراها ضرورية من أجل تفعيل وتطوير موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهي:

[1] ناجي بن حسين- دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر- مرجع سابق- ص 344.

- توسيع نطاق التغطية اللغوية للموقع وكذا الاستثمارات والوثائق الإدارية المكتوبة للتمكين من التواصل مع مختلف المستثمرين العالميين، أو على الأقل وفي المدى القصير البدء باللغة العربية لما تمثله الاستثمارات العربية من أهمية في الجزائر وخصوصا الاستثمارات المصرية.

- إدراج جهة خاصة بالمستثمرين الأجانب والتزاماتهم والمزايا الممنوحة إليهم وتفرقتها عن المستثمرين الوطنيين، لأن من بين نقاط الضعف المدرجة على الموقع وكذا على النواحي التنظيمية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، وجود نوع من الخلط بين المستثمرين المحليين والأجانب وللإشارة فإن موقع ترقية الاستثمار الأجنبي في تونس موجه للمستثمرين الأجانب فقط، في حين يجد باقي المستثمرين المحليين التونسيين مواقع أخرى للتواصل.

- تنسيق العمل المشترك ما بين المركز الوطني للإحصاء (ONS) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES).

- توسيع دائرة البيانات الممنوحة إلى كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتواصل بشكل أكثر دقة مع الشركاء الأجانب.

- تحديث المعلومات والبيانات الاقتصادية وتطابقها مع ما تقدمه باقي الهيئات والمصالح كوزارة المالية والبنك المركزي والجمارك الوطنية.

- استحداث وصلات الكترونية للكشف عن المؤسسات الوطنية وعناوينها ونشاطاتها وضمان إقامة سبل الاتصال بها وبالمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، لإعطاء فرصة للتقارب والتواصل لنسج علاقات تجارية ثنائية.

- نشر معلومات مستمرة وجدية حول فرص الاستثمار عبر كل ولايات الوطن والمزايا النسبية التي تتمتع بها كل منطقة في الجزائر.

المطلب الثالث: الاتفاقيات المبرمة في إطار الاستثمار حتى سنة 2009

الجدول49: عدد الاتفاقية الثنائية الدولية الموقعة من قبل الجزائر وتونس والمغرب

الدولة	اتفاقيات ثنائية للاستثمار			اتفاقيات منع الازدواج الضريبي			تاريخ التصديق على اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
	2007	2008	2009	2007	2008	2009	
الجزائر	36	39	39	29	30	30	22 مارس 1996
تونس	47	54	54	39	45	45	22 يونيو 1966
المغرب	55	58	58	34	45	49	11 مايو 1967

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير سنة 2009- ص101.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر متأخرة نوعا ما في إبرام الاتفاقيات الثنائية التي تهدف أساسا إلى تشجيع الاستثمارات الخارجية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول، وكذا منع الازدواج الضريبي وتعزيز العلاقات الثنائية التجارية والاقتصادية والتعاون التقني.

حيث تقدمت عليها المغرب وتونس خلال الفترة (2007-2009) في إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية في دول أجنبية لتسهيل حركة الاستثمارات الأجنبية.

كما لم تصادق الجزائر على اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (CIRDI) إلى في سنة 1996 بعد 30 سنة من تصديق تونس والمغرب على هذه الاتفاقية، وهو الأمر الذي يعكس نظرة سلبية على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في الجزائر.

المطلب الرابع: العضوية في التكتلات الاقتصادية الدولية

الجدول50: عضوية الجزائر وتونس والمغرب في أهم التكتلات الاقتصادية العربية والأجنبية حتى سنة 2009

الدولة	منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	الاتحاد الاوروبي	مناطق حرة مع الولايات المتحدة	السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا	أغادير	منظمة التجارة العالمية	منطقة تجارة حرة مع بلدان أخرى	اتفاقيات استثمار مع الولايات المتحدة
تونس	X	x		X			x[1]	X
المغرب	X	x	x		X		[2]X	
الجزائر		x						

(1) مع تركيا ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (Efta).

(2) مع تركيا ورابطة التجارة الحرة الأوروبية.

المصدر: أحمد الكواز- التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي- المعهد العربي للتخطيط- العدد81- مارس 2009- ص17.

نلاحظ من الجدول أعلاه الممثل لانخراط الجزائر والمغرب وتونس في التكتلات الإقليمية والدولية، أن الجزائر داخل تكتل واحد وهو الاتحاد الأوروبي، حيث ترتفع حجم العلاقات التجارية بين الطرفين بأكثر من 60% من الصادرات الجزائرية باتجاه الاتحاد الأوروبي وأقل من ذلك بقليل في الواردات.

بالنسبة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي فقد وقعت تونس في أفريل سنة 1995 مع الاتحاد الأوروبي شراكة اقتصادية وهو الاتفاق الأول من نوعه بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب المتوسط، يهدف إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الضفتين الشمالية والجنوبية، كما وقع المغرب نفس الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 1995، في حين كانت قد بدأت المناقشات الأولية سنة 1996 بين لجنة بروكسل (ممثلة الاتحاد الأوروبي) والجزائر في نفس السياق ليتم بعد ذلك التوقيع على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 في فالنسيا بإسبانيا والتي تمحورت في النقاط الآتية: تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد، إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية، ترقية الاستثمارات الخاصة وخاصة مناصب الشغل، الاهتمام بالجانب الاجتماعي، إقامة منطقة للتبادل الحر.

من جهة أخرى نجد تونس والمغرب ضمن خمس تكتلات اقتصادية مختلفة في العالم، وهو ما يشير إلى التفاوت في عدد الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف الخاصة بحماية وضمان الاستثمارات مقارنة بالجزائر المنظمة فقط إلى تكتل واحد وهو الاتحاد الأوروبي، وبذلك فقد ضيعت الجزائر الفرصة التي تتيحها التكتلات الاقتصادية العالمية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

[1] أحمد الكواز- مرجع سابق- ص17.

المبحث الرابع: المقارنة على أساس مؤشرات الجودة ونوعية المؤسسات

المطلب الأول: على أساس المؤشرات الدولية

1- مؤشر التنافسية العالمية للفترة (2006-2011):

الجدول51: ترتيب الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشر التنافسية الدولية للفترة (2006-2011)

الدولة	2007 -2006		2008 -2007		2009 -2008		2010 -2009		2011-2010	
	الترتيب العالمي	النقطة	الترتيب العالمي	النقطة	الترتيب العالمي	النقطة	الترتيب العالمي	النقطة	الترتيب العالمي	النقطة
الجزائر	76	3.90	81	3.91	99	3.71	83	3.95	86	3.96
تونس	30	4.71	32	4.59	36	4.58	40	4.50	32	4.65
المغرب	70	4.01	64	4.08	73	4.08	73	4.03	75	4.08

Source: World Economic Forum- The Global Competitiveness index rankings (2006/2011).

تضمن تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) لسنة 2011 تقييما لـ139 دولة في العالم، حيث شمل ثلاث مؤشرات فرعية وهي المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة ومؤشر عوامل الابتكار والتطوير[1].

وقد احتلت تونس المرتبة الأولى مقارنة بالمغرب والجزائر للفترة (2006-2011)، ويرجع هذا إلى الإصلاحات التي اتخذتها تونس في إطار إصلاح القطاع المصرفي وتنظيم اكبر لسوق الأوراق المالية، وكذا تحديث وتطوير قطاع التأمينات وإصلاح قطاع التربية والتركيز على التعليم العالي.

كما قامت تونس في سبيل تحسين بيئة الأعمال وإدخال ديناميكية أكبر في التعامل الإداري باستحداث الأنظمة الالكترونية في سداد الضرائب على أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة، ونظام التبادل الالكتروني للبيانات، وهي إجراءات كفيلة بجعل المناخ الاستثماري أكثر جودة ويستقطب المستثمرين الأجانب.

ودعما لنظم التنافسية في المغرب فقد تم اقتراح مبادرة الحكومة الالكترونية لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تم وضع إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، برنامج الحكومة الالكترونية الذي يرمي إلى خلق 89 خدمة الكترونية جديدة بالإضافة إلى إنشاء المجلس الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي[2].

[1] World Economic Forum- The Global Competitiveness index rankings 2011.

[2] منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي- تقدم الإدارة العامة في إطار إصلاح السياسات بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دراسة حالة حول إصلاح السياسات)- 2010 – ص220.

2- مؤشر سهولة الأعمال:

الجدول52: ترتيب الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2011

الدولة / المؤشر	الجزائر	تونس	المغرب
بدء المشروع	150	46	82
استخراج تراخيص البناء	117	85	76
الحصول على الكهرباء	165	46	102
تسجيل الممتلكات	165	60	143
الحصول على الائتمان	139	96	96
حماية المستثمرين	74	44	153
دفع الضرائب	162	61	148
التجارة عبر الحدود	123	31	48
تنفيذ العقود	123	78	87
تسوية حالات الإعسار	52	37	63

المصدر: البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية- تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2011- ص81.

يشير الجدول أعلاه إلى التفوق الواضح للمغرب وتونس في مجال سهولة أداء الأعمال على الجزائر حيث أشار تقرير ممارسة الأعمال المعد من طرف البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لسنة 2011، إلى أن المغرب دخل سنة 2010 ضمن أحسن عشر بلدان حققت إصلاحات في مجال سهولة أنشطة الأعمال، من خلال الإجراءات الجديدة المتعلقة بإلزام الشركات بزيادة الإفصاح في تقاريرها السنوية، مما أدى إلى حماية أكبر للمستثمرين الأجانب[1]، كما دخلت تونس ضمن أحسن البلدان التي طبقت إصلاحات متقدمة في مجالات تحديث إجراءات الجمركية والبنية التحتية لموانئها، وتحديث نطاقها الإلكتروني لتبادل لبيانات الاستيراد والتصدير مما عجل بعملية تجميع مستندات الاستيراد وكذا المستندات اللازمة لباقي المعاملات الإدارية[2].

وقد اتخذت تونس إستراتيجية وطنية للتنمية الإدارية (2007-2011) ترتكز على المحاور الآتية:[3] تحديث التنظيم، تعزيز دور الإدارة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الحكومة الإلكترونية، كما اتخذت منهجية التبسيط الإداري بإنشاء مجموعة الفرق العاملة تتكون من مسؤولين وأكاديميين ورجال الأعمال.

[1] أشار تقرير الاستثمار في العالم لسنة 2004 إلى تعقد الإجراءات والخطوات اللازمة لإنشاء الشركات في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس فمثلا نجد:
- خطوات إنشاء الشركات: الجزائر 20 خطوة، المغرب 17 خطوة، تونس 14 خطوة.
- الوقت اللازم لإنشاء الشركات: في الجزائر 387 يوم، المغرب 202 يوم ، تونس 7 أيام.
- الترتيب العالمي لمؤشر تعقد الإجراءات: الجزائر 72 ، المغرب 69 ، تونس 60.
- الترتيب العالمي لمؤشر سهولة إنشاء الشركات: الجزائر 88 عالميا، المغرب 70 عالميا، تونس 39 عالميا.

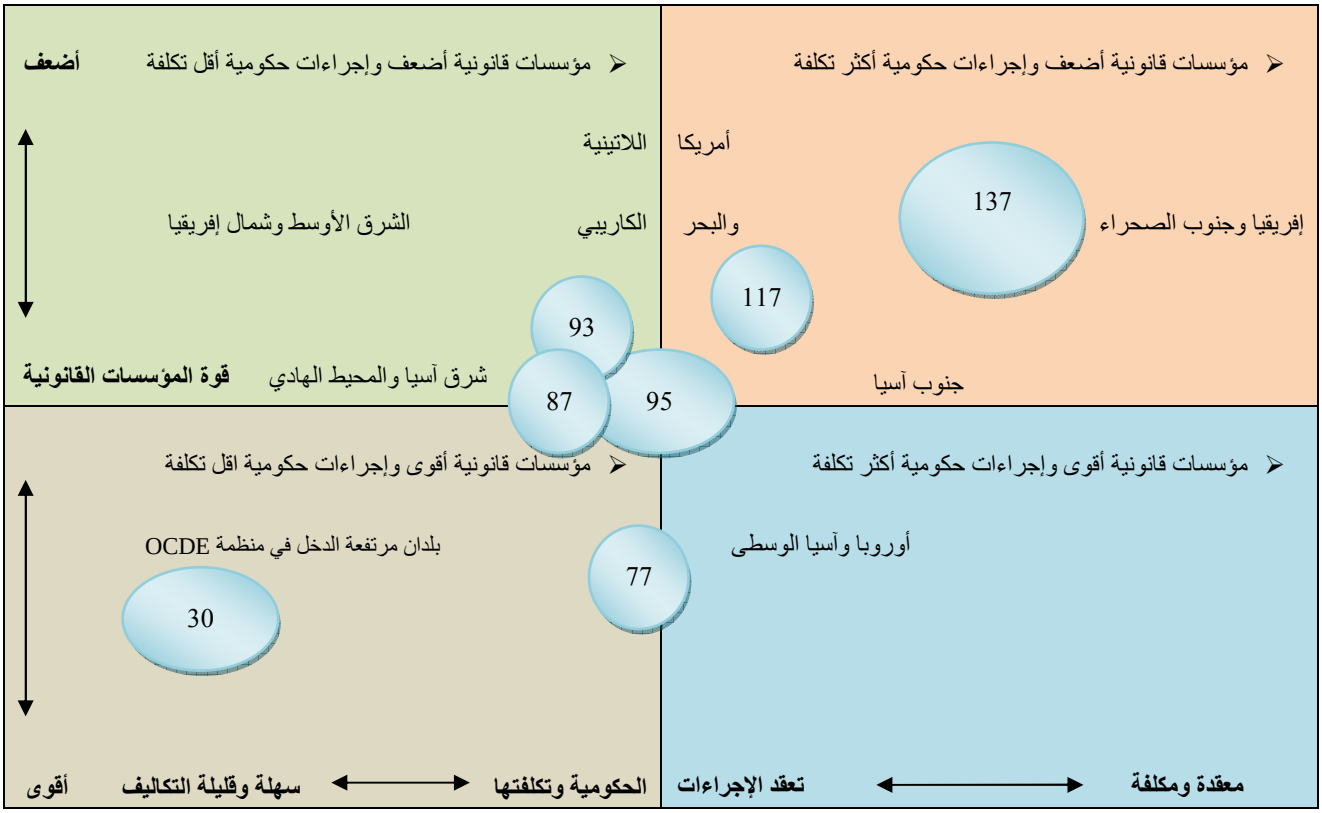
[2] البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية- تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2011- ص39.

[3] www.investintunisie.tn

يؤدي تعقد القوانين وطول مدة تأسيس الأعمال إلى زيادة تكلفة المشاريع الاستثمارية مما يؤدي إلى ضعف إقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لمباشرة مشا يعهم الاستثمارية، فمثلا تعد إجراءات عمليات الاستيراد ذات أهمية بالغة في ملائمة مناخ الاستثمار، حيث تتقدم المغرب وتونس على الجزائر في سرعة الوقت المستغرق للقيام بعملية الاستيراد، كما يتساوى البلدان (المغرب وتونس) في الأيام اللازمة للاستيراد إلى 17 يوما جلها ينقضي في عمليات تقديم مستندات ما قبل الشحن، في حين تصل المدة في الجزائر إلى 23 يوم تتوزع بالشكل الآتي: عشرة أيام لتقديم مستندات ما قبل الشحن، ستة أيام للتخليص الجمركي والرقابة الفنية، خمسة أيام لخدمات المناولة في الموانئ والمنافذ الجمركية، يومين لخدمات المناولة والنقل الداخلي[1].

وبهذا فقد صنفت الجزائر والمغرب وتونس مع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في خانة المؤسسات القانونية الأضعف والإجراءات الحكومية الأقل تكلفة، طبقا لتقرير ممارسة الأعمال لسنة 2012 والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل33: متوسط ترتيب الدول الثلاثة وفق مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2012



المصدر: البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية- تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2012- ص03.

تشير قوة المؤسسات القانونية إلى متوسط الترتيب على أساس الأداء في الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار، كما يشير تعقيد الإجراءات الحكومية إلى متوسط الترتيب في مجال بدء النشاط التجاري استخراج التراخيص، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب والتجارة عبر

[1] البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية- تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2011- ص62.

الحدود، أما حجم الدائرة فتعني عدد الدول والرقم وسط الدائرة هو متوسط ترتيب المنطقة على أساس سهولة ممارسة الأعمال.

المطلب الثاني: على أساس مؤشر تقييم المخاطر القطرية.

الجدول53: ترتيب الجزائر وتونس والمغرب في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية لسنتي (2008-2009)

الدولة	المؤشر المركب		مؤشر الانترناسيونال انفستور		مؤشر دان أند براد ستريت		مؤشر الكوفاس	
	140 دولة	140 دولة	177 دولة	177 دولة	132 دولة	132 دولة	165 دولة	165 دولة
	DEC 08	DEC 09	MAR 08	SEP 09	DEC 08	DEC 09	DEC 08	DEC 09
الجزائر	76.8	70.8	51.9	53.3	DB5a	DB5a	A4	A4
تونس	72.3	71.0	56.1	58.7	DB2C	DB2C	A4	A4
المغرب	74.8	73.3	52.3	53.7	DB2D	DB3B	A4	A4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير 2009 - مرجع سابق- ص 265.

أما في ديسمبر 2010 فقد جاء التصنيف كالآتي:

الدولة	المؤشر المركب	مؤشر الانترناسيونال انفستور	مؤشر دان أند براد ستريت	مؤشر الكوفاس
الجزائر	درجة مخاطر منخفضة	درجة مخاطر معتدلة	درجة مخاطر شبه مرتفعة	الدرجة الاستثمارية من (A2) إلى (A4)
تونس	درجة مخاطر منخفضة	درجة مخاطر معتدلة	درجة مخاطر منخفضة	الدرجة الاستثمارية من (A2) إلى (A4)
المغرب	درجة مخاطر منخفضة	درجة مخاطر معتدلة	درجة مخاطر طفيفة	الدرجة الاستثمارية من (A2) إلى (A4)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- منا خ الاستثمار في الدول العربية 2010 - ص 158.

حافظت كل من الجزائر وتونس والمغرب على ترتيبها ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر تقييم المخاطر القطرية للفترة (2008-2010)، إلا أننا سجلنا تراجع الجزائر سنة 2010 في مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية، الذي يقيس درجة عمليات التبادل التجاري بين 132 دولة دخلت في التقييم منها 17 دولة عربية.

حيث انتقلت الجزائر من المستوى (DB5A) إلى المستوى (DB5b) وهذا ما جعلها تتراجع عن تونس والمغرب وتسجل ملاحظة درجة مخاطر شبه مرتفعة.

المطلب الثالث: على أساس مؤشر الحرية الاقتصادية.

الجدول54: ترتيب الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2008-2010)

درجة الحرية	2008		2009		2010	
	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة
الجزائر	124	55.7	107	56.6	105	56.9
المغرب	95	62.4	101	57.7	99	57.0
تونس	82	64.4	98	58	95	58.9

Source : www. Heritage.org

يعتبر مؤشّر الحرية الاقتصاديّة الذي يصدر عن معهد هيرتاج فاونديشن Héritage Foundation وصحيفة Wall Street Journal أداة قياس أساسيّة لمدى تدخل الدولة في الاقتصاد، حيث يعتمد في دراساته على فرضية أساسية مفادها أن درجة الحرية الاقتصادية ترتبط بالنموّ والرخاء والرفاهية[1].

إن واقع الحرية الاقتصادية من خلال هذا المؤشّر لسنة 2010 أو للسنوات السابقة، يظهر أن الحرية الاقتصادية في الجزائر وتونس والمغرب لا تزال منقوصة[2]، وأن ذلك يتمثّل بالفساد والتضخّم وتدخّل الدولة ووطأة جهازها على سير العملية الاقتصادية، الأمر الذي يفضي إلى ضعف ديناميكية القطاع الخاص في الشأن الاقتصادي.

أما من ناحية المقارنة فتتقدم المغرب وتونس في الترتيب العالمي لذات المؤشر عن الجزائر، رغم التحسن الطفيف الذي عرفه ترتيب الجزائر، الأمر الذي يعود إلى التحسن الطفيف الذي مس بعض الجوانب التي يأخذها ترتيب المنظمة في مجال الحرية الاقتصادية، إلا أن العمل لا يزال أكبر في سبيل حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمان حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، تعزيز روح المبادرة والإبداع، ضمان حياد الدولة في عمليات التدخل في عمليات الإنتاج والتوزيع.

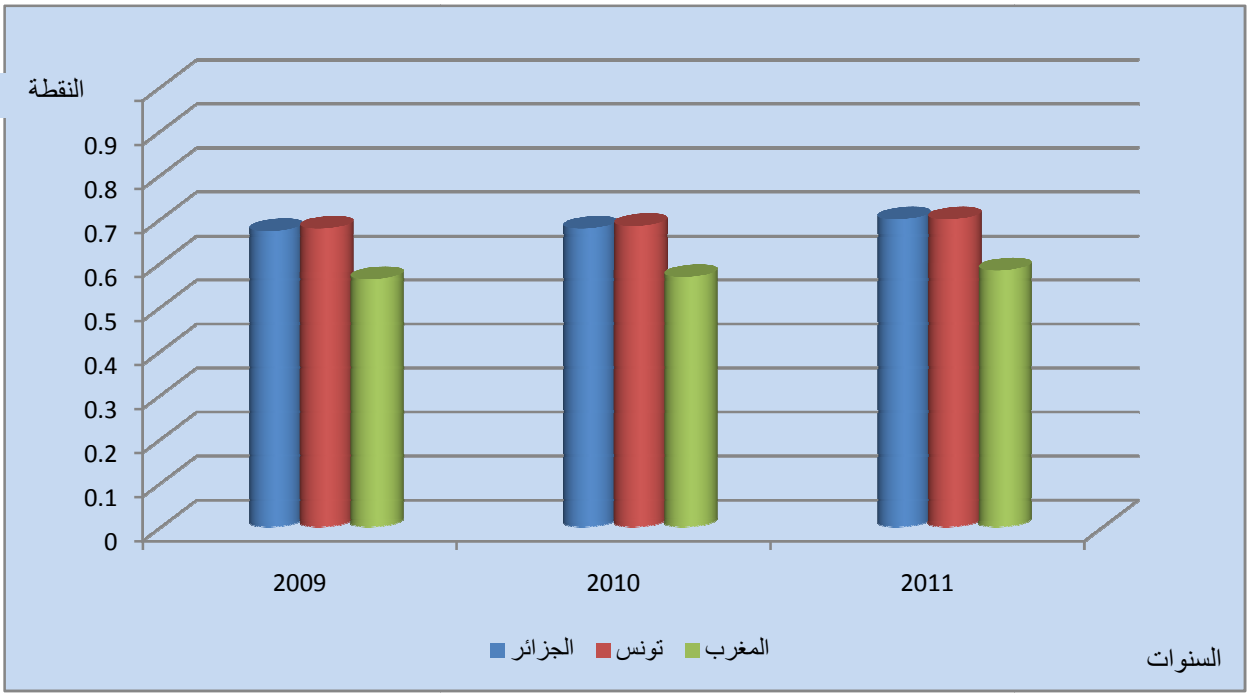
[1] هناك مقولة شهيرة كثيرا ما يتم تداولها في الأوساط الاقتصادية للدلالة على أهمية الحرية الاقتصادية في الدولة، وهي (الحكومة الأفضل هي الحكومة التي تحكم أقل)، في إشارة إلى ضرورة بقاء الدولة في الحياد وعليها فقط حماية وضمان الانسياب الطبيعي لقوى السوق المتفاعلة مع بعضها البعض.

[2] وهذا ما كان أشار إليه الدكتور رونالد "ماينارودوس" المدير الإقليمي لمؤسّسة فريدريش ناومان من أجل الحرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في القاهـرة عام 2010 من خلال تأملاته لتقرير الحرية الاقتصادية للعالم الذي يصدر عن معهد فريزر الكندي. إذ أشار آنذاك إلى أنه "على الرغم من تحسّن مراتب بعض البلدان العربية على مدار السنين في ما يخصّ الحرية الاقتصادية، فإن البيانات توضح أيضاً أنه عند عقد المقارنة الدولية يعتبر تطوّر الحرية الاقتصادية في العالم العربي راكداً بعض الشيء، وفي عالم الأعمال والتجارة الآخذ في التحوّل نحو العولمة يعدّ هذا عاملاً هاماً، وأن أحد تفسيرات هذا التراجع قد يكمن في نوعية الحكم الرشيد أو الافتقار إليه في العالم العربي.(http://www.scribd.com/fnfcairo)

المطلب الرابع: على أساس مؤشر التنمية البشرية.

سنقوم في هذا المطلب بمقارنة وضعية مؤشر التنمية البشرية في الجزائر مع تونس والمغرب خلال الفترة الزمنية من (2009-2011) والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل34: ترتيب الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشر التنمية البشرية للفترة (2009-2011)



المصدر: تقارير التنمية البشرية في العالم لسنوات (2011/2009) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.pnud.org

كما ذكرنا في الفصل الثاني يشمل هذا المؤشر ثلاث مستويات وهي القدرة على العيش لأطول فترة القدرة على القراءة والكتابة والوصول إلى المعلومات المتاحة والقدرة على تحقيق مستوى عيش كريم، وهو تركيبة رقمية لمعايير سوسيواقتصادية وهو أداة نسبية لقياس مدى التقدم في البلد.

وفي بيانات المؤشر الذي يعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) فقد تفوقت تونس على الجزائر والمغرب من حيث مؤشر التنمية البشرية لسنة 2011، حيث جاءت النتائج الفرعية للمؤشر بالشكل التالي:[1]

1- احتلت تونس المرتبة 94 عالميا بمتوسط العمر للسكان 74.5 سنة متوسط وبسنوات الدراسة 6.5 سنة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 7.281.

2- احتلت الجزائر المرتبة 96 عالميا بمتوسط العمر للسكان 73.1 سنة متوسط وبسنوات الدراسة 7 سنة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 7.658.

3- احتلت المغرب المرتبة 130 عالميا بمتوسط العمر للسكان 77.2 سنة متوسط وبسنوات الدراسة 4.4 سنة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 4.196.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011 (الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للبشرية)- الولايات المتحدة الأمريكية 2011- ص 12.

إلا أنه من الأهمية بمكان ذكر بعض التحديات التي ستواجه بلدان المغرب العربي في المستقبل والتي يمكن إيجازها في مايلي:[1]

- **الفقر**: وهذا بسبب ارتفاع معدلات دليل الفقر المتعدد الأبعاد وعدد السكان المعرضون لخطر الفقر المدقع، ارتفاع عدد السكان الذين يعيشون بمعدل أقل من دولارين في اليوم.
- **التلوث البيئي**: من خلال تزايد معدلات انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون، تلوث المدن والأحياء المكتظة بالسكان، تهديد المساحات الغابية من جراء التوسع العمراني وخاصة الغابات المحاذية للتجمعات السكانية، ارتفاع مخاطر تلوث الماء الموجه للشرب.
- **الأمية ونوعية التعليم**: لا تزال فرص تعميم التعليم في المناطق المعزولة والنائية ضئيلة نوعا ما مما يزيد في حجم الأمية، من جهة أخرى رغم ارتفاع المخصصات المالية الموجهة إلى قطاع التربية والتعليم العالي في الجزائر والمغرب وتونس وارتفاع عدد المتمدرسين، إلا أن نوعية التعليم وشكله تبقى ضعيفة بشكل كبير مقارنة مع بلدان العالم المتقدم.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011

المطلب الخامس: على أساس المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية

سنقوم بمقارنة أهمية المؤشرات الفرعية للمؤشر المركب للسياسات الاقتصادية بين الجزائر وتونس والمغرب، بما يمثله هذا المؤشر من أهمية كبيرة في اتخاذ قرارات توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة لرجال الأعمال والمختصين، حيث تشير العديد من الدراسات الاقتصادية إلى أن هناك علاقة قوية ما بين سلوك تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ومعدل التغير السنوي في المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية.

الشكل35: ترتيب الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشر المركب للسياسات الاقتصادية للفترة (2005-2009)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مناخ الاستثمار في الدول العربية- (أعداد مختلفة).

رصد تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010 تحسنا في المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية ، حيث سجل تقدما بـ 1.30 نقطة مقارنة مع 0.70 نقطة عام 2009، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تحسن مؤشري التوازن الداخلي والخارجي.

كما يشير نفس التقرير إلى أن معظم الدول العربية شهدت تحسنا على مستوى المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية، حيث عرف مؤشر التوازن الداخلي الذي يدل على عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج الداخلي الخام، تحسنا في 13 دولة عربية وتراجعا في 06 دول، في حين سجل سنة 2009 تحسنا في المؤشر الداخلي لـ 8 دول وتراجعا لـ 11 دولة[1].

وهذا نتيجة السياسات المالية التحفيزية التي اتبعتها العديد من الدول العربية ومن بينها الجزائر وتونس والمغرب بضخ موارد رأسمالية في عدد من القطاعات بهدف تعزيز النمو الاقتصادي.

أما مؤشر التوازن الخارجي الذي يدرس عجز أو فائض ميزان المدفوعات فشهد سنة 2010 تحسنا في 17 دولة وتراجعا في دولتين، أما سنة 2009 فقد عرفت تحسنا في 13 دولة وتراجعا في 6 دول أخرى.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010- ص 18.

وأخيرا المؤشر الفرعي للسياسة النقدية أو معدل التضخم الذي انخفض سنة 2010 في 06 دول وارتفع في 13 دولة في حين سجل سنة 2009 انخفاضا في 17 دولة وارتفاعا في دولتين[1].

وبالرجوع إلى الدراسة المقارنة ما بين تونس والمغرب والجزائر فقد تفوقت هذه الأخيرة في السنوات الأخيرة على نظيراتها للفترة (2005-2009) لمؤشري التوازن الداخلي والخارجي، أما عن التضخم فيبقى مستواه مرتفعا في الجزائر بسبب ارتفاع مستويات الطلب الداخلي المحلي وارتفاع الأسعار للسلع الأولية والمواد الأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن.

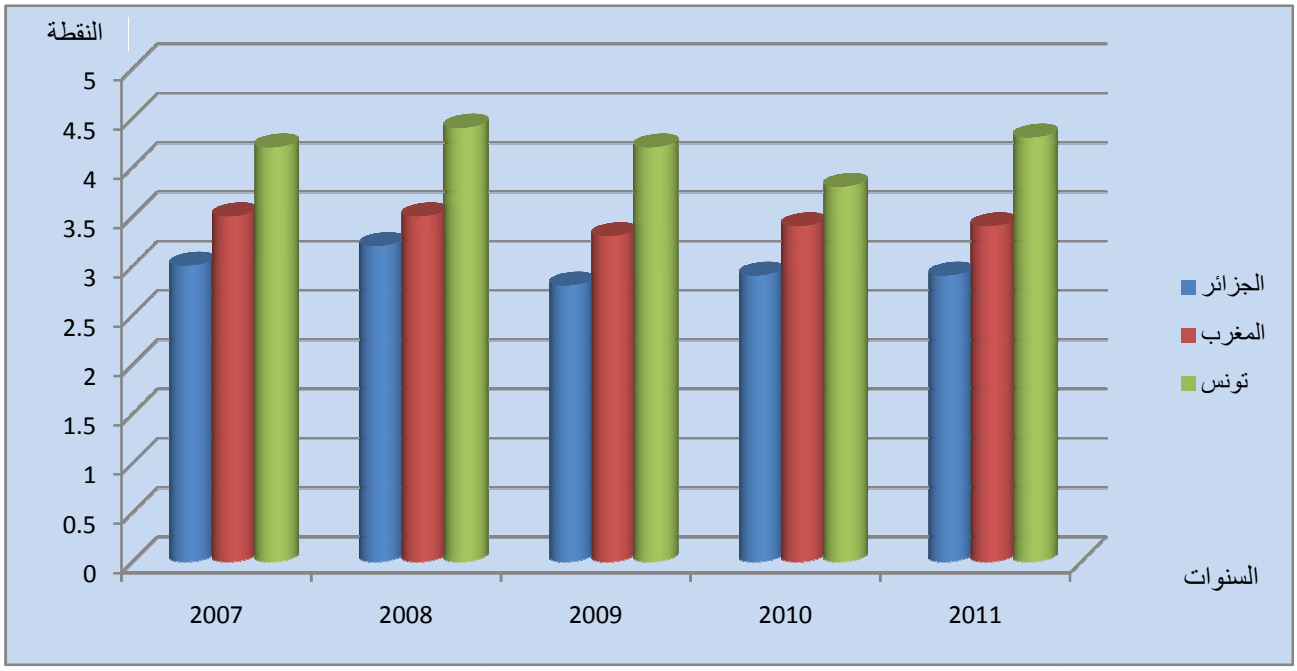
[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010- ص 19.

المطلب السادس: على أساس مؤشر شفافية دولية

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة شفافية دولية (Transparency International) التي تأسست في سنة 1993 في برلين بألمانيا، وهي منظمة غير حكومية تعنى بدراسة مشاكل الفساد منذ سنة 1995 وأوضاع المؤسسات والأجهزة الحكومية من حيث الفساد والشفافية، حيث تقوم بإصدار هذا المؤشر سنويا بالاعتماد على دراسات ميدانية على عينة من رجال الأعمال والمستثمرين في العالم.

كما تتراوح قيم مؤشر الفساد من (0-10) حيث تشير القيم العليا (القيم التي تقترب من 10) إلى مستويات فساد منخفضة والقيم الدنيا (القيم التي تقترب من 0) تشير إلى مستويات فساد مرتفعة[1].

الشكل36: مؤشر الفساد للجزائر والمغرب وتونس للفترة (2007-2011)



Source : Transparency international- corruption perceptions index 2007-2011

يعبر الفساد عن الاستخدام المغرض للمناصب والمسؤوليات الحكومية بغرض تحقيق منافع شخصية مما يؤثر على سيرورة الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية...

وقد أوردت جميع التقارير الدولية ومن بينها تقرير مدركات الفساد (corruption perceptions index) لمنظمة شفافية دولية، على ارتفاع مستويات الفساد في البلدان العربية والمغاربية على حد سواء.

حيث نلاحظ من الشكل السابق ترتيب تونس المتقدم مقارنة بالمغرب ثم الجزائر، حيث تحصلت تونس سنة 2011 على الترتيب 73 عالميا ضمن 182 دولة، ثم تأتي المغرب بالرتبة 80 ثم الجزائر في المرتبة 112 عالميا.

[1] Www. Transparency.Org

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى تصدر قضايا الفساد المالي والإداري في الجزائر والمغرب وتونس صدارة المشاكل التي تعيق التنمية الاقتصادية وبيئة الاستثمار المحلي، ويظهر المتتبع لهذه القضايا أنها تنتشر في هذه الدول وفق ثلاث أصناف وهي:[1]

- فساد عرضي.
- فساد مؤسسي.
- فساد منظم.

حيث يشكل هذا الأخير أشد أنواع الفساد من حيث التغلغل والتأثير وصعوبة التفكيك.

ومن أسباب وجود الفساد في هذه البلدان هو: غياب الشفافية، ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون عدم القابلية للمساءلة، الهيكل الاجتماعي القائم على النخبة، الافتقار إلى حوكمة الشركات، ضعف المنافسة السياسية، نمو اقتصادي منخفض وغير منظم، ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسة القمعية وغياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد[2].

[1] عزي الأخضر، غالم جطي- قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد – مرجع سابق.
[2] جواد الرشمي- الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- مركز المشروعات الدولية- ماي 2004- ص04.

وأخير نشير إلى الجدول أدناه المبين بصفة إجمالية لأهم الفروق التي وجدناها من خلال هذه الدراسة المقارنة بين مناخ الاستثمار في الجزائر وتونس والمغرب.

الجدول55: ملخص للفروقات في مناخ الاستثمار بين الجزائر تونس والمغرب.

الدولة / صيغة التصنيف	الجزائر	تونس	المغرب
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة		+	+
المساحة	+		
السكان	+		
الموارد	+		
النقل البري، البحري، الجوي	+		
الناتج الداخلي الخام	+		
حجم الاستهلاك الخاص	+		
حجم الاحتياطات النقدية	+		
التخلص من الديون الخارجية	+		
معدل سعر الصرف مقابل الدولار		+	+
التحفيزات الضريبية الممنوحة	+	+	+
هيئات الاستثمار التي تم تأسيسها	+	+	+
الاتفاقيات الثنائية المبرمة		+	+
الترتيب في المؤشرات الدولية		+	+
الترتيب في مؤشر تقييم المخاطر القطرية		+	+
الترتيب في مؤشر الحرية الاقتصادية		+	+
الترتيب في مؤشر التنمية البشرية		+	+
الترتيب في مؤشر السياسات الاقتصادية	+		
الترتيب في مؤشر شفافية دولية		+	+

تشير علامة (+) إلى التفوق في عنصر المقارنة.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات سابقة.

خاتمة الفصل:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهم الفروق والملاحظات التي يتميز بها مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في الجزائر والمغرب وتونس، وقد اعتمدنا في هذا التحليل على بعض من المؤشرات الكلاسيكية (الاقتصادية والطبيعية)، وكذا على فعالية التشريعات والقوانين الموجهة للترويج للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى التحليل وفق معطيات المؤشرات المؤسساتية الدولية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن ضعف استقطاب دول المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس) ولو بنسب متفاوتة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يعود بالأساس إلى عجز وفجوة في نوعية المؤسسات، وهي نفس الخلاصة التي استنتجت في العديد من الدراسات التطبيقية على غرار:

- دراسة تطبيقية لـ "Rana Dallali" حول أثر الحكم الراشد ونوعية المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في دراسة مقارنة ما بين الجزائر والمغرب وتونس للفترة (1980-2005)، والتي أكدت على ضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال فرض بيئة مؤسساتية ملائمة.
- الدراسة القياسية لـ "Steve Onyeiwu" حول تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 51 دولة نامية من بينها الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1975-1999)، حيث وجد الأثر السلبي والمعنوي لرداءة الحكم ونوعية المؤسسات وانتشار الفساد والبيروقراطية في كبح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهاته الدول.

ولهذا الغرض يستوجب إعادة النظر في مجمل السياسات والاستراتيجيات الموضوعة كأداة للتعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومدى استقرار القوانين وثباتها على الأقل في المديين القصير والمتوسط، الأمر الذي يعد أهم نقطة في بيئة الأعمال والذي يعكس النظرة المستقبلية الواضحة إزاء التعامل مع الشركاء الأجانب كما تحتاج الجزائر إلى تفعيل العمل المشترك مع بلدان الجوار المغاربية والدول العربية الأخرى من أجل دراسة سبل النهوض ببيئة الأعمال المحلية وإمكانية التشاور والتوجيه بما يخدم المصالح المشتركة، وكذا إقامة مؤسسات مشتركة تهدف إلى التخلص من معوقات الاستثمار في المنطقة والمساهمة في إعداد برنامج إقليمي لتهيئة مناخ الاستثمار، وتبقى فرص بناء تكتل مغاربي بين جميع بلدان المغرب العربي، وتحييد العمل الاقتصادي المغاربي المشترك عن الخلافات السياسية ونسج علاقات قوية، هي الأجدر على تحسين مناخ الاستثمار بصورة أكثر ايجابية.

➢ **ملخص:**

لقد تعرضنا من خلال هذا البحث إلى دراسة أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، من خلال الإشكالية المطروحة والفرضيات المقدمة حاولنا الإجابة على مختلف جوانب الموضوع في فصوله الأربع، كما حاولنا الوقوف على النقاط التالية :

1- **الفصل الأول:** وقد خلصنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر شكل جديد من أشكال التمويل الدولي الحديث، الذي كان قد عرف تطورا ملحوظا في العقود الأخيرة كبديل للقروض والمساعدات الأجنبية الدولية، وقد أكدت التجارب الاقتصادية الحديثة دوره في رفع معدلات التنمية الاقتصادية بكل أبعادها، خاصة إذا تم دراسته بالشكل الكافي لتحديد الايجابيات المتوخاة والسلبيات المتوقعة.

2- **الفصل الثاني:** كنا قد بينا في الفصل الثاني أهمية مناخ الاستثمار الداخلي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودور العوامل المؤسساتية في تحديد ملائمة مناخ الاستثمار لأي قطر من أقطار العالم، والتي أصبحت حديثا عنصر هام إن لم نقل الوحيد في اهتمامات المستثمرين الأجانب، والتي تتمثل في سيادة القانون، جودة التنظيم، التوسع في الحريات، الديمقراطية وحقوق الإنسان، انخفاض مستويات الفساد الإداري والمالي، حيث فاق دور هذه الأركان دور المحددات الكلاسيكية للمناخ الاستثماري.

3- **الفصل الثالث:** وفيه أوضحنا المجهودات التي بذلتها الجزائر في سبيل تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، خاصة بعد صدور قانون 1993 وإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات، وكذا استحداث العديد من القوانين والتشريعات الرامية إلى استقطاب حجم أوفر من هذه الاستثمارات، غير أن مستواها لم يرقى إلى الأهداف المرجوة خاصة عند مقارنتها بالدول العربية الأخرى، رغم النتائج المحققة على الصعيد الاستقرار السياسي والتوازن الاقتصادي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ضعف العوامل المتعلقة بالعوامل المؤسساتية في الجزائر.

4- **الفصل الرابع:** وفيه قدمنا دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، لتبيان أثر العوامل المؤسساتية في شرح ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وقد اتضح أن رغم جاذبية المؤشرات الطبيعية والبشرية وتحسن المعطيات الاقتصادية إلا أن التراجع في مؤشرات النوعية وجودة المؤسسات مقارنة بالمغرب وتونس أدى تراجع التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر.

➢ **النتائج المتوصل إليها:** يتضح من كل ما سبق ذكره الحقائق الآتية:

- لقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من دول العالم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية، التمويل برؤوس الأموال الأجنبية، القضاء على البطالة، تحسين ميزان المدفوعات، المساهمة في رفع التكنولوجيا للدول المستهدفة، تكوين الإطارات والكوادر المحلية.

- تشهد هذه الاستثمارات تركز كبير في البلدان المتقدمة سواء الاستثمارات الواردة أو الصادرة.
- لقد تركزت هذه الاستثمارات في السنوات الأخيرة في قطاع الخدمات، وهذا مع تعدد أنواع الخدمات في التجارة الدولية كخدمات السياحة، الفنادق، مكاتب الاستشارات...
- تبقى حصة الدول النامية ضعيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وهذا نظرا لعوامل تتعلق بالظروف الداخلية لهذه الدول، كما تتركز الاستثمارات الواردة إلى الدول النامية في الصناعات النفطية والاستخراجية.
- يلعب مناخ الاستثمار دور حاسم في توجهات الاستثمارات الأجنبية الجغرافية.
- كما تلعب العوامل المؤسساتية دور رئيسي في تحديد ملائمة مناخ الاستثمار.
- لقد قامت الجزائر بجهود مضنية على المستوى القانونية والتنظيمي، وخاصة الإصلاحات التي شهدتها فترة التسعينيات مع قانون النقد والقرض وقانون 1993 والأمر 2001.
- تعد الجزائر من بين الدول الأقل استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بدليل حجم الاستثمارات الواردة خاصة في القطاعات خارج المحروقات.
- تعاني الجزائر من بعض المشاكل المتعلقة بالنواحي التنظيمية والمؤسساتية للقواعد التي تحكم الاستثمار الأجنبي، وكذا المشاكل المتعلقة بتفشي الفساد المالي والإداري.
- تعد بيئة الاستثمار في المغرب وتونس جيدة مقارنة بما هو موجود في الجزائر، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بهذين البلدين.

➢ **التوصيات المقترحة:** على ضوء النتائج التي تم استخلاصها من البحث، وعملا على الوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف الدولة، يمكننا تقديم التوصيات والمقترحات الآتية:

- محاولة تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالتنويه بمزايا الاقتصاد الجزائري وكذا بالنتائج المحققة وبالجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، وكذا بالعمل على توجيه تدفقاته نحو القطاعات الصناعية والزراعية.
- ضرورة العمل على تبني إستراتيجية واضحة ومدروسة للتعامل مع الشركاء الأجانب، خاصة في ما يتعلق بالامتيازات والتحفيزات وبالقوانين المنظمة والمسيرة لهذا الاستثمارات.
- ربط الامتيازات والتحفيزات المقدمة إلى المستثمرين الأجانب، بمدى المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل وحجم التكنولوجيا المنقولة.
- القيام ببناء هيكل إداري سليم يتمتع بالنزاهة والمسؤولية الوطنية، والعمل على ضرب كل أشكال البيروقراطية والمحسوبية والرشوة.

- إعادة النظر في القانون الإداري في الجزائر، والعمل على فك الترابط والتداخل في الصلاحيات والمسؤوليات بين الهيئات والمؤسسات الوطنية.
- تقوية الجهاز القضائي واستقلاليته من شأنها أن تعمل على إعطاء ثقة أكبر في مصداقية القوانين واللوائح.
- تعزيز الديمقراطية وتفعيل سبل المشاركة المدنية في بناء دولة القانون، بالإضافة إلى منح الحريات الفردية والجماعية في التعبير عن الرأي، ودعم نشاطات الإعلام الخاص.
- إنشاء مراكز وطنية مستقلة لمحاربة الفساد المالي، تكون المراقبة فيها عشوائية ودون سابق إنذار إلى جميع الإدارات والهيئات الحكومية، تعمل بالتنسيق مع الهيئات النظامية للدولة.
- إعادة النظر في قانون العقوبات، خاصة فيما يتعلق بالجرائم المالية والإدارية.
- إنشاء خريطة وطنية لمعدلات الفساد والتركيز على المناطق التي ترتفع فيها مستويات الفساد.
- إعادة تفعيل دور الديوان الوطني للإحصائيات، والعمل على إنشاء هياكل إحصائية جديرة بالثقة والمتطلبات الراهنة والتحديات القائمة للاقتصاد الجزائري.
- إنشاء مراكز إحصاء تعمل على إعداد دوريات إحصائية دقيقة في نختلف الميادين والتخصصات.
- تبني إستراتيجية تقوم على نظام الرقمية والإعلام الآلي، لضمان التدفق الجيد للمعلومات على المستوى الداخلي والخارجي، والاعتماد على منهجية الترويج الاستثماري الالكتروني كأسلوب جديد ومتميز للوصول إلى البيانات التجارية والاستثمارية بأقل تكلفة ممكنة وبأسرع فترة زمنية.
- إنشاء مراكز للبحوث والدراسات التقنية بالتنسيق مع الدول العربية والمغاربية، تهدف إلى بناء تصورات علمية دقيقة لتحسين مناخ الأعمال وتهيئته للاستثمار المحلي والأجنبي.

- **آفاق البحث:**

لقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، أي أننا تحدثنا عن العوامل المؤسساتية بصفة كلية وفي مجموعها العام، والأثر الذي يمكن أن تحدثه ضعف هذه العوامل مجتمعة، ومن ثم فإن هذه التفصيل في هذه العوامل يمكن أن يشكل مواضيع لاحقة للدراسة.

وعليه يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تشكل محاور بحث مستقبلية وهي كالآتي:

- أثر الفساد المالي والإداري على تهيئة مناخ الاستثمار ي في الجزائر.
- الإيجابيات المتوقعة لتطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.
- حوكمة قطاع الأعمال ودورها في تعزيز تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة للفترة (1982-1994).	ص22
02	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية.	ص26
03	أنواع ومصادر المخاطر السياسية.	ص40
04	التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا للفترة (2000-2009).	ص43
05	التدفقات الصادرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا للفترة(2000-2009).	ص44
06	الدول التي قامت بتعديلات على قوانين الاستثمار للفترة (1992-2009).	ص45
07	مشاكل المناخ الاستثماري في الدول النامية	ص56
08	توزيع بعض دول العالم حسب مؤشر الدخل القومي والفردي لسنة 2007.	ص59
09	هياكل مكافحة الفساد الموجودة في بعض من الأقطار العربية.	ص80
10	مؤشرات الحكم الراشد لبعض دول العالم لسنة 2008.	ص81
11	تصنيف الدول ضمن مؤشر التنافسية العالمية لسنوات (2008-2009) و (2009-2010).	ص84
12	ترتيب البلدان على أساس سهولة الأعمال لسنتي (2009-2010).	ص87
13	مكونات مؤشر المخاطر القطرية	ص89
14	درجات المخاطر وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية.	ص90
15	مكونات مؤشر دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية	ص91
16	تصنيفات مؤشر الكوفاكس للمخاطر القطرية	ص92
17	وضع الدول العربية ضمن مؤشرات المخاطر القطرية الدولية لسنتي (2008-2009).	ص93
18	تصنيفات مؤشر الحرية الاقتصادية	ص94
19	ترتيب الدول ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2010.	ص95
20	مكونات مؤشر التنمية البشرية	ص97
21	ترتيب بعض الدول ضمن مؤشر التنمية البشرية	ص98
22	كيفية حساب قيم المؤشرات الفرعية للمؤشر المركب للسياسات الاقتصادية	ص99
23	حجم وبنية المشاريع الاستثمارية المسجلة مابين (1963-1966).	ص106
24	تطور حجم الاستثمارات للفترة (1967-1979).	ص108
25	العقود الممنوحة للتنقيب عن البترول.	ص111
26	المقارنة ما بين قانون 1993 والأمر سنة 2001.	ص119
27	هيكل الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.	ص127
28	نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفترة (2000-2011).	ص132
29	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة (1999-2009).	ص133
30	تطور مستويات التضخم للفترة (2000-2011)	ص134
31	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2010)	ص135
32	الدين الخارجي الجزائري للفترة (2000-2009).	ص135
33	حصيلة عمليات الخوصصة في الجزائر للفترة (2003-2008).	ص139
34	تطور جرائم الرشوة في الجزائر.	ص141
35	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة الأعمال لسنة 2010	ص142
36	مؤشرات المخاطر القطرية في الجزائر للفترة (2009/2008).	ص143
37	المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية في الجزائر لسنة 2009	ص144
38	الاتجاهات القطاعية للاستثمارات خارج المحروقات خلال (2002-2010)	ص148
39	طبيعة الاستثمارات الأجنبية المعلنة لدى ANDI خلال (2002-2010).	ص151

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
40	مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات الأجنبية في تونس خارج قطاع الطاقة حتى ديسمبر 2010	ص 163
41	الميزات الطبيعية والبشرية والقاعدية للجزائر وتونس والمغرب	ص 165
42	نمو الناتج الداخلي الخام والاستهلاك الخاص في الجزائر وتونس والمغرب للفترة (09-2010)	ص 167
43	حجم الاحتياطات الأجنبية في الجزائر وتونس والمغرب للفترة (2005-2006) بمليار دولار	ص 168
44	متوسط سعر الصرف في الجزائر وتونس والمغرب للفترة (2005-2009) مقابل الدولار	ص 170
45	الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2007 للجزائر وتونس والمغرب	ص 171
46	مقارنة مؤشرات تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال لسنة 2008 للجزائر وتونس والمغرب	ص 172
47	التحفيزات والإعفاءات الضريبية في الجزائر وتونس والمغرب	ص 174
48	هيئات المتابعة وترقية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وتونس والمغرب.	ص 178
49	عدد الاتفاقية الثنائية الدولية الموقعة من قبل الجزائر وتونس والمغرب	ص 182
50	عضوية الجزائر وتونس والمغرب في أهم التكتلات الاقتصادية العربية والأجنبية سنة 2009	ص 183
51	ترتيب الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشر التنافسية الدولية للفترة (2006-2011)	ص 184
52	ترتيب الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2011	ص 185
53	ترتيب الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشرات المخاطر القطرية الدولية لسنتي (2008-2009)	ص 187
54	ترتيب الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2010	ص 188
55	ملخص للفروقات في مناخ الاستثمار بين الجزائر تونس والمغرب.	ص 195

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى التفضيل الاستثماري.	ص05
02	فجوة عدم التطابق.	ص09
03	مراحل الاستثمار الأجنبي المباشر.	ص12
04	هيكل التنظيم الجغرافي للشركات المتعددة الجنسيات.	ص18
05	علاقة الشركة المتعددة الجنسيات الأم بالفرع الخارجي.	ص19
06	مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب أكبر بلدان المنشأ خلال 1914.	ص20
07	دورة حياة المنتج الدولي لفرنون.	ص25
08	الفجوة التكنولوجيا بين الدول النامية والدول المتقدمة.	ص34
09	مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة للوطن العربي للفترة (2000-2009)	ص47
10	التوزيع القطاعي للمخزون العالمي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة(2005/90).	ص49
11	الإنفاق العسكري لأربع دول عربية (بالأسعار الثابتة لعام 2005) للفترة (1998- 2006)	ص58
12	القيم الجوهرية المشتركة بين الحوكمة الديمقراطية وأنظمة اقتصاد السوق.	ص68
13	الحلقة المفرغة الدالة على غياب الحكم الراشد.	ص69
14	الإطار القانوني والنظم الرقابية لإدارة الحكم.	ص77
15	المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية ومعدل النمو الحقيقي للدول العربية	ص100
16	تطور سكان الجزائر للفترة (1990-2010).	ص129
17	تطور أسعار المحروقات للفترة (1992-2010).	ص132
18	تطور احتياطيات الصرف في الجزائر للفترة (2000-2009).	ص134
19	التوزيع الجغرافي لديون الجزائر خلال سنة 2008.	ص136
20	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية للفترة (2010/2009)	ص141
21	مقارنة بين مستوى التنمية البشرية في الجزائر والعالم لسنة 2010	ص144
22	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خارج المحروقات للفترة (1995-2010) بمليون دولار	ص145
23	نسبة الاستمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام للفترة (2002-2010) بـ %	ص146
24	ترتيب الدول المستثمرة خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2002-2010) بمليون دينار	ص149
25	التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر تونس المغرب للفترة (99-2010)	ص 155
26	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام للفترة (2005-2009)	ص 157
27	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الرأسمالي للفترة (2008-2009)	ص 158
28	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب سنة 2010	ص 159
29	توزيع الاستثمارات في المغرب حسب بلد المنشأ سنة 2010	ص 160
30	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس سنة 2010	ص 161
31	توزيع الاستثمارات في تونس حسب بلد المنشأ سنة 2010	ص 162
32	حجم الديون الخارجية في الجزائر وتونس والمغرب للفترة (2005-2009)	ص 169
33	متوسط ترتيب الدول الثلاثة وفق مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2012	ص 186
34	ترتيب الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشر التنمية البشرية للفترة (2009-2011)	ص 189
35	ترتيب الجزائر وتونس والمغرب ضمن المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية للفترة (05-2009)	ص 191
36	مؤشر الفساد للجزائر والمغرب وتونس للفترة (2007-2011)	ص 193

العنوان	الاختصار
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	ONUDI
هيئة الاعتماد لتحسين نوعية القدرات التنافسية للمؤسسات	ALGERAG
وكالة الضبط العقاري	ANIREF
شركات ذات أسهم	SPA
الوكالة المختصة في ترقية الضبط العقاري	CALPIREF
الضريبة على أرباح الشركات	IBS
الهيئة الإقليمية لمكافحة الفساد المالي والتجاري ومكافحة الجرائم المالية	GAFIMON
الضريبة الجزافية الوحيدة	IFU
مركز التسويق المسبق ما بين البنوك	CCPI
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	PME
الإعلام والوثائق	DID
النظام العام لنشر المعطيات لصندوق النقد الدولي	SGDD
الصناعات الصغيرة والمتوسطة	PMI
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	ANDI
المجلس الوطني للاستثمار	CNI
وزارة المساهمات وترقية الاستثمارات	MDPPI
الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات	APSI
الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار	CIRDI
المنظمة العالمية للتجارة	OMC
الشركة الإسلامية لتأمين وائتمان الصادرات	SIGIICE
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	AMGI
المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية	BMIGE
التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال	NTIC
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	OCDE
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	PNUD
□□□□□□□ □□□□ □□□□	ONU
□□□□□ □□□□□ □□□□□	FMI
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	CNUCED
شبكة أور ومتوسطية لتشجيع الاستثمار	ANIMA
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول إفريقيا الوسطى	CEMAC
دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	MENA

الملحق01: الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي عقدتها الجزائر في إطار الاستثمار حتى سنة 2009

الدولة	طبيعة الاتفاق	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	مدة الصلاحية
إفريقيا الجنوبية	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2000/09/24	2001/07/23	10 سنوات
	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	1998/04/28	2000/05/04	
إثيوبيا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2002/05/27	2003/03/17	10 سنوات
مالي	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1996/07/11	1998/12/27	10 سنوات
موزنبيق	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1998/12/12	2001/07/23	10 سنوات
النيجر	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1998/03/16	2000/08/22	10 سنوات
نيجيريا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2002/01/14	2003/03/03	10 سنوات
السودان	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2001/10/24	2003/03/17	10 سنوات
مصر	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1997/03/29	1998/10/11	10 سنوات
	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و رأس المال	2001/02/17	2003/03/25	10 سنوات
تونس	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2006/02/16	2006/11/14	10 سنوات
ليبيا	تشجيع، حماية و ضمان الاستثمار	2001/08/06	2003/05/05	10 سنوات
ألمانيا	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1996/03/11	2000/10/07	10 سنوات
النمسا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2003/06/17	2004/10/10	10 سنوات
	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة	2003/06/17	2005/05/28	
بلجيكا	تفادي الازدواج الضريبي و إرساء قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضرائب على الدخل و الثروة	1991/12/15	2002/12/09	
بلغاريا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1998/10/25	2002/04/07	15 سنة
	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	1998/10/25	2004/12/29	
إسبانيا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1994/12/23	1995/03/25	10 سنوات
	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة	2002/10/07	2005/06/23	
فرنسا	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1993/02/13	1994/01/02	10 سنوات
	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب و الغش الجبائي و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة و التركات	1999/10/17	2002/04/07	
إيطاليا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1991/05/18	1991/10/05	10 سنوات
	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهريب و الغش الجبائي	1991/02/03	1991/07/20	
سويسرا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2004/11/30	2005/06/23	15 سنة
السويد	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2003/02/15	2004/12/29	20 سنة
الدنمارك	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1999/01/25	2003/12/30	10 سنوات
رومانيا	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1994/06/28	1994/10/22	10 سنوات

	تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	1994/06/28	1995/07/15	
روسيا	تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	2006/03/10	2006/04/03	
البرتغال	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي و إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة	2003/12/02	2005/03/31	
	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2004/09/15	2005/05/28	10 سنوات
أوكرانيا	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة	2002/12/14	2004/04/19	
اليونان	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2000/02/20	2001/07/23	10 سنوات
التشيك	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2000/09/22	2002/04/07	10 سنوات
فلنلدا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2005/01/13	206/12/11	20 سنة
الإتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1991/04/24	1991/10/05	10 سنوات
البحرين	تشجيع و حماية الاستثمارات	2000/06/11	2003/02/08	10 سنوات
	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل	2000/06/11	2003/08/14	
الإمارات العربية المتحدة	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2001/04/24	2002/06/22	20 سنة
	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على رأس المال	2001/04/24	2003/04/07	
الأردن	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1996/08/01	1997/04/05	10 سنوات
	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب و الغش الجبائي و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	1997/09/16	2000/12/17	
الكويت	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2001/09/30	2003/10/23	20 سنة
لبنان	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	2002/03/26	2006/05/22	
عمان	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل	2000/04/09	2003/02/08	
	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2000/04/09	2002/06/22	
قطر	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1996/10/24	1997/06/23	10 سنوات
سوريا	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1997/09/14	1998/12/27	10 سنوات
	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل	1997/09/14	2001/03/29	

اليمن	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1999/11/25	2001/07/23	10 سنوات
	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و رأس المال	2001/02/17	2003/03/25	
مصر	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1997/03/29	1998/10/11	10 سنوات
	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و رأس المال	2001/02/17	2003/03/25	
ليبيا	تشجيع، حماية و ضمان الاستثمار	2001/08/06	2003/05/05	10 سنوات
تونس	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2006/02/16	2006/11/14	10سنة
الدول العربية (الاتفاقية الموحدة)	استثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية	1995/10/07	1995/10/07	5 سنوات
إتحاد المغرب العربي	ترقية و ضمان الاستثمارات	1990/07/23	1990/12/22	
	تفادي الازدواج الضريبي و إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل	1990/07/23	1990/12/22	
تركيا	تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	1994/08/02	1994/10/02	
الصين	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1996/10/20	2002/11/25	10 سنوات
كوريا	ترقية و حماية الاستثمارات	1999/10/12	2001/07/23	20 سنة
	الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	2001/11/24	2006/06/24	
ماليزيا	ترقية و حماية الاستثمارات	2000/01/27	2001/07/23	10 سنوات
إندونيسيا	تجنب الازدواج الضريبي و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	1995/04/28	1997/09/13	
	ترقية و حماية الاستثمارات	2000/03/21	2002/06/22	10 سنوات
إيران	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2003/10/19	2005/02/26	10 سنوات
الولايات المتحدة الأمريكية	تشجيع الاستثمارات	1990/06/22	1990/10/17	20 سنة
كندا	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	1999/02/28	2000/11/16	
الأرجنتين	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2000/10/04	2001/11/13	10 سنوات

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-ANDI-2009

الملحق02: المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية في الدول العربية سنة 2008

الدولة	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية (التضخم)	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 2008
الأردن	0	3	0	5.60
الإمارات	3	3	0	7.41
البحرين	3	3	0	6.12
تونس	0	0	0	5.10
الجزائر	3	3	0	3.00
جيبوتي	1	3-	0	5.90
السعودية	3	3	0	4.20
السودان	1	2	0	6.84
سوريا	0	0	0	5.15
العراق	3	3	3	9.78
سلطنة عمان	3	3	0	6.18
قطر	3	3	0	16.40
الكويت	3	3	0	6.33
لبنان	1	1-	0	8.50
ليبيا	3	3	0	6.72
مصر	0	0	0	7.16
المغرب	1	2-	0	5.44
موريتانيا	2-	1-	0	2.23
اليمن	0	2	1	3.60
المتوسط 2008	1.53	1.42	0.21	/
المؤشر المركب 2008	1.05			/

دليل المؤشر:

أقل من 1	من 1 إلى 2	من 2 إلى 3
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الوطن العربي- المؤسسة العربية لتشجيع الاستثمار2008- ص205.

الملحق03: مؤشرات المخاطر القطرية الدولية في الدول العربية للفترة (2008/2007)

التسلسل	الدولة	المؤشر المركب للمخاطر القطرية		مؤشر اليورميني		مؤشر الانترناسيونال		مؤشر دان أند براد ستريت		مؤشر الكوفاكس	
		140 دولة	140 دولة	185 دولة	185 دولة	173 دولة	173 دولة	132 دولة	132 دولة	164 دولة	165 دولة
		12/ 2008	12/ 2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2007	2008
01	الأردن	66.5	74.8	49.29	47.21	45.8	44.8	DB3c	DB3c	B	B
02	الإمارات	83.3	84.5	76.29	77.4	80.3	76.29	DB2a	DB1d	A2	A2
03	البحرين	82.0	82.8	72.44	70.38	70.3	69.3	DB2d	DB2d	A3	A3
04	تونس	72.3	73.5	56.53	55.77	61.3	60.7	DB2c	DB2c	A4	A4
05	الجزائر	76.8	77.8	46.89	45.97	54.7	53.9	DB5a	DB5a	A4	A4
06	جيبوتي	-	-	35.58	33.53	22.2	26.4	-	-	C	C
07	السعودية	80.3	81.3	71.18	69.43	72.8	69.6	DB2a	DB3a	A4	A4
08	السودان	55.8	55.5	30.84	28.17	12	13.8	DB6d	DB6c	D	D
09	سوريا	65.0	64.0	38.28	35.79	29.6	31.3	DB5b	DB5b	C	C
10	الصومال	39.3	39.5	13.32	10.97	7.8	4.7	-	-	-	-
11	العراق	60.0	48.3	6.11	6.32	13.9	10.5	DB7	DB7	D	D
12	عمان	82.5	83.5	70.11	63.85	70.5	69.1	DB3a	DB2d	A3	A3
13	فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
14	قطر	78.8	79.0	72.37	76.77	78.2	76.2	DB2a	DB2a	A2	A2
15	الكويت	84.8	86.0	78.14	75.55	77.7	74.9	DB2c	DB2a	A2	A2
16	لبنان	57.8	58.5	37.03	38.26	28.9	28.7	DB5a	DB5a	C	C
17	ليبيا	81.5	81.3	26.39	25.38	49	47.7	DB4d	DB4d	C	C
18	مصر	65.5	69.0	52.14	50.26	50.7	51.4	DB3d	DB3d	B	B
19	المغرب	74.8	71.8	54.28	53.54	55.1	54.2	DB2d	DB2d	A4	A4
20	موريتانيا	-	-	32.14	29.81	21.4	23.6	-	-	C	C
21	اليمن	66.5	70.3	39.19	35.05	32.8	32.1	DB6b	DB6a	C	C
عدد الدول العربية في المؤشر		18		20		20		17		19	

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الوطن العربي- المؤسسة العربية لتشجيع الاستثمار2008- ص238.

الملحق04: عضوية الدول العربية في أهم التكتلات الاقتصادية العربية والأجنبية حتى سنة 2009

الدولة	منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	الاتحاد الاوروبي	مناطق حرة مع الولايات المتحدة	السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا	أغادير	منظمة التجارة العالمية	منطقة تجارة حرة مع بلدان أخرى	اتفاقيات استثمار مع الولايات المتحدة
البحرين	x		X			x		X
السعودية	x							
قطر	x							
الامارات	x		X					
الكويت	x							
عمان	x		X					
تونس	x	x		x			x[1]	X
اليمن	x							
لبنان	x	x						
الاردن	x	x	X		x	x	X[2]	X
مصر	x	x	X	x	x	x		X
المغرب	x	x	X		x		X[3]	
فلسطين	x	x					X[4]	
الجزائر		x						
سوريا	x	x						
السودان	x			x				
العراق	x							
جيبوتي				x		x		
جزر القمر				x				
موريطانيا						x		
ليبيا	x			x				

(1) مع تركيا ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (Efta).
(2) مع سنغافورة ورابطة التجارة الحرة الأوروبية.
(3) مع تركيا ورابطة التجارة الحرة الأوروبية.
(4) مع تركيا ورابطة التجارة الحرة الأوروبية .

المصدر: د أحمد الكواز- التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي- تقارير جسر التنمية- المعهد العربي للتخطيط- العدد81- مارس 2009- ص17.

❖ **قائمة المراجع**

❖ **الكتب بالعربية:**📖

☒ إبراهيم فريد عاكوم- إدارة الحكم والعولمة (وجهة نظر اقتصادية)- دراسات إستراتيجية- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- الطبعة الأولى- العدد 117- أبو ظبي الإمارات 2006.

☒ أحمد هني- اقتصاد الجزائر المستقلة- OPU- الجزائر 1993.

☒ بسام الحجار- العلاقات الاقتصادية الدولية- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- بيروت- لبنان2003.

☒ حسين عمر- الاستثمار والعولمة- دار الكتاب الحديث- الطبعة الأولى- القاهرة 2000.

☒ حميدة بوزيدة - جباية المؤسسات- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر2005.

☒ خلف بن سليمان النمري- شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي- مؤسسة كتاب الجامعة- مصر2000.

☒ رضا عبد السلام- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة- المكتبة العصرية- مصر2007.

☒ رضا عيد السلام- العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق- المكتبة العصرية- مصر2007.

☒ زينب حسين عوض الله- الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)- دار الجامعة الجديدة للنشر- مصر- الإسكندرية 1999.

☒ سعود جايد العامري- الإدارة المالية في الشركات المتعددة الجنسيات- دار المناهج- الطبعة الأولى- الأردن2007.

☒ سهير محمد حسن- محمد البنا- اقتصاديات المالية العامة (مدخل حديث)- دار الخولي للطباعة- مصر2007.

☒ السيد أبو الخير- إستراتيجية فرض العولمة (الآليات ووسائل الحماية)- إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- القاهرة 2008.

☒ شوام بوشامة- تقييم واختيار الاستثمارات- الطبعة الأولى- دار الغرب- وهران2003.

☒ شوام بوشامة- مدخل في الاقتصاد العام- الطبعة الرابعة- الجزء الأول/ الثاني- دار الغرب- وهران2000.

☒ صلاح الدين حسن السيسي- الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم (تطوير وربط البورصات العربية وتأسيس البورصة العربية الموحدة)- عالم الكتب للنشر- الطبعة الأولى- القاهرة 2003.

☒ طلال الكداوي- تقييم القرارات الاستثمارية- دار اليازوري العلمية- الطبعة العربية- الأردن 2008.

☒ عبد السلام أبو قحف- إدارة الأعمال الدولية- الدار الجامعية- القاهرة- 1999.

☒ عبد السلام أبو قحف- اقتصاديات الإدارة والاستثمار- الدار الجامعية- مصر1993.

☒ عبد السلام أبو قحف- اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي- مكتبة الإشعاع- الطبعة الأولى- مصر2001.

☒ عبد السلام أبو قحف- نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية- مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية 2001.

☒ عبد العزيز وطبان- الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره (1830-1985)- منظمة العمل العربية- ديوان المطبوعات الجامعية- الطبعة الأولى- الجزائر 1992.

☒ عبد الكريم جابر العيساوي- الاندماج والتملك الاقتصاديان (المصارف أنموذجا)- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- الطبعة الأولى- أبو ظبي2007.

☒ عبد اللطيف بن أشنهو- التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)- د م ج- الجزائر 1982.

☒ عبد الله عبد الكريم عبد الله- ضمانات الاستثمار في الدول العربية- دراسة قانونية مقارنة- دار الثقافة- الأردن2008.
☒ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقيميه)- الطبعة الثالثة- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر2006.
☒ عجة الجيلالي- التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص- دار الخلدونية- الطبعة الأولى- الجزائر 2007.
☒ علي إبراهيم الخضر- إدارة الأعمال الدولية- الطبعة الأولى- دار أرسلان- سوريا 2007.
☒ علي لطفي- الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي- المنظمة العربية للتنمية الإدارية- امبرشن للطباعة- مصر2009.
☒ عليوش قربوع كمال- قانون الاستثمارات في الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر1999.
☒ عمر صقر- العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة- الدار الجامعية- مصر (2003/2002).
☒ قادري عبد العزيز- الاستثمارات الدولية- دار هومة- الطبعة الثانية- الجزائر2006.
☒ قاشي فايزة- الاقتصاد الدولي (تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج)- منشورات دار الأديب- وهران2007.
☒ قصور عدي- مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر1983.
☒ كاظم جاسم العيساوي- الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات- تحليل نظري وتطبيقي- دار المناهج- الطبعة الثانية- الأردن 2004.
☒ لودفيغ فون ميزس- ترجمة حازم نسيبة- السياسة الاقتصادية (أراء لليوم والغد)- دار الأهلية للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- بيروت2007.
☒ مالك بن نبي- القضايا الكبرى ترجمة الأستاذ عمر كامل مسقاوي- دار الفكر- الطبعة الأولى- الجزائر1991.
☒ محمد بلقاسم حسن بهلول- سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر- الجزء الأول- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 1999.
☒ محمد رفعت عبد الوهاب- الأنظمة السياسية- منشورات دار الحبلي الحقوقية- بيروت2004.
☒ محمد صالح الحناوي- مذكرات في دراسات الجدوى المشروع- الدار الجامعية- بيروت1993.
☒ محي أمحمد مسعد- عولمة الاقتصاد في الميزان (الايجابيات والسلبيات)- المكتب الجامعي- الطبعة الأولى- الإسكندرية 2008.
☒ مروان عطوان- الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)- الجزء الثاني- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 1993.
☒ منجد الطلاب- الطبعة الحادية عشر- دار المشرق- بيروت1971.
❖ موريس شيف ول- ألن وينترز- التكامل الإقليمي والتنمية- البنك الدولي- الطبعة الانجليزية 2003- ترجمة مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)- مصر 2003.

❖ **أطروحات الدكتوراه:** 🕮

☒ بطاهر علي- إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية- أطروحة دكتوراه في الاقتصاد- جامعة الجزائر- السنة الجامعية 2006/2005.

☒ ناجي حسين- دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة منتوري قسنطينة- السنة الجامعية (2006-2007).

☒ هند بن عمار- المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية- أطروحة دكتوراه في القانون العام- جامعة الجزائر- 2004.

❖ **رسائل الماجستير:** 📖

☒ دحماني سامية- تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي(حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 988-998)- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر-2001.

☒ عبد القادر بلخضر- استراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل تنمية مستدامة- رسالة ماجستير إدارة أعمال- جامعة البليدة-2005.

☒ فيصل حبيب حافظ- دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية- رسالة ماجستير في علوم التسيير- جامعة الجزائر- (2004-2005).

☒ محمد فال ولد فال مكط- الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب دراسة حالة موريتانيا- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان- (2007-2008).

☒ مصطفاوي نبية- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة وهران- دفعة (2007/2006).

☒ ولد محمد عيسى محمد محمود- الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- (2004-2005).

❖ **المجلات**:📖

☒ أسامة قاضي- إشكالية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي- مجلة الدراسات الإستراتيجية- العدد الثالث- الجزائر- فيفري2007.

☒ بودلال علي- الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية (حالة الجزائر دراسة قياسية)- مجلة العلوم الإنسانية- السنة السادسة- العدد38- الجزائر 2008.

☒ حسان خضر- الاستثمار الأجنبي المباشر(تعاريف وقضايا)- سلسلة جسر التنمية- المعهد العربي للتخطيط- العدد32- الكويت 2004.

☒ حسين عبد المطلب الأسرج- الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي- سلسلة بنك الكويت الصناعي- رقم 73- الكويت ديسمبر2005.

☒ حسين عبد المطلب الأسرج- آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية- مجلة دراسات اقتصادية- العدد11- الجزائر أوت 2008.

☒ رياض بن الجبلي- برامج الإصلاح المؤسسي- سلسلة جسر التنمية -المعهد العربي للتخطيط- الكويت- العدد77- نوفمبر 2008.

☒ زرقون محمد- انعكاسات إستراتيجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)- مجلة الباحث- جامعة ورقلة- العدد السابع- الجزائر 2010.

☒ زغيب شهرزاد- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (واقع وآفاق)- مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة- العدد الثامن- الجزائر- سبتمبر2005.

☒ زغيب شهرزاد- الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية- جريدة التواصل العدد 24- الجزائر جوان 2009.

☒ زكية أحمد مشعل- زياد محمد أبو ليلى- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على الأردن)- مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية- جامعة اليرموك (الأردن)- المجلد 23- العدد 01- جوان 2007.

☒ ساحل محمد- تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقيميه)- مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة- السنة السادسة- العدد 41- الجزائر2009.

☒ عبد اللطيف مصيطفى- دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي (حالة الجزائر)- مجلة الباحث- جامعة ورقلة- العدد الرابع- الجزائر 2006.

☒ عزي الأخضر، غالم جطي- قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)- مجلة العلوم الإنسانية- العدد 21 سنة 2005.

☒ عليان نذير- منور أوسرير- حوافز الاستثمار الخاص المباشر- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- جامعة الشلف- العدد الثاني- الجزائر- ماي 2005.

☒ محمد زيدان- الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- جامعة الشلف- العدد الأول- الجزائر 2004.

☒ محمد صقر وأخرون- الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية- مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد28- العدد الثالث- سوريا 2006.

☒ منور أوسرير- دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)- مجلة الباحث- جامعة ورقلة- العدد الثاني- الجزائر 2003.

☒ نعيمي فوزي- فتات فوزي- الحكم الاقتصادي الراشد ودور الحكومات في ترقية الاستثمار الخاص- مجلة العلوم الاقتصادية- العدد الأول- الجزائر أبريل 2006.

☒ وشاح رزاق- مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر- سلسلة جسر التنمية- المعهد العربي للتخطيط- الكويت 2006.

☒ وصاف سعيدي- تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)- مجلة الباحث- جامعة ورقلة- العدد الأول- الجزائر2002.

❖ **التقارير والبحوث**: 🕮

☒ أحمد الكواز- التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي- تقارير جسر التنمية- المعهد العربي للتخطيط- العدد81- مارس 2009.

☒ أحمد فاروق غنيم- الديمقراطية واقتصاد السوق- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE- واشنطن- 2006.

☒ الآلية الوطنية للتقييم من قبل النظراء- تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة- الجزائر2008.

☒ الأمم المتحدة- الاقتصادي والاجتماعي- تقرير حول الحوكمة التشاركية وإشراك المواطنين في إعداد السياسات وتقديم الخدمات والميزنة- نيويورك 13/10/ أفريل 2007.

☒ أنا ناغرودكيوفيتس- تحديات الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- مركز المشروعات الدولية CIPE- واشنطن 2008.

☒ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مكتب السياسات الإنمائية- شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم)- الفساد والحكم الرشيد- نيويورك- تموز/يوليو1997.

☒ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009- (تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية)- نيويورك 2009.

☒ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011 (الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للبشرية)- الولايات المتحدة الأمريكية 2011.

☒ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير عن التنمية الإنسانية العربية 2004- نيويورك 2004.

☒ البنك الدولي- التقرير السنوي لسنة 2006- واشنطن 2006.

☒ البنك الدولي- تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2002 (بناء المؤسسات الإكمال والابتكار والربط والتنافس)- نيويورك 2002.

☒ البنك الدولي- تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2002 (بناء المؤسسات الإكمال والابتكار والربط والتنافس)- الولايات المتحدة الأمريكية 2002.

☒ البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية - تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011- واشنطن2011.

☒ البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية - تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010- واشنطن 2010.

☒ البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية - تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2012- واشنطن 2012.

☒ جواد الرشمي- الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- مركز المشروعات الدولية- ماي 2004.

☒ دائرة التخطيط والإحصاء الامارتية (إدارة الدراسات)- الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبو ظبي دراسة تحليلية- أوت 2008.

☒ دانيال كوفمان- الديمقراطية والتنمية ورفض المواقف المتطرفة- مكتب برامج الإعلام بوزارة الخارجية الأمريكية- المجلد 13- العدد6- جويلية 2008.

☒ دوغلاس سي نورث- أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد- مركز المشروعات الدولية CIPE- واشنطن2008.

☒ صندوق النقد العربي- النشرة الإحصائية للدول العربية- 2010.

☒ عمراني كربوسة- الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر- بحث منشور على شبكة الانترنت- أطلع عليه يوم 2010/07/25.

☒ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- تقرير الاستثمار العالمي (الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير)- نيويورك وجنيف2005.

☒ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مؤتمر الاستثمار في المنطقة الشرقية- سوريا 2008.

☒ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية- الكويت 2010/2009/2008/2007.
☒ المعهد الوطني للإحصاء- التقرير السنوي حول مؤشرات البنية الأساسية- العدد 14- تونس 2010.
☒ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي- تقدم الإدارة العامة في إطار إصلاح السياسات بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دراسة حالة حول إصلاح السياسات)- 2010.
☒ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الاستثمار في الجزائر2009.
☒ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- تقرير الاستثمار في الجزائر 2010.

❖ **الملتقيات والمؤتمرات:**📖

☒ بلعزوز بن علي- عبد القادر حبار- الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية (مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر)- الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية- جامعة سطيف- الجزائر 21/20 أكتوبر 2009.
☒ حازم بدر الخطيب- أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة الأردن)- الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- جامعة الشلف- الجزائر18/17/أفريل2006.
☒ حسن بن رفدان الهجهوج- اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي- مؤتمر الاستثمار والتمويل (تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار)- المنظمة العربية للتنمية الإدارية- القاهرة 2006.
☒ رجب أمحمد شقلابو- التعرف على أهمية وطبيعة الاستثمار في الجماهيرية العظمى- المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى- هيئة تشجيع الاستثمار- ليبيا 2006.
☒ زايري بلقاسم- الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية- المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات- جامعة ورقلة- الجزائر9/8 مارس2005.
☒ زايري بلقاسم- بلحسن هواري- تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- جامعة الشلف- الجزائر 18/17أفريل 2006.
☒ عبد المجيد أونيس- الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (واقع وآفاق)- الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- جامعة الشلف- الجزائر 18/17 أفريل 2006.
☒ عبد المجيد تيماوي- مصطفى بن نواي- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري (حالة الجزائر)- ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- جامعة الشلف- الجزائر 18/17أفريل 2006.
☒ عبد المجيد قدي- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري- الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية- جامعة الأغواط- الجزائر 9/8 أفريل2002.
☒ غسان عيسى العمري- المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات المتعددة الجنسيات- المؤتمر العلمي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات- الفرص- الآفاق" جامعة عمان- 11/10نوفمبر2009.

☒ محمد السعيد أوكيل- قراءة حول شفافية ونجاعة الأداء في عالم متغير- الملتقى العلمي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي- الأوراسي- جوان 2003.

☒ محمد الشريف منصور- الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية- الأغواط 9/8 أفريل 2002.

☒ محمد المكي بن قبلية- الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمي بين الايجابيات والسلبيات والتقنين- المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى- هيئة تشجيع الاستثمار- ليبيا 2006.

☒ محمد قويدري- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر 8/7 أفريل2006.

❖ **الجرائد الرسمية:**📖

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 67- المؤرخ في 19 أكتوبر 1994.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 04- المؤرخ في 14 جانفي 2007.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 16- المؤرخ في 14 أفريل 1990.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 16- المؤرخ في 18 أفريل 1990.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 27- المؤرخ في 25 أفريل 2007.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 277- المؤرخ في 15سبتمبر 1966.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 44 - المؤرخ في 26 جويلية 2009.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 47- المؤرخ في 10 جوان 2005.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 47 المؤرخ في 19 جويلية 2006.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 47- المؤرخ في 22 أوت 2001.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 48- المؤرخ في 04 سبتمبر 1995.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 49- المؤرخ في 29 أوت 2010.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 49- المؤرخ في 29 أوت 2010.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 50- المؤرخ في 19 جويلية 2005.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 53- المؤرخ في 31 جويلية 2005.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 64- المؤرخ في 10 أكتوبر 1993.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 64- المؤرخ في 11 أكتوبر2006.

☒ الجريدة الرسمية- العدد رقم 80- المؤرخ في 1966/09/28.

☒ الجريدة الرسمية- المؤرخ في 1982/08/31.

❖ **المراجع الأجنبية:**

❖ **Les Ouvrages:**📖

☒ Brahim Lakhlef- La Bonne Gouvernance- Dar El Khaldounia- Algérie2006.

☒ Carole Bolusse- L'investissement- Bréal- France2007.

☒ Cyril Bouyeure- L'investissement International- Imprimerie Des Presses Universitaires- France- Septembre1993.

☒ Hocine Benissad- Algérie, Restructurations Et Réformes Economiques (1979-1993)- OPU- Algérie1994.

☒ Jean Louis Mucchielli- Relations Economiques Internationales- 4eme Edition- Hachette Supérieure-Paris 2005.

☒ Jean Pierre Bibleau- Introduction à L'économie Internationale- 2ème Edition- Goëtan Morin Editeur- Canada1993.

☒ Nachida M'hamssadji- Bouzidi- 5 essai Sur L'ouverture De L'économie Algérien- Enag Edition- Alger 1998.

☒ Olivier Cuny- La Gouvernance Economique Et Financière Internationale- Montchrestien- France2009.

☒ Peter H.Lindert Et Thomas A.Pugel- Economie Internationale- 10 ème Edition- Economica -Paris1996.

☒ Youcef Debboub- Le Nouveau Mécanisme Economique En L'Algérie - Opu- Algérie 2000.

❖ **Les articles:**

☒ Adel M Abdelatif- Good Governance And Its Relationship To Democracy And Economic Development- Wordshop- Global Forum Iii On Fighting Corruption And Safeguarding Intergrity- Séoul- 20/31 May 2003.

☒ Augustin muhindo- Déterminants de l'investissement direct à l'étranger dans les pays en voie de développement : expérience de la RDC, de 1985 à 2005.

☒ Bekhechi Ghaouti- Benmansour Abdellah- Intitulée De La Communication: Eléments De Réflexion Sur Les Politiques Economique Environementales : Le Développement Durable A L'épreuve De La Bonne Gouvernance- La Premier Séminaire Scientifique Sur L'élocution Aristocratique Des Organisations Et Des Gouvernement-Université De Ourgela- Algérie Mars2005.

☒ Daniel Kaufmann, Aart Kraay And Massimo Mastruzzi- Gouvernance Matters Viii: Aggregate And Indivdual Governance Indicators (1996-2007)- The Word Bank- Juin2008.

☒ Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi- Gouvernance Matters Viii- Aggregate And Individual Gouvernance Indicators-(1996-2008)- The World Bank-2009.

☒ Danille Resnick- Regina Birner- Dose Good Governance Contribute To Pro-Poor Growth ? A Review Of The Evidence From Cross-Country Studies – Discussion Paper N° 30- International Food Policy Research Institute- Washington-2006.

☒ Fethi Ayachi- Claude Berthouieu- Les Déterminants Des Investissements Directs Etrangers Européens Et La Gouvernance Dans La Région MEDA: Une Estimation Par La Méthode Des Moments Généralisés- Centre D'étude Macroéconomique Et Finance Internationale- Université De Nice- France2006.

☒ Joseph djaowe- IDE et gouvernance: les pays de la CEMAC sont-ils attractifs? Revue africain de l'intégration- vol 3-N01-Janvier2009.

☒ Karim Khaddouj-L'impact Des Investissement Directs Etrangères (IDE) Sur La Croissance De L'économie Marocaine- Viième Journées Internationales D'études Jean Monnet- Université Mohamed V Souissi- Maroc2008

☒ Mohamed Cherif Belmihoub- Gouvernance Et Rôle Economique Et Sociale De L'état : Etre Exigence Et Résidence- Iddara Revue De L'école National D'administration- Algérie No 21- Vol 11 No1- 2001.

☒ Mohamed Frikha- L'attractivité Des Investissements Directs Etrangers Dans L'espace Méditerranéen-Documents De Travail N° 91- Janvier 2005.

☒ N Idir. A Kamel. E Iman- Integration Régionale Sud- Sud Et Les IDE. Effet Taille De Marché. Universite De Paris. France.

☒ Safoulanitou léonard nkouka- analyse des déterminants des investissements directs étrangers au Congo- revue Cedres-études- revue économique et sociale africaine- université ouaga2- n°51- 2eme semestre2010.

☒ Steve Onyeiwu- Analysis Of FDI Flows To Developing Countries : Is The MEDA Région Different ? Allegheny Collège- USA.

☒ Kamel Abdellah. Dallila Nicet Chenaf. Eric Rouguier- entre instabilité externe et instabilité interne: les déterminants des IDE dans les MENA- rapport sur l'investissement-mexico novembre 2009.

❖ **Les Rapports:** 🕮

☒ Agence Marocaine De Développement Des Investissements- Invest In Morocco- Maroc 2010.

☒ ANDI- investir en Algérie- 2010.

☒ ANDI- le dispositif d'encouragement l'investissement – 2010.

☒ ANIMA- Investir dans la région MEDA pourquoi, comment? N°22- France avril 2007.

☒ ANIMA- Investissement Direct Etranger Vers Les Pays Med En 2008 Face A La Crise - Etude N°3- 2009.

☒ ANIREF- Bulletin D'information Trimestriel- N°6- Juillet, Septembre2010.

☒ CNUCED -Examen De La Politique De L'investissement En l'Algérie- 2004.

☒ CNUCED- Rapport Sur L'examen De La Politique De L'investissement De L'Algérie- Algérie2004.

☒ CNUCED- Rapport sur l'investissement dans le monde2010.

☒ CNUCED- World Investment Rapport 2003.

☒ CNUCED-Fdi Statistic 2010.

☒ KPMG- Guide Investir En Algérie- Algérie mars 2010.

☒ la Banque d'Alger- bulletin statistiques de la banque d'Algérie- juin 2006.

☒ OCDE-OIT- responsabilité sociale des entreprises (emploi et relations professionnelles : promouvoir un comportement responsable des entreprises dans une économie mondialisée - paris 23/24 juin 2008.

☒ Participatory development and good governance- Development co-operation guidelines series (Paris OCDE)-1995.

☒ PNUD- Rapport Sur Le Développement Humain 2009- New York 2009.

☒ Revue D'alternative Économiques- Des Firmes Multinationals Pour Un Marché Mondial- N°42 -4ème Trimestre1999.

☒ The Héritage Foundation And The Wall Street Journal- 2010 Index Of Economic Freedom (The Link Between Economic Opportunity And Prosperity)-Washington 2010.

☒ Transparence international- section française de transparency international- Agir contre la corruption- France 12/11/2008.

☒ Transparency international- corruption perceptions index 2007-2011.

❖ **قائمة المواقع الالكترونية:**

1ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	Www.Iaigc.Org
2ـ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	Www.Unctad.Org
3ـ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	Www.Andi.Dz
4ـ البنك الدولي	Www.Wordbank.Org
5ـ صندوق النقد الدولي	Www.Imf.Org
6ـ منظمة التعاون والتنمية	Www.Oecd.Oe
7ـ مركز المشروعات الدولية الخاصة	Www.Cipe.Org
8ـ منظمة شفافية دولية	Www.Transparency.Org
9ـ منتدى الاقتصاد العالمي	Www.Weforum.Org
10ـ مؤسسة T Kearney	Www.Atkearney.Com
11ـ منتدى الأعمال العالمي	Www.Doingbusiness.Org
12ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Www.Unpd.Org
13ـ الديوان الوطني للإحصائيات	Www.Ons.Dz
14ـمؤسسة Héritage Foundion	www. Heritage.org
15ـوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي	www.investintunisia.tn
16ـ مديرية الاستثمارات الخارجية المغربية	www.invest.gov.ma
17ـالاتحاد الدولي للاتصالات	www.itu.int

الملخص

للاستثمار الأجنبي المباشر دور هام في رفع معدلات التنمية الاقتصادية، التمويل برؤوس الأموال القضاء على البطالة، تحسين ميزان المدفوعات، المساهمة في تحسين التكنولوجيا المحلية، تكوين الإطارات والكوادر الوطنية.حيث تشهد هذه الاستثمارات تركزا كبير في البلدان المتقدمة سواء الاستثمارات الواردة أو الصادرة، كما تركزت هذه الاستثمارات في السنوات الأخيرة في قطاع الخدمات كالسياحة، الفنادق، مكاتب الاستشارات.

غير أن حصة الدول النامية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة بسبب عوامل تتعلق بالظروف الداخلية لهذه الدول، حيث تتوجه الاستثمارات القليلة الواردة في الدول النامية إلى الصناعات النفطية والاستخراجية، وهذا راجع إلى أن مناخ الاستثمار يلعب دورا حاسما في التوجهات الجغرافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى العوامل المؤسساتية لها دور رئيسي في تحديد ملائمة مناخ الاستثمار.وقد قامت الجزائر بجهود مضنية على المستويات التشريعية والتنظيمية لتحسين مناخ الاستثمار الوطني، وخاصة الإصلاحات التي شملت قانون النقد والقرض وقانون 1993 والأمر 2001، غير أن الجزائر تبقى من بين الدول الأقل استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بدليل حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة خاصة في القطاعات خارج المحروقات.

وقد تبين من خلال الدراسة المقارنة التي أجريناها بين الجزائر وتونس والمغرب على مستوى التدفقات الاستثمارية وطبيعتها ومستوى ملائمة التشريعات والقوانين الترويجية للاستثمار الأجنبي ومؤشرات جودة المؤسسات، أنه رغم جاذبية المؤشرات الطبيعية والبشرية والاقتصادية مقارنة بالمغرب وتونس، إلا أن فجوة وعجز في نوعية العوامل المؤسساتية أدى إلى ضعف في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بشكل كبير.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الجزائر؛ نوعية المؤسسات؛ الحكم الراشد؛ مناخ الإستثمار؛ التنمية الاقتصادية؛ المؤشرات الدولية؛ الاصلاحات؛ الحرية الاقتصادية؛ التدفقات الاستثمارية؛ المخاطر القطرية.